عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

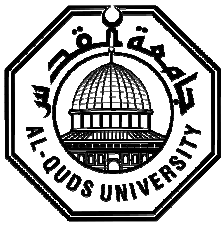

مستقبل النظام الإقليمي العربي على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية: 1990-2012م

هدى نعمان عبد صبيح

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1434هـ -2013م

مستقبل النظام الإقليمي العربي على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية: 1990-2012م

إعداد: هدى نعمان عبد صبيح

بكالوريوس اجتماعيات من جامعة القدس المفتوحة_ فرع بيت لحم

إشراف

د. أحمد فارس عودة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير

برنامج الدراسات العربية / معهد الدراسات الإقليمية / جامعة القدس

2013م -1434هـ

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج ماجستير الدراسات العربية

إجازة الرسالة

مستقبل النظام الإقليمي العربي على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية:

1990-2012م

إعداد: هدى نعمان عبد صبيح

الرقم الجامعي: 21011694

إشراف: د. أحمد فارس عودة

نوقشت هذه الرسالة وأُجيزت بتاريخ (2013/5/14) من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم و توقيعاتهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. أحمد فارس عودة التوقيع.....

2. ممتحناً خارجياً: د. عماد البشتاوي التوقيع.....

3. ممتحناً داخلياً: أ.د. سامي مسلم التوقيع .....

القدس – فلسطين

2013م – 1434هـ

الإهداء

إلى من ربياني على حب الوطن والعلم... والديّ طيب ثراهما رب الأرض والسماء.

إلى من أتمنى لهم التوفيق مثلي.. إخواني وأخواتي الأعزاء.

إلى كل من يبحث عن ينابيع العلم... إلى زملائي وزميلاتي الباحثين.

إلى صديقاتي العزيزات

إلى من أتمنى له الحرية والاستقلال .. وطني الحبيب الساطع نجمه في السماء.

إلى من أتمنى له السعادة والرخاء... شعبي الأبي المعطاء

ولكل شهيد وجريح وأسير ..و لروح أخي الشهيد.

أهدي بحثي إلى كل هؤلاء.

إقرار

أُقر أنا مقدم الرسالة أنها قُدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وإنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيث ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأية جامعة أو معهد.

التوقيع:

اسم الباحثة: هدى نعمان عبد صبيح

التاريخ:

الشكر والتقدير

الشكر أولا" لله رب العالمين الذي أَنعم علي بنعمتي العقل والدين.

وأتقدم بالشكر الجزيل الخاص للدكتور أحمد فارس عودة لما أبداه من جهد وتوجيه في إجراء هذه الدراسة.

كما أشكر جميع أساتذتي في تخصص الدراسات الإقليمية على جهــودهم الخيــرة في تقديم المساعدة والنصح لي، حتى تخرّجي في الجامعة.

كما أتقدم بالشكر إلى جامعة القدس التي أنارت لي الطريــق، ممثلــة برئيــسها وأساتذتها الأفاضل، وهيئتها الإدارية، وهيئتها التدريسية وجميع العاملين فيها.

كما أتقدم بالشكر إلى مكتبة بلدية البيرة التي قدمت لي المراجع والمــصادر التــي تخص موضوع دراستي، ومكتبة بلدية الخليل.

فهرس الملاحق

عنوان الملحق	الصفحة
ملحق رقم (1): نص بروتوكول الإسكندرية.	244
ملحق رقم (2): وثيقة إعلان قيام مجلس التعاون الخليجي.	248
ملحق رقم (3): اتفاقية كامب ديفيد 1978م.	251
ملحق رقم (4): وقائع مؤتمر مدريد.	254
ملحق رقم (5): اتفاق أوسلو 1993	257
ملحق رقم (6): المبادرة العربية.	258
ملحق رقم (7): اتفاق مكة.	259
ملحق رقم (8): نص خطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها ال67 في 2012/9/27	261
ملحق رقم (9): تركيا والربيع العربي ...تصريحات رسمية- الثورة المصرية.	268
ملحق رقم (10): تركيا والربيع العربي ...تصريحات رسمية- الثورة الليبية.	269
ملحق رقم (11): تركيا والربيع العربي ...تصريحات رسمية -الثورة اليمنية.	270
ملحق رقم (12): تركيا والربيع العربي ...تصريحات رسمية -الثورة السورية.	271

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
إقرار	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس الملاحق	ج
فهرس الموضوعات	د
الملخص باللغة العربية	ز
الملخص بالإنجليزية	ط
الفصل الأول: (خلفية الدراسة)	
– المقدمة	2
– موضوع الدراسة	4
– مبررات الدراسة	4
– أهمية الدراسة	5
– أهداف الدراسة	5
– مشكلة الدراسة	6
– أسئلة الدراسة	6
– فرضيات الدراسة	7
– منهجية الدراسة	7
– الحدود الزمانية والمكانية للدراسة	8
الفصل الثاني: (الإطار المفاهيمي والدراسات السابقة)	
– المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	11
– المبحث الثاني: الدراسات السابقة	18

الفصل الثالث: (مؤسسات النظام الإقليمي العربي)	
– مقدمة	28
– المبحث الأول: انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي.	29
– المبحث الثاني: مراحل تطور النظام الإقليمي العربي.	34
– المبحث الثالث: مؤسسات النظام الإقليمي العربي.	40
–المبحث الرابع: العوامل الخارجية التي ساعدت على إضعاف النظام الإقليمي العربي.	51
– المبحث الخامس: فاعلية النظام الإقليمي العربي والقيود التي تحد من فاعليته.	55
– المبحث السادس: دلالات التصدع في النظام الإقليمي العربي.	60
– المبحث السابع: المشكلات والتحديات التي تواجه النظام الإقليمي العربي.	67
الفصل الرابع: (النظام الإقليمي العربي والقضايا الإقليمية الدولية).	
– مقدمة	77
– المبحث الأول: النظام الإقليمي العربي و حرب الخليج الثانية 1990م، والثالثة 2003م.	79
– المبحث الثاني: النظام الإقليمي العربي والمفاوضات العربية الإسرائيلية.	92
–المبحث الثالث: النظام الإقليمي العربي والمشروع الأوسطي والمتوسطي، الأورومتوسطي.	106
– المبحث الرابع: النظام الإقليمي العربي وإيران وتركيا.	122
الفصل الخامس: (النظام الإقليمي العربي والقضايا الإقليمية العربية)	
–المقدمة	144
المبحث الأول: النظام الإقليمي العربي وانتفاضة الأقصى وحرب غزة وحرب لبنان.	148
– المبحث الثاني: النظام الإقليمي العربي والانقسام الفلسطيني.	172

– المبحث الثالث: النظام الإقليمي العربي والثورات العربية الحالية.	190
– المبحث الرابع: مستقبل النظام الإقليمي العربي.	217
الخاتمة: النتائج	223
التوصيات	227
قائمة المصادر والمراجع	230
ملاحق الدراسة	243

ملخص الدراسة

يتمحور موضوع الدراسة حول مستقبل النظام الإقليمي العربي خلال الفترة الممتدة بين 1990-2012م في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية. و تكمن مشكلة الدراسة في الكشف عن مستقبل النظام الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية التي ألقت بظلالها على بنية هذا النظام، وتتمثل أهميتها في كونها تعالج واقع الوطن والأمة العربية، وتستشرف مستقبل هذا النظام لما له من أثر على استمرار وحدة التكوين النفسي العربي في وحدة الآمال والطموح والأهداف.

هدفت الدراسة إلى بيان دور مؤسسات النظام الإقليمي العربي في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، والكشف عن العوامل الداخلية والخارجية التي تحد من فاعليته. كما هدفت إلى توضيح موقف النظام الإقليمي العربي من عديد من القضايا الإقليمية والدولية، كحرب الخليج الثانية، والثالثة، والمفاوضات العربية الإسرائيلية والمشاريع الإقليمية والدولية كمشروع الشرق الأوسط، والمشروع المتوسطي والأور ومتوسطي، والعدوان الإسرائيلي على لبنان وغزة، وإظهار أثر الثورات العربية على مستقبل النظام العربي الإقليمي. و استخدمت الدراسة، المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي.

وخلُصت الدراسة إلى أن التفاعلات البينية للنظام العربي الإقليمي تعرضت للانحسار والتراجع الشديد واقتصرت في معظمها على التفاعلات ذات الطابع الصراعى التي عمقت الانقسام وأفرغت موضوع التضامن العربي من محتواه، خصوصاً بعد أن وصل العمل العربي المشترك إلى أدنى مستوى له بعد أزمة وحرب الخليج الثانية. كما أدى غياب الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في دول النظام العربي، إلى قيام حراك شعبي في تلك الدول تمثل في مظاهرات وثورات على الأنظمة الحاكمة فيه، أدت إلى سقوط بعض تلك الأنظمة كما حدث في تونس ومصر وليبيا، وما يحدث الآن في سوريا. وأفضت هذه الثورات إلى إصلاحات داخلية، في بلدان أخرى تحسباً لانتقال الثورات إليها، كما هو الحال في السعودية، وبلدان أخرى.

كما وخلُصت الدراسة إلى أن الثورات عملت على إضعاف مبدأ الواقعية المفرطة لدى الشعوب العربية، فالمواطن العربي المقهور واليائس لم يعد موجوداً، وأصبح شخصاً رافضاً للذل والعبودية. كما أدت هذه الثورات إلى تقوية موقف الجامعة العربية بعد أن كانت مؤسسة متداعية، وقد ظهر ذلك الموقف من خلال موقفها من الثورة الليبية، ودعمها للثورة السورية. ونتج عن الدراسة أيضاً أن دول الوطن العربي كانت وما تزال وسوف تبقى محل لأطماع الدول الأخرى لما فيه من مزايا اقتصادية يتمثل في ثرواته الطبيعية ومن خلال موقعه الاستراتيجي بالنسبة للدول الأخرى. فمن خلال تناول الفترة (1990-2013)، نجد أن محاولات تصدي النظام العربي الإقليمي لهذه الأطماع لم ترقى إلى المستوى المطلوب سواء أكان في الجانب الاقتصادي أو الأمني.

وأوصت الدراسة بضرورة القيام بإصلاحات داخلية حقيقية سياسية واقتصادية، إصلاحات تبدأ من داخل كل قُطْرٍ لتشمل جميع وحدات النظام العربي. والإصلاحات السياسية المطلوبة تقتضي إصلاح العلاقة بين الحاكم والمحكوم بما يعني إشراك المجتمع بكل فئاته وشرائحه وقواه الحية في الحياة اليومية عبر انتخابات حرة ونزيهة، تقضي على دعوات القوى العظمى من التدخل لحماية حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات وإصلاح الأوضاع المتردية في الوطن العربي.

كما اوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير مؤسسات النظام الإقليمي العربي وإصلاحها ومعالجة الاختلالات الموجودة بها من خلال الالتزام بمقرراتها وتطوير ميثاقها، فضلاً عن تفعيل دور الأمين العام للجامعة العربية وتوسيع صلاحياته، وكذلك توسيع المشاركة الجماهيرية فيها عبر مؤسسات المجتمع المدني لمرحلة تُمهّد لإقامة مؤسسات شعبية على المستوى القومي.

كما وتوصي الدراسة بإقامة علاقات تعاون مع القوى الدولية البارزة في النظام الدولي كدول الإتحاد الأوروبي واليابان والصين وتركيا، بما يقلل من حجم احتكار القوة الوحيدة (الولايات المتحدة) من الهيمنة على تفاعلات المنطقة.

The future of the Arab Regional Regime according to the Regional and International Changes: 1990-2012

Student Name: Huda Numa'n Abd Sbeh.

Supervisor: Dr. Ahmed Fares Odeh

Abstract

The study focuses on the future of the Arab regional regime during the period 1990-2012 in the light of regional and international changes. The statement of the study is finding out the future of the Arab regional regime according to the regional and international changes that affected the structure of this regime, and tries to look up the future of this regime and its effectiveness up on the continuum of the Arab psychological formation unity in the unity of hope, ambition and aims.

The study aims at clarifying the rule of Arab regional regime organizations in facing the internal and external challenges. The study also aims at clarifying opinions of the Arab regional regime to several regional and international matters such as the Second and Third Gulf Wars, negotiation between Israel and Arabs, regional and international projects as the Middle East project, the middle project, Euro-Middle Project, the Israeli attack on Lebanon and Gaza, and explaining effects of Arab revolutions on the future of Arab regional regime. The study used the historical method and the descriptive method.

The study concluded that interfacial interactions to the Arab regional regime exposed to abatement and strong retreat, and they were mostly conflict interactions that increased division between Arabs and made Arab solidarity lose its essence especially when the Arab collective work came to the lowest level after the crisis of the Gulf Second. Also, the study concluded that the absence of economic and political reformations in Arab countries had led to occurrence of opposite popular motions which typified in some demonstrations and revolutions against the ruling regimes in this regime, and that caused several regimes to collapse as what happened in Tunis, Egypt Libya and what is going on now in Syria. These revolutions forced other Arab governments in other countries to make internal reformations fearing of new revolution against them, as what is happening now in Saudi Arabia and other countries.

The study also concluded that those revolutions have succeeded in impairing principle of excessive real among Arab people. So, the desperate and subdued Arabic citizen has been no longer existent, and he became a rejecter to subservience. These revolutions have also activated and the role of the Arab States League and made it strong after it was non-effective and tottering organization. The happened change in

the Arab States League became clear through its opinion in the Libyan and Syrian revolutions, and its supporting to these revolutions.

The study recommended making a plenty of real, internal, economic and political reformations beginning from every Arab country to include all the units of the Arab regime. In addition, these needed political reformations require improving and reforming relationships between the ruler and people. That means all community and people parties should participate in the political process through transparent elections. This thing will help preventing western pretexts to interfere in Arab issues claiming of protecting human rights and minorities' rights, who live bad conditions in some Arab countries, and reforming the bad conditions in Arab countries.

The study also recommended developing and reforming organizations of the Arab regime, treating and solving problems of these organizations through being conformed to their resolutions and improving their covenants, activating the role of the general secretary of the Arab States League and giving him more influence and expanding the popular participation in this league through civil community organizations in order to pave the way for setting up popular organizations on the national level.

The study also recommended through what preceeded, we conclude that the Arab Countries were –and still- and will be a spot of greedy for the other countries due to the advantages they have as the economical and natural wealth, the strategic situation for the other countries. Throught looking again to the period between (1990-2012), we can find the Arab regime's attempts to fight these greedies are not satisfied enough specially the economic and security issues.

The study also recommends in setting up new links of cooperation between the Arab countries and the other great countries in the world such as countries of the European Union, Japan, China and Turkey, which may impair the control of the only power in the region "United States'' on the Arab region.

الفصل الأول

(خلفية الدراسة)

- المقدمة
- عنوان الدراسة
- موضوع الدراسة
- مبررات الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- مشكلة الدراسة
- أسئلة الدراسة
- الفرضية
- منهجية الدراسة
- الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

المقدمة

مع نهاية الحرب العالمية الثانية العام 1945م نشأت عديد من المنظمات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية التي تُعدّ المظلة الحامية للنظام الاقليمي العربي التي ستتكلم عنها هذه الدراسة.

لقد مّر النظام الإقليمي العربي في العديد من المراحل منذ نشأته. حيث مرحلة الازدهار والوحدة والعطاء في عصر القومية، ومن ثم مرحلة التداعي والتفرق بفعل المتغيرات الإقليمية والدولية. وبالتالي الوصول إلى مرحلة الانهيار في تعامله مع القضايا العربية الإقليمية. فالقطرية أخذت تسيطر على توجهاته وقراراته، إلى جانب اختلال هيكلته التنظيمية.

ويُعد موضوع النظام الإقليمي العربي والمخاطر التي تحيط به من الدراسات المهمة. لذا سوف تتحدث الباحثة عن مستقبل النظام الإقليمي العربي على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 1990–2012م، والذي يتطرق للعديد من القضايا، كمؤسسات النظام الإقليمي العربي، وموقف النظام الإقليمي العربي من القضايا الإقليمية والدولية. ولإظهار عمق تداعيات هذا النظام العاجز عن إبقاء قضاياه في الإطار العربي وانهياره، بل تعدى ذلك في اتخاذ قرارات تعمل على عقوبة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

من خلال تتبع مسار الأحداث التي مر بها النظام العربي الإقليمي، من الفترة التي خرج فيها النظام المصري من النظام العربي الإقليمي، بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد (1978–1979)، بدأ مسلسل الانقسامات والإرهاصات في النظام بالتداعي. فالدول التي احتجت على موقف السادات في تلك الفترة نهجت النهج نفسه، ولكن بحلة مختلفة. وبقي هذا الانقسام والتداعي يتدرج في فترة الثمانينات التي شهدت الحرب العراقية الإيرانية، وانقسامات الدول العربية بين مؤيد ومعارض، ثم حرب الخليج الثانية (الغزو العراقي للكويت)، العام 1990، وما عقبها من حصار للعراق، وكذلك مؤتمر مدريد في العام 1991، وما تمخض عنه من اتفاقية أوسلو عام 1993م، انتفاضة الاقصى العام 2000، والغزو الأمريكي للعراق في العام 2003، وحرب لبنان في العام 2006م، وحرب غزة في كل من عام 2008 وعام 2012، والانقسام الفلسطيني– الفلسطيني بين فتح وحماس في العام 2007م، والذي ما زال قائماً حتى يومنا هذا. إن جميع الأحداث السابقة، وهي أحداث مفصلية في حياة النظام العربي الإقليمي، والنظام العربي في تداعٍ وتفكك مستمرين، فمنذ

توقيع السادات الاتفاقية المصرية الإسرائيلية (1978–1979) وحتى قبيل انطلاقة الثورة في تونس، والنظام العربي الإقليمي في تفكك وانقسام مستمرين بل ومتزايدين.
ثم كان الحدث الأهم في العام 2010، عندما اندلعت المظاهرات الشعبية في تونس، وانتقلت العدوى إلى باقي الأقطار العربية الأخرى، فتبعتها مصر ثم ليبيا واليمن وسوريا. فتمكنت تلك الانتفاضات من إسقاط ثلاثة أنظمة ديكتاتورية عاشت حقبة زمنية طويلة في عمر النظام الإقليمي العربي، ولم تكن هذه الثورات صدفة أو طفرة، بل كانت نتاج تراكمات وإخفاقات من حكومات تلك الأقطار والتي لم تحاول الإصلاح من تلقاء ذاتها.

وتأتي هذه الدراسة أيضاً من إيمان الباحثة بأن أي مواطن عربي مؤمن بالوحدة العربية بشكل أو بآخر يعمل على تقديم ما هو مفيد لها. وقد كان الحس القومي والشعور بوحدة الانتماء والمصير المشترك لأبناء الوطن العربي، عاملا حيويا في محاولات السعي إلى بلورة صيغة وحدوية فعلية، تربط أركانه المترامية من الخليج إلى المحيط.
وقد قسمت الدراسة إلى خمسة فصول: تناول الفصل الأول خلفية الدراسة، أما الفصل الثاني، فقد احتوى على الإطار المفاهيمي والدراسات السابقة ذوات العلاقة بموضوع الدراسة.
أما الفصل الثالث، فقد تناول مؤسسات النظام الإقليمي العربي في سبعة مباحث: تناول الأول مرحلة انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، أما المبحث الثاني فتناول مراحل تطور النظام الإقليمي العربي، والمبحث الثالث تحدث عن مؤسسات النظام الإقليمي العربي، وأشار المبحث الرابع إلى العوامل الخارجية التي ساعدت على إضعاف النظام الإقليمي العربي، وفي المبحث الخامس، فاعلية النظام الإقليمي العربي والقيود التي تحد من فاعليته، أما المبحث السادس فتناول دلالات التصدع في النظام الإقليمي العربي، وخصص المبحث السابع إلى المشكلات والتحديات التي واجهت هذا النظام.
أما الفصل الرابع الذي حمل عنوان النظام الإقليمي العربي والقضايا الإقليمية الدولية، فتكون من أربعة مباحث: تناول المبحث الأول، النظام الإقليمي العربي و حرب الخليج الثانية العام 1990م والثالثة العام 2003م. أما المبحث الثاني، فقد تحدث عن النظام الإقليمي العربي والمفاوضات العربية الإسرائيلية، بينما تناول المبحث الثالث، النظام الإقليمي العربي والمشروع الأوسطي والمتوسطي، الأورو متوسطي، والمبحث الرابع، درس النظام الإقليمي العربي وإيران وتركيا.

أما الفصل الخامس، فقد اشتمل على أربعة مباحث:

الأول – بعنوان النظام الإقليمي العربي وانتفاضة الأقصى وحرب غزة وحرب لبنان.

الثاني– تناول الانقسام الفلسطيني والنظام الإقليمي العربي.

الثالث– تحدث عن الثورات العربية، والنظام الإقليمي العربي.

الرابع_– كان بمثابة استقراء لمستقبل النظام الإقليمي العربي.

عنوان الدراسة:

مستقبل النظام الإقليمي العربي على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 1990م–2012م.

موضوع الدراسة:

يتمحور موضوع الدراسة حول مستقبل النظام الإقليمي العربي خلال الفترة الممتدة مابين 1990–2012م في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية، وسيتم ذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، التي ستوضح تاريخ النظام الإقليمي ومؤسساته. وتأثير المتغيرات الدولية والإقليمية على مستقبل النظام الإقليمي العربي.

مبررات الدراسة:

- مستقبل النظام الإقليمي العربي على ضوء التحديات والتصدعات.
- حربا الخليج الثانية والثالثة، وآثارهما البالغة على النظام الإقليمي العربي.
- انتهاء الحرب الباردة، انهيار الاتحاد السوفيتي.
- الاعتراف المتبادل ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.
- ملف إيران النووي وأثره على النظام الإقليمي العربي.
- المشاريع الإقليمية الدولية كمشروع الأوسطي والمتوسطي والأورومتوسطي .
- الربيع العربي وأثره على النظام الإقليمي العربي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها من الدراسات التي ستعمل على إيضاح العديد من المتغيرات الدولية كانهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، والإقليمية مثل حربيّ الخليج الثانية والثالثة، والحرب الإسرائيلية على غزة وحرب لبنان. التي بدورها تؤثر على مستقبل النظام الإقليمي العربي، وبخاصة في الفترة من 1990-2012م. فضلاً عن موقف النظام الإقليمي العربي من الثورات العربية.

وهذه الدراسة مهمة أيضا لأنها تعالج واقع الوطن والأمة العربية، وتستشرف مستقبل هذا النظام لما له من أثر على استمرار وحدة التكوين النفسي العربي، في وحدة الآمال والطموح والأهداف.

إلى جانب ما سبق، ستسهم هذه الدراسة في زيادة معلومات الباحثة والمهتمين وإثرائها بمستقبل هذا النظام.

أهداف الدراسة:

1- توضيح أثر انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة على مواقف النظام الإقليمي العربي ومستقبله.

2- التعرف إلى هيكلية مؤسسات النظام الإقليمي العربي، ودورها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

3- التعرف إلى العوامل الداخلية والخارجية التي تحد من فاعلية النظام الإقليمي العربي.

4- توضيح موقف النظام الإقليمي العربي للعديد من القضايا الإقليمية والدولية:

- حربا الخليج الثانية 1990م، والثالثة 2003م.
- المفاوضات العربية الإسرائيلية.
- المشاريع الإقليمية والدولية كمشروع الشرق الأوسط، والمشروع المتوسطي والأورومتوسطي.
- حرب لبنان والحرب على غزة.

5- إظهار أثر الثورات العربية على مستقبل الإقليمي العربي.

مشكلة الدراسة:

قبل العام 1990م، وقبل انتهاء الحرب الباردة كان النظام الإقليمي العربي متماسكا، ومؤثرا في ظل الدولة القائد (مصر) فترة المد القومي. ثم العراق ما بعد خروج مصر من الجامعة العربية على إثر اتفاقية كامب ديفيد الأولى العام 1978م.

لكن بعد عام 1990م أصبح هناك تصدع وتفكك في هذا النظام الإقليمي العربي بفعل المتغيرات الإقليمية والدولية.

لذا فإن المشكلة البحثية تكمن في السؤال التالي:

ما هو مستقبل النظام الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية؟

أسئلة الدراسة:

- كيف أثر انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة على مستقبل النظام الإقليمي العربي؟
- ما هي مؤسسات النظام الإقليمي العربي وما هو دورها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية؟
- ما التحديات والمعيقات الداخلية والخارجية التي تحد من فاعلية النظام الإقليمي العربي؟
- ما هو موقف النظام الإقليمي العربي من حرب الخليج الثانية والثالثة والاتفاقات العربية الإسرائيلية وحرب لبنان والحرب على غزة؟

- كيف تعامل النظام الإقليمي العربي مع المشاريع الإقليمية والدولية كمشروع الشرق الأوسط والمتوسطي والأورو متوسطي؟
- ما هو أثر الثورات العربية على مستقبل النظام الإقليمي العربي؟

الفرضية الرئيسة:

هناك علاقة سلبية ما بين تصدع وانهيار النظام الإقليمي العربي والمتغيرات الدولية والإقليمية.

فرضيات الدراسة:

1- انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي غيَّر من توجهات النظام الإقليمي العربي ومواقفه.

2- لعبت مؤسسات النظام الإقليمي العربي دوراً ضعيفاً في معالجة القضايا الإقليمية والدولية.

3- هناك علاقة سلبية ما بين التحديات الداخلية والخارجية وفاعلية النظام الإقليمي العربي.

4- ساهمت حربا الخليج الثانية والثالثة والمفاوضات العربية الإسرائيلية والحرب على لبنان وغزة في تراجع النظام الإقليمي العربي وتصدّعه.

5- مشاريع الأوسطي والمتوسطي والُأورومتوسطي زادت من تصدع النظام الإقليمي العربي.

6- هنالك علاقة سلبية ما بين الثورات العربية والمستقبل الإقليمي العربي.

منهجية الدراسة:

العلوم الإنسانية بشكل عام، وبسبب شموليتها وتنوع متغيراتها، قد تحتاج إلى أكثر من منهج علمي أو أداة بحث تحليلية تساعد على الإلمام بجوانبها المتعددة

وهذه الدراسة لا تخرج عن هذا المقصد، لذا سوف تعتمد الباحثة في هذه الدراسة على أكثر من منهج؛ فمن ناحية يفرض تطور الأحداث والمتغيرات وتلاحقها بالفترة 1990-2012م، والبحث عن جذورها وتقصي مسبباتها، استخدام المنهج الوصفي. لأن هذا المنهج يقوم بتحليل الظواهر والمتغيرات المرتبطة بفترة هذه الدراسة(1990-2012)، ويعمل أيضا بربط الأحداث والمتغيرات ببعضها بعضاً بشكل مترابط زمانياً. فضلاً عن ذلك وبما أن هذه الدراسة تتحدث عن النظام الإقليمي العربي ومؤسساته ومستقبله على ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية، ولكي يتسنى لها وصف هيكلية النظام والظواهر السياسية المرتبطة بمستقبل النظام الإقليمي وبشكل متتدرج سوف تستخدم الباحثة المنهج التاريخي.

الحدود المكانية والزمانية للدراسة:

1-الحدود الزمنية:

شملت الدراسة مستقبل النظام الإقليمي العربي من 1990-2012م، وذلك لعدة مبررات:

تمثلت بوجود أهم الأحداث الإقليمية التي تمثلت بكل من حربي الخليج الثانية والثالثة، والحرب الإسرائيلية على غزة، والاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من المتغيرات الإقليمية المرتبطة بهذه الفترة. إلى جانب المتغيرات الدولية التي حصلت ابتداء من انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي وغيرها.

2-الحدود المكانية لموضوع الدراسة (النظام الاقليمي العربي الممثل بالجامعة العربية)

الحدود المكانية والزمانية للباحث:

تم إعداد هذه الرسالة من قبل الباحثة في دولة فلسطين المحتلة (الضفة الغربية)

جامعة القدس 2013م-1434هـ

الفصل الثاني

(الإطار المفاهيمي والدراسات السابقة).

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي.
- المبحث الثاني: الدراسات السابقة

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والدراسات السابقة

مقدمة:

إن أي دراسة علمية ينبغي أن تبدأ بتحديد المفاهيم التي سوف تستخدمها، ولكن هذه المفاهيم الخاصة بالدراسات السياسة والتاريخية قد تتعدد تعريفاتها ودلالاتها حسب الفترة التي وضعت فيها، فضلاً عن المستجدات التي تطرأ وتغير من دلالات تلك المفاهيم. فنجد أن تعريفات النظام الإقليمي العربي قد تعددت وتغيرت من مرحلة إلى أخرى، فكان النظام الإقليمي العربي ثم تحول إلى الشرق الأوسط ثم الشرق الأوسط الكبير والشرق الأوسط الجديد، هذا إلى جانب الجهة التي وضعت ذلك التعريف. فنجد أن العرب قد صاغوا مفهوم النظام الإقليمي العربي على أساس القومية العربية، بينما نجد أن الغرب قد صاغوا مفهوم الشرق الأوسط بناء على الموقع الجغرافي لأهداف معينة.

يجب أن لا ننسى هنا أن العلم عملية تراكمية البناء وبالتالي عند القيام بدراسة ما، لا بد من الرجوع إلى دراسات سابقة ذات صلة في محاولة استخدامها كمرجع للدراسة الحالية والاستفادة منها ثم معالجة قضايا لم تتطرق إليها الدراسات السابقة.

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة:

تعد قضية تحديد المفاهيم وما تنطوي عليها من مضامين، من أهم قضايا التحليل والبحث العلمي؛ إذ إن المفاهيم التي تستخدم وتُرَدّد دون تمحيص، تتحول بمرور الوقت إلى حقائق غير قابلة للنقاش أو التساؤل، ما يؤدي إلى تجاهل ما قد تتضمنه هذه المفاهيم، من دلالات ومن أهم مفاهيم هذه الدراسة:

النظام: يعرفه مورتن كابلن: "بأنه مجموعة من النماذج والقواعد المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول، وتحدد مظاهر الانتظام فيها ومصادره خلال فترة زمانية معروفة"[1].

بيئة النظام: أي نظام إقليمي يعيش في إطار سياسي دولي له محدداته وقيوده، وهنا يجب التمييز في هذا المجال بين:

1-دول القلب أو المركز: ويشير إلى حجم التفاعلات السياسية في النظام الإقليمي وكثافتها.

2- دول الأطراف: وهي الدول الأعضاء في النظام، ولكنها لا تدخل في تفاعلات مكثفة لاعتبارات جغرافية وسياسية.

3-دول الهامش: وهي الدول القريبة إليه جغرافيا، ولكنها ليست منه لأسباب سياسية أو اقتصادية.

4- نظام التغلغل: هو النفوذ الذي تمارسه دول كبرى خارج النظام الإقليمي على وحدات النظام، والذي يأخذ أشكالا مختلفة، منها: العسكرية، والاقتصادية، ويتم هذا التدخل من خلال المعونات الاقتصادية والقروض والمساعدات والأحلاف العلنية والسرية.

النظام الإقليمي:

بمعناه العلمي، كمستوى لتحليل العلاقات الدولية، هو "مفهوم حديث لم تتداوله الدراسات إلا في الستينيات والسبعينيات، وإن كان يمكن إرجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية إلى زمن بعيد، حيث كان مفهوم الإقليمية أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم"[2].

يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات حول معيار تعريف النظام الإقليمي:

الاتجاه الأول: "يركز على اعتبارات التقارب الجغرافي. والاتجاه الثاني يركز على وجود عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من النواحي الثقافية أو الاجتماعية. أمـــا الاتجـــاه

---

[1] عبد القادر فهمي، النظام الإقليمي العربي إحتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية، (عمان: د.م، 1999، ط1) ص: 15

[2] جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، (د.م، ط2، 1980)، ص:18

الثالث فينتقد كلا الاتجاهين، على أن الدول المتجاورة أو المتشابهة لا يشترط بالضرورة، أن تكون على علاقات وثيقة فيما بينها، وأن العامل الحيوي في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفـــاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين الدول".

ويضيف الكاتبان جميل مطر وعلي الدين هلال. أن أي نظام إقليمي يمكن تناوله من عدة جوانب هي: "الخصائص البنيوية للنظام، وهي سمات النظم السياسية والاقتصادية. ونمط الإمكانات أو مستوى القوة في النظام. وببيئة النظام، فأي نظام إقليمي لا يعيش في فراغ، لكن في إطار سياسي دولي له محدداته وقيوده" وهنا يجب التمييز بين مركز أو قلب النظام وأطرافه من ناحية، والدول الهامشية من ناحية ثانية، ثم نظام التدخل والتغلغل من ناحية ثالثة[1].

النظام الإقليمي العربي

يشير مفهوم النظام العربي الإقليمي إلى منظومة البلاد العربية من موريتانيا إلى الخليج، الذي يربط بين أعضائه عناصر التواصل الجغرافي والتماثل في العديد من العناصر اللغوية والثقافية، والتاريخية والاجتماعية. ولكن الانضمام إلى النظام العربي لا يعني بالضرورة أن كل الأعضاء يسهمون في النظام ويشاركون في تفاعلاته بالدرجة نفسها. فمن الناحية الجغرافية تُمثل البلاد العربية باستثناء الصومال وجيبوتي إقليماً ممتداً، ومن ناحية التماثل تتمتع البلاد العربية بالعديد من عناصر التشابه التاريخية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ناحية التفاعلات فإن هذه البلاد تشهد تدفقاً مستمراً وكثيفاً للتفاعلات بينها.

ويتمتع النظام العربي الإقليمي باعتبارات معنوية ونفسية لها نتائج سياسية مهمة، فالقومية العربية تتبلور في تيار فكري من ناحية، وفي حركة سياسية من ناحية أخرى. فالنظام العربي ليس نظاماً إقليمياً فحسب ولكنه نظام إقليمي قومي.

النظام الإقليمي الشرق الأوسطي:

هو منطقة إقليمية أوسع من الشرق الأدنى، وتتمتع بمواصفاتها وتركيبها وتعقيداتها ومسالكها التي تربط شرق الكرة الأرضية بغربها، وتؤلف مجموعة أقاليم متنوعة في غرب آسيا تتوسط العالم،

[1] جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، (القاهرة: د.م، ط4،1983)، ص:24،22،23.

وتحيط بها بحار عديدة، وهذه المنطقة بالذات من أغنى مناطق العالم بثرواتها النفطية، وهي تتوسط الشرقين الأدنى والأقصى[1].

وقد ظهر تعبير الشرق الأوسط لأول مرة سنه 1902م من قبل المؤرخ الأمريكي (الفريد ماهان) "ليدل على المنطقة الواقعة بين الهند وشبه الجزيرة العربية والخليج العربي مركزا له"[2]. وبذلك أعطى المفهوم أبعاداً لا تتحدد بالطبيعة الجغرافية، وإنما أعطاها أبعاداً وظيفية ذات مضامين إستراتيجية.

يمكن القول أيضا: إن النظام الإقليمي الشرق أوسطي "هو رؤية غربية صهيونية تهدف إلى إعادة ترتيب المنطقة العربية وما حولها، ترتيبا لا ينسجم مع وقائعها التاريخية والقيمة الفكرية، حيث تهدف الشرق أوسطية إلى إنشاء نظام إقليمي فسيفسائي التكوين يضم أقواماً أو شعوباً وأفكاراً وعقائد مختلفة ومتباينة يكون العرب بظلها الطرف الأكثر ضعفا، حيث ستطمس هويته المميزة ويستبعد الحس القومي والانتماء العربي الموحد"[3].

الشرق أوسطية:

كثرت التفسيرات حول المقصود بمفهوم الشرق أوسطي كما تعددت التحليلات التي أطلقها السياسيون والمثقفون العرب ودراسة أبعاده ومخاطره على المنطقة، فوصفه بعضهم على انه اتفاق تجارة حرة، كما أشار تقرير(مجموعة هارفرد) لبحث مستقبل الشرق الأوسط في آذار 1994، ذهب بعضهم إلى تحديد

هذا المفهوم بأنه دلالة على نظام أو تركيبة جديدة لنمط من العلاقات الاقتصادية تدعم مسيرة التسوية في إطار إقليمي لازال غير محدد المعالم.

ويقول بعضهم: إن الشرق الأوسط مصطلح أوروبي حديث يضم فيها بلاداً آسيوية غير عربية مثل تركيا وإيران وباكستان فضلاً عن مصر من قارة إفريقيا، هذه المنطقة تشكل كتلة جغرافية وبشرية تتمتع بفسيفساء من القوميات والمذاهب تضم العرب والأتراك والأكراد والفرس

[1] سيار الجميل، المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم، (المستقبل العربي، حزيران ،1994)، ص: 14

[2] عبد القادر فهمي، النظام الإقليمي العربي، مرجع سابق، ص:98

[3] عبد القادر فهمي، النظام الإقليمي العربي، ص:135

والتركمان والهنود والأرمن وغيرهم[1]. إلى جانب مجموعة من الأديان ما يعطي المنطقة أهمية بالغة الخطورة والتعقيد.

كما أن هذه التسمية الجديدة جاءت بديلا عن التسمية الواقعية للمنطقة العربية التي تشكل قلب الوطن العربي وأهم مواقعه الإستراتيجية بقصد طمس الهوية العربية وتشويه معالمها القومية وتاريخها النضالي الرافض كل أشكال السيطرة الاستعمارية، إن تاريخ هذه المنطقة يشهد تكالبا استعماريا للسيطرة عليها لموقعها الاستراتيجي المسيطر على خطوط المواصلات الدولية الحيوية، ومخزونها الكبير من النفط عصب الحياة للآلة الغربية ما جعلها مسرحا للكثير من الصراعات والمنافسات الاستعمارية بين القوى العظمى والكبرى ولقرون عديدة كبريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية، ثم الولايات المتحدة الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية التي ألقت بثقلها في المنطقة لأهميتها الحيوية.

الشرق الأوسط:

منطقة جغرافية اكتسبت وضعاً جيوسياسياً، وهي منطقة إقليمية ممتدة تربط الشرق بالغرب وتؤلفها مجموعة أقاليم متنوعة تقع في جنوب غربي آسيا وشمال افريقيا، تتوسط العالم وتمتد فيه بحار عدة، لها أهمية استراتيجية في السياسة الدولية. وتعد منطقة الشرق الأوسط من أغنى دول العالم بثرواتها النفطية وهي تتوسط الشرقين: الأدنى والأقصى، وتتكون جغرافياً من تركيا الأناضولية، والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين وعموم شبه الجزيرة العربية والمنطقة الخارجية منها، إيران وباكستان وأفغانستان في آسيا، ومصر والسودان في إفريقيا[2]. ويعتبر (ألفرد تيير ماهان) المؤرخ البحري الأمريكي عام 1902، أول من استخدم مصطلح الشرق الأوسط وذلك لتحديد المنطقة الواقعة بين شبه الجزيرة العربية والهند.

كما يعد الشرق الأوسط نظاماً فرعياً للنظام العالمي، باعتباره مستوى تحليلياً متوسطاً بين النظام العالمي وتحليل السياسة الخارجية للدولة القومية. وينطلق الباحث من كونه وحدة تحليل أساسية في

[1] زهير غزاوي، حول مشروع النظام الشرق أوسطي، (مجلة العمال العرب، 1994)، ص:322

[2] محمد السعيد أدريس، تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والستراتيجية، ط1، 2001)، ص:7-8 – 178

هذه الدراسة، متماشياً بذلك مع منظور دراسات النظم الإقليمية التي ترى أن مستوى تحليل الدولة غير قادر على إعطاء بعض التفسيرات الصحيحة لظاهرة السيادة وعلاقتها بالنظام العالمي، حيث أن المشكلة الحقيقة التي يعاني منها هذا المستوى هي عندما تأخذ ظاهرة التدخل منحى السياسة الكبرى للنظام العالمي الذي تقوده دولة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل ظروف تاريخية محددة، خاصة في فترة من فترات التحول للنظام الدولي. ومن هنا فإن المستوى التنظيري الوحيد القادر على تحليل هذه الظاهرة في ظل هذه الفترة التاريخية هو مستوى التحليل التنظيمي[1].

المتغيرات الإقليمية :

إن كل دولة وهي ترسم دوراً إقليمياً أو دولياً لها فإن حجم هذا الدور وطبيعته وحدوده وفاعليته يتوقف على مجموعة من الدوافع، وتتمثل في مدى توافر منطلقات أساسية لا غنى عنها في ممارسة الدور والتي يراها كثيرون، وقد تم الاتفاق عليها بدرجة نسبية، في ضوء الظروف والمتغيرات الدولية والإقليمية.

وهذه المنطلقات تتمثل في ثوابت الجغرافيا؛ حيث الموقع الجيوبوليتيكي، وثوابت التاريخ ونشأة الحضارة حركتها وانتشارها، وتراكم الدور التاريخي للدولة. كما تندرج تحت هذه المجموعة أيضاً طموحات وتصورات صناع القرار في هذه الدولة أو تلك، من حيث مدى رغبتهم وميولهم لتكوين إمبراطوريات ضخمة من عدمه، ونتيجة لذلك كله، فإن الدور الإقليمي لمنطقة جنوب المتوسط بشكل عام والعربية منها بشكل خاص لم يكن وليد الصدفة، بل هو نتاج التفاعل بين عوامل موضوعية (الجغرافيا– التاريخ– الثقافة)، وأخرى هيكلية الديموجرافيا والجهاز السياسي والدبلوماسي والقدرة العسكرية. لذلك فالمنطقة تملك حجماً جغرافياً كبيراً يعطيها ميزة العمق الاستراتيجي الذاتي، فضلاً عن موقعها الإستراتيجي في قلب العالم، هذا بالأضافة إلى ثقل المنطقة البشري وإمكاناتها الاقتصادية والعسكرية، كل هذه العوامل ساهمت في سعي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لاحتوائهم ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير[2].

---

[1] عبد الله يوسف سهر، الأمن والتخل الخارجي في الشرق الأوسط، دراسة في تطور العلاقات الدولية، (السياسة الدولية: العدد60، 2005)، ص:15

[2] عبد الله يوسف سهر، الأمن والتخل الخارجي في الشرق الأوسط، ص:41.

المتغيرات الدولية

لقد حل التنافس بين القوتين العظميين محل المنافسة البريطانية – الفرنسية، حيث النفوذ الأمريكي بدلاً من النفوذ البريطاني في حوض البحر المتوسط والخليج العربي. ومع بداية الحرب الباردة، أخذت المفاهيم الأمريكية تتبلور باتجاه احتواء النفوذ السوفيتي في المنطقة (مبدأ ترومان) الذي حدد معالم السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكان هذا التوجه قائماً على تدخل الولايات المتحدة في شؤون العالم بهدف احتواء انتشار الشيوعية في العالم، عبر برنامج تقديم المعونات إلى اليونان وتركيا وإيران، أو بالقوة إذا اقتضى الأمر. وبدأ بعد ذلك ما أطلق عليه" الثنائية القطبية" في مجال الأمن في منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط، ثم اعقبته مبادئ أخرى عُرفت بأسماء بعض رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، مثل: دوايت إيزنهاور(ملء الفراغ) وريتشارد نيكسون (التدخل السريع) وجيمي كارتر (الدفاع عن حقوق الإنسان) ورونالد ريجان (حرب النجوم) وجورج بوش (التدخل في الخليج)[1].

عموماً تم إنشاء منظمة الحلف المركزي "السنتور" كآلية أمريكية لاحتواء نفوذ الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط على غرار منظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو" في أوروبا. في المقابل بدأ الاتحاد السوفيتي يتحدى القوة البحرية الأمريكية في منطقة حوض المتوسط من خلال مبيعات الأسلحة إلى مصر، وبدأ الأسطول الأمريكي المتمركز في البحر المتوسط يتولى حماية الجناح الجنوبي لدول حلف شمال الأطلسي في المنطقة بما في ذلك تركيا من خلال قيامها بدور شرطي في منطقة المتوسط، وشاه إيران بدور شرطي الخليج العربي.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة هيمنت الولايات المتحدة على المنطقة من المغرب العربي إلى إيران، وقد كان للغزو العراقي للكويت – حرب الخليج الثانية 1990م التي قادتها الولايات المتحدة تداعيات وإرهاصات استغلتها واشنطن في رسم سياسة جديدة أعلن عنها الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب وهي في مسارين: وجود قوة عسكرية أمريكية في منطقة الخليج العربي لم يسبق لها مثيل، مع القيام بعدة مناورات عسكرية مشتركة مع دول الخليج العربي. والإعلان عن عقد مؤتمر مدريد للسلام تحت الرعاية الأمريكية في العام 1991م.

[1] جميل مطر، وثائق المنظومة الإقليمية الأعظم في الشرق الأوسط، (لندن: الحياة اللندنية،1995)، ص:13..

النظام الدولي:

– النظام الدولي: هو أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول القائد الكبرى التي يترتب على نوعية العلاقات بينها (صراعية، تعاونية) تحديد مناخ العلاقات الدولية في العالم ككل[1].

– النظام الدولي: هو نمط العلاقات المنتظمة وآلياتها بين القوى الفاعلة الرئيسية على الساحة العالمية بالقياس إلى توازن القوى فيما بينها بالإضافة إلى المبادئ والقيم التي تحكم العلاقات[2].

التكامل الإقليمي:

يجمع عدد من علماء العلاقات الدولية، على أن التكامل يتضمن تحول الولاءات في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأمنية أو غيرها كلها معاً، نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول منفردة، وأنه علاقة بين وحدات بينها اعتماد متبادل، وتنتج معاً خواص للنظام تفتقر إليها في حالة وجودها منفردة. إذاً التكامل يتطلب تنازل الدول عن جزء من سيادتها تدريجياً إلى أن تفقدها كلياً لصالح مركز واحد. ومع إدراكنا لمدى تشبث الدول بسيادتها وحساسيتها المفرطة حيال هذا الموضوع فإن العملية التكاملية تبدو صعبة أو مستحيلة، لكن هناك مساحة كبيرة من المرونة بحيث تتمكن الدول من المضي في العملية التكاملية دون أن تفقد سيادتها القومية حيث تتعدد مسالك العملية التكاملية بدءًا من التعاون وانتهاء بالاندماج[3].

---

[1] محمد السيد سعيد، الوطن العربي والمتغيرات العالمية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ط1، 1991)، ص:15.

[2] جميل مطر وعلي الدين هلال، مصدر سابق، ص22.

[3] عبد الجليل كامل، ، الجزيرة العربية والنظام العالمي الجديد، (د.م، ط1، 2003)، ص:8– 9.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تقصت الباحثة العديد من الدراسات التي تناولت مستقبل النظام الإقليمي العربي، قامت بالإستفادة منها كخلفية لدراسته الحالية، نورد منها ما يلي:

– دراسة حسن رزق سلمان عبدو (2010)، بعنوان" النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2010.

تتناول هذه الدراسة إشكالية العلاقة القائمة بين النظام العالمي بوصفه مشروع للسيادة العالمية، يسعى للتوسع والهيمنة والسيطرة من جهة، والدولة القومية في الشرق الأوسط التي تتمسك بسيادتها كفكرة دفاعية للحفاظ على سلامة ترابطها الوطني، من تدخلات النظلم العالمي وانتهاكه المتواصل لسيادتها من جهة أخرى.

تهدف الدراسة إلى بيان طبيعة العلاقة ومستوياتها بين النظام العالمي وأدواته من جهة، وسيادة الدولة في الشرق الأوسط من جهة أخرى، من خلال العودة إلى السياق التاريخي الذي يوضح نشأة النظام العالمي، ومفهومه، ومراحل تطوره، وميوله التوسعية. استخدم الباحث في دراسته، المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستشرافي.

خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين المتغيرات التي صاحبت النظام العالمي، وتقلص السيادة الوطنية في دول الشرق الأوسط. كما ويوجد علاقة طردية أيضاً بين تأثر سيادة الدولة سلباً ومتغيرات النظام العالمي، وسيادة نموذج الاقتصاد الليبرالي الرأسمالي خاصة بعد انهيار النموذج الاشتراكي العام1989م.

– دراسة محمدهاشم سعيد محمد (2011)، بعنوان" التنظيم الإقليمي في العالم العربي: مجلس التعاون الخليجي نموذجاً"، رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس، فلسطين، 2011.

عالجت هذه الدراسة التنظيم الإقليمي في العالم العربي، وتم اتخاذ مجلس التعاون الخليجي نموذجاً لهذا التنظيم.

وتوصل الدارس إلى مجموعة من النتائج من أبرزها فشل مجلس التعاون الخليجي في الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل، وفشل المجلس أيضاً في تحقيق أهدافه رغم مرور ثلاثين عاماً على تأسيسه، ومن النتائج الأخرى عدم قدرة المجلس على مواجهة التحديات والقضايا خاصة

الداخلية منها بسبب غياب التنسيق الجماعي، لكن حقق مجلس التعاون إنجازات من أهمها إنشاء السوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي الموحد وتنشيط التجارة البينية في دول المجلس وحرية الحركة والعبور للأفراد والبضائع، وإنشاء مشاريع الربط الكهربائي المشترك والكثير من المشاريع المشتركة الأخرى.

- دراسة عمر سعيد (2011)، بعنوان" مشاريع إصلاح جامعة الدول العربية ومعوقات تنفيذها"، رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس، فلسطين، 2011.

هدفت الدراسة إلى بيان مشاريع إصلاح جامعة الدول العربية ومعوقات تنفيذها في المسارين الداخلي والخارجي، واستقصت الدراسة دور جامعة الدول العربية في القضايا العربية القطرية والوطنية.

استخدمت الدراسة المنهج المؤسسي القانوني، على اعتبار أن الجامعة العربية كمنظمة إقليمية هي مؤسسة تقوم على نظام أساسي "الميثاق" الذي يحدد أهدافها واختصاصاتها والعلاقة بين أعضائها، كما اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي.

وكان من نتائج هذه الدراسة، أن دور جامعة الدول العربية لم يرتق إلى كونها منظمة إقليمية، كما أن الإصلاح أصبح مثاراً للخلاف، فلم تتفق الدول العربية على شكل الإصلاح ونوعه وكيفية القيام به، كما أن التعاون العربي- العربي لم يظهر بصورة واضحة خاصة في المجالين العسكري والاقتصادي.

- دراسة محمد خليل أربيع (2010)، بعنوان" مشروع الشراكة الأورومتوسطية وتداعياته السياسية على النظام الإقليمي العربي (1991- 1999)، رسالة ماجستير، غزة ، جامعة الأزهر، 2010."

هدفت الدراسة إلى معرفة المحددات الدولية والإقليمية التي أدت إلى نشأة المشروع الأورومتوسطي، واستعراض البعد الاقتصادي للمشروع، وتحليل تداعيات المشروع على النظام الإقليمي العربي، واستشراف مستقبل مشروع الشراكة الأورومتوسطية.

استخدمت الدراسة المنهج المقارن، والمنهج التاريخي، ومنهج صنع القرار، ومقترب النظام الدولي.

وخلُصت الدراسة إلى أن المشكلة العربية هي في انعدام القرار العربي في وضع رؤية عربية مشتركة، وكأن النظام العربي مرتاح لهذا الواقع الأليم طالما أنه يحافظ على استمرار الحكومات والمصالح الخاصة به. كما لم يستطع العرب الاستفادة لا من تحالفهم مع المعسكر الاشتراكي ولا من تحالفهم مع المعسكر الرأسمالي، وتعمل الدول الكبرى على تدمير كل ما هو علمي وتقني عربي كما حدث في الحالة العراقية حيث كان الهدف المعلن هو تحرير الكويت، أما الهدف الحقيقي فهو تدمير القوة العسكرية والعلمية للعراق.

دراسة طارق الحروي (2008)، التوازن الاستراتيجي في منطقة (غرب المحيط الهندي) وانعكاساته على مستقبل الأمن القومي العربي، (أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية).

سعت الدراسة وراء إعادة تشخيص طبيعة واقع المنظومة الإقليمية التي تمثلها منطقة غرب المحيط الهندي بأقاليمها الفرعية الثلاثة الرئيسة: (الخليج العربي، وبحر العرب، والبحر الأحمر)، وبعض الأجزاء المتاخمة لها في استراتيجيات القوى الدولية والإقليمية الفاعلة، من خلال محاولة البحث في طبيعة وواقع الصيغ التوازنية الرئيسة (القائمة/ المقترحة) بشقها الثنائي ومتعدد الأطراف، التي تربط القوى الفاعلة مع بعضها بعضاً- بوجه خاص- من جهة- وفيما بينهما وبين القوة الأمريكية – من جهة أخرى- ومدى انعكاس ذلك في المحصلة النهائية- على محصلة الفعل الاستراتيجي(الإدراكي/ الحركي) للقوى العربية الفاعلة المعنية في المديين القريب والمتوسط، بما يتماشى مع دواعي تحقيق الأمن القومي.

استعان الباحث بمنهجي النظام الإقليمي والتحليل المستقبلي (الاستشرافي للمستقبل)، فضلاً عن منهج التحليل التاريخي.

وخلصت الدراسة، إلى أن تنامي مظاهر التطبيع في العلاقات السياسية و(الاقتصادية/التجارية) بين هذه الأطراف، يدخل ضمن دائرة رد الفعل أكثر من الفعل نفسه، وتحديداً محور الدول العربية، مقارنة- بالمحاور الأخرى مثل (إسرائيل، والهند، وجنوب أفريقيا، وإيران). إلا أن نطاق حدود وأبعاد الدور المنشود، مازال يغلب عليه سمة القصور، من حيث (وجود صعوبات حقيقية في تجاوز عناصر العداء التقليدي، تعارض وتقاطع جوهري نسبي للمصالح العليا بين بعضها بعضاً سواء (داخل/خارج) كل محور، جراء افتقارها لرؤية واضحة لـ(حدود/أبعاد) هذا الدور، تنطلق من المصالح الوطنية في تكاملها مع المصالح العربية، ومن ثم المصالح الإقليمية؛ بسبب النظرة

الضيقة التي يوليها كل طرف لماهية ونطاق حدود هذه المصالح أو الأدوار استناداً لما يوظفه من إمكانات وأدوات..علاوة على ما لديه من قدرات، دون مراعاة حتى للحد الأدنى من الاعتبارات المشتركة بينها، مقابل محاولة الانفتاح النسبية على دوائر أوسع خارج نطاق حدود المنطقة، تفوق قدراتها الحالية على مسايرتها، على الرغم من وجود بعض المكاسب المتحققة والمحتملة، وهو الأمر الذي يجعل منها مجرد ترس صغير في عجلة النفوذ الدولي الضخمة- هذا من جهة- وتنامي سعة الفجوة بين حجم المصالح القائمة والمنشودة، وبين افتقادها للأدوات المتطورة اللازمة، لممارسة مثل هكذا أدوار، والحفاظ على هذه المصالح- بما يحقق لها الاستفادة القصوى منها، دون الاكتفاء- بما يلقى إليها من الآخرين، إلى جانب محدودية الرؤية الأمنية التي يضعها كل طرف حيال المنطقة؛ بسبب تركيز أغلب هذه الأطراف على الحيز الجغرافي الذي تشغله وما يجاوره من مجالات أخرى- في بعض الأحيان- من جهة أخرى.

كما أن موضوع مستقبل الأمن القومي العربي والحفاظ عليه، باعتباره أساس تحقيق عملية التنمية المنشودة، يرتبط بمنظومة متكاملة من المصالح الوطنية والقومية- من جهة- والمصالح الإقليمية ثم الدولية- من جهة أخرى. لذا يتوقع له أن يبقى مرهوناً بقدرة القوى العربية الفاعلة على تقليص سعة الفجوة فيما بينها، وتقريب ثم توحيد رؤاها ومواقفها الرسمية إزاء معظم القضايا المصيرية ذات الاهتمام المشترك أولاً، ثم بينها وبين بعض القوى الفاعلة الأخرى ثانياً، في إطار صيغ – (توافقية / تكاملية) – وفقاً لأسس (ذاتية/ موضوعية) بصورة تضمن لها توفر قدرة حقيقية على تثوير إمكاناتها، وتؤهلها (منفردة / شبه مجتمعة) على التأسيس للخطوة الأولى- في هذا الشأن- والتي من خلالها تستطيع أن تعيد صياغة أدوارها الإقليمية، بما يتناسب مع نطاق حدود ما توظفه من إمكانات وأدوات، وكل ما تمتلكه من مصالح حيوية (قائمة/ منشودة).

دراسة محمد أبو هنود، التحولات الدولية والإقليمية على النظام العربي في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر2001، وآذار/مارس2008، دراسة ماجستير، قسم الدراسات السياسية بمعهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية، القاهرة.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم النظام العربي، وتحليل ورصد واقع هذا النظام، ورصد وإبراز طبيعة التحولات الدولية والإقليمية، واستخلاص آثار التحولات الدولية والإقليمية على النظام العربي ومحاولة الكشف عن التحديات التي تواجه هذا النظام، سواء

كانت تحديات داخلية ترتبط بالبنية العامة للنظام العربي، أو تحديات خارجية فرضتها التحولات والمتغيرات الدولية.

كما خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: تعرض النظام الإقليمي العربي لمجموعة من القضايا التي عكست إدارتها تراجعاً واضحاً في أداء فعالية النظام العربي لوظائفه على مختلف المستويات، وأبرزها الوظيفة الدفاعية، حيث عبرت عن مدى عجز النظام العربي عن أداء وظيفته كنظام إقليمي من واجبه تحقيق الأمن الجماعي للدول الأعضاء فيه، من خلال تفعيل معاهدة الدفاع المشترك، ووضح هذا العجز عندما تعرضت كل من العراق، ولبنان، والصومال، وفلسطين للعدوان، هذا إلى جانب العدوان على دولة عربية مثل العراق من أراضٍ، وموانئ، وقواعدغربية في الخليج العربي.

وخلصت الدراسة إلى تراجع مكانة النظام العربي في اعتبارات القوى الكبرى، وغلبة التقييم في الدوائر الغربية باعتباره يمثل أضعف الحلقات في سياسات المنطقة، بالإضافة إلى قابليته للاستجابة للضغوط، نتيجة تنازله الطوعي عن مصادر قوته.

- دراسة تومسون (1981)، بعنوان" النظم العربية الثنائية ونموذج العلاقات العدائية". "The Arab Sub System and the Feudal Pattern of Interaction", Journal of Peace Research, Spring, 1981.

قام (تومسون) بدراسة الزيارات المتبادلة بين الدول العربية وبين الدول العربية والدول غير عربية بوساطة رئيس الدولة أو رئيس الوزارة أو وزير الخارجية، مركزاً فقط على الزيارات الثنائية، وذلك خلال فترتين، الفترة الأولى 1962- 1964، والفترة الثانية 1964- 1975.

وهدف تومسون من دراسة التفاعلات هو تحديد الدول التي بعثت دور القلب في شبكة التفاعلات العربية، وقال إن مصر هي الدولة الوحيدة التي حافظت على هذا الموقع خلال الستينات، وقام بعمل مقياس إحصائي للمكانة Status ranking من خلال تحليل الزيارات، على أساس أن الدول التي تتلقى الزيارات تكون على الأرجح أهم من تلك التي تقوم بها، ووصل من خلال التحليل الإحصائي إلى إنه لا توجد أرضية مستقرة في النظام العربي، ولا يوجد ترتيب هرمي مستقر لمكانة البلاد العربية المختلفة، إلا فيما يتعلق بقمة النظام وقاعدته خلال فترة الستينات،

فالأولى احتلتها مصر والثانية شغلتها اليمن، ولا يوجد ترتيب واضح لمكانة الأطراف الأخرى بين القمة والقاعدة.

وخلُصت الدراسة إلى أن شبكة الاتصالات بين الدول العربية بالغة في التعقيد والترابط. فالزيارات العربية تشكل على الأقل 60% من إجمالي الزيارات التي يقوم بها الزعماء العرب، وأن الزيارات العربية للدول غير العربية المجاورة (إثيوبيا، إيران، تركيا، باكستان، قبرص، أفغانستان) زادت في النصف الأول من السبعينات وحظيت بنسبة 14% من إجمالي الزيارات.

- دراسة محمد (2011)، بعنوان التحولات الدولية والإقليمية على النظام العربي في الفترة ما بين أيلول2001، وآذار 2008، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث العربية التابع للجامعة العربية، القاهرة، مصر، 2011.

تناولت الدراسة التحولات الدولية والإقليمية وأثرها على النظام العربي في الفترة من سبتمبر 2001 إلى مارس 2008، وأشارت إلى زيادة حدة الخلافات، والانقسام، والمنافسة بين الدول العربية، وتضارب اتجاهات تحالفاتها، وتصاعد التناقضات بين مواقفها، الأمر الذي أدى إلى حدوث استقطاب داخل النظام العربي بين ما سمي 'بمحور الاعتدال' وما سُمي 'بمحور المقاومة أو الممانعة' حول قضايا عربية إستراتيجية.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم النظام العربي، وتحليل ورصد واقع هذا النظام، ورصد وإبراز طبيعة التحولات الدولية والإقليمية، واستخلاص آثار التحولات الدولية والإقليمية على النظام العربي. وخلصت الدراسة إلى أن النظام الإقليمي العربي تعرض لمجموعة من القضايا التي عكست إدارتها تراجعاً واضحاً في أداء فعالية النظام العربي لوظائفه على مختلف المستويات، وأبرزها الوظيفة الدفاعية، حيث عبرت عن مدى عجز النظام العربي عن أداء وظيفته كنظام إقليمي من واجبه تحقيق الأمن الجماعي للدول الأعضاء فيه، ووضح هذا العجز عندما تعرضت كل من العراق، ولبنان، والصومال، وفلسطين للعدوان.

- دراسة محمد كامل (2003)،بعنوان الجزيرة العربية والنظام العالمي الجديد، رسالة ماجستير، 2003.

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الجزيرة العربية والنظام العالمي، وهل تسير في اتجاه واحد؟ أم في اتجاهين؟ والتعرف على هيكل النظام العالمي الجديد، وتحديد دور النظام العالمي الجديد في الجزيرة العربية، والتعرف على طبيعة العلاقات بين دول الجزيرة العربية ومؤشراتها المستقبلية. استخدم الباحث عدة مناهج، كمنهج النظم، ومنهج إدارة الأزمة، والمنهج التاريخي، والمنهج التحليلي.

خلُصت الدراسة إلى عدة نتائج منها، أن الجزيرة العربية مرتبطة بشكل عضوي في الماضي والحاضر والمستقبل المنظور بقيادة النظام العالمي، كما وأن هذا الارتباط يسير باتجاه واحد تقريباً من النظام العالمي، وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن النظام العالمي الجديد انعكس بأثر إيجابي على العلاقات فيما بين دول الجزيرة السبع، إذ شجعت الولايات المتحدة هذه الدول على حل مشاكل الحدود فيما بينها بطرق ودية بعيداً عن الحقوق التاريخية.

- دراسة جميل مطر وعلي الدين هلال (1986)، بعنوان النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986.

هدفت الدراسة إلى توظيف المعلومات التاريخية واستخدامها، لإبراز أنماط التفاعلات المختلفة وتطورها، وتبدلها من فترة إلى أخرى. كما وهدف الباحثان إلى دراسة النظام العربي من وجهة نظر ديناميكية، وإثبات القومية العربية من زاوية حجم التفاعلات التي تتم بين الدول العربية حيث أن القومية العربية لا تطرح كمفهوم عاطفي وجداني فحسب. كما وهدفت الدراسة إلى إبراز التحديات الخارجية والداخلية التي يتعين على النظام العربي الإقليمي مواجهتها وكيفية التعامل معها. عرض الإطار التنظيمي للنظام العربي من حيث مؤسساته، وبناه التنظيمية. استخدمت الدراسة المنهج المقارن، ومنهج التحليل الكمي، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، ومنهج نسق النظم.

خلُصت الدراسة إلى أن مصطلح الشرق الأوسط لا يشير إلى منطقة جغرافية، بل إلى أنّه مصطلح سياسي في نشأته وفي استخدامه، وأن هذه التسمية لا تستمد من من طبيعة المنطقة نفسها

وخصائصها البشرية أو الحضارية أو شكل نظمها السياسية، بل تسمية تشير إلى علاقة الغير بالمنطقة.

- دراسة جميل مطر(1992)، مستقبل النطام الإقليمي العربي، محاضرة، مركز دراسات الوحدة العربية، دار الندوة، بيروت، 1992.

تناولت هذه الدراسة مرحلتين من مراحل تطور النظام العربي الإقليمي، وهما: مرحلة النشأة ومرحلة الانهيار، عقدت مقارنة بينهما في محاولة لفهم مفاتيح التحدي، بالمنهج نفسه تحيز الباحث في اختيار ثلاثة بدائل لهذا المستقبل وهي: بديل البعثرة والفوضى، وبديل الدمج والانفصال في آن واحد، وبديل يتضمن احتمال قيام نظام إقليمي للشرق الأوسط مع نظام شرق أوسطي، أو على مستوى مختلف.

من خلال دراسة أهم المتغيرات وحصرها ومتابعتها خلال أهم المراحل يمكن الإجابة عن الأسئلة التالية: لماذا قام نظام إقليمي عربي، ولم يقم نظام شرق أوسطي منذ البداية؟، لماذا استمر النظام العربي اربعين أو خمسين سنة؟

تناول الباحث مرحلة النشأة في ثلاثة محاور، كان المحور الأول يتمثل في مجموعة من المتغيرات في البيئة العربية، بينما ناقش المحور الثاني مجموعة من المتغيرات في البيئة الإقليمية كدور تركيا الكمالية، ودور إيران الشاهنشاهية، والغزوة الصهيونية، وتناول المحور الثالث مجموعة من المتغيرات الدولية.

ثم تناول الباحث مرحلة الانحلال والانهيار في ثلاثة مباحث تتمثل بالترتيب في متغيرات عربية، ومتغيرات إقليمية، ومتغيرات دولية.

تعقيب على الدراسات السابقة

بشكل عام، ترى الباحثة أن الدراسات السابقة قد أجمعت على أن النظام الإقليمي العربي يواجه العديد من العقبات والصعوبات، فضلا عن أن العمل العربي المشترك لا يلبي طموحات الوحدة العربية، ولا يرتقي إلى درجة الدفاع عن أي من الدول الأعضاء في حال تعرضها للخطر أو العدوان الخارجي.

كما وتشير الدراسات السابقة إلى أن الضعف في النظام الإقليمي العربي يتجلى في العديد من الصور، ولعل أهمها النزاعات العربية- العربية، وغياب التعاون العربي- العربي في المجالات الاقتصادية، وإخفاق الجامعة العربية في حل العديد من النزاعات بين الدول الأعضاء، وإلزامها

بما يُقَر من قرارات على تطبيق هذه القرارات وترجمتها على أرض الواقع كما أشارت إلى ذلك دراسة (سعيد، 2011).

ومن أهم الأمور التي اتفقت عليها الدراسات السابقة هي تزعزع النظام الإقليمي العربي عند مواجهة المتغيرات الدولية والإقليمية، الأمر الذي ينعكس على ضعف سيادة السلطة في الدول الأعضاء كما أشارت الى ذلك دراسة هاشم (2011). ولم يتوقف الأمر عند هذا فحسب بل يتعداه ليصل إلى مرحلة الانقسام بين الدول العربية، وحدوث النزاعات والخلافات في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية التي مرت بها الدول العربية على المراحل المختلفة من النصف الثاني من القرن الماضي وحتى الآونة الأخيرة.

ومن الجدير ذكره في هذا السياق أن معظم الدراسات قد اتفقت ولو بشكل ضمني على أن أهم المتغيرات الدولية التي تواجه النظام الإقليمي العربي هي إيران، وتعاظم قوتها النفطية والعسكرية، وتركيا وانفتاحها على أوروبا ونظامها الإسلامي الديمقراطي المعتدل، وإسرائيل التي تعد التحدي الأساسي والعسكري الذي يواجه النظام الإقليمي العربي، وهنا لا بد للنظام من فهم مفاتيح وألغاز اللعبة السياسية كما أشارت إلى ذلك بشكل واضح دراسة (محمد، 2011).

وبشكل عام تناولت الدراسات السابقة الضعف الذي يعتري النظام الإقليمي العربي، وأسبابه، ونتائجه ولكن لم تشر أي من هذه الدراسات إلى المقومات التي تمتلكها الدول العربية التي يمكن لها أن تستغله لتُكَوَن بذلك أرضية وقاعدة قوية لبناء نظام إقليمي أقوى، قادر على مواكبة المتغيرات الدولية والإقليمية والتعامل معها على نحو يضمن المصالح العربية، ليُشكل بذلك الخطوة الأولى لتحقيق الوحدة العربية السبيل الوحيد –كما تراها الباحثة– لتحقيق الكرامة للمواطن العربي على اختلاف القُطر الذي يعيش فيه.

وترى الباحثة أن الدراسات السابقة كانت موضوعية، فهي قامت بتحليل الأحداث والمعيقات والتحديات ووضعتها في إطارها الصحيح، فقد قامت بتقسيمها إلى خارجية وداخلية، وبينت كيف قام العرب باستيراد التحديات الخارجية، وأنها لم تصدر إليهم.

لقد أفادت الدراسات السابقة في دراستنا الحالية من عدة جوانب، فكانت مرجعاً لبعض المفاهيم والأفكار، فضلاً عن كيفية تسلسلها وخطواتها وعرضها للمعلومات الواردة فيها.

الفصل الثالث

مؤسسات النظام الاقليمي العربي

- مقدمة
- المبحث الأول: انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي.

- المبحث الثاني: نشأة النظام الإقليمي العربي.

- المبحث الثالث: مؤسسات النظام الإقليمي العربي.

- المبحث الرابع: التحديات الخارجية التي ساعدت على إضعاف النظام الإقليمي العربي.

- المبحث الخامس: فاعلية النظام الإقليمي العربي والقيود التي تحد من فاعليته.

- المبحث السادس: دلالات التصدع في النظام الإقليمي العربي.

- المبحث السابع: المشكلات والتحديات التي ساعدت على إضعاف النظام الإقليمي العربي.

مقدمة:

يرتكز أي نظام إقليمي في بنائه الهيكلي إلى مراكز قوى، عادة ما تكون محدودة لكنها مؤثرة فيما يتعلق بأنماط السلوك والتفاعلات داخل النظام. وهذا ينطبق في طبيعة الحال على النظام الإقليمي العربي، حيث توجد مراكز قوى ذاتية أصبحت كذلك بموجب موارد القوة التي تملكها، مع أهمية عدم إغفال دور القوى الخارجية في التوازنات الإقليمية، نظراً للأهمية الجيوسياسية والاقتصادية للمنطقة.

وساهمت الأحداث والصدمات التي شهدتها المنطقة العربية في العقود الماضية في إضعاف تماسك النظام الإقليمي العربي، وخلق ثغرات استطاعت القوى الإقليمية والدولية النفاذ من خلالها، والتأثير في سمات النظام وتوازناته عموماً. ويمكن الاستشهاد هنا بما أسفرت عنه حرب الخليج الثانية من إزاحة تدريجية للعراق من توازنات القوة الإقليمية، مما مهد لاحتلاله عام 2003 مع وجوب الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من فقدان النظام لإحدى القوى المركزية فيه، إلا أن أنماط السلوك داخله لم تتغير كثيراً.

ويتناول هذا الفصل مؤسسات النظام الإقليمي العربي ممثلةً بجامعة الدول العربية من حيث نشأتها ومؤسساتها ودورها في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية المحدقة بالنظام، وعن الأسباب التي حدت من فاعليتها في أداء دورها بل وإلى إضعافها وإفشالها، ذلك في سبعة مباحث.

المبحث الأول: إنتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي

أثناء الحرب العالمية الثانية لمست بريطانيا حدة عداء العرب لها لكونها صاحبة مشروع وعد بلفور، كذلك توجهات العرب وتطلاعاتهم نحو مشروع وحدوي فقامت بإحتواء ذلك المشروع من خلال ما جاء على لسان وزير خارجيتها المستر(آيدن) في 24 شباط 1943، حيث أوضح المستر (إيدن) أن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب، لتعزيز الوحدة الاقتصادية، والسياسية والثقافية بينهم، ولتحقيق هذا المشروع يجب أن تأتي الخطوة الأولى من العرب أنفسهم وسوف تلقى تلك الخطوة إستحساناً من بريطانيا[1].

واستهدفت بريطانيا من دعمها لهذا المشروع، إحتواء الوعي الوطني المتصاعد في المنطقة العربية، وتخفيف العداء ضد الوجود البريطاني، وإيجاد كيان وحدوي بشكل ما، يحقق مصالحها ويخضع لسيطرتها، وعندما تبين لبريطانيا أن القومية العربية سوف تقتلع النفوذ الاستعماري ناصبتها العداء.

كما هو معروف أفرزت الحرب العالمية الثانية دولتين عظمتين، واصطفت دول أوروبا (المسرح الرئيسي للحرب) خلف الدولتين مشكلة بذلك كتلتين، وهما الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي، وصارت الكتلتان(الدولتان العظميان) تتسابقان لاكتساب مناطق النفوذ في جميع أنحاء العالم. وكانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في:

- منع الاتحاد السوفيتي من اكتساب موطئ قدم في الجزيرة العربية.
- ضمان تدفق النفط العربي إلى الدول الغربية واكتساب امتيازات جديدة.
- إحلال النفوذ الأمريكي محل النفوذ البريطاني والفرنسي.

كان إضعاف النفوذ السوفييتي ومحاولة حصرة داخل حدوده هدفاً استراتيجياً في السياسة الكونية الأمريكية[2]، واتبعت الولايات المتحدة وحلفاؤها عدة وسائل وإجراءات لتحقيق ذلك، ففي العام 1950 أصدرت كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة إعلاناً ثلاثياً تعهدت بموجبه باحترام الحدود في الشرق الأوسط، وفي العام 1951 شكلت بريطانيا والولايات المتحدة قيادة الشرق

[1] هارون هاشم رشيد، جامعة الدول العربية، (تونس: دار سارس للنشر والتوزيع، 1980)، ص:17- 18.

[2] خيرية قاسمية، الوطن العربي والنظام العالمي، (دمشق: مطبعة الداودي، ط1 ، 1994)، ص: 54.

الأوسط لتنسيق جهود كل القوى في المنطقة. وفي الآن نفسه شكلت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وفي العام 1955 شكلت بريطانيا وتركيا وإيران وباكستان والعراق حلف بغداد واشتركت الولايات المتحدة في أهم لجان الحلف(الاقتصادية، العسكرية) لتوفير الأمن الإقليمي ضد توسع الاتحاد السوفيتي. وفي العام 1957 أعلن مبدأ أيزنهاور الذي تضمن أن الولايات المتحدة الامريكية ستستخدم القوة المسلحة إذا دعت الحاجة لحماية دول الخليج النفطية (بما فيها العراق وإيران) من أي عدوان من قبل أية دولة تحكمها الشيوعية العالمية[1].

يتضح أن استراتيجية الاحتواء ركزت على الدول المجاورة الاتحاد السوفييتي لمحاولة منعه من التمدد خارج حدوده خصوصاً باتجاه الجنوب، حيث كانت كل من إيران، والعراق، وتركيا موضع الاهتمام الرئيس، وكانت الجزيرة العربية تحت الحماية البريطانية[2]، إذ إنه رغم التنافس الغربي على ثروات الجزيرة العربية إلا أنها جميعاً بما فيها الولايات المتحدة كانت ترى في الوجود البريطاني فيها ضماناً لعدم انتشار وتوسع النفوذ السوفيتي[3].

في بداية السبعينات تحولت الجزيرة العربية إلى ساحة مواجهة بين القوتين العظميين، ومن أهم التغيرات السياسية والاقتصادية في الجزيرة، التي ساعدت على زيادة حدة المواجهة بين القوتين العظميين، الانسحاب البريطاني في عام 1971 من الجزيرة، وانقسام النظم السياسية في الجزيرة إلى نظم تقدمية ونظم محافظة، كما تم تأميم النفط وإنهاء سيطرة الشركات الكبرى، وارتفاع أسعار النفط عقب الحظر النفطي في العام 1973.

ويتمثل أول مظاهر الصراع الدولي في هذه المرحلة في انتقال محور الصراع الكوني إلى المحيط الهندي خلال عقد الستينيات، وعقب إغلاق قناة السويس نتيجة للعدوان الإسرائيلي 1967 والتخلي عن البحر المتوسط كمحور للتعامل المباشر نحو التوازن الإستراتيجي الدولي[4].

---

[1] عبد الجليل كامل، مرجع سابق، ص: 93-94.

[2] نايف علي عبيد، مجلس التعاون الخليجي من التعاون إلى التكامل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1996)، ص: 53.

[3] عبد المهدي الشريدة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية- آلياته وأهدافه المعلنة وعلاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية، (القـاهرة : مكتبة مدبولي، ط1 ، 1995)، ص: 49.

[4] محمد السعيد أدريس ، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000)، ص:282.

إن إعلان بريطانيا عزمها الانسحاب من شرق السويس في العام 1968 والوجود العسكري البحري السوفييتي الكبير وقيام جمهورية اليمن ذات التوجه اليساري كان يعني أن السوفيت أصبحوا على مقربة إن لم يكن في متناول يدهم فعلاً السيطرة على منابع النفط أو قطع طرق إمدادات الغرب منه. وقد عبر مدير مكتب الشؤون السياسية والعسكرية بوزارة الخارجية الأمريكية عن ذلك بقوله" إن القدرات البحرية السوفيتية المتنامية عند نطاق الخناق التي تسيطر على الممرات من المحيط الهندي وإليه، تشكل تهديداً جدياً وأمراً واقعاً"[1].

إن تلك الأحداث غيرت الإستراتيجية الأمريكية، فأناطت بالأنظمة المؤيدة لها لتأخذ على عاتقها دوراً رئيسياً في ملء الفراغ، وتخفيف العبء عن واشنطن التي ستقوم بتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية المطلوبة، وتم اختيار إيران والسعودية للقيام بهذا الدور بما عرف بسياسة العمودين المتساندين[2].

حصلت في نهاية السبعينيات أحداث هامة غيرت كلياً الإستراتيجية الأمريكية القائمة على مبدأ نيكسون القائمة على المراقبة عن حد البصر وعدم التدخل المباشر إلى إستراتيجية هجومية، فسقوط الشاه في إيران 1979، والاجتياح السوفيتي لأفغانستان 1979، وازدياد القدرة العسكرية السوفيتية في المنطقة أقنعت الرأي العام الأمريكي بضرورة دعم القوة العسكرية الأمريكية في المنطقة لمواجهة الخطر السوفييتي وحماية المصالح الحيوية الأمريكية[3]. وأكدت تلك الأحداث سقوط مبدأ نيكسون حيث لم تعد هناك قوة إقليمية كبيرة قادرة للعمل كوكيل للعمل عن الأمريكان، وحتمت انتهاج سياسة أخرى تجلت في مبدأ كارتر.

جاء في خطاب الرئيس كارتر في 1981/1/23 عن حالة الاتحاد:" أي اعتداء على الخليج الفارسي سيعد عدواناً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وسوف تستخدم كل الوسائل الأمريكية للرد على ذلك بما في ذلك القوة العسكرية"[4].

---

[1] منى حمد آل ثاني ، السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، (الكويت: منشورات المركز الأكاديمي،2000)، ص: 275

[2] آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906–1979، (الكويت: عالم المعرفة، 1999)، ص: 194.

[3] عبد المهدي الشريدة ، مصدر سابق، ص: 51.

[4] نايف علي عبيد، مرجع سابق، ص:56.

إن وجود السوفييت على مقربة من الخليج (700 كيلو متر من أفغانستان إلى مضيق هرمز) والتسهيلات العسكرية الهامة جداً التي حصلوا عليها في عدن وفي أثيوبيا، وقيام نظام راديكالي في إيران يسعى إلى تصدير الثورة إلى الأقطار المجاورة خاصة في الجزيرة العربية، كل هذا جعل الدول النفطية في الجزيرة العربية تلتصق بالإستراتيجية الأمريكية طلباً للحماية، وهذا ساهم في تنفيذ الأستراتيجية الأمريكية فيما يتعلق بإعداد العمليات وتخزين العتاد.

من جهة أخرى أقرت الأجتماعات الأولى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي والذي أنشئ في مايو 1981 نتيجة لهذه الأحداث حرية الدول الأعضاء في منح التسهيلات العسكرية لمن ترغب من الدول الغربية.

إن إدارة (ريجان) لم تأت بجديد إلا التطبيق العملي لمبدأ كارتر، وازدادت حدة المواجهة العالمية في تلك الفترة.

حين وصل (جورباتشوف) إلى (الكرملين) في العام 1985م كان يدرك صعوبة الاستمرار في مضمار التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة في ظل سياسة إدارة (ريجان) اليمينية المتشددة التي أطلقت مرحلة جديدة من سباق التسلح سميت مبادرة الدفاع الإستراتيجي "حرب النجوم"، مما أرهق الاقتصاد السوفييتي، حتى أصبح غير قادر على مجاراتها.

لعل من أهم الأسباب للتغيير ما عرف بأزمة الفعالية، وسوء أداء النظام الشيوعي في الداخل والخارج، وأدرك جورباتشوف أن ذلك راجع إلى أن اقتصاد الأوامر والحرب الذي كان يلائم مرحلة التركيز على الصناعات العسكرية والثقيلة لم يعد مناسباً، وكذلك عجز النظام عن تمثيل الطبقة الوسطى النامية في المؤسسات السوفيتية وشيوع الفساد بين أفراد النخبة الحاكمة، هذه الأسباب وغيرها أفضت إلى ضرورة إعادة النظر في أولويات النظام لتدارك الانهيار، فجاءت إعادة سياسة البناء(البيروسترويكا).

إن عمق الأزمة قد أربك جورباتشوف، فانتهج سياسة الهدم ولم يستطع إعادة البناء[1].

[1] عبد الوالي الشميرى، ملحمة الوحدة اليمنية ألف ساعة حرب، (صنعاء: مكتبة التيسير، ط3، د.ت)، ص: 27.

أفرزت السياسة الجديدة (لمخائيل جورباتشوف) نتائج هامة على الصعيد الدولي، حيث تم بناء نمط جديد من العلاقات مع واشنطن والتدرج في بناء الثقة والدخول في مفاوضات الحد من التسلح، وقدمت موسكو تنازلات سياسية كبيرة مروراً بالتعاون في تسوية عدد من المشكلات الإقليمية، حتى انتهاء الحرب الباردة (قمة مالطا 1989م)، وتم انتهاء عصر الوصاية السوفيتية سياسياً وفكرياً ومعنوياً على العديد من بلدان العالم الثالث، وترك أنظمتها تواجه خياراتها المستقلة بناء على ما تراه مناسباً من معايير وموازيين القوة الداخلية، وبروز الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الأكثر تحكماً في قواعد النظام الدولي والوحيدة في قمة الهرم الدولي[1].

تشير الدراسة إلى أن العلاقة بين الدول العظمى والدول العربية السائرة في ركابها كانت علاقة مساومة، فقد حاول كل طرف فيها استغلال الطرف الآخر للحصول على تنازلات ذات قيمة أكبر بأقل تكلفة. فكان توجيه الأنظمة العربية ضرباتها القاسمة ضد الشيوعيين المحليين، ومخاصمة عبد الناصر مع (نكيتا خروتشوف) في 1959، هي استجابة لمطالب الولايات المتحدة من أجل الحصول على منافع أكبر، ولذلك فالحرب الباردة لم تصدر إلى الشرق الأوسط وإنما تم استيرادها من قِبل العرب أنفسهم من إجل تحقيق منافعهم ومصالحهم.

[1] حسن أبو طالب ، الوحدة اليمنية دراسة في عملية التحول من التشطير إلى الوحدة،(بيروت: د.م، ط1، 1994)، ص: 173-174.

المبحث الثاني: مراحل تطور النظام الإقليمي العربي

المقدمة:

يهدف هذا المبحث إلى دراسة تطور النظام العربي. وقد استدعى ذلك الأخذ بمنهج النسق في العلاقات الدولية، لما له من مزايا تمكن الباحثين من تتبع شبكة التفاعلات العربية والدولية وتحليل انعكاساتها على تطور النظام، بل وعلى السياسات المنفردة للدول المختلفة أعضاء هذا النظام.

أن ما يواجه الباحثة في الدراسات السياسية مشكلة تحديد المراحل الزمنية. إذ بحكم التعريف تتميز الظاهرة السياسية بتداخل العديد من العوامل والمؤثرات، الأمر الذي يجعل التحديد الزماني من الأمور المفتوحة دائماً لاختلاف والجدل. ولذلك لا يمكن إعفاء أي محاولة لتحديد مراحل زمنية من بعض التعسف. ومع ذلك فقد حاولت الباحثة قدر الإمكان في هذه الدراسة لتطور النظام العربي الإقليمي، أن يكون رائدنا في تحديد المراحل، هو ذلك العنصر أو الحدث الذي أعتقد أنه أحدث تحولاً جذرياً في هيكل أو أكثر من هياكل النظام العربي.

ومع ذلك فعند القيام بتطبيق هذه المعايير على النظام العربي لنحدد مراحل تطوره، واجه الباحثة صعوبة تقرير بدايات كل مرحلة ونهاياتها، فالأنماط لا تتبدل فجأة، وإنما تتحول بشكل تطوري وتدريجي.

مراحل تطور النظام الإقليمي العربي:

مرّ النظام الإقليمي العربي بالعديد من المراحل التي تمثلت بالآتي:

- **المرحلة الأولى: (مرحلة النشأة 1945-1955):**

اكتسبت كثيراً من الوحدات السياسية (أعضاء النظام) في ذلك الحين قدراً كبيراً من الاستقلال في السنين الأخيرة للحرب العالمية الثانية، أو في أعقابها مباشرة، فضلاً عن أن تفاعلاتها تكثفت خلال المرحلة، حيث بدأ العرب بتجميع صفوفهم، وتوحيد كلمتهم، فلمست بريطانيا عن كثب ما يعتل في الصدور من عداء للدول الاستعمارية، وبالذات بريطانيا صاحبة "وعد بلفور" والسند

القوي للحركة الصهيونية[1]، فأرادت أن تخفف من حدة العداء العربي لها والسعي إلى استمالة الدول العربية إلى جانبها، فأطلقت إعلانها عن عطفها على أفكار استقلال بعض تلك الدول العربية بأي عمل يحتوي اتجاه الوحدة العربية، وقد جاء ذلك الإعلان على لسان وزير خارجيتها المستر(آيدن) في 29 مايو (أيار) 1941، وبعد مرور عامين على هذا الإعلان أي في (24 شباط 1943)، أوضح المستر (آيدن) أن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب، لتعزيز الوحدة الاقتصادية، والسياسية والثقافية بينهم، ولتحقيق هذا المشروع يجب أن تأتي الخطوة الأولى من العرب أنفسهم وسوف تلقي تلك الخطوة استحساناً من بريطانيا[2].

واستهدفت بريطانيا من دعمها لهذا المشروع، إحتواء الوعي الوطني المتصاعد في المنطقة العربية، وتخفيف العداء ضد الوجود البريطاني، وإيجاد كيان وحدوي بشكل ما، يحقق مصالحها ويخضع لسيطرتها، وعندما تبين لبريطانيا أن القومية العربية سوف تقتلع النفوذ الاستعماري ناصبتها العداء.

وأثمرت بعض هذه التفاعلات عن إنشاء جامعة الدول العربية كعنصر بنيوي جديد في النظام. ولذلك يمكن اعتبار المرحلة التي تبدأ في 1945 مرحلة نشأة النظام وهي المرحلة التي أرسيت خلالها قواعد وسلوك أعضاء النظام، وأنشى خلالها الإطار المؤسسي للنظام ممثلاً في جامعة الدول العربية[3].

- المرحلة الثانية: (مرحلة المد القومي 1955-1970):

لقد شهد العام 1955 نقطة البداية للمرحلة الثانية على الرغم من أن مؤشرات التحول في النظام كانت قد بدأت بالفعل قبل هذا التاريخ، وتلك المؤشرات هي استكمال البلدان الرئيسية في النظام لاستقلالها السياسي، والهجمة الأمريكية لمنع تطور النظام العربي وإقامة نظام شرق أوسطي، وقيام ثورة 1952 في مصر، التي أحدثت تغييراً قوياً في إمكانات وطاقة النظام، ودفعت بحركة التحرير الوطني في المنطقة، ما عجل بظهور أعضاء جدد في النظام، فضلاً عن أنها أسهمت

[1] هارون هاشم رشيد ، جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص: 18

[2] هارون هاشم رشيد، جامعة الدول العربية، ص: 19.

[3] جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، مرجع سابق، ص: 72.

بشكل أساسي في تحول نمط تفاعلات النظام بأسره مع النظام الدولي الرئيسي والنظم الإقليمية الأخرى. إن المرحلة الممتدة من العام 1955 إلى العام 1970 كشفت بقوة عن عمق المفهوم القومي في النظام، وتخللتها فترات تمثلت فيها قوة التيار القومي، وضراوة الحملات الخارجية والداخلية لفرض الانحسار على هذا التيار، كذلك تجسدت في هذه المرحلة البراهين على خصوصية النظام العربي من ناحية حدة تفاعلاته وكثافتها وتشابكها[1].

المرحلة الثالثة: (مرحلة الأنحسار القومي 1970-1977):

استمرت المرحلة الثالثة من العام 1970 إلى العام 1977 وقد شهدت اجتماع عناصر وأحداث ساهمت في جملتها في إحداث تحولات رئيسية في النظام. إذ غابت عن النظام الشخصية الكاريزمية التي لعبت دوراً مهماً في إذكاء حيوية النظام في مرحلة سبقت، وانهارت التحالفات المستندة إلى إيديولوجيات اجتماعية، ونشبت حرب جديدة سرعان ما عُزلت آثارها الإيجابية، وتفجرت الثورات في بعض بلدان المنطقة ومعها تفجر الفقر في بلدان أخرى، وتوافقت كل هذه العناصر مع اختراق أشمل وأعمق من جانب النظام الدولي الرئيسي، وبخاصة من جانب الولايات المتحدة[2].

وتشير الدراسة إلى أن هذه المرحلة من مراحل النظام كان للعرب الدور الأكبر فيها، فهم من سمح للولايات المتحدة بالتدخل في شؤونهم الداخلية بهدف الحصول على منافع أكبر مقابل خسائر أقل، وهذا يعود إلى ضعف في فهم السياسية الدولية والأطماع التي كانت تدور حولهم من قِبل الدول العظمى في تلك المرحلة.

المرحلة الرابعة:

في العام 1977 بدأت المرحلة الرابعة والراهنة من تطور النظام العربي والتي بلغ فيها التبعثر القومي مداه، وبرزت الاتجاهات القطرية كما لم تبرز من قبل، وطرحت تأثيراتها على عقيدة النظام وقيمه. وهي تلك المرحلة التي قام فيها الرئيس المصري محمد أنور السادات بزيارة للقدس. فزيارة الرئيس المصري للقدس أكدت أن عقيدة النظام العربي تتعرض لانتكاسة خطيرة.

---

[1] المصدر نفسه، ص: 72-73.

[2] جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي ، ص: 74.

إن قرار الزيارة بحد ذاته بصرف النظر عن الأهداف التي أعلن الرئيس المصري أنه يسعى لتحقيقها من ورائه لم يكن من الممكن اتخاذه إلا في ظل انحسار للتيار القومي، إذ كان القرار على الرغم من كل التغيرات الدولية والإقليمية التي ساهمت في الإعداد له، يمثل تجاسراً على واحد من أهم مصادر شرعية نظم الحكم في أقطار الوطن العربي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، لم يكن رد الفعل العربي بالحدة المتوقعة أو المتناسبة مع خطورة القرار. ثم إن الزيارة حين تمت أعطت قوة دافعة إلى كل العوامل التي تسببت في الانتكاسة وخلقت عوامل جديدة حين فرضت واقعاً اتسم باليأس وبعجز الأقطار العربية عن تقديم بديل واضح يختلف عن خط الرئيس المصري في الجوهر إذ بدا واضحاً للرأي العام العربي أن معظم الحكومات العربية ظلت متمسكة بخط لا يختلف عن الخط الذي انتهجه الرئيس المصري إلا في الدرجة أو الشكل[1].

كما أدى القرار ومضاعفاته إلى اختلال جذري في الإمكانات العربية. فالانعزال المصري كان معناه فجوة شديدة في الإمكانات العسكرية والسياسية الكلية، لأن القرار ارتبط بالالتزام بإنهاء حالة الحرب مع العدو الإسرائيلي، كما وأجمع الرأي الغالب في مؤتمر قمة بغداد على مقاطعة مصر.

وفي تلك المرحلة توقف الحوار العربي الأوروبي، كما توقف التعاون العربي الأفريقي. وأنشئت جبهة الصمود والتصدي[2] قاطعت أعمال الجامعة العربية في القاهرة، وتصدت لخط الرئيس المصري، ولكنها لم تتمكن من تسخير هذا التحالف في منع تشرذم أعضاء النظام.

---

[1] جميل مطر وعلي الدين هلال، ص: 139.

عارضت كل من سوريا ،و الجزائر ،و ليبيا ،و اليمن ،و العراق ،ومنظمة التحرير الفلسطينية هذا الاتفاق ، و شكلت جبهة الصمود و التصدي بتاريخ 2\12\1977.

عقدت جبهة الصمود و التصدي مؤتمر القمة العربي

التاسع في بغداد عام 1978م،الذي أكد على:

. قضية فلسطين عربية مصيرية ،و هي جوهر الصراع مع العدو الصهيوني

منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد

. للشعب الفلسطيني

. رفض المؤتمر اتفاقية كامب ديفيد ،و دعوة مصر للعودة عنها

و قطعت الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر نتيجة استمرارها في عملية السلام ، و علقت عضويتها في الجامعة العربية ،و نقلت مقر الجامعة العربية مؤقتا إلى تونس ،و تم اغتيال الرئيس محمد أنور السادات في 6 تشرين الأول عام 1981(

[2] .جمال سالم ورغدة عابد،تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر،(رام الله: حي المصيون،2006)،ص:49؟

ترى الباحثة أن الانعزال المصري تسبب في نشأة أو تقوية أنماط معينة في السياسات العربية، تمثلت في محاولة كل من العراق وسوريا للاضطلاع بمهام الدور القيادي في النظام، وآثار هذا التنافس ليس فقط على العلاقات بين القطرين، ولكن أيضاً على علاقات كل منها بإيران ومنطقة الخليج، كما فرضت التطورات على تونس والتي وقع عليها الاختيار لتكون مقراً مؤقتاً للجامعة العربية أن تتخلى عن كثير من قواعد سلوكها السياسي وتتوجه صوب الشرق ومشكلاته.

نستنتج من موقف سوريا والعراق بأن العرب يسعون دائماً إلى القيادة بهدف تحقيق مكاسب معنوية، متجاهلين بذلك الضغط الامريكي على مصر أثناء قيادتها للنظام، وهذا مؤشر على العقلية السطحية التي كان يفكر بها أعضاء النظام، فهم الذين ساهموا بإضعاف النظام، ولا يجوز البحث دائماً عن كبش فداء وهو النظام الدولي.

كما تبعثرت إمكانات عربية أخرى، سياسية واقتصادية وعسكرية، في صراعات عربية_ عربية، أو عربية أفريقية. فالصحراء المغربية استنزفت إمكانات ضخمة من أقطار عربية عدة في مقدتها المغرب والجزائر وليبيا. وتوتر الموقف بين مصر وليبيا وبين السودان وليبيا أضر بإمكانات الأقطار الثلاثة، واستمرار الأزمة اللبنانية استهلك أموالاً عربية طائلة واستنفاراً عسكرياً سورياً متواصلاً.

كما أرهق إمكانات منظمة التحرير. ثم نشبت حرب العراق وإيران فتسببت في إضعاف الإمكانات العراقية[1].

إن هذه الأحداث مجتمعة هي التي أدت إلى شرذمة النظام العربي في تلك المرحلة من مراحل نشأة الجامعة العربية.

[1] جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي،مرجع سابق، ص: 144

المرحلة الخامسة: (مرحلة التصدع وبداية انهيار النظام الإقليمي العربي)

وبدأت هذه المرحلة منذ بداية التسعينيات وهو تاريخ احتلال العراق للكويت، وما تبعها من التسويات السلمية، مثل مؤتمر مدريد، واتفاق أوسلو وغيرها. وزاد من ضعف وتصدع النظام العربي احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2003م. [1]

وتشير الدراسة إلى أن تلك الشرذمة في النظام كان سببها أعضاء النظام أنفسهم، لأنهم قاموا بتغليب المصالح القطرية على المصالح القومية، كذلك عدم وجود رؤية واضحة ومستقبلية للنظام.

[2] ايمان أحمد رجب، النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق ،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،2010) ص: 130

المبحث الثالث: مؤسسات النظام الإقليمي العربي

شأن النظام الإقليمي العربي شأن باقي الأنظمة الأخرى في العالم التي لها مؤسساتها التي تمكنها من تحقيق أهدافها التي وجدت من أجلها، فالنظام الإقليمي العربي قد أقام مجموعة من المؤسسات التي تمكنه من تحقيق أهدافه التي قام من أجلها، وكان من أهم تلك المؤسسات الجامعة العربية المتمثلة بجميع أعضاء النظام وكان مقرها مصر بصفتها الدولة القائد في تلك الفترة، وهذه المؤسسات:

أولاً- الجامعة العربية:

ماهية الجامعة العربية: هي منظمة إقليمية قومية، تتعرض منذ نشأتها لتصارع ثلاثة أنواع من الإرادات: إرادة الفكر القومي، وإرادة الأقطار الأعضاء، وإرادات البيئة الدولية. فهي تخضع لمحددات تفرض عليها ألا تصدر عنها قرارات تتناقض مع عقيدة النظام العربي، ولمحددات تفرضها الدول لكي لا تتمادى الجامعة في التعبير عن الفكر القومي أو الحد من صلاحيات وسيادة الأقطار الاعضاء، ولتدخلات متواصلة من البيئة الدولية للتأثير على التوازنات والتحالفات العربية[1].

فالجامعة العربية إذن ليست تنظيماً إقليمياً يضم دولاً مختلفة الهوية القومية، كما في منظمة الوحدة الأفريقية. وهي ليست تنظيماً إقليمياً تندرج في عضويته دول من دول النظام المهيمن في النظام السياسي الدولي كما في منظمة الدول الأمريكية أو منظمة الكوميكون. وليست منظمة قومية فوق الدول لأن ميثاقها أكد السيادة القطرية ولم يأخذ بالأغلبية قاعدة في التصويت.

[1] جميل مطر وعلي الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط5، ايلول/ سبتمبر 1986)، ص: 176.

نشأة الجامعة العربية:

لقد كانت الجامعة العربية هدفاً تدعو لتحقيقه مختلف الروابط والتنظيمات الشعبية القومية خلال فترة كان فيها التيار القومي العربي تياراً نشطاً، ولم يكن مفهوم الدولة قد ترسخ، وكان التركيز القومي على مفهوم الأمة العربية الواحدة الممتدة من المحيط إلى الخليج[1].

تعددت الآراء حول أساس فكرة إنشاء الجامعة العربية. فبعض من الباحثين رأى أن هذه الفكرة ترجع في أصلها إلى بريطانيا التي كانت تهدف من خلالها إلى الحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط.
ورأى باحثون آخرون، أن أصل هذه الفكرة يرجع إلى العرب أنفسهم الذين كانوا يطمحون إلى تحقيق الوحدة العربية بعد حصولهم على الاستقلال.

وبالعودة إلى الظروف التاريخية التي سبقت إنشاء الجامعة العربية، بدءاً من أواخر العهد العثماني ووصولاً إلى عهد الانتداب، نجد بأن العرب كانوا يتطلعون بقيادة الشريف حسين في مكة إلى إقامة دولة عربية موحدة في المشرق العربي. فتعهدت لهم بريطانيا بالمساعدة على قيام هذه الدولة على قسم من الأراضي التي تخضع لحكم العثمانين، فصدقوها وتحالفوا معها وأعلنوا الثورة ضد الأتراك العثمانين في العام 1916. ثم تبين للعرب أن بريطانيا كانت تخدعهم، لانها كانت قد اتفقت مع فرنسا سراً على اقتسام أملاك العثمانيين، بموجب (اتفاقية سايكس بيكو 1916)، كما تعهدت في العام 1917 لليهود بموجب وعد بلفور بمساعدتهم على إقامة وطن قومي لهم في فلسطين[2].

وقد أقرّ ميثاق عصبة الأمم (28حزيران 1919)، مبدأ الانتداب على البلاد العربية المنسلخة عن الإمبراطورية العثمانية.

[1] رضوان زيادة، مسيرة حقوق الانسان في العالم العربي، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2000)، ص:89.
[2] سعدى الخطيب، حقوق الإنسان في نطاق جامعة الدول العربية، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2012)، ص:11

خلال الحرب العالمية الثانية سعت بريطانيا كما فعلت في الحرب العالمية الأولى إلى التقرب من العرب ودغدغة أحلامهم في الوحدة. فأعلنت بتاريخ 24 شباط 1943على لسان وزير خارجيتها أنها تشجيع وتؤازرها لفكرة "الوحدة العربية" شرط أن تأتي المبادرة من العرب أنفسهم[1].

من خلال هذه الوقائع التاريخية نجد بأنّ فكرة إنشاء الجامعة العربية، هي في الأساس فكرة عربية، أمّا بريطانيا فقد قامت بدور المشجع والداعم لإنشاء هذه الجامعة، لكي تحافظ على نفوذها ومصالحها بعد زوال الانتداب.

فالمصدر الأساسي إذا لفكرة إنشاء الجامعة العربية هم العرب أنفسهم، الذين عملوا على تحقيق هذه الفكرة، حيث باشر رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس اتصالاته مع الأقطار العربية، للتفاهم حول موضوع الوحدة العربية، ثم وجه دعوة رسمية لكل من السعودية، والعراق، والأردن، ولبنان، واليمن و سوريا، فاستجابت للدعوة وحضرت الاجتماع الذي تم في الفترة ما بين 25 أيلول و7تشرين الأول 1944 وتم وضع بروتكول الإسكندرية[2].

وفي 22 آذار 1945 اجتمعت وفود الدول العربية التي شاركت في لقاء الإسكندرية في القاهرة وأقرت ميثاق الجامعة بالإجماع.

تأليف الجامعة وأهدافها:

تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق. ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة، فإذا رغبت في الانضمام، قدمت طلباً بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة، ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب[3].

[1] أحمد حطيط، ومالك فيليب وفيصل شرارة وليد الطويل، الوافي بالتاريخ، (بيروت: دار الفكر اللبناني، د.ت)، ص:114

[2] للمزيد من التفاصيل حول إتفاق الإسكندرونة، أنظر ملحق رقم 1، ص:251-254 .

[3] أحمد حطيط، ومالك فيليب وفيصل شرارة وليد الطويل، الوافي بالتاريخ، مرجع سابق، ص:115.

أهداف الجامعة العربية

1- توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.

2- تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها، وذلك في:

- الشؤون الاقتصادية والمالية التي يدخل في إطارها التبادل التجاري، والجمارك، والعملة وأمور الزراعة والصناعة.
- شؤون المواصلات كالسكك الحديدية، والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد.
- شؤون الثقافة، والجنسية، والجوازات، والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين.
- الشؤون الاجتماعية والصحية[1].

[1] سعدى الخطيب، حقوق الإنسان في نطاق جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص:11.

أجهزة الجامعة

- **مجلس الجامعة:** يتألف المجلس من ممثلي الدول المشتركة فيها، ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها، ويتولى هذا المجلس مهمة القيام بتحقيق أغراض الجامعة، ومراعة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات، وتقرر وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام، ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

- **الأمانة العامة للجامعة:** يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين، وعدد كاف من الموظفين. ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثي دول الجامعة الأمين العام، ويعين الأمين العام بموافقة المجلس، والأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين في الجامعة. ويضع مجلس الجامعة نظاماً داخلياً لأعمال الأمانة العامة وشؤون الموظفين[1].

- **المنظمات التخصصية:** وتضم 22 منظمة في جميع المجالات، مثل:

* اتحاد إذاعات الدول العربية والذي أنشئ في 1955/10/15 وبدأ العمل فيه بتاريخ 1969/2/9 وكان مقره بالقاهرة وتم نقله إلى تونس في 1979.

* الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والذي أنشئ في 1968/5/16 وبدأ العمل فيه بتاريخ 1971/12/18 وكان مقره بالكويت.

* الاتحاد البريدي العربي والذي أنشئ في 1946/12/9 وبدأ العمل فيه بتاريخ 1952/4/12 وكان مقره بالقاهرة وتم نقله إلى دبي في 1979.

* المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والتي أنشئت في 1964/5/21 وبدأ العمل فيها بتاريخ 25 /1970/7 وكان مقرها بالقاهرة وتم نقله إلى تونس في 1979.

* المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة والذي أنشئ في 1968/9/3 وبدأ العمل فيه بتاريخ 1971/9/25 وكان مقره بالقاهرة وتم نقله إلى دمشق في1979

* المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والتي أنشئت في 1960/4/10 وبدأ العمل فيها بتاريخ 1965 وكان مقرها بالقاهرة وتم نقله إلى الرباط في 1979.

[1] سعدى الخطيب، حقوق الإنسان في نطاق جامعة الدول العربية ، ص: 24.

* المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتي أنشئت في 1978/9/10 وبدأ العمل فيها بتاريخ 1980 وكان مقرها في بغداد.

* مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والذي أُنشئ في 1957/6/3 وبدأ العمل فيه بتاريخ 1964 وكان مقره بالقاهرة وتم نقله إلى الأُردن في1979[1].

وظائف الجامعة العربية:

يمكن تحديد وظائف الجامعة في إطار تفاعلات النظام العربي من واقع ممارستها فيما يلي:

– تعمل الجامعة كمنبر قومي، فمن المألوف في الوطن العربي تمسك أكثر الحكومات العربية بالسيادة القطرية وتفضيلها المصلحة القطرية على المصلحة القومية إذا تعارضت المصلحتان. ولكن المألوف أن الأقطار على إختلاف اتجاهاتها تراعي أن تكون كلمتها المعلنة في مؤتمرات الجامعة متماشية مع الإطار القومي العام. ولذلك فالجامعة تعد محدداً رئيسياً على عملية صنع القرار في القطر العضو. من هذا المنظور تتضح أهمية الجامعة العربية كطرف في النظام العربي، لأنها بأدائها هذه الوظيفة حافظت ولو رمزياً على عروبة النظام ومنعت تشرذمه إلى نظم إقليمية ضيقة، أو ابتلاعه داخل نظم جغرافية أو مذهبية أوسع[2].

– تعمل الجامعة كموازن في التحالفات العربية، فهي تقوم بدور رئيسي في التخفيف من الآثار المترتبة عن اختلال توازن القوى في النظام الإقليمي العربي. فالنظام العربي وإن كان نظاماً يجمع أقطاراً على مستوى نمو متقارب، إلا أنه لأسباب تتعلق بتفاعلات النظام الحادة تشكلت فيه في مرحلة أو أخرى تحالفات هددت توازن القوى بانقسامات خطرة. ولكن أدى وجود الجامعة، والتزام الأعضاء ببقائها وعدم انفراطها، إلى أن يجري داخلها من المساومات والضغوط المتبادلة ما يسمح بالتخفيف من عواقب اختلال موازين القوى.

– تعمل الجامعة كطرف متشدد في علاقات العرب بالعالم، وترتبط هذه الوظيفة بوظيفة الجامعة كمنبر قومي، ولكنها ترتبط ارتباطاً أوثق بممارسات الأقطار الدولية، إذ وجدت هذه الأقطار فائدة

[1] جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي،مرجع سابق، ص: 176.

[2] جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، مرجع سابق، ص: 177.

لكل منها أن تمثل الجامعة الدور الأكثر تشدداً. فالأقطار المعتدلة تظهر حينئذ أشد اعتدالاً من الموقف العربي العام الذي تمثله الجامعة، والأقطار المتشددة تجد السند لها في هذا الموقف أو تتذرع به.[2]

لقد مارست الجامعة هذه الوظيفة بنتائج مختلفة في مناسبات متعددة، منها على سبيل المثال قمتا القاهرة والإسكندرية، وقمة الخرطوم، وقمة عمان التي رفضت القرار 242، وقمة فاس الأولى حين بذلت جهود لإحباط المبادئ الثمانية التي تقدمت بها العربية السعودية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، ولكن مع تعاظم التبعية القطرية العربية لدول أجنبية وزيادة مدى الاختراق الأجنبي للنظام العربي والجامعة العربية وتفاقم قوة تيار الواقعية المفرطة، بدأت الجامعة تفقد تدريجياً هذه الوظيفة.

– تعمل الجامعة على امتصاص الغضب الشعبي ضد الحكومات، لقد مارست الجامعة هذه الوظيفة منذ اليوم الأول لإعلان ميثاقها، حين استطاعت الأقطار المؤسسة أن تلقي على الجامعة بمسؤولية إحباط التطلعات القومية. وتوارت الحكومات خلف الجامعة لتتحمل هذه الأخيرة عبء الغضب الشعبي[1].

وتشير الباحثة إلى أن قيام الجامعة العربية لم يكن بديلاً عن الوحدة أو الاتحاد بين العرب وإنما كان بديلاً عن حال عدم الفوضى وعدم التنسيق القائمة بين دولهم قبل قيامها. ولكنها أصبحت منبراً للتعبير عن مظالم العرب وخلافاتهم، إلا إنه كان في نظر القوميين العرب وأنصار الوحدة العربية، نقطة بداية وخطوة أولى نحو تحقيق غايتهم المنشودة.

وتختلف الباحثة مع أولئك الذين يحملون الجامعة العربية مسؤولية تصدع النظام الإقليمي العربي، وكأن الجامعة شخص معين أو جهة يديرها شخص متجاهلين بذلك أن الجامعة العربية تتكون من جميع أعضاء النظام الذين عملوا على إضعافها وعدم فعاليتها. فكان بعضهم لا يلتزم بقراراتها، الأمر الذي أدى إلى ضعف مصداقيتها مع الشعوب العربية.

---

[2] سيار الجميل، المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم، (المستقبل العربي، حزيران ،1994)، ص: 14

[1] جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، مرجع سابق، ص: 179 .

ثانياً- مجلس التعاون العربي:

يتألف المجلس من العراق، والأردن، واليمن، ومصر وتم تأسيسه في العام 1989 في بغداد، وعضويته مفتوحه لكل الدول العربية، وهدف المجلس إلى تحقيق الأمور الآتية[1]:

1- تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الأعضاء والارتقاء بها تدريجياً وفق الظروف والإمكانات والخبرات.

2- تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجياً وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الإنتاج المختلفة، والعمل على التنسيق بين خطط التنمية في الدول الأعضاء، مع الأخذ في الاعتبار درجات النمو والأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول الأعضاء في الانتقال بين المراحل المختلفة، وتحقيق ذلك التكامل والتنسيق في المجالات الاقتصادية المالية، والصناعية والزراعية، والنقل والمواصلات والاتصالات والتعليم، والثقافة والإعلام والبحث العلمي والتكنولوجيا، والشؤون الاجتماعية والصحية والسياحية، و تنظيم العمل والتنقل والإقامة.

3- السعي إلى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولاً إلى السوق العربية المشتركة، والوحدة الاقتصادية العربية.

4- توثيق الروابط والأواصر بين مواطني الدول الأعضاء في جميع المجالات.[2]

5- تعزيز العمل العربي المشترك وتطويره بما يوثق الروابط العربية

[1]. علي مسلم ، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989 - 1993، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1995)، ص 640 - 644

[2] نص معاهدة إنشاء مجلس التعاون العربي (القاهرة: شؤون عربية،العدد 58، حزيران/ يونيو1989)

ثالثاً_ مجلس التعاون لدول الخليج:

أسباب نشأة مجلس التعاون الخليجي

أحد أهم الأسباب التي أدت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي هو التغيرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية العالمية التي جاءت بحقيقة أن من يملك شيئاً يحتاج له الجميع لا يمكنه أن يحافظ على هذا الشيء النادر بوسائل تقليدية، وقد كان من نتائج هذه التغيرات بروز الخليج كمنطقة تنتج ما يحتاجه الأخرون، وقد طالب الأخرون المنطقة أن تأخذ في الحسبان حاجاتهم، وهذا يفسر الضغوط التي عاشت فيها المنطقة وأدت إلى أستنزاف ليس نفطها فقط وإنما عائد هذا النفط وجهدها السياسي والذهني، وهذه التغيرات أدت إلى ترابط عضوي بين دول الخليج الست وجعلها تتجه لأنشاء مجلس يجمعها معاً.

إلى جانب ذلك كانت الرغبة في مواجهة مشاكل التنمية، والقوى العاملة، والهجرة الأجنبية، وتماثل الاقتصاد والتركيب السياسي والاجتماعي سبباً آخر في نشأة مجلس التعاون الخليجي.

أسباب سياسية حيث تبلورت الأسباب السياسية في امرين رئيسين، الأول خاص بإيران، والثاني يتعلق بالعراق، لقد أسهمت الثورة الإيرانية في زيادة الشعور والحاجة لدى دول الخليج العربية للتعاون فيما بينها، وذلك بما احدثته من تهديد وتوتر وعد أستقرار لجيرانها، بالإضافة إلى إندلاع الحرب العراقية – الإيرانية التي أندلعت عام 1980 سبباً أخر من الأسباب التي أدت لقيام مجلس التعاون الخليجي. بالإضافة الأسباب الأستراتيجية والأمنية[1].

يتألف من السعودية، والكويت، وقطر، والبحرين، والامارات، وسلطنة عُمان، وقد تأسس في الرياض العام 1981، وكان الهدف من إنشائه أسباب أمنية مثل قيام الثورة الإيرانية والغزو السوفيتي لأفغانستان والحرب العراقية الإيرانية، وعضوية المجلس مغلقة للدول الست فقط، وسعى المجلس لتحقيق الأهداف الآتية[2]:

1 ناصر العنزي،. (2008) مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية العربية(1990–2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ص23)

[2] نايف علي عبيد، مجلس التعاون الخليجي من التعاون إلى التكامل، مرجع سابق، ص17، للمزيد من التفاصيل، أنظر ملحق رقم 2 الخاص بنص وثيقة إعلان قيام مجلس التعاون الخليجي، ص: 255.

1- تحقيق المواطنة الاقتصادية لمواطني دول المجلس.

2- تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وفق خطوات متدرجة، بدءاً من إقامة منطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي، ثم استكمال السوق الخليجية المشتركة، وانتهاءً بالاتحاد النقدي والاقتصادي، وإقامة المؤسسات المشتركة اللازمة لذلك.

3- تقريب وتوحيد الأنظمة والسياسات والاستراتيجيات في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية.

4- ربط البنى الأساسية بدول المجلس، لاسيما في مجالات المواصلات والكهرباء والغاز، وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة.

رابعاً_ مجلس الاتحاد المغاربي:

نشأة الأتحاد المغاربي

نشأ الأتحاد المغاربي بعدما توافرت قناعة لدى قادة البلدان المغاربية مفادها أن التكتل المغاربي أصبح ضرورة لا مناص منها في ظل ما يعرفه العالم من تطورات تفرض هذا النوع من التكتلات، خاصة وأن هذا التجمع من شأنه حل الكثير من المشكلات والصعوبات الاقتصادية التي تواجه البلدان المغاربية ويحقق لها العديد من المكاسب. وتشير الباحثة إلى أن السبب الرئيس لفكرة هذا الاتحاد هو التغلب على المشكلات الاقتصادية وتحقيق المكاسب المادية علاوة على أن دول الجوار

أصبحت على شكل تكتلات كما في دول مجلس التعاون الخليجي.[1]

والذي يتألف من دول تونس، وليبيا، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، وتأسس في العام 1989.

ونصت معاهدة:مجلس الاتحاد المغاربي على الأهداف التالية

1- توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم بعضاً.

2- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها.

[1] عبد الحميد الإبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية- مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت 1988، ص343

3- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

4- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

5_ العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات ورؤوس الأموال فيما بينها.

وأشارت وثيقة المعاهدة إلى أن السياسة المشتركة تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية[1]:

_ **في الميدان الدولي:** تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

_ **في ميدان الدفاع:** صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

_ **في الميدان الاقتصادي:** تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

_ **في الميدان الثقافي:** إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على جميع مستوياته والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية, واتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

[1] محمد فائق، آفاق العلاقات العربية الإفريقية في الواقع العربي وتحديات قرن جديد، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،ط1، 1999)، ص:65

المبحث الرابع– العوامل الخارجية التي ساعدت على إضعاف النظام الإقليمي العربي:

بعد الانسحاب الأمريكي من فيتنام ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة التوازن إلى القمة الدولية، ولم تكن قضية الشرق الأوسط تحتل مكانه ذات أهمية في أولويات الخارجية الأمريكية، ولكن بعد حرب 1967 برزت حركة أمريكية دائبة لإنهاك السياسة الخارجية المصرية وراء السعي لانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلت عام 1967، والقضاء على الوجود السوفيتي في مصر وإضعاف العلاقة بين موسكو والقاهرة، ومنع توحيد السياسات العربية حول هدف محدد أياً كان.

لقد بدأت الولايات المتحدة تنفيذ خطواتها نحو تحقيق ذلك الهدف من خلال تقديم مشاريع للتفاوض، وحث القيادة المصرية على الاعتراف بأهمية الدور الأمريكي، ومن خلال التفاوض فرض القبول بتنازلات علنية والقبول بنتائج الهزيمة.

من ناحية أخرى، نسقت الولايات المتحدة مع السعودية لإقناع أو إغراء مصر لطرد الخبراء العسكريين السوفيات من مصر والإساءة للعلاقات المصرية السوفياتية[1].
كما وحاولت الولايات المتحدة إفشال مختلف الاجتماعات العربية وبخاصة مؤتمرات القمة وإضعاف مركز مصر فيها ومن الأمثلة على ذلك:

– تعمد الولايات المتحدة قبل انعقاد قمة الخرطوم بخمسة أيام، الإعلان عن رسالة الرئيس جونسون إلى الأقطار العربية التي لم تقطع علاقاتها مع الولايات المتحدة والتي تؤكد فيها المبادئ الخمسة لحل النزاع العربي الإسرائيلي وكان الهدف من الرسالة والإعلان عنها." اقناع هذه الدول بحسن النوايا الأمريكية عن طريق وعوده الغامضة، ولمحاولة بث الخلافات بين الدول العربية والحيلولة دون توحيد موقفهم في اجتماع الخرطوم، لمواجهة العدوان الإسرائيلي".[2]
– قبل انعقاد مؤتمر قمة الرباط 1969، أذاعت الولايات المتحدة أن مصر كانت على وشك توقيع اتفاق منفرد.

---

[1] Quandt، William، Saudi Arabia in the 1980 (Washington، D.C: The Brookings Institution، 1981)، p.148.

[2] محمود رياض،البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981)، ص:119.

– نجاح الولايات المتحدة في تأجيل عقد مؤتمر قمة كان من المقرر انعقاده في الصومال بعد حملة لدى الأقطار الخليجية صورت الصومال كقاعدة سوفياتية تهدد أمن الجزيرة العربية[1].

من خلال ماسبق نستنتج أن السياسة الأمريكية تمكنت من تحقيق أمرين هما:

1–لعب دور في قطع العلاقات السوفيتية المصرية لجعل مصر في فلك الامريكي .

2– اختراق أمريكي كامل لمصر يتم بموجبه القضاء على القيم الوطنية والقومية والإنجازات الاجتماعية ويفرض قيماً جديدة في مجالات الاستهلاك والانعزالية والعداء للعروبة والعرب، وفرضت على القيادة السياسية مزاجاً معيناً يدفع إلى الشعور بأهمية إرضاء الرأي الامريكي العام خاصة والغربي عامة وذلك بالتقدم بتنازلات يصورها الأعلام الأمريكي في شكل مبادرات شجاعة وعقلانية متحضرة[2].

وكانت زيارة الرئيس المصري محمد انور السادات إلى القدس في 1977 وإبرام إتفاقية كامب ديفيد هي نتاج ذلك الاختراق الأمريكي لمصر في تلك المرحلة، الأمر الذي أدى إلى عزل مصر عن دورها الفاعل في النظام العربي.

ويجب هنا أن ننوه إلى أن زيارة الرئيس المصري إلى القدس لم تكن ناتجة عن الاختراق الأمريكي لمصر فقط، ولكن التغيرات التي حدثت في الساحة الدولية قبل الزيارة ساهمت أيضاً في تلك الزيارة، فتحسن العلاقات الأمريكية السوفيتية، وعدم ممانعة الولايات المتحدة في أن يلعب الاتحاد السوفياتي دوراً في تسوية مشكلة الشرق الأوسط، وهذا التطور كان يعني أن تفاعلات القطبين الأعظمين سوف تطغى على التفاعلات التي كان يسعى النظام المصري لتحقيقها عن طريق حوافزه المتعددة التي قدمها للولايات المتحدة.

من ناحية أخرى، عملت الولايات المتحدة على تحطيم الطاقة المعنوية للنفط بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر، وذلك من خلال:

1– رفع سعر النفط لتشغيل آبار هامشية في بحر الشمال والولايات المتحدة وكندا.

---

[1] المصدر نفسه، ص: 516.

[2]. جميل مطر وعلي الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي،مرجع سابق ، ص: 122.

2- ربطت أسعار النفط بعملتها فتحكمت في إيداعاته وفي موازنات الدول الأوروبية واحتياطات الدول المنتجة.

3- نقل السيطرة على النفط من المنتجين إلى المستهلكين.

4- استخدمت إمكاناتها للتدخل في توجهات العائدات النفطية لكي تستطيع توجيه العائد الاجتماعي والسياسي لمصلحتها.

من هنا نجد أن الولايات المتحدة قد أحبطت الطاقة المعنوية للنفط، بل تمكنت من تسخير تلك الطاقة في خدمة مصالحها السياسية والاجتماعية وفي استخدام تلك الطاقة كسلاح لتقويض وحدة النظام العربي عن طريق نشر الأكاذيب حول أطماع العرب أنفسهم بدول الخليج، وكذلك قطع علاقات النظام العربي مع الأنظمة الأخرى مثل أوروبا الغربية.

لقد أضطرت أوروبا تحت ضغط الولايات المتحدة إلى تغيير آفاق الحوار الأوروبي العربي، وكان شرط الولايات المتحدة لاستمرار هذا الحوار هو ألا يتضمن الوصول إلى إتفاقات بين المجموعتين حول النفط وأزمة الشرق الأوسط وبوجه خاص موضوع فلسطين[1].

ولقد وجدت أوروبا أن الأقطار العربية النفطية ترحب بالعلاقات التجارية على المستوى الثنائي، وتفضلها على المشاريع الجماعية التي كانت أساس الحوار العربي الأوروبي.

إن تخلي دول مجلس التعاون الخليجي عن الحوار العربي الأوروبي ودخولها في منتصف الثمانينات في حوار خليجي أوروبي منفصل تماماً عن الحوار العربي الأوروبي، من الوسائل التي أدت إلى إضعاف النظام العربي[2].

طبيعة العلاقات الإسرائيلية الأمريكية: فكانت الولايات المتحدة مستفيدة من كل عمل إسرائيلي على دولة عربية. الأمر الذي أدى إلى لجوء تلك الدول إلى أمريكا وتحسين العلاقات معها بعد

[1] - Shaked and Itamar Rabinovich، eds. The Middle East and United States: Perceptions and Policies (New Brunswick، N.J.: Transaction Books، 1980) p. 128.

[2] - Waterbury، John، The Egyptof Nasser and Sadat(Princeton: Princeton University Press، 1983)، pp.408-409، - 421.

تلك الأعمال الإسرائيلية الأمر الذي أدى إلى استغلال السياسة الأمريكية لتلك العلاقات في مقابل الحصول على تنازلات لكي تسلك تلك الدول مسلك مصر ومن الأمثلة على ذلك:

- تحسن العلاقات الأمريكية العراقية بعد تدمير المفاعل النووي العراقي.
- تدعمت العلاقات التونسية الأمريكية بعد غارة إسرائيل على تونس.
- محاولات تقرب منظمة التحرير من الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من كل ما أصاب المنظمة من تدمير واغتيالات وانعزال على أيدي إسرائيل والولايات المتحدة.

كانت النتيجة النهائية للصراع العراقي الإيراني(1980-1989) أن خسر النظام العربي خسارة بدت واضحة في إعادة ترتيب العدو السياسي، فأصبحت إيران الثورة عدواً سياسياً بدل إسرائيل، وانحسر النظام العربي ليفسح المجال لشرق أوسطي، واتضح ذلك من تحالف بعض الأنظمة العربية مع إيران مثل سوريا وكذلك تحالف الأردن مع العراق وإلى جانبهم دول الخليج في الوقت الذي تحللت فيه جبهة الصمود والتصدي العربية.
بدلاً من أن تكون إيران الثورة تحت حكم الخميني زاداً للنظام العربي بحكم الجوار وعامل الدين، أضحت خصماً سياسياً طرفاً لتقسيم النظام العربي بأيد عربية[1].

[1] جمال علي ، أزمات النظام العربي وآليات المواجهة، (القاهرة: دار الشروق، ط1، 2001)، ص: 140.

المبحث الخامس – فاعلية النظام العربي والقيود التي تحد من فعاليته:

لم يتخذ النظام العربي المشترك صفة منتظمة وصفة مؤسسية إلا بعد قيام جامعة الدول العربية وحصول معظم الأقطار العربية على استقلالها السياسي. وكان ميثاق الجامعة ومعاهدة الضمان الجماعي أول إطار للتعاون والتنسيق بين الدول العربية. ورغم اتساع نطاق العمل العربي المشترك وتتعدد صيغه ومؤسساته، لا يزال دون مستوى الطموح القومي للجماهير العربية، ولا يزال عرضه لأمراض مزمنة ومعوقات وكوابح ليس من السهل التغلب عليها، فبعضها عميق الجذور صلب العود، وبعضها الآخر واهن وسطحي.

يختلف الباحثون والدارسون العرب في تحديد المعوقات التي تعترض العمل العربي المشترك، وفي تقدير أهمية كل واحد منها. وفي حين يربط بعضهم هذه المعوقات بالتكوين النفسي للعرب، يرى آخرون أن لها صلة بالمصالح المادية للدول. وفي حين ينسبها فريق إلى مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي بلغته الأقطار العربية، ينسبها فريق آخر إلى الأحوال السياسية في الوطن العربي بعامة. وأجمع الكل على دور القوى الخارجية في إعاقة العمل العربي المشترك ومحاولة تفتيته، ومن هذه المعيقات:

- الخلافات الأيديولوجية بين الأنظمة العربية:

كان من نتائج هذه الخلافات الأيديولوجية، في مرحلة من مراحل التاريخ العربي المعاصر، أن أعطيت المذاهب الاجتماعية أولوية على الفكرة القومية والتعاون العربي، وتسرب الغزو الفكري الأجنبي دون أن تتوافر لدى العرب اللحمة الفكرية القادرة على مواجهة هذا الغزو أو التصدي له. كما كان من نتائج هذه الخلافات الأيديولوجية التباين في مفاهيم العمل العربي المشترك، وهذا التباين يعد من المعوقات الأساسية لسير هذا العمل[1].

[1] علي محافظة، أبحاث في تاريخ العرب المعاصر، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2000)، ص: 170.

- التمثيل الحكومي داخل المنظمات والاتحادات العربية:

حتى تستطيع المنظمات والاتحادات العربية أداء واجباتها ومهامها، لمصلحة العمل العربي المشترك، لا بد من أن يكون ولاء العاملين فيها لمواثيق تلك المنظمات والاتحادات ومبادئها ومقاصدها، وأن يكون ولاؤهم هذا بديلاً عن ولائهم فيما يتعلق بالعمل العربي المشترك الذي تقوده تلك المنظمات والمؤسسات لحكوماتهم التي رشحتهم للعمل فيها.

- التبعية الاقتصادية:

كانت المستويات الاقتصادية للأقطار العربية في السنوات العشرين التي تلت الحرب العالمية الثانية متقاربة. وكانت الآمال في إنهاء التبعية الاقتصادية العربية للاحتكارات الأجنبية وتخليص الموارد والثروات الوطنية من الأيدي الأجنبية، والاتجاه نحو التكامل الاقتصادي العربي، آمالاً قوية. ولكن العقدين الأخيرين شهدا ردة في هذا الاتجاه، بعد أن أقدمت بعض الأقطار العربية على الإسراف في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والكمالية. وفي الوقت ذاته انكفأت أقطار أخرى على نفسها ساعية إلى حل مشكلاتها الاقتصادية والتنموية المعقدة[1].

- القيادات السياسية والإدارية:

عند استعراض القيادات السياسية والإدارية في الوطن العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى اليوم نجد أن معظمها افتقر إلى معالجة الأمور بأسلوب علمي. ولا يزال بعض متخذي القرارات في الوطن العربي لا يعيرون الدراسات العلمية والتحليل المنهجي الموضوعي للأمور والقضايا الاهتمام اللازم. وكثيراً ما يكون الدافع لاتخاذ أي قرار يتعلق بالعمل العربي المشترك الحماسة العاطفية أو الحياء أو المجاملة أو المصلحة الآنية. ومن مظاهر ذلك الخلط بين الشعار والواقع، بحيث ينظر إليهما على أنهما شيء واحد. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على البعد عن النضوج والوعي السليم الضروريين لإدراك الأمور والتعامل معها بصورة واقعية[2].

---

[1] علي محافظة ، أبحاث في تاريخ العرب المعاصر، مرجع سابق، ص: 170.

[2] الوحدة العربية بين الواقع والأمل" ندوة المستقبل العربي" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد(9) لسنة 1979)، ص: 139-140

- أزمة الدولة

لان العرب بالمجمل يفتقرون للدولة وتطورها الحقيقي كما حدث في البلدان الاوروبية، فالرئيس أو الملك في الوطن العربي هو شيخ عشيرة أو عشائر على هيئة رئيس أو ملك أو جنرال.

وتعاني بعض الدول العربية من أزمة في الوحدة الوطنية والاندماج الاجتماعي وتعود هذه الأزمة إلى أسباب عديدة من أهمها التأخر عن بناء الدولة العصرية التي يتساوى فيها المواطنون، ويشعرون بأنها ترعى مصالحهم وتوفر لهم حرية القول والعمل في نطاق القانون، والمشاركة في إدارة شؤونهم.

وهناك افتقار إلى التقاليد السياسية المتينة التي يمكن استناداً إليها بناء هياكل السلطة ومؤسساتها التي تخلق الشعور العام لدى المواطنين، وتحل المنازعات والخلافات بين القوى الاجتماعية التي تصل في بعض الحالات إلى الصراع المسلح. كما أن الولاءات الفرعية كالطائفية والقبلية والتي تقود إلى جذور تتصل بالبنية الاجتماعية للأمة العربية. فمن المعروف أن الوطن العربي يتألف في معظمه من صحارى وبوادٍ ولا تشكل المناطق الحضرية فيه إلا واحات على أطراف هذه الصحارى.

هنا يبرز دور النظام السياسي الذي كان معنيا في ترسب القيم البدوية في الحياة الحضرية، فطبعت الحياة الحضرية بطابع عشائري قبلي شديد الوضوح، وأصبحت الأسرة الممتدة في القرية العربية عشيرة لها كيانها المستقل ومصالحها المشتركة بين أفرادها ولها عصبيتها. وغدت لمجموعة العشائر في القرية الواحدة مصالح مشتركة وعصبية واحدة إزاء مجموعات العشائر في القرى المجاورة. وانتقل هذا الوضع إلى المدن والأحياء فيها ومنها إلى القطر بأسره، وفي بعض الحالات انتقل الفكر القبلي إلى الطائفة الدينية، فتحولت الطائفة إلى قبيلة كبيرة

يتعصب لها كل فرد ينتمي إليها إزاء الطوائف الأخرى. ويستغلها كقوة سياسية من أجل تحقيق طموحه السياسي وأطماعه الاقتصادية[1].

أصبحت علاقات بعض هذه الطوائف تثير بعض الإشكالات، كأن تسعى طائفة ما إلى التعاون مع قوة أجنبية. وكان أول من انتبه إلى هذه الظاهرة العدو الصهيوني، وسعى إلى استغلالها والإفادة منها لتثبيت كيانه وحماية نفسه. وظهرت بين القادة والمفكرين الصهيونيين دعوة قوية إلى تشجيع

[1] نديم البيطار، من التجزئه إلى الوحدة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص: 385- 386.

قيام دويلات طائفية على حدود الكيان الصهيوني باعتبار ذلك من الضمانات القوية لأمنه في هذا المحيط العربي الواسع[1]. ولا شك في أن المنطق القبلي والولاءات الصغيرة تتعارض كلياً مع مفهوم الدولة العصرية، وتشكل عائقاً في وجه العمل العربي المشترك. فهي تستيقظ كلما طرحت مشاريع التعاون أو التضامن العربية فتقف عائقاً في سبيلها.

كما وأن هناك معيقات أخرى في ميادين مختلفة كميدان العمل السياسي العربي المشترك، وميدان العمل الاقتصادي العربي المشترك.

- في ميدان العمل السياسي العربي المشترك:

* نجد أن اتساع المشاركة الشعبية في الحكم تؤدي إلى تكوين رأي عام وفعال ومؤثر في العمل الجاد باتجاه تنشيط مسيرة العمل العربي المشترك على أسس علمية، و المشاركة الشعبية في الأقطار العربية كانت ضيقة بل ومعدومة إلى حد كبير.

* تباين أنظمة الحكم في الأقطار العربية، فبعضها ملكي وبعضها جمهوري ، لكن معظمها يتشابه في طريقة اتخاذ القرار السياسي من مركز واحد، فالقرار السياسي المتخذ لا يخضع لرقابة مؤسسية تساعد على إنضاجه، فيبقى نتيجة لذلك عرضة للتقلبات البعيدة عن أخذ الظروف الموضوعية بعين الاهتمام.

* تعذر الوصول إلى صيغة مرضية لجميع الأطراف في العمل السياسي العربي المشترك، فقد فشلت معظم صيغ الوحدة والاتحاد بين قطرين عربيين أو أكثر، مثل الوحدة السورية المصرية سنة 1958، والاتحاد العربي بين العراق والأردن في العام نفسه، والاتحاد بين مصر والسودان وليبيا سنة 1971. ولم تستطع صيغة التضامن العربي من خلال مجلس جامعة الدول العربية أن ترضي جميع الأطراف. وتعثرت الصيغة الوحيدة المقبولة وهي مؤتمرات القمة العربية[2].

- في ميدان التكامل الاقتصادي المشترك: نجد أن هناك تراجعاً في ذلك التكامل بسبب:

- الخلافات السياسية العربية التي انعكست اثارها السلبية على التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والتكامل الاقتصادي فيما بينها. فقد أدت التوترات السياسية بين هذه الدول إلى تجميد

[1] جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، مرجع سابق، ص: 202-203.

[2] علي محافظة، أبحاث في تاريخ العرب المعاصر، مرجع سابق، ص: 173-174.

الإتفاقات المعقودة بينها، وشل نشاط الاتحادات والمنظمات والصناديق والمؤسسات الاقتصادية المشتركة، وإقفال الحدود في بعض الأحيان، وتعطيل التبادل التجاري بينها.

– ضعف المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول العربية بسبب تبعية اقتصاد كل منها للاحتكارات العالمية. فالنظام النقدي والمالي في كل قطر عربي مرتبط بنظام نقدي أجنبي، ومعظم العملات العربية مرتبطة بالدولار الأمريكي، كما أن معظم الهياكل الاقتصادية للدول العربية مرتبطة بعجلة الاقتصاد الغربي وتابعة له.

– التفاوت في الثروة بين الأقطار العربية.

– اختلاف الأنظمة الاقتصادية في الدول العربية، فقد أدت التجزئة السياسية في الوطن العربي ونشوء أنظمة سياسية ذات أيديولوجية متباينة إلى قيام أنظمة اقتصادية مختلفة، ولا شك أن اختلاف هذه الأنظمة يشكل عقبة لا تُنكر في طريق التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي العربيين.

– "ضغوط المصالح الضالعة" (مصالح البيروقراطيين والتكنوقراطيين ورجال الأعمال) في اتجاه التجزئة والحفاظ عليها وفي اتجاه الانفصال الاقتصادي[1].

– ضعف الوعي السياسي والقومي لدى بعض صانعي القرار في السياسات التنموية العربية، وافتقار بعض الكوادر الإدارية إلى الكفاءة والخبرة والقدرة، واعتمادها القوي على الخبرة الأجنبية في مختلف جوانب التطور الاقتصادي، وفقدان الثقة في الكوادر العربية عند تقديم أي مشروع للتعاون أو التكامل الاقتصادي العربي[2].

[1] يوسف صايغ، "الإندماج والاقتصاد العربي وذريعة السيادة الوطنية" (بيروت: المستقبل العربي، عدد(6)، لسنة 1979)، ص: 26.

[2] جورج قرم،" ذريعة تناقض الأنظمة الاقتصادية وتطور التنمية القومية"، (بيروت: المستقبل العربي، عدد(30) لسنة 1981)، ص: 144،149

المبحث السادس– دلالات التصدع في النظام الإقليمي العربي:

إن النظام العربي الإقليمي في عزلة عن دنياه المتغيرة بسرعة، وكان في حالة خصام مع قيم عصره، وكان مشتبكاً مع نفسه في حروب أهلية لا يكاد ينجو منها أي بلد، وكانت بعض أوطانه تتآكل هويتها ورقعتها، بينما بعضها الآخر يغرق في مستنقعات طين ودم، بل إن أوطاناً عربية مضت تغيب بسرعة في ظلام النسيان، وكان النظام الإقليمي العربي على خلاف مع الجيران حوله في الإقليم، وقد وصلت بعض هذه الخلافات إلى حد الحرب المسلحة. فبدى هذا النظام هشاً متصدعاً، من أبرز دلالات التصدع في النظام الإقليمي العربي:

– توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في 26 آذار/مارس العام 1979:

فتوقيع الاتفاقية أكد أن عقيدة النظام العربي تتعرض لانتكاسه خطيرة. وفي تلك الفترة بلغ التبعثر القومي مداه، وبرزت الاتجاهات القطرية كما لم تبرز من قبل، وطرحت تأثيراتها على عقيدة النظام وقيمه. فقرار توقيع الإتفاقية بحد ذاته بصرف النظر عن الأهداف التي أعلن الرئيس المصري أنه يسعى لتحقيقها من ورائه لم يكن من الممكن اتخاذه إلا في ظل انحسار للتيار القومي، إذ كان القرار، على الرغم من كل التغيرات الدولية والإقليمية التي ساهمت في الإعداد له، يمثل تجاسراً على واحد من أهم مصادر شرعية نظم الحكم في أقطار الوطن العربي، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، لم يكن رد الفعل العربي بالحدة المتوقعة أو المتناسبة مع خطورة القرار. ثم إن الاتفاقية حين تمت أعطت قوة دافعة إلى كل العوامل التي تسببت في الانتكاسة وخلقت عوامل جديدة حين فرضت واقعاً اتسم باليأس وبعجز الأقطار العربية عن تقديم بديل واضح يختلف عن خط الرئيس المصري في الجوهر، إذ بدا واضحاً للرأي العام العربي أن معظم الحكومات العربية ظلت متمسكة بخط لا يختلف عن الخط الذي انتهجه الرئيس المصري إلا في الدرجة أو الشكل[21].

كما أدى القرار ومضاعفاته إلى اختلال جذري في الإمكانات العربية، فالانعزال المصري كان معناه فجوة شديدة في الإمكانات العسكرية والسياسية الكلية، لأن القرار ارتبط بالالتزام بإنهاء

[1] جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي،مرجع سابق، 139. للمزيد من التفاصيل حول إتفاقية كامب ديفد أنظر الملحق رقم3، ص:253–254

حالة الحرب مع العدو الإسرائيلي، كما وأجمع الرأي الغالب في مؤتمر قمة بغداد على مقاطعة مصر.

كذلك تسبب الانعزال المصري في نشأة أو تقوية أنماط معينة في السياسات العربية تمثلت في محاولة كل من العراق وسوريا للاضطلاع بمهام الدور القيادي في النظام وآثار هذا التنافس ليس فقط على العلاقات بين القطرين، ولكن أيضاً على علاقات كل منهما بإيران ومنطقة الخليج، كما فرضت التطورات على تونس التي وقع عليها الاختيار لتكون مقراً مؤقتاً للجامعة العربية أن تتخلى عن كثير من قواعد سلوكها السياسي وتتوجه صوب الشرق ومشكلاته.

الحرب العراقية – الإيرانية (1980-1989):

من الخسائر التي مني بها النظام الإقليمي العربي نتيجة للصراع العراقي الإيراني، أن أصبحت إيران
الثورة عدواً سياسياً بدل إسرائيل، وانحسر النظام العربي ليفسح المجال لشرق أوسطي وأتضح ذلك من تحالف بعض الأنظمة العربية مع إيران مثل سوريا وكذلك تحالف الأردن مع العراق وإلى جانبهم دول الخليج في الوقت الذي تحللت فيه جبهة الصمود والتصدي العربية.
وبدلاً من أن تكون إيران الثورة تحت حكم الخميني زاداً للنظام العربي بحكم الجيرة وعامل الدين، أضحت خصماً سياسياً طرفاً لتقسيم النظام العربي بأيد عربية[1].

اجتياح لبنان العام 1982:

تم اجتياح لبنان في 1982 بهدف ضرب المقاومة الفلسطينية فيها للقضاء على مشروع الثورة الفلسطينية بتحرير فلسطين من خلال الكفاح المسلح، وإجبارها على قبول التسوية وفق الشروط الإسرائيلية، استغلت إسرائيل خروج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي بعد توقيعها معاهدة السلام في 1979، وانشغال العرب بالحرب الإيرانية- العراقية، والاستفادة من موقف (ريغان) في دعم إسرائيل.

[1] جمال علي زهران، أزمات النظام العربي وآليات المواجهة، (القاهرة: دار الشروق، ط1، 2001)، ص: 140.

أما بالنسبة للنظام العربي الإقليمي فاتسم بالشجب والاستنكار، ومطالبة الهيئات الدولية بالتدخل الفوري والعاجل، وعجز النظام العربي عن إيجاد أي حل عسكري أو حتى سلمي للقضية الفلسطينية، وترك الفلسطينين وحدهم يواجهون مصيرهم.

الغزو العراقي للكويت (1990- 1991)

أحدث الغزو العراقي للكويت أثراً نفسياً وثقافياً لدى أعضاء مجلس التعاون الخليجي، وفقدت الثقة في كل الدول العربية وحتى الدول الحليفة مصر وسوريا حين أبطل اتفاق إعلان دمشق الموقع في 1991/3/26 الذي بدا وكأنه تحالف سياسي عسكري فرعي ناتج عن الأنقسام العربي بأن الأزمة حين جرى تعديل هذا الاتفاق في يوليو 1991 ليتحول إلى إتفاق سياسي هش حيث كان الاتفاق ينص على بقاء قوات سورية ومصرية كنواة لقوة سلام عربية وتحول بعد التعديل إلى حق الخيار للدول الست منفردة في طلب قوات مصرية أو سورية على أراضيها.
وفي 1991/5/8 سحب الرئيس مبارك جميع القوات المصرية من هذه الدول وكذلك تم سحب القوات السورية[1].

وكان هذا التصدع في النظام له آثاره السلبية، وكان من أهمها فقدان دول مجلس التعاون الخليجي للإيمان بالهوية القومية العربية، وانقسام دول الجزيرة العربية، والدخول تحت النفوذ الأمريكي المباشر.
أما فيما يتعلق بدور النظام العربي الإقليمي من غزو العراق في 1991، فقد عقد النظام العربي قمة لمعالجة الأزمة في القاهرة خلال الفترة من 8- 10 أغسطس 1990م، وخلال تلك القمة ظهر الانقسام الكبير بين وحدات النظام العربي إلى فريقين حول كيفية احتواء الأزمة والوجود العسكري الأجنبي في المنطقة[2]
فقدت دول مجلس التعاون الخليجي بعد احدث الغزو العراقي على الكويت الثقة في كل دول النظام العربي الإقليمي وحتى الدول الحليفة مصر وسوريا حين ابطل إتفاق إعلان دمشق الموقع في عام1991، حيث جرى تعديل هذا الإتفاق في يوليو 1991 ليتحول إلى إتفاق سياسي هش

[1] عبد الجليل كامل، الجزيرة العربية والنظام العالمي الجديد، مصدر سابق، ص: 164.
[2] محمد السويدي ،2000، نقلاً عن (التقرير الأستراتيجي العربي، (القاهرة: مركز الدراسات العربية والأستراتيجية ،1990)، ص:

وكان الإتفاق ينص على بقاء قوات سورية ومصرية كنواة لقوة سلام عربية وتحول بعد التعديل إلى حق الخيار للدول الست منفردة في طلب قوات مصرية أو سورية على أراضيها. وتم سحب القوات المصرية والسورية في آيار 1991م.[1] ومن نتائج هذا التصدع فقدان دول مجلس التعاون الخليجي للأيمان بالهوية القومية العربية، وأنقسام دول الجزيرة العربية، والدخول تحت النفوذ الأمريكي المباشر.

لقد عقد النظام العربي قمة لمعالجة الأزمة في القاهرة خلال الفترة من 8- 10 أغسطس 1990م، وخلال تلك القمة أنقسم النظام العربي إلى فريقين حول كيفية احتواء الأزمة، فريق دعا إلى حل الأزمة في إطارها العربي وذلك من خلال مبادرة يقوم بها الزعماء العرب تقوم على إجبار العراق للإنسحاب من الكويت، وتفويت الفرصة على القوات الأجنبية من التدخل في الشؤون العربية، وتزعم هذا الفريق كل من (الملك الحسين بن طلال، والرئيس ياسر عرفات، والرئيس علي عبد الله صالح وأيدهم كل من السودان ودول المغرب العربي الأربع)، وكل تلك المبادرات قد أحبطت وتم الالتفاف عليها ولم تنجح، بسبب الضغوط الخارجية[2]

أما الفريق الثاني فتزعمته كل من (مصر، والمملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى)، ووافق على طلب السعودية والكويت للإستعانة بقوات أجنبية لإخراج العراق من الكويت، وحماية المملكة العربية السعودية من التهديدات العراقية وذلك من خلال طرح ذلك الطلب للتصويت في الجامعة العربية في تلك القمة وتمريرة بطريقة مخالفة لقوانين الجامعة العربية التي تنص على الإجماع وفي سابقة خطيرة صوتت الدول الأعضاء على قبول الوجود العسكري الأجنبي في الأرض العربية.[3]

اتفاقية أوسلو(1993):

تم توقيع الاتفاق في 1993/9/13م في واشنطن بين إسرائيل وفلسطين (ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية) تحت الرعاية الأمريكية، يعد اتفاق أوسلو من التراجعات في الشرعية الدولية وبمثابة

---

[1] عبد الجليل كامل، الجزيرة العربية والنظام العالمي الجديد، مصدر سابق، ص:164

[2] احمد فخرو، " موقع الوطن العربي على خريطة القرن 21"- المؤتمر السنوي الأول الذي أقيم في القاهرة 2-3 ابريل 1996، (عمان: المركز العربي للدراسات الأستراتيجية، 1996) ، ص:11

[3] يوسف أحمد، "النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق"، (القاهرة: الشركة العربية للنشر العربي والدولي، العدد54، 2003)، ص:2

انقلاب على اتفاق مدريد 1991، أما فيما يتعلق بالاتفاق فنكتفي بالإأشارة إلى حديث (بيرس) إلى أن منظمة التحرير قدمت تنازلات مهمة سبق أن رفضها الوفد الفلسطيني في محادثات واشنطن. أما فيما يتعلق بالدول العربية فقد انقسمت الدول العربية على الاتفاق بين مؤيد ومعارض وملتزم للصمت، فالأردن وسوريا ولبنان وليبيا والسعودية أعلنت رفضها للاتفاقية وأدانتها، بينما رحبت مصر بالاتفاق وقد كانت من الدول التي لها دور كبير في عملية أوسلو الخفية[1].

تحركت ماكينة الضغط الأمريكية على العواصم العربية، وتم حشد التأييد الدولي لاتفاق أوسلو، كما بادر الرئيس مبارك للاتصال بعدد من الدول العربية خاصة مع الملك فهد، والرئيس الأسد، بأمل استقبال الرئيس ياسر عرفات وتليين المواقف.

تشير الدراسة إلى أن الخط الذي سلكته منظمة التحرير الفلسطينية، هو الخط نفسه الذي انتهجه الرئيس جمال عبد الناصر مع اختلاف شاسع في مضامين الاتفاقات الموقعة، ولكن ما يجمعهما أيضاً هو تفريغ محتوى الاتفاقات التي وقعتها إسرائيل وأمريكا.

أما بالنسبة لدور النظام العربي من التسوية، فشاركت الأطراف العربية فرادى، فالقضية الفلسطينية تخص الفلسطينيين فقط، والقضية السورية تخص السوريين فقط والقضية اللبنانية تخص اللبنانية فقط ، وعلى هذا الأساس رُسمت مسارات التفاوض وسارت جولاتها المختلفة خلال السنوات الأولى دون أن يكون للنظام العربي الإقليمي (ممثلاً بالجامعة العربية كإطار مؤسسي) أي دور يذكر، وترتب على ذلك غياب الرؤية والهدف الموحد تجاه المفاوضات وانعدام درجات التنسيق والتشاور.

وقامت بعض الأقطار العربية بفتح قنوات اتصال ثنائي مع إسرائيل قبل أن تفي بإلتزاماتها تجاه عملية التسوية مثل (عُمان، قطر، تونس، المغرب) وذلك بغرض الفوز بمزايا تلك العلاقات في تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية. وقام كذلك مجلس التعاون الخليجي باتخاذ قرار فك المقاطعة،

[1] نايف حواتمة ،أوسلو والسلام الأخر المتوازن، (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر، ط1، 1998)، ص: 96-100.

من دون الانتظار لما ستسفر عنه المحادثات الثنائية[1]، ومطالبة بعض المسؤولين العرب في قمتي عمان،
والدار البيضاء بالإسراع في سياسة التطبيع مع إسرائيل، وعدم ربطها بالتقدم في مسيرة السلام (وفدا المغرب، وعمان)[2].

احتلال العراق من قِبل أمريكا العام 2003:

سعت الولايات المتحدة من غزوها للعراق إلى تكريس الأمر الواقع في حالة الصراع العربي الإسرئيلي، حيث سيكون لإسرائيل الكلمة الفاصلة في شكل السلام ومحتواه.

شكل خروج العراق من ساحة المواجهة، ووجود القوات الأمريكية فيه ضغطاً على سوريا لتوقع على الاتفاق وظهرها إلى الحائط. كما أن برنامج تسليح أي دولة في المنطقة إذا ما تجاوز الحد وشكل تهديداً لإسرائيل سيقع تحت طائلة ما أصبح يعرف بأسلحة الدمار الشامل، وقد بدأت إيران تواجه ضغوطاً في هذا الاتجاه.
هدفت الولايات المتحدة إلى جعل غزو العراق سابقة في تجاهل المؤسسات والأعراف الدولية، وتجاوز قراراتها إذا جاءت منافية لمصالحه[3].

وجود الولايات المتحدة في العراق يجعلها متحكمة في إنتاج النفط لثاني أكبر احتياط في العالم، كما أن هذا الوجود يضعها قريباً من بحر قزوين حيث يدور نزاع حول كيفية إنتاج وتوزيع المخزون الكبير من النفط في تلك المنطقة.

انقسمت السياسات العربية تجاه العدوان الأمريكي البريطاني على العراق في العام 2003، إلى أربع مجموعات:

---

[1] محمد السويدي، 2005، نقلاً عن عبد الفتاح الجمالي، "قمة عمان الاقتصادية بين أوهام السلام وطموح التسوية"، ورقة عمل الندوة التي أقامها المركز العربي للبحوث والتنمية في القاهرة بتاريخ 1995/11/8 (بيروت: المستقبل العربي، العدد 204، ص: 22-29).

[2] المصدر نفسه، ص:6.

[3] محمد الهزاط وأخرون، احتلال العراق: الأهداف – النتائج – المستقبل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004، ص: 99

شملت **المجموعة الأولى:** كلاً من الكويت وقطر والبحرين وتميزت هذه المجموعة بالتأييد شبه المطلق للسياسة الأمريكية العدوانية تجاه العراق دون مراعاة لاعتبارات الأخوة في القومية العربية والانتماء الإسلامي الواحد. أو حتى قرارات القمم العربية الأخيرة (قمة عمان وبيروت وشرم الشيخ) ناهيك عن ميثاق الدفاع العربي المشترك، حيث قامت باستقبال قوات أمريكية بريطانية على أراضيها وسمحت بانطلاق العدوان على العراق من قواعد ثابتة على أراضيها.

أما **المجموعة الثانية:** فقد تميزت عن الأولى بوجود نوع من المعارضة الشعبية لضرب العراق وتكوين رأي عام رافض لذلك العدوان. لكن الموقف الرسمي ظل متذبذباً، وكانت مصر على رأس تلك الدول الحليفة للولايات المتحدة في المنطقة وتلتها الأردن والسعودية.

وأما **المجموعة الثالثة:** وهي الدول التي تميزت علاقتها مع الولايات المتحدة بالتوتر نتيجة لمواقفها المتعاطفة مع العراق، وتشمل سوريا واليمن ولبنان والسودان وليبيا فقد أتخذت تلك الدول موقفاً معارضاً لأي عدوان عسكري على العراق انسجاماً مع الرأي العام الشعبي في بلدانها وتطبيقاً لمقررات قمتي عمان وبيروت في العام 2001 والعام 2002، غير أن ذلك الموقف لم يرق إلى مستوى الفعل المؤثر أو اتخاذ مواقف عملية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[1].

المجموعة الرابعة: شملت أقطار المغرب العربي فقد تميز موقفها بالرفض الرسمي والشعبي للعدوان على العراق الذي عبرت عنه بالخروج إلى الشوارع في مظاهرات ومسيرات إحتجاجية عارمة[1]

وترى الباحثة بأن هذه المواقف لم ترق إلى المستوى المطلوب، بل ولم تحرك ساكناً، وهذا وضع طبيعي في مواقف الدول العربية فهو امتداد لموقفها في حرب الخليج الثانية وفي كلتا الحالتين فإن هذا الموقف يعبر عن مدى الضعف الذي يعتري دول النظام العربي الإقليمي، وهو واقع أدركتة الولايات المتحدة وحضرت له قبل قيامها بالغزو على العراق.

[1] إسماعيل عصام ، الأمن القومي العربي في ظل الإحتلال الأمريكي للعراق، (بيروت: شؤون الأوسط،، العدد 111، 2003) ، ص:101

المبحث السابع- المشكلات والتحديات التي واجهت النظام العربي الإقليمي:

لقد واجه النظام الإقليمي العربي كثيراً من التحديات والمعيقات التي أدت إلى إضعافه وتصدعه في فترة أطلق عليها العديد من المسميات: مرحلة التبعثر، ومرحلة التفكك، والانتكاسة العربية، وكان بدايتها بتوقيع مصر لاتفاقية السلام مع إسرائيل وما تبعها من تصدعات ثم عاد النظام العربي ليستجمع قواه من جديد فعادت مصر بعد عزلتها، ثم ما لبث أن تصدع من جديد مع زيادة حدة التحديات عليه، ومن هذه التحديات:

- السيولة الدولية:

بدأت مرحلة السيولة الدولية حين أدرك طرفا القمة السوفياتية-الأمريكية خطورة سباقات الحرب الباردة، وقررا أن يسلكا طريق الوفاق. في الوقت الذي تصور فيه بعض الزعماء العرب أن هناك اختلالاً في توازن السلاح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لصالح الولايات المتحدة، وأنه لا بد من الاحتماء تحت المظلة الأمريكية وتقديم القرابين من التراث القومي كسباً لعطف وثقة الولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال قطعت مصر علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي وتوجهت نحو الولايات المتحدة في محاولة منها لكسب ثقتها،أملا في أن تسمح لها الولايات المتحدة بأن تتولى مهمة الوكالة عنها في الشرق الأوسط وإفريقيا. ولكن أمريكا رفضت أن تعطيها ذلك الدور، حيث إنه لا يوجد أقدر من إسرائيل لكي تلعب مثل هذا الدور، فهي العنصر الذي أثبت كفاءة هائلة في تحقيق أهداف ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة[1].

وتشير الدراسة إلى أن النظام الإقليمي العربي قد فشل في المحصلة النهائية في نسج علاقات مع النظم الأخرى، وذلك لأن القيادات العربية لم تستطع تقدير حجم موازين القوى واتجاهتها فضلاً عن إفتقارها للأساليب العلمية الحديثة في نسج العلاقات السياسية وصنع التحالفات، والأهم من ذلك هو مبدأ التحقيق السريع للمكاسب وضعف النظرة المستقبلية.

[1] جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، مرجع سابق، ص:251

- غياب الدولة القائد:

إن قوة دولة تتحدد بعدد من العوامل المادية وغير المادية، مثل عدد السكان والتعليم والقاعدة الصناعية والتكنولوجية، إلى جانب حجم السيولة المادية، واستقرار نظام الحكم فيها، وكذلك الرغبة في القيام بالدور ووجود الموارد الدبلوماسية والسياسية التي تمكن من القيام به. فالدولة المؤهلة موضوعياً لتتسلم القيادة لا تستطيع أو لا ترغب القيام به، بينما قد يتسلم القيادة دولة أخرى لا تتوفر فيها كل مقومات القيادة. فتقلص دور مصر، دون وجود طرف آخر مؤهل ومستعد للعب ذلك الدور أدى إلى حالة من عدم الاستقرار والتناقض بين أطراف النظام لشغل ذلك الدور.

تضخمات الثروة:

كان المستوى الاقتصادي العام لدول النظام العربي متقارباً، وكانت الفكرة القومية تحمل في طياتها الأمل والحافز من أجل مستقبل أفضل، وإنهاء التبعية الاقتصادية العربية من الاحتكارات، وتعبئة الطاقات من أجل تحقيق الأهداف القومية الكبرى. ولقد تمكنت بعض أقطار النظام العربي من السيطرة على مواردها وثرواتها الطبيعية، وفي استعادتها السيطرة على الثروات الطبيعية تجاهلت الطاقة التي عملت هذا الإنجاز. فانغمست أطراف الثروة في الانبهار بضخامتها وانكفأت أطراف الفقر على مشكلاتها التي ضاعفها الاتساع المطرد، والهوة التي تفصل بين حجم الثروة المفاجئة وحجم الفقر.

ففي عامي 1979 و1980 بلغ متوسط دخل الفرد في البلاد النفطية 4260 و6830 دولاراً على التوالي بالمقارنة برقمي 600 و 765 دولاراً في البلاد غير النفطية[1](1).

وتشير الدراسة إلى أن الدول الفقيرة اهتمت بمشكلاتها الاقتصادية على حساب الاهتمام بالقومية العربية بل وقد قدمت تنازلات لأطراف أخرى لتحسين وضعها الاقتصادي، وأكبر الأمثلة على ذلك: التجربة المصرية الأمريكية والضغوط على مصر في حرب الخليج من خلال الديون المستحقة عليها للولايات المتحدة، وكذلك التجربة الفلسطينية فمن خلال تقديم الدعم المادي تم

[1] جميل مطر وعلي الدين هلال، مرجع سابق، نقلاً عن " الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي لعام 1981 (الشارقة :1982)، ص: 15

التنازل عن بعض الأمور والمستحقات ولا ننسى هنا الضغط على القيادة لمنعها من الذهاب إلى الأمم المتحدة في شهر أيلول من العام2011م.

- تعمق الطائفية:

يقدم النظام العربي مثلاً واضحاً لقوة العلاقة بين القومية والطائفية، ففي حالات المد القومي، وحين تتضاعف مشاعر الأنتماء الأكبر، تخفت رغبات الانتماء الأصغر، وبالعكس فإنه حين ينحسر المد القومي تبرز هذه التطلعات، وتكتسب الأقليات والطوائف قوة خاصة.

إن التحدي الطائفي يثير قضايا جوهرية تتعلق بانتماءات الإنسان العربي، بمعنى آخر: يثير قضايا تتعلق بالهوية وبجوهر القضية القومية وبشرعية النظام العربي. إن أهم الأخطار التي شكلها التشتت الطائفي على حساب قومية النظام العربي، هي تلك المتمثلة في تأكيد الميل الخارجي لاعتبار النظام العربي شكلاً مصطنعاً من أشكال التفاعلات السياسية، وليس تعبيراً طبيعياً عن مظاهر الفكرة القومية التي تسبق الوحدة السياسية، ومن ثم تُطرح مقولة: إن النظام الطبيعي لتفاعلات هذه المنطقة هو ذلك النظام المتسع الذي يضم أطرافاً إسلامية وأخرى متاخمة جغرافياً، وليست بالضرورة أطرافاً عربية. ولذلك فمصلحة الأطراف الخارجية المعادية للنظام العربي في إضعاف النظام العربي واضحة. لأن الطائفية تضعف في ظل نظام إقليمي يرتكز على أُسس قومية، إذ تصبح الأمة بمعناها القومي هدفاً وشعاراً تسعى لتحقيقه كل الطوائف والفئات، ولا يشذ عن هذه القاعدة سوى الطوائف المتميزة التي تشعر بالاختلاف عرقاً أو عنصراً[1].

إن فترة الانحسار القومي مسؤولة بصفة أساسية عن انتعاش الطائفية، وبرزت الطائفية كمتغير مهم في النظام العربي خلال فترة الانحسار، ولعل أهم هذه الظواهر هو بروز الحركات الدينية عقب حرب 1967.

إن تضخمات الثروة والفقر زادت ميل الحكومات العربية إلى تشجيع الاتجاه الديني، فالثروة المفاجئة تتسبب في إحداث تغيرات اجتماعية سريعة، وفي غياب قوة منظمة أو فكرة سياسية

[1] جميل مطر وعلي الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي، مرجع سابق، ص:255.

تحظى بالرضا العام، قد يكون الدين أفضل الأدوات التي يمكن استخدامها في مواجهة التوترات الاجتماعية الناتجة عن الثروة المفاجئة.

لقد كان من إحدى الضمانات الفعلية لأمن إسرائيل في هذا المحيط العربي، هو قيام شريط من دويلات طائفية على حدودها، وكانت التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي بدأت في ظل أعنف وأشمل التفجرات الطائفية في المنطقة.

من أبرز الدعوات التي أكدت على ولاء أوسع نطاقاً من الهوية العربية هي الدعوة الإسلامية التي شهدت صحوة واضحة في سائر أنحاء الوطن العربي والدول الإسلامية عموماً. وتختلف مواقف هذه الحركات من الانتماء القومي والقومية العربية، فمنها من نظر إلى القومية كإحدى الدعوات المذهبية الغربية الدخيلة وأحد معاول الغزو الفكري ضد الإسلام.

– المواجهة العربية الإسرائيلية:

دخل النظام العربي مرحلة جديدة من مراحل صراعه مع إسرائيل، ولا جدال في أنه دخل المرحلة الجديدة كما دخل مراحل سابقة غير مستعد لها وغير مؤهل لنتائجها. ولقد سببت المراحل الأولى تشتيت للقوى العربية، واستنزاف الإمكانات العربية ولكنها شحذت معنويات النظام وشكلت حافزا لنموه وتطوره السياسي والإيدولوجي، وأتت المرحلة الأولية على شكل مواجهة أخيرة لأنها تفرض على النظام العربي تسوية "غير عربية" وتستند إلى شروط تنتقص من شرعية النظام العربي واستمراره. ولعل من أهم تلك الشروط ما يلي:[1]

– **الشرط الأول:** أن تتم مفاوضات التسوية على دفعات وبشكل ثنائي بين إسرائيل وجاراتها العربيات، وأن تنتهي بإتفاقيات ثنائية تتضمن كل منها بنوداً تؤكد تحصين العلاقات السليمة الجديدة أو ما يسمى بالتطبيع.

– **الشرط الثاني:** أن توجد الضمانات الكافية لانتهاء وضع إسرائيل كطرف هامشي خارج النظام العربي.

[1] جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، مرجع سابق، ص: 257– 258.

– **الشرط الثالث:** أن تتم مباحثات التسويات الثنائية وتعقد الإتفاقيات الناتجة عنها في ظل التفوق الإسرائيلي، كأمر واقع متمثل في وضع الاحتلال العسكري والقوة التفاوضية بحيث تأتي الاتفاقيات والالتزمات انعكاسًا لهذه الأوضاع.

– **الشرط الرابع:** أن يجري تعديل في الفكر العربي والعقل الجماعي العربي عن طريق الانفتاح الثقافي في الأقطار العربية على التفسير الصهيوني للتاريخ العربي.

– **الشرط الخامس:** أن يستمر الضغط سواء المباشر منه من جانب إسرائيل أم غير المباشر من جانب الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية.

ومما لا شك فيه أن المواجهة العربية– الإسرائيلية قد دخلت مع نهاية العام 1985 بداية مرحلة جديدة. هذه المرحلة تمثل في حقيقة الأمر محصلة سنوات التبعثر العربي في السبعينات ومتنصف الثمانينات. كما وتمثل أيضا النتيجة الحتمية لانتهاج معظم أطراف النظام العربي سياسات تتراوح بين التعقل المتطرف والتعقل الهادئ وكلها سياسات تخضع لعاملين أساسيين:

أولهما: التبعية المتزايدة للولايات المتحدة الأمريكية سياسيا واقتصاديا.
ثانيهما: الخوف الشديد من أي تطور تُشَم منه النظم الحاكمة تهديداً لفيض الثراء المفاجئ تتمتع به أقلية ضئيلة في مجتمعاتنا.

لذلك كله، ولغيره من العوامل، يبدو أن النظام العربي وهو يمر بنهاية العام 1985– أي بعد أربعين عاما من نشأته– مستعد موضوعيا لأن يقبل بشروط المرحلة الجديدة من مراحل المواجهة العربية– الإسرائيلية، وهي شروط تبدأ بالقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية أو إضعافها إلى حد اللافعالية، وإعداد الأردن لأن يكون في أفضل الأحوال ضابط شرطة في الضفة الغربية في ظل سيادة مشتركة إسرائيلية– أردنية يحمي المستوطنين، وفي أسوء الأحوال هي الدويلة الفلسطينية، وفي الحالتين، تأتي هذه الخطوة تمهيداً لتسوية فضلى.

ولعل نجاح النظام العربي في مواجهة هذا التحدي الخطير يكمن في قدرة النظام المصري على تخليص إرادته من قيود التبعية الأمريكية، وشباك اتفاق الصلح مع إسرائيل، ويعتمد بالدرجة

الثانية على درجة العنف في الحرب ضد الفلسطينيين، أو حرب الفلسطينيين ضد كل القوى الأخرى.

وتعتقد الباحثة أنه يجب ألا نبالغ في تأثير إسرائيل في السياسات العربية الإقليمية، حيث إن إسرائيل لم تكن البؤرة المركزية للمنظومة الفرعية القائمة بين البلدان العربية في الخمسينات باستثناء فترة حرب السويس. وكان الحكام العرب منشغلين كل الانشغال أحدهم بالآخر ومنهمكين في التنافس الحاد لكسب القوة والنفوذ.

على الرغم من أن خطابات الحكام العرب كانت حافلة بذكر القضية الفلسطينية إلا أن أعمالهم كانت تركز على التطورات الداخلية كالتحالفات والنزاعات العربية – العربية، فالصراع العربي الإسرائيلي لم يكن عاملاً مسيطراً في السياسات الإقليمية، إلا لأن هذا الصراع كان يتصل اتصالاً مباشراً بتصاعد حدة الحرب الباردة العربية.

– بؤر التوتر والاستنزاف:

يشهد النظام العربي منذ منتصف السبعينات سلسلة من حلقات حروب وأزمات استنزفت قدرا هائلا من طاقاته الأيدولوجية والمادية والبشرية، ويمكن إيجاز أهم بؤر الاستنزاف والتوتر التي مر بها النظام الإقليمي العربي بما يلي:

*** الأزمة اللبنانية 1975–1990م:**

اشتعلت الازمة اللبنانية في القلب العربي وتصاعدت إلى حرب أهلية مدمرة. ولبنان طرف ذو وضع خاص في النظام العربي لأنه الطرف الذي أراد أن يشارك مشاركة فعّالة في تفاعلات النظام العربي، وفي الوقت نفسه أراد النظام أن يعامله كطرف هامشي. وحين اشتعلت الحرب الأهلية في لبنان بدت كحلقة أولى في سياسة أهدافها الرئيسية هي التالية[1]:

أولاً_ تفجير أزمات في منطقة القلب العربي، وتفتيت الروابط بين دول المواجهة العربية، وإجهاض نتائج حرب تشرين الأول/ أكتوبر.

[1] ضاهر مسعود، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1981)، ص: 260.

ثانياً_ استزاف الطاقة السياسية والعسكرية السورية في حرب طائفية لبنانية لا يمكن لسوريا أن تتجاهلها، أو تتجاهل خطر تصاعدها على أمنها واستقرارها الداخلي.

ثالثاً_ ضرب القوة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية وإخراجها من لبنان.

رابعاً_ إضعاف الاتجاهات اليسارية والقومية في لبنان.[1]

*** الحرب العراقية– الإيرانية:**

ساهمت الحرب العراقية الإيرانية، كما ساهمت الأزمة اللبنانية بدرجة أقل في صياغة فرضية هامة تتعلق بالنظام الإقليمي العربي. إذ يبدو أنه حين تكون عقيدة النظام هي الأقوى، وحين تكون هذه العقيدة هي محور تفاعلاته وحيويته، تتوجه جزيئيات النظام نحو الداخل، أي أن العقيدة تكون لها نقطة جذب لها. بينما يبدو أنه حين تتبعثر امكانات النظام وأطرافه، وتَفَتُّر عقيدته القومية، وافتقار النظام إلى قوة التوجيه متفوقة المكانة والقدرة، حينذاك تتوجه جزئيات النظام تبحث عن إمداداتها أو جذورها خارج النظام لتلتقي بها وتبحث عن هوية جديدة فيها، وتستمد قوة منها. وهذا ما إنطبق على النظام العربي في تلك الفترة من القرن الماضي.[2]

فقد استمرت الحرب العراقية– الإيرانية ثمان سنوات، وكان المستفيد من تلك الحرب في المحصلة النهائية إسرائيل والقوى الكبرى نتيجة لخسارة صافية للطرفين العربي والإيراني.

*** الصحراء الغربية (المغربية):**

كما استنزفت الحرب الأهلية اللبنانية طاقات لبنان الثقافية والإعلامية والاقتصادية، وطاقات سوريا العسكرية والسياسية، وطاقات كثيرة من الطاقات العربية التي كانت يجب أن تخصص للمواجهة العربية– الإسرائيلية، استنزفت الحرب الصحراوية طاقات المغرب الاقتصادية والعسكرية،

[1] جوزيف ابو خاطر، لبنان والعرب – من مؤتمر الطائف الى قمة فاس، (بيروت: دار إقرأ، 1983)، ص:261.

[2] نقولا الفرزلي ، الصراع العربي الفارسي،(باريس: مؤسسة الدراسات والأبحاث، د.ت)، ص:181.

وأرصدة وفيرة في أرصدة النظام العربي المخصصة للتعاون العربي- الإفريقي، كما واستنزفت جزءاً كبيراً من طاقة دول المغرب العربي، وخصوصا بسبب الخلافات حول الحرب.

وتبرز أهمية الحرب الصحراوية بالنسبة للنظام العربي من ناحيتين، الناحية الأولى: تتعلق بعلاقات النظام العربي بالنظام الإفريقي، إذ فضلت كل من المغرب والجزائر طرح قضية الصحراء على الساحة الإفريقية، فتسببتا بهذا الطرح بإحداث انقسام خطير داخل منظمة الوحدة الإفريقية، مما أثر تأثيرا عميقا على العلاقات العربية- الإفريقية، وطالبت المنظمة الإفريقية بأكثر من مرة بنقل هذه القضية إلى جامعة الدول العربية. أما الناحية الأخرى فهي تتعلق بالتأثير المهم الذي خلفته هذه القضية على النظام الفرعي لشمال إفريقيا وهو ما تبرزه التحالفات والتوترات الجديدة في هذا النظام.[1]

*** الغزو العراقي للكويت (1990)**

شكلت أزمة الخليج التي نشبت في 2 آب /أغسطس 1990 بغزو العراق للكويت نمطاً جديداً في الأزمات الدولية والإقليمية، ورافق توقيتها نهاية الحرب الباردة ونهاية تقسيم أوروبا ورغبة الاتحاد السوفيتي في التخلي عن سياسة المواجهة وخفض كلفة الوجود العسكري في الخارج.

وقد أثرت هذه الأزمة على دول النظام العربي الإقليمي، فهي المسرح الأساسي للحرب، والقوات الأجنبية احتشدت على أراضيها وتحملت دولها الجزء الأكبر والرئيسي من تكلفة الحرب، وتعرضت العلاقات بين دول المجلس الخليجي الست والدولة السابعة اليمن إلى انتكاسة خطيرة، واتخذت إجراءات انتقامية ضدها، فضلاً عن انقسام دول الجزيرة العربية حول الأزمة بين المؤيد والمعارض والصامت.أحدث الغزو العراقي للكويت أثراً نفسياً وثقافياً لدى أعضاء مجلس التعاون الخليجي، وفُقدت الثقة في كل الدول العربية وحتى الدول الحليفة مصر وسوريا، إلى جانب دخول بعض دول النظام تحت النفوذ الأمريكي المباشر[2].

[1] جميل مطر وعلي الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي- دراسة في العلاقات السياسية العربية، مرجع سابق ، ص: 264- 265.
[2] عبد الجليل كامل، الجزيرة العربية والنظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص: 162-164

وترى الباحثة أن هذه الأزمات وقفت في مسيرة هذا النظام إلى درجة أنها تجمعت كلها لتسهم في إعاقة تطوره. وبكل أسف فإن هناك من الأزمات التي كان لتفجرها من داخل الوطن العربي الأثر الكبير في إعطاء الفرصة الكاملة للعوامل الدولية للتدخل وتصعيد الأمور حتى تم سلخها من سياقها الإقليمي لتصبح رهينة نظام دولي، خرج منه أحد قطبيه، فأصبح غير متوازن وخاضعاً للهيمنة الأمريكية.

الفصل الرابع

النظام الإقليمي العربي والقضايا الإقليمية الدولية

- المبحث الأول_ النظام الإقليمي العربي و حرب الخليج الثانية العام 1990م والثالثة العام 2003م.
- المبحث الثاني_ النظام الإقليمي العربي والمفاوضات العربية الإسرائيلية.
- المبحث الثالث_ النظام الإقليمي العربي والمشروع الأوسطي والمتوسطي، ومشروع الأورومتوسطي.
- المبحث الرابع_ النظام الإقليمي العربي وإيران وتركيا.

المقدمـــة:

يشكل النظام العالمي الجديد، الذي تم الإعلان عنه أثناء حرب الخليج الثانية، تحدياً حقيقياً بالنـــسبة للدول العربية، خاصة أن هذا النظام قد ارتبط بسقوط الاتحاد السوفيتي السابق الذي كان يعد الحليف الاستراتيجي للدول العربية. ويمكن إرجاع ذلك إلى كون انهيار هذا الحليف الاستراتيجي قـــد مثـــل فراغاً استراتيجياً في المنطقة العربية، من حيث الدعم السياسي الذي كان يقدمه للدول العربيـــة فـــي كثير من المواقف والأزمات، وعلى رأسها الصراع العربي – الإســـرائيلي، فـــضلاً عـــن الـــدعم الاقتصادي والمساعدات التي كان يقدمها، والتي كانت تعتمد عليها كثير مـــن الـــدول العربيـــة[1]. وارتبط بذلك، وكنتيجة له، بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية كالدولة العظمى الأحادية التـــي تستطيع أن تلعب دوراً أساسيا في مجريات السياسة العالمية، وظهور تكتلات اقتـــصادية جديـــدة، وإلى غير ذلك من المتغيرات التي طرأت على خريطة العالم في السنوات الأخيرة، والتي ما زال أثرها ووقعها مستمراً في تداعياته على الصعيد العالمي، وخاصة في وقت يشهد فيه العالم ثـــورة هائلة في المعلومات والاتصالات.

وعلى الرغم من كون متغير النظام العالمي ليس هو المتغير الوحيد في التأثير على السياسة الخارجية للدول، وإنما هناك عدد كبير من المتغيرات التي تحكم هذه العملية، سواء متغيرات داخلية أو خارجية، إلا أن متغير النظام العالمي من أهم هذه المتغيرات، انطلاقاً من أنه إذا كانت النخبة القومية تحدد ما الذي تفعله الحكومات، فإن البيئة المحيطة تحدد ما الذي يمكن أن تفعله الحكومات. والواقع أن النظام العالمي يؤثر على سلوك الدولة من ناحيتين؛ فهو يسمح من ناحية بمدى معين من الحركة الممكنة من خلال الفرص التي يتيحها، كما يولد من ناحية أُخرى الضغوط التي تفرض الحركة في اتجاه معين. وبالتالي يلعب النظام العالمي دوراً كبيراً في إمكانية نجاح هذه السياسات أو فشلها. ويصبح هذا المتغير أكثر أهمية في ضوء الارتباط القوي بين النظام الدولي والنظام العربي، وفي ضوء خصوصية النظام الإقليمي العربي. [2]

---

[1] علي عوّاد الشرعة، دراسة حول أثر التغير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية، 1990–2005م، (مجلة المنارة، المجلد 14، العدد2،2008)، ص:202،201.

[2] علي عوّاد الشرعة ، دراسة حول أثر التغير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية، 1990–2005م، مرجع سابق، ص:202.

ولقد ارتبط بهذه التغيرات تقليص مساحة حرية الحركة الخارجية التي كانت تتمتع بها الدول الصغيرة، ومنها الدول العربية إبان عقود القطبية الثنائية الأربعة في الساحة الدولية (1945م–1985م)، وخاصة أن السياسة الخارجية للوحدات الصغيرة والمتوسطة أكثر قابلية للتأثر بالبنيان الدولي من السياسات الخارجية للوحدات الكبرى أو العظمى، ذلك أن نقص أو محدودية الموارد بالنسبة للوحدة الصغيرة أو المتوسطة يحد من قدرتها على مقاومة الضغوط الآتية إليها من الوحدات الكبرى والعظمى، التي تملك من الموارد ما يمكنها من حرية الحركة والتأثير على السلوك الدولي للآخرين. وقد شهد النظام العربي تحسناً منذ مطلع التسعينيات حيث اختفت الصراعات بين أعضاء النظام، وخفت حدة الانقسام التي ميزت النظام خلال الثمانينيات.

إلا أنه بحلول منتصف العام 1990 تدهورت الأوضاع بشدة على مستوى النظام الإقليمي الأوسع، إذ تحطمت الآمال في تخفيف حدة الصراع العربي الإسرائيلي بعد أن رفضت الحكومة الإسرائيلية بدء المحادثات المباشرة مع ممثلي الفلسطينيين، في الوقت الذي انخفض فيه دعم الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا لدول المواجهة العربية مع إسرائيل. كذلك تلقى النظام العربي صدمة نتيجة الغزو العراقي للكويت، حيث أدى هذا الغزو إلى توليد انقسامات حادة في العالم العربي، فضلاً عما ترتب على هذا الغزو من أحداث مستمرة إلى الآن[1]. أما المرحلة الراهنة فهي من أخطر المراحل في تاريخ علاقة النظام الإقليمي العربي بقيادة النظام الدولي. وتتعدد وجهات النظر بخصوص الكيفية التي يجب أن تكون عليها العلاقة الجديدة للنظام الإقليمي العربي مع قيادة النظام الدولي في مرحلة الوفاق وهيمنة القوى الرأسمالية، ما بين المطالبين بالمشاركة أو حتى اللحاق بالمنتصرين في هذه القيادة، والذين ينادون باستمرار المواجهة. وبعيداً عن هذا الجدل فان الأهداف العربية لا يمكن أن تتحقق ما لم يتم القضاء على حالة الانقسام التي يعانى منها النظام العربي.

[1] بولس، النظام العربي: الضغوط والقيود والفرص، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994)، ص:137–144

المبحث الأول- النظام الإقليمي العربي وحرب الخليج الثانية في العام 1990م والثالثة في العام 2003م.

تعاني الجامعة العربية كإطار مؤسسي للنظام الإقليمي العربي من خلل بنيوي شديد، يتمثل في عدم الفاعلية وضعف الأداء وعدم التزام الدول الأعضاء بمقرراتها وعدم وجود آلية لتنفيذ تلك القرارات، إلى جانب حالة الشلل التي أصيبت بها جراء اندلاع أزمة الخليج 1990- 1991 ولم تستطع أن تجتمع على مستوى القمة إلا بعد مرور أكثر من 6 سنوات وتحديداً في أغسطس 1996م الأمر الذي كشف عن ضعف هذا الهيكل المؤسسي العربي الجماعي وعدم تمأسس العمل فيها رغم مرور أكثر من نصف قرن على إنشائها.

وهي إلى جانب ما سبق تعاني من مجموعة من الأزمات التي تهدد حاضرها ومستقبلها بالزوال أهم تلك الأزمات، الأزمة التشريعية، حيث تعاني الجامعة العربية من أزمة تشريعية كبرى تحول دون تطوير آلية عملها، تتمثل هذه الأزمة في جمود ميثاقها وتعقيد قاعدة التصويت فيها، وتجري محاولات لإصلاح مواضع الخلل في هذا الميثاق لكنها تسير ببطء شديد، فمنذ بداية التسعينات وهي تناقش قضية تعديل جزء من ميثاقها المتعلق بنظام التصويت من قاعدة الإجماع إلى الأغلبية ولم تستطع تحقيق ذلك.

كذلك تسعى نحو إيجاد آلية عربية لفض النزاعات بين الدول الأعضاء لمعالجة الأزمات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء فيها، لكنها لم تستطع تحقيق ذلك حتى اليوم، رغم أهمية ذلك لإنجاح وتفعيل مؤسسات النظام العربي وحل قضايا النزاعات بين الدول الأعضاء فيها.

كما أن هناك محاولات تجري حالياً لإصلاح النظام العربي تمثلت في مبادرات قدمتها بعض الدول الأعضاء، تضمنت جميعها إصلاحات تمس جوهر عمل ذاك النظام ومؤسساته المختلفة، وآلية عمله مع الإبقاء على الجامعة العربية كإطار مؤسسي قومي تمثل الحد الأدنى للتضامن العربي، ورمز الوحدة الهدف والمصير العربي.

جذور الأزمة بين العراق والكويت

يمكن القول إن مشكلة ترسيم الحدود هي التي كانت تحكم العلاقات بين الكويت والعراق، وأن تلكؤ العراق في إقرار هذه الحدود، هو السبب الرئيس في التوتر الذي كان يشوب، من وقت إلى آخر العلاقات بين البلدين، ولعل التصريحات التالية من قبل المسؤولين العراقيين توضح نظرة العراق إلى مشكلة الحدود:

– تصريح للسيد/ مرتضى سعيد عبدالباقي، وزير خارجية العراق في 1973م بأن: كل الكويت أرض متنازع عليها، هناك وثيقة تقول إن الكويت أرض عراقية، ولكن لا توجد هناك أي وثيقة تقول إنها ليست أرضا عراقية، نحن لا نأخذهما (جزيرتي وربة وبوبيان) من الكويت، ولكننا نتخلى عن الكويت من أجل الجزيرتين[1].

– ما ورد في مذكرة طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، بتاريخ 1990/7/15م الوطن العربي برغم انقسامه إلى دول هو وطن واحد، وإن أي شبر من هذا الوطن هنا أو هناك، في ارض هذا القطر أو ذاك يجب أن ينظر إليه أولا في ضوء الاعتبارات القومية، وخاصة اعتبارات الأمن القومي العربي المشترك، كما ينبغي تجنب الوقوع في مهاوي النظرة الضيقة والأنانية في التعامل مع المصالح والحقوق لهذا القطر أو ذلك. إن مصالح الأمة العربية العليا والحسابات الاستراتيجية العليا للأمن القومي العربي يجب أن تكون حاضرة دائما، كما يجب أن تكون المعيار الأول في التعامل في كل هذه المسائل بين الأقطار العربية.

ما جاء في مذكرة 1990/7/21م الموجهة من العراق إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية من أن وضع الحدود في الواقع وضع بلدين متجاورين تجمعهما أواصر القربى الوثيقة لم يتوصلا حتى الآن إلى أي اتفاق حول تحديد حدودهما في البر والبحر. والمشكلة بين البلدين لم تكن في تحديد الحدود، ولكن في ترسيم الحدود، أي في وضع الخط الحدودي على أرض الواقع، برا وبحرا[2].

في سنة 1913م تم التوقيع في لندن على اتفاقية بين كل من بريطانيا والدولة العثمانية، وقد حددت المادة السابعة من هذه الاتفاقية خط الحدود بين الكويت والبصرة، ولم تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بسبب قيام الحرب العالمية الأولى. وفي الرسائل المتبادلة بين الكويت والعراق في 1932 أكد المسؤولون العراقيون مسار الحدود بين العراق والكويت، وهي الحدود ذاتها المنصوص عليها في المادة السابعة من مسودة الاتفاقية البريطانية التركية سنة 1913م. وفي سنة 1936م وفي عهد الملك غازي، صدر الدليل السنوي للعراق الذي احتوى على تفصيل دقيق للحدود بين العراق

[1] عبد الرضا أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات – إخفاقات – وتحديات، (الكويت، ط3، 1993)، ص:140.

[2] صالح الفضالة، ، تقرير لجنة تقصي الحقائق عن أسباب الغزو العراقي للكويت، (الأمانة العامة، إدارة اللجان، 16 أغسطس 1995م)، ص:7

والكويت، كما تضمن خرائط واضحة تمثل الكويت كدولة مستقلة. وبدأت لأول مرة مطالبة العراق بالكويت في العام 1937م.

وفي سنة 1961م، بينما كانت الكويت تحتفل باستقلالها السياسي الذي بدأ رسميا في 9/16/ 1961 أعلن الرئيس العراقي عبدالكريم قاسم في مؤتمر صحفي في بغداد بتاريخ 1961/6/25م أن الكويت جزء من العراق، وهدد باستخدام القوة، وناشد حاكم الكويت (الشيخ عبدالله السالم) بريطانيا تنفيذ بنود معاهدة الصداقة المبرمة بين البلدين، واستجابة لهذا الطلب، أعلنت الحكومة البريطانية في 1961/6/30م أنها في طريقها لاتخاذ بعض التدابير الوقائية. وبعد أن أُطيح بعبد الكريم قاسم وقعت الكويت والعراق على محضر اعترفت فيه العراق باستقلال الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس الوزراء العراقي في عام 1932 والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ1932، كما

تم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء، وانضمت الكويت إلى جامعة الدول العربية في سنة1961م، وإلى هيئة الأمم المتحدة في سنة1963م[1].

رغم تحديد الحدود بموجب الاتفاقيات المذكورة، فقد ظل ترسيم الحدود عالقا بين الدولتين، مع مطالبة العراق تارة بجزيرة وربة (1951م) وتارة بجزيرتي وربة وبوبيان(1952م)، وتارة بجزيرة وربة ومنطقة ساحلية بعمق أربعة كيلومترات مقابل مد الكويت بالمياه العذبة من شط العرب(1954م). وفي 1972/2/5م زار الكويت السيد مرتضى سعيد عبد الباقي وزير خارجية العراق آنذاك، وأبدى استعداد بلاده للعمل من أجل حل مشكلة الحدود.

وفي 1973/3/20م كانت حادثة الصامتة، حيث قام العراق بشق طريق يمر خلف مركز الصامتة الكويتي، وخلال المفاوضات التي تبعت هذا الانتهاك الحدودي عرضت الحكومة العراقية أن تتنازل الكويت عن جزيرتي وربة وبوبيان، وقوبل هذا العرض بالرفض من جانب الشيخ صباح الأحمد.[2]

ومنذ ذلك الحين زعم العراق بأنه قد تم التوصل إلى اتفاق غير مدون، والذي كان في جوهره اسلوبا تنفيذيا أو أمرا واقعا. واستمر هذا الوجود المؤقت للقوات العراقية حتى بعدما هدأت التهديدات الإيرانية. ويبدو أن العراقيين أرادوا أن يحولوا الوضع القائم إلى وضع شرعي قانوني

---

[1] صالح الفضالة، ، تقرير لجنة تقصي الحقائق عن أسباب الغزو العراقي للكويت ، ص:8-9.

[2] أمين هويدي،زلزال عاصفة الصحراء وتوابعه،(القاهرة: دار الشروق، ط1998،1)، ص:20

ودائم. وعندما زار سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء بغداد خلال شهر مايو 1989م، وبدأ سموه الحديث مع نظيره عزت ابراهيم عن موضوع ترسيم الحدود، كان الرد كما أفاد سفير الكويت لدى العراق شرسا وجافا. ورفض الجانب العراقي الاعتراف بأن وربة جزيرة كويتية، وطلب أن تتقاسم الكويت والعراق جزيرة بوبيان، وأن يكون للعراق قواعد وتسهيلات في الخليج وبالذات في جزيرة فيلكا، وانتهت الزيارة إلى مجاملات، ولم تسفر عن شيء.

وفي زيارة للشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية الكويتي لبغداد في 1990/2/18، عرض عليه سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء العراقي مقترحين: أحدهما باسم (المقترح التعاوني) والآخر باسم (المقترح الأمني). وكلاهما يتضمن أحكاما غير مقبولة وتمس سيادة دولة الكويت بصورة مباشرة. من ذلك ما تنص عليه المادة السادسة من المقترح التعاوني من أن قرارات مجلس الدفاع المشترك تكون ملزمة لهما. أما المقترح الأمني، فيجعل من دولة الكويت مسرحا مفتوحا للعراق برا وبحرا وجوا، أي أنه يجعل من الكويت قاعدة عسكرية للعراق. وقد رفض وزير الخارجية الكويتي هذين المقترحين[1].

من ناحية أخرى، لقد ركز العراق اتهاماته لكل من الكويت والإمارات بأنهما تمارسان عملاً عدوانياً عليه بقصد الإضرار به من خلال زيادة إنتاجهما من النفط عن الحصص المقرره لهما وفقاً لاتفاق منظمة الأوبك، وإن ذلك سبب تراجعاً في أسعار النفط، وهو ما ألحق خسارة فادحة في الاقتصاد العراقي. وفي مؤتمر القمة المنعقد في بغداد في مايو 1990 وجه العراق اتهامات حادة لكل من الكويت والإمارات مدعياً إنتهاجهما سياسة موالية لواشنطن، مهدداً بأن حرباً سوف تندلع لسبب اقتصادي. وفي المقابلة الشهيرة بين الرئيس صدام حسين والسفيرة الأمريكية في بغداد في 1990/7/25 أشار صدام إلى إمكانية استخدام القوة ضد كل من الكويت والإمارات مؤكداً أن صبر العراق قد نفد[2].

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الغزو العراقي للكويت في 1990

كان بمقدور الولايات المتحدة منع الغزو العراقي للكويت من خلال انتهاج سياسة تحذيرية واضحة تجاه أي سلوك عراقي محتمل لاستخدام القوة ضد الكويت على غرار سلوكها في أزمة 1961م

[1] أمين هويدي،زلزال عاصفة الصحراء وتوابعه ، ص: 10.

[2] عبد الجليل كامل ، الجزيرة العربية والنظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص:126

بتوجيه تحذير واضح للعراق من مغبة أي سلوك عسكري تجاه الكويت. وكانت مبررات الولايات المتحدة الأمريكة بعدم توجيه رسالة تحذيرية واضحة إلى العراق في أن إعلان الحماية على الكويت كان سيواجه معارضة داخلية كبيرة، وإن الإدارات الأمريكية كانت معنية أساساً بالتغيرات الاستراتيجية بين الشرق والغرب[1].

إن هذه التبريرات كانت واهية حيث أن الإدراك والتنبؤ الأمريكي بما ستحول إليه الأحداث بين العراق والكويت جعلها تنتظر حتى يقوم صدام بغزو الكويت. فقيام العراق بتخطي الحدود باتجاه الكويت لاجتياحها أو للاستيلاء على بعض أراضيها سوف يعرض المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة للخطر، وبالتالي فإن على واشنطن حماية مصالحها الحيوية من خطر القوة العسكرية العراقية وهذا يقتضي منها القضاء على تلك القوة ونزع وتدمير ترسانة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والقضاء على الجهود العراقية للحصول على الأسلحة النووية والتي ستشكل خطراً لا يمكن تلافيه في حالة بلوغه امتلاك السلاح النووي[2].

وتشير الدراسة إلى أن الغزو العراقي على الكويت قد قدم للولايات المتحدة الأمريكية الفرصة الذهبية للقضاء على النظام العراقي بغطاء دولي، بل وتعدى ذلك إلى إقامة تحالفات مع بعض الدول العربية والإسلامية.

الدوافع الأمريكية من غزو العراق في العام 1991م :

- القضاء على القوة العسكرية العراقية المتزايدة، ونزع وتدمير ترسانة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، والقضاء على الجهود العراقية للحصول على الأسلحة النووية والتي ستشكل خطراً لا يمكن تلافيه في حالة بلوغه امتلاك السلاح النووي، على المصالح الأمريكية في المنطقة. واطلاق يدها في المنطقة بصورة مباشرة من خلال وجودها العسكري الدائم في المنطقة.
- إبراز الولايات المتحدة كدولة عظمى وحيدة قادرة على تنفيذ أهدافها وحماية مصالحها في أي مكان في العالم. وتأمين المصالح الأمريكية عبر تأمين وجود مباشر لحماية آبار النفط وإمداداته وحماية أمن إسرائيل[3].

---

[1] المصدر نفسه، ص:128.

[2] أمين هويدى، زلزال عاصفة الصحراء وتوابعه،(القاهرة: دار الشروق، ط1 ، 1998)، ص:28.

[3] أمين هويدى، زلزال عاصفة الصحراء وتوابعه، ص:30.

وتشير الدراسة إلى أن الأعتقاد السائد لدى البعض في كون الغزو العراقي للكويت كان سبباً في غزو الولايات المتحدة للعراق من أجل تحرير الكويت هو إعتقاد خاطئ، فالولايات المتحدة كانت سوف تقوم بالقضاء على القوة العراقية حتى وإن لم يقم العراق بغزو الكويت، ولكن حتى نكون منصفين في هذا المجال، فإن النظام العراقي قدم للولايات المتحدة فرصة ذهبية على الأقل لم تكن الولايات المتحدة لتحصل عليها بهذه السهولة لولا غزوه للكويت.

موقف النظام العربي الإقليمي من غزو الولايات المتحدة للعراق في العام 1991:

بعد تفجر الأزمة إلى نزاع جراء اجتياح العراق للكويت في الثاني من أغسطس 1990م، عقد النظام العربي قمة لمعالجة تلك الأزمة في القاهرة خلال الفترة من 8-10 أغسطس 1990، وخلال تلك القمة ظهر الانقسام الكبير بين وحدات النظام العربي إلى فريقين حول كيفية احتواء الأزمة والوجود العسكري الأمني في المنطقة[1].

حيث تقدمت الكويت والمملكة العربية السعودية في ذلك المؤتمر بطلب الموافقة على الاستعانة بقوات عسكرية أجنبية لإخراج القوات العراقية من الكويت، وحماية المملكة العربية السعودية من إجتياح عسكري عراقي محتمل لها، وانقسم العرب إلى فريقين: فريق دعىا إلى حل الأزمة في إطارها العربي وذلك من خلال مبادرة يقوم بها الزعماء العرب تقوم على إجبار العراق للإنسحاب من الكويت، وتفويت الفرصة على القوات الأجنبية من التدخل في الشؤون العربية، وتزعم هذا الفريق كل من الملك الحسين بن طلال، والرئيس ياسر عرفات، والرئيس علي عبد الله صالح وأيدهم كل من السودان ودول المغرب العربي الأربع وكل تلك المبادرات قد أحبطت وتم الإلتفاف عليها ولم تنجح بسبب الضغوط الخارجية[2].

أما الفريق الثاني فتزعمته كل من مصر، والمملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى ورأى هذا الفريق أن الحل العربي للأزمة غير ذي جدوى، فأيد ذلك التحالف ووافق على طلب السعودية والكويت للاستعانة بقوات أجنبية لإخراج العراق من الكويت، وحماية المملكة العربية السعودية من التهديدات العراقية وذلك من خلال طرح ذلك الطلب للتصويت في الجامعة العربية في تلك

---

[1] أحمد يوسف أحمد، "النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق"، وجهة نظر،(القاهرة: الشركة العربية للنشر العربي والدولي، العدد 54، يونيو 2003)، ص:8

[2] احمد فخرو، " موقع الوطن العربي على خريطة القرن 21" ، عمان: المؤتمر السنوي الأول الذي أقيم في القاهرة 2-3 ابريل 1996،(المركز العربي للدراسات 1996) ، ص:117.

القمة وتمريرة بطريقة مخالفة لقوانين الجامعة العربية التي تنص على الإجماع وفي سابقة خطيرة صوتت الدول الأعضاء في ذلك التحالف على قبول الوجود العسكري الأجنبي في الأرض والمياه العربية [1].

نتائج حرب الخليج الثانية على النظام الإقليمي العربي:

دخول النظام العربي تحت النفوذ الأمريكي المباشر، حيث أصبحت الجزيرة العربية بعد حرب الخليج الثانية مجالاً للنفوذ الأمريكي المباشر عسكرياً وسياسياً.

انقسام أعضاء النظام، حيث تم اعتبار اليمن من دول الضد لأعضاء النظام بسبب معارضتها للوجود الأجنبي، وإنها تؤيد العراق، وكان لهذا الموقف تداعيات سلبية كبيرة على اليمن فيما يخص علاقاتها مع دول النظام العربي، ومع واشنطن فضلاً عن تداعيات اقتصادية سيئة جداً.

أحدث الغزو العراقي للكويت أثراً نفسياً وثقافياً لدى أعضاء مجلس التعاون الخليجي وفقدت الثقة في كل الدول العربية وحتى الدول الحليفة مصر وسوريا، حين أُبطل اتفاق إعلان دمشق الموقع في 1991/3/6م الذي بدا وكأنه تحالف سياسي عسكري فرعي ناتج عن الانقسام العربي إبان الأزمة حيث جرى تعديل هذا الاتفاق في يوليو 1991م ليتحول إلى اتفاق سياسي هش حيث الاتفاق ينص على بقاء قوات سورية ومصرية كنواة لقوة سلام عربية وتحول بعد التعديل إلى حق الخيار للدول الست منفردة في طلب قوات مصرية أو سورية على أراضيها[2].

وفي 1991/5/8 سحب الرئيس مبارك جميع القوات المصرية وكذلك تم سحب القوات السورية[3] الدمار الذي لحق دول النظام وتحملها تكاليف الحرب، قدرت تقارير الأمم المتحدة أن ما لحق الكويت أثناء وقوعها تحت الاحتلال وأثناء الحرب من دمار قدر ب 240 مليار دولار وتدمير وإحراق 750 بئراً نفطياً، يضاف إليه ما دفعته الكويت كحصة من تكاليف الحشد والحرب فضلاً عن 5 مليارات دولار كتعويض للدول المتضررة، و2.5 مليار دولار لبريطانيا وفرنسا. وبلغ ماتحملته السعودية 64 مليار، وما دفعته الإمارات 4.5 مليار دولار.

---

[1] أحمد يوسف أحمد، "النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق"، مرجع سابق، ص: 89

[2] عبد الجليل كامل، نقلاً عن"علي الدين هلال ونيفين مسعد، :" التطور السياسي في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000)، ص:126

[3] عبد الجليل كامل، نقلاً عن" يوميات الأزمة 2/28– 6/9/ 1991م" ، (القاهرة: السياسة الدولية ، عدد(105)، 1991م)، ص:149

وقامت الدول الست في مجلس التعاون بدفع 3,623 مليون دولار كمساهمات عينية في نقل وتغذية القوات الدولية على أراضيها، وقدرت خسائر اليمن السنوية ببليوني دولار ناجمة عن عودة العمالة وقطع المساعدات وتأثر مصفاة البترول[1].

وتشير الدراسة إلى أن أهم نتائج هذه الحرب على النظام العربي الإقليمي هو إظهار عجزه أمام القوى الدولية عن حل واحتواء مشاكله الداخلية الأمر الذي أدى إلى كشف ضعف هذا النظام وعدم تماسكه، واستيراد العدو لكي يقوم بما عجز العرب عن القيام به.

حرب الخليج الثالثة 2003:

بعد مرور عام على تفجيرات مركز التجارة العالمي في نيويورك والبنتاغون في واشنطن، بدأت الولايات المتحدة في بعث وإحياء الملف العراقي مُجدداً، وفي هذا الإطار قامت الولايات المتحدة بحملة دبلوماسية وإعلامية شرسة داخل المحافل الدولية وخارجها بهدف الحصول على قرار من مجلس الأمن الدولي يجيز لها استخدام القوة ضد العراق. ولكن هذا المطلب قوبل بالرفض من قِبل مجلس الأمن الدولي وكذلك المجتمع الدولي، خاصة بعد أن أشادت تقارير(هانز بليكس) ومحمد البرادعي بتعاون العراق مع المفتشين الدوليين، فأصبحت الولايات المتحدة مقتنعة بصعوبة صدور قرار أممي يستجيب لرغبتها في شن الحرب على العراق، فقامت في العشرين من آذار/ مارس 2003 وبشكل منفرد بشن الحرب على العراق دون سند قانوني يجيز هذه الحرب منتهكة بذلك كل القوانين والمواثيق والأعراف الدولية.

الأهداف والدوافع الحقيقية وراء الغزو الأمريكي للعراق في العام 2003

– إن العراق ذا القوة الجبارة في نهاية الثمانينات من القرن العشرين، كان فخراً وأملاً للشعوب العربية في النهوض بعد سنوات من اليأس والهزائم، فبدا العراق نموذجاً محققاً لإمكانية بروز دول عربية تملك أسلحة دمار شامل، تشكل رادعاً لأي عدوان خارجي، بما في ذلك الاعتداءات الإسرائيلية المدعومة أمريكياً على المستويات كافة: السياسية والاقتصادية والعسكرية.

[1] عبد الجليل كامل، نقلاً عن"علي القماش،"جرائم أمريكا في العراق، الحصار والدمار والموت" دار الشباب العربي، القاهرة،ص:115-117

فكان تدمير العراق ضرورة أمريكية استراتيجية لإعادة التوازن العسكري إلى المنطقة، والأهم من ذلك، إلحاق هزيمة معنوية بالشعوب العربية، من خلال الإجهاز على المُلهم والمُحفز لها، بإمكانية الوقوف في وجه العدوان الإسرائيلي والأمريكي على المنطقة[1].

– ضرورة خلق موضع قدم للصناعة النفطية الأمريكية العملاقة في العراق، فقيام العراق بتعزيز علاقاته مع كل من فرنسا وروسيا والصين، للحصول على دعمهم في مجلس الأمن لرفع الحصار عنه، كان سيؤدي إلى سيطرة هذه الشركات على احتياطي قدره 50 مليار برميل على الأقل، أو ما يعادل 4–5 ملايين برميل يومياً. والتي تعد في الوقت ذاته خسائر بالنسبة إلى الشركات النفطية الأمريكية.

فوجود الولايات المتحدة في العراق يجعلها متحكمة في إنتاج النفط لثاني أكبر احتياط نفط في العالم، كما أن هذا الوجود يضعها قريباً من بحر قزوين حيث يدور نزاع حول كيفية إنتاج وتوزيع المخزون الكبير من النفط في تلك المنطقة[2].

– تسعى الولايات المتحدة إلى تكريس الأمر الواقع في حالة الصراع العربي الإسرائيلي، حيث سيكون لإسرائيل الكلمة الفاصلة في شكل ومحتوى السلام. كما وسيشكل خروج العراق من ساحة المواجهة ووجود القوات الأمريكية فيه ضغطاً على سوريا لتوقع على السلام وظهرها إلى الحائط.

كما أن برنامج تسليح أي دولة في المنطقة إذا ما تجاوز الحد، وشكل خطراً على إسرائيل سيقع تحت طائلة ما أصبح يعرف بأسلحة الدمار الشامل.

موقف النظام العربي الإقليمي من العدوان على العراق في العام 2003

إن أداء النظام العربي الإقليمي اتجاه الأزمة التي سبقت العدوان على العراق وخلال العدوان ذاته فاقت كل التوقعات في تدنيه عن المعايير القومية، فقد اتسم موقف النظام العربي الإقليمي بما يلي[3]:

أولاً_ اتسم موقف النظام بالبطء، فلم تدعوا الدول العربية إلى قمة عاجلة للنظر في أمر التهديدات الأمريكية للعراق.

---

[1] منار الرشواني، الغزو الأمريكي للعراق " الدوافع والأبعاد"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004)، ص:53

[2] المصدر نفسه، ص: 54.

[3] محمدا لهزاط وآخرون، احتلال العراق " الاهداف– النتائج – المستقبل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004)، ص: 224

ثانياً_ اتسم بالانقسام، ففي الأول من آذار/ مارس لعام 2003، انعقد مؤتمر قمة شرم الشيخ وخرج بمجموعة من القرارت تشير إلى ضرورة عدم تقديم تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في عدوانها على العراق أو عدم المشاركة في هذا العدوان، إلا أن عدداً من النظم العربية اختار أن ينتهك هذه القرارات.

ثالثاً_ عدم فاعلية موقف النظام العربي الإقليمي، فلم يكن هناك أي تأثير للمواقف العربية المعلنة، وبقيت في حدها الأدنى.

انقسمت السياسات العربية تجاه العدوان الأمريكي البريطاني على العراق في عام 2003، إلى أربع مجموعات:

المجموعة الأولى:

شملت كلاً من الكويت وقطر والبحرين، وتميزت هذه المجموعة بالتأييد المطلق للسياسة الأمريكية العدوانية تجاه العراق دون مراعاة لاعتبارات الأخوة في القومية العربية والإنتماء الإسلامي الواحد. أو حتى قرارات القمم العربية الأخيرة (قمة عمان وبيروت وشرم الشيخ) ناهيك عن ميثاق الدفاع العربي المشترك، حيث قامت باستقبال قوات أمريكية بريطانية على أراضيها، وسمحت بانطلاق العدوان على العراق من قواعد ثابتة على أراضيها.

المجموعة الثانية:

تميزت عن الأولى بوجود نوع من المعارضة الشعبية لضرب العراق، وتكون رأي عام رافض لذلك العدوان. لكن الموقف الرسمي ظل متذبذباً وكانت مصر على رأس تلك الدول الحليفة للولايات المتحدة في المنطقة وتلتها الأردن والسعودية.

المجموعة الثالثة:

وهي الدول التي تميزت علاقتها مع الولايات المتحدة بالتوتر نتيجة لمواقفها المتعاطفة مع العراق، وتشمل سوريا واليمن ولبنان والسودان وليبيا، وقد اتخذت تلك الدول موقفاً معارضاً لأي عدوان عسكري على العراق انسجاماً مع الرأي العام الشعبي في بلدانها وتطبيقاً لمقررات قمتي عمان وبيروت في عام 2001 وعام 2002، غير أن ذلك الموقف لم يرق إلى مستوى الفعل المؤثر أو اتخاذ مواقف عملية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[1] .

المجموعة الرابعة:

[1] عصام إسماعيل، الأمن القومي العربي في ظل الإحتلال الأمريكي للعراق، (بيروت: شؤون الأوسط، العدد 111، 2003)، ص:101.

شملت أقطار المغرب العربي فقد تميز موقفها بالرفض الرسمي والشعبي للعدوان على العراق الذي عبرت عنه بالخروج إلى الشوارع في مظاهرات ومسيرات إحتجاجية عارمة[1].

أما أهم المبادرات التي طرحت للقيام بإصلاحات لجامعة الدول العربية بعد الاحتلال من قبل الفريق الثاني (مصروالسعودية والأردن) فهي:

أ- المبادرة المصرية:

تمثل عجز الجامعة العربية ليس فقط في حماية استقلال أعضائها بل وصل العجز بها إلى عدم مقدرتها على بعث رسالة واضحة للإدارة الأمريكية يكون عنوانها الوقوف ضد الحرب، لذلك طرحت بعض المبادرات في محاولة تجميل صورة الجامعة العربية.

تمثلت أهم نقاط المبادرة المصرية التي قدمت إلى مؤتمر القمة العربية في تونس العام 2004 فيما يلي[2]:

1- إعادة النظر في نظام اتخاذ القرارات، أي تغير نظام التصويت بالإجماع إلى الأغلبية مع إلزام الموافقين على القرار بإلزامية تطبيقه.

2- إنشاء جهاز عربي لحل المنازعات بين الدول العربية بالطرائق السلمية، على أن يكون له صفة إلزامية، وربما توقيع عقوبات على الطرف المخالف والرافض الالتزام بالأحكام الصادرة.

3- الإسراع في تطبيق القرارات والإتفاقيات الخاصة بإنشاء سوق عربية مشتركة في مدى زمني محدد.

4- تغير نظام العضوية وجعله من مستويين: الأعضاء كاملو العضوية، وهم: الدول العربية. وعضوية مراقبين للدول الإقليمية ذات العلاقة مع مع المنطقة العربية جغرافياً أو مصلحياً.

5- إنشاء جهاز أمني عربي تكون مهمته خطط الأمن لكل الدول العربية، في ظل ترتيبات خاصة يتفق عليها.

6_ إنشاء برلمان عربي شعبي.

---

[1] مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الإستراتيجي العربي لعام 2002-2003، ص:47.

[2] محمد كفارنة، 2009، نقلا عن(سعد أبو عامود، الحرب الأمريكية على العراق والنظام العربي، مجلة السياسة الدولية، يوليو 2003 العدد 153، ص: 101).

ب- المبادرة السعودية:

تضمنت المبادرة السعودية لإصلاح جامعة الدول العربية الدعوة إلى الإصلاح الداخلي وتطوير المشاركة السياسية داخل الدول العربية لبناء القدرات العربية وتلبية متطلبات الانخراط الإيجابي في ميادين المنافسة العالمية وتحقيق التنمية المستدامة، والرفض القاطع لأي عدوان خارجي وحل المنازعات العربية – العربية بالطرائق السلمية، ووضع خطة لإنشاء منطقة حرة كبرى، ودعم القطاع الخاص، واستقطاب رؤوس الأموال العربية والدولية، والاستفادة من الموارد البشرية[1].

تشير الدراسة إلى أن المبادرات صعبة التنفيذ، لأنها تتعارض مع الأهداف والمصالح بين الدول العربية، كما أن بعض الدول العربية لا تملك الحرية والمقدرة على الالتزام بمثل هذه الأهداف، ناهيك عن أن بنية النظام ككل، لا تتجه إلى إفراز حالة من التكامل الكلي بين وحداته نتيجة كونه يتسم بنمط تنافسي، لا يقود إليه المواطن العربي، لذلك بقيت هذه المقترحات في أدراج مكاتب الجامعة العربية ولم تر النور حتى الآن.

تداعيات الأزمة على النظام الإقليمي العربي

كان لغزو الولايات المتحدة للعراق في العام 2003 مجموعة من التداعيات على النظام الإقليمي العربي، منها[2] :

ـ أن احتلال العراق جرد النظام العربي الإقليمي من عنصر قوة أساسي، وهذا ما ذكرناه في أهداف الولايات المتحدة من غزوها للعراق. فكسر شوكة العراق هو بمثابة ضربة قاضية للنظام العربي.

ـ سهولة استخدام العراق من قِبل الولايات المتحدة للضغط على النظام العربي الإقليمي، طالما أن العراق لا يجد له مصلحة للتعامل مع هذا النظام. وقيام العراق بتقليص حجم العلاقات مع الدول العربية، وترك الاعتبارات القومية جانباً، بما فيها قطع الارتباط بجامعة الدول العربية، واعتماد خيار مصلحة العراق أولاً، سواء كان بعلاقات مع دول كبرى، أو في البيئة الإقليمية المجاورة تركيا وإيران.

---

[1] كفارنة، محمد، 2009، نقلا عن(سعد أبو عامود، الحرب الأمريكية على العراق والنظام العربي، مجلة السياسة الدولية، يوليو 2003 العدد 153، ص: 106).

2 أحمد يوسف أحمد، النظام العربي وتحدي البقاء، دراسة، (القاهرة: المستقبل العربي، العدد 291، 2003)، ص:68- 77

كما أن انفتاح العراق على علاقاته الإقليمية والعالمية على حساب العلاقات مـــع العـــرب، يُنـــذر بأوسع عملية انشداد للنظام العربي نحو البيئة الإقليمية ونحو القوى الكبرى.

ـ أصبح العنصر الخارجي ذا تأثير قوي في صياغة العلاقات العربية – العربية منها والدوليـــة. فغالبية الدول العربية لا تعمد إلى تحرير أفعالها وإطلاقها ما لم يكن هناك تقبل دولي– أمريكـــي، يُرخص ممارسة هذا الفعل أو ذاك والأدوار المرتبطة بها.

ترى الباحثة أن ما قام به العرب من مقاضاة للعراق لغزوه الكويت ما كـــان إلا تطبيقـــاً لـــلإرادة الأمريكية بحجة أخلاقيات تذرع بها العرب ليقوموا بهذا الدور، الأمر الذي أدى إلـــى ازدواجيـــة أخلاقية، فمن ناحية نقوم بمعاقبة العراق لاحتلاله الكويت بينما لا نعاقب إسرائيل علـــى احتلالهـــا فلسطين

المبحث الثاني– المفاوضات العربية الإسرائيلية:

مقدمة:

إن الإطار العام للمشاريع العربية يتركز على انسحاب إسرائيل من الأرض المحتلة عام1967، بينما الإطار العام للمشاريع الإسرائيلية يتركز على إنهاء حالة الحرب، وإقامة علاقة طبيعية مع البلاد العربية، مع إنكار حقوق الشعب الفلسطيني، أما الإطار العام للمشاريع الدولية فيحاول الجمع ما بين الرؤيتين العربية والإسرائيلية، بحسب الجهة التي تقدم المشروع وطبيعة علاقتها بالطرفين. لقد شملت مسيرة التفاوض العربي الإسرائيلي ثلاث عشرة وثيقة بدءاً من معاهدة السلام في كامب دفيد في 1978، ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في 1979، مروراً بإطار السلام في أوسلو في سبتمبر1993، وما تلاها من اتفاقيات تضمنت اتفاقية (واي ريفر) في أكتوبر 1998، وخارطة الطريق في 2003، وهو الاسم الذي أطلق على مبادرة السلام في الشرق الأوسط، والتي كانت تهدف لبدء محادثات للتوصل إلى حل نهائي لتسوية سلمية من خلال إقامة دولة فلسطينية بحلول العام 2005، مروراً بالمبادرات العربية المتكررة ، ومنها مبادرة المملكة العربية السعودية فى يناير2002، التى أيدتها القمة العربية وأصبحت مبادرة عربية لإحياء عملية السلام .

المفاوضات العربية الإسرائيلية في حقبة السبعينات

لعل أبرز الاتفاقيات التي حدثت في هذه المرحلة هي اتفاقية كامب ديفيد التي تم التوقيع عليها في17سبتمبر العام 1978[1]، بين الرئيس المصري محمد أنور السادات، ورئيس وزراء إسرائيل "مناحيم بيجن" في واشنطن، حيث دارت المفاوضات والتوقيع على الاتفاقية تحت إشراف الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر"، ونتج عن هذه الاتفاقية حدوث تغييرات في سياسة العديد من الدول العربية تجاه مصر بسبب ما وصفه البعض بتوقيع السادات على اتفاقية السلام دون المطالبة باعتراف إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، الأمر الذي أدى إلى تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية ما بين عامي 1979 – 1989 نتيجة التوقيع على هذه الاتفاقية[2].

[1] للمزيد من التفاصيل حول إتفاقية كامب يفيد، أنظر ملحق رقم 3، ص: 256–257 .

[2] حاتم صديق ، كامب ديفيد" تسوية أم تصفية"،(نابلس: جمعية عمال المطابع التعاونية ، د. ت)، ص:12.

وترى الباحثة إن تلك الإتفاقية كانت بمثابة تصفية للقضية الفلسطينية بالإضافة إلى إنها تمكنت من إخراج مصر من دورها كدولة قائد للنظام العربي وتحويلها إلى دولة أضرت بالقومية العربية وبالتالي تقسيم وإضعاف الزخم العربي الذي كانت تقوده مصر وبالتالي تجريد النظام العربي من مصدر قوته.

المفاوضات العربية الإسرائيلية في حقبة الثمانينات

مع بداية الثمانينات تم طرح عدة مشاريع لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وجميع هذه المشاريع كانت تصب في بوتقة واحدة وهي الانسحاب الإسرائيلي من أراضي 1967م مقابل الاعتراف الضمني بإسرائيل ولكن هذه المشروعات جميعها باءت بالفشل من قِبل إسرائيل تارة ومن قِبل الشعب الفلسطيني تارة أخرى.

فكان مشروع السلام العربي (مشروع فاس) الذي طرحه الأمير فهد في 1982/8/7، ونص على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام 1967، بما فيها القدس العربية، مقابل الاعتراف الضمني بإسرائيل وإقامة الدولة الفلسطينية على الضفة والقطاع. ومشروع الرئيس الأمريكي ريجان الذي أعلنه 1982، وقدَّم خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح في 1982، مشروعاً يتضمن انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967، وإقامة دولة على تلك الأراضي مقابل الاعتراف بإسرائيل. وكذلك طرح الملك حسين في عمَّان في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر1984، مشروع الكونفدرالية الأردنية – الفلسطينية وكان مبنياً على أسس الشرعية الدولية التي تمثلها قرارات الأمم المتحدة 242 و338 كأساس للتسوية، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام ، وانسحاب "إسرائيل" الكامل من الأرضي المحتلة عام 1967، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره مقابل الاعتراف المتبادل بإسرائيل[1]

وتشير الدراسة إلى أن كل هذه المحاولات وإن باءت بالفشل فقد كانت بمثابة مؤشر على ضعف النظام العربي الإقليمي وكذلك ضعف منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت على استعداد بالاعتراف بإسرائيل مقابل ارض 1967م، وبالتالي عدم التطرق لأرض1948.

[1] صقر أبو فخر، المؤتمر القومي العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، آذار/ مارس 1999)، ص: 259.

المفاوضات العربية الإسرائيلية في حقبة التسعينات

بعد حرب الخليج الثانية في كانون الثاني – شباط 1991م، دعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي معاً إلى مؤتمر سلام دولي في مدريد، لمناقشة نهاية دبلوماسية للصراع العربي الإسرائيلي، دُعيت كلٌّ من إسرائيل، وسوريا، ولبنان، والأردن، والفلسطينين إلى مؤتمر افتتاحي تحت رعاية كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي في 30 أكتوبر 1991، وسمي **بمؤتمر مدريد للسلام**[1].

للمرة الأولى في هذا المؤتمر دخلت إسرائيل في مفاوضات وجها لوجه مع سوريا، ولبنان، والأردن والفلسطينيين. تم تمثيل الفلسطينيين من قبل وفد من الضفة الغربية وقطاع غزة الذي كان غير مرتبط بمنطقة التحرير الفلسطينية، وقد كان هناك محادثات ثنائية وأخرى متعددة الأطراف. والمحادثات الثنائية مع الدول العربية التي تحد إسرائيل. أربع مجموعات منفصلة لمفاوضات ثنائية جمعت إسرائيل مع سوريا، ولبنان، والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، اعتزمت حل النزاعات السابقة وتوقيع معاهدات السلام.

بدأت الاجتماعات الثنائية في واشنطن في 9 كانون أول 1991، حيث ناقش الإسرائيليون اقتراحات السلام بشكل متتابع مع منظمة التحرير الفلسطينية، واللبنانيين، والسوريين والأردنيين. ومحادثات مع الفلسطينيين على الحكم الذاتي المؤقت لمدة 5 سنوات تجري خلالها محادثات حول القضايا الدائمة[2]. والمحادثات المتعددة الأطراف حول القضايا الإقليمية الأساسية مثل اللاجئين. بدأت هذه المحادثات في موسكو في 28 كانون الثاني 1992.

وافقت إسرائيل على الاجتماع مع الفلسطينيين بشكل منفصل. بدأت المحادثات المتعددة الأطراف في كانون الثاني 1992 في موسكو.

في هذه الجولة الأولى للمفاوضات التي حدثت في مايو 1992 قاطعت إسرائيل مجموعتين (اللاجئون والتنمية الاقتصادية).

---

[1] للمزيد من التفاصيل حول وقائع مؤتمر مدريد، أنظر ملحق رقم4، ص: 258–263.

[2] محمود نوفل، الانقلاب، (عمان: دار الشروق للطباعة والنشر، ط1، 1996)، ص: 249.

رفضت سوريا ولبنان المشاركة في أي إجتماع متعدد الأطراف طالما لم يكن هناك أي تقدم ملموس يتم تحقيقه على المستوى الثنائي. كانت مدريد المحفز لسلسلة من المحادثات الخاصة في العام 1993 في النرويج بين إسرائيل والفلسطينيين الذين بدأوا ما أصبح يعرف بعملية أُوسلو للسلام. بمجرد أن بدأت عملية أوسلو اختفت كل محادثات مدريد[1].

دور النظام العربي في التسوية:

أما بالنسبة لدور النظام العربي من التسوية، فشاركت الأطراف العربية فرادى، فالقضية الفلسطينية تخص الفلسطينيين فقط، والقضية السورية تخص السوريين فقط والقضية اللبنانية تخص اللبنانية فقط، وعلى هذا الأساس رُسمت مسارات التفاوض وسارت جولاتها المختلفة خلال السنوات الأولى دون أن يكون للنظام العربي الإقليمي ممثلاً بالجامعة العربية كإطار مؤسسي له أي دور يذكر، وترتب على ذلك غياب الرؤية والهدف الموحد تجاه المفاوضات وانعدام درجات التنسيق والتشاور.

قامت بعض الأقطار العربية بفتح قنوات اتصال ثنائي مع إسرائيل قبل أن تفي بالتزاماتها تجاه عملية التسوية مثل (عمان، قطر، تونس، المغرب) وذلك بغرض إقامة علاقات لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية. كذلك أتخذ مجلس التعاون الخليجي قراراً بفك المقاطعة عن إسرائيل، من دون الانتظار لما ستسفر عنه المحادثات الثنائية[2]، ومطالبة بعض المسؤولين العرب في قمتي عمان، والدار البيضاء بالإسراع في سياسة التطبيع مع إسرائيل، وعدم ربطها بالتقدم في مسيرة السلام (وفدي المغرب، وعمان)[3].

بعد تعثر عملية التسوية من قِبل إسرائيل بدأت الأنظمة العربية بالتحرك لإحياء النظام العربي الذي أصيب بالشلل بعد أزمة الخليج، تمثل ذلك التحرك في قيام كلٍّ من مصر وسوريا والسعودية بعقد عدد من القمم المصغرة لمواجهة التطورات الجديدة في مسيرة التسوية، أدت إلى الاتفاق على عقد قمة القاهرة في العام 1996م لمناقشة التطورات في عملية التسوية، وعقدت القمة في

---

[1] المصدر نفسه، ص250.

[2] محمد السويدي، 2005، نقلاً عن (عبد الفتاح الجمالي، "قمة عمان الاقتصادية بين أوهام السلام وطموح التسوية"، ورقة عمل الندوة التي أقامها المركز العربي للبحوث والتنمية في القاهرة بتاريخ 1995/11/8 ونشرت بمجلة المستقبل العربي، العدد 204، ص:22-29)

[3] المصدر نفسه، ص: 6.

أغسطس 1996م، لقد حققت القمة عدداً من المكاسب في التفاعلات العربية تجاه التسوية، منها ما يلي:

أ- إعادة مناقشة القضية الفلسطينية في إطارها القومي وإن تضمن بيانها الختامي اعتبار السلام مع إسرائيل خياراً استراتيجياً دون بدائل أخرى.

ب- تنسيق مواقف الأطراف العربية المشاركة في عملية التسوية حول الهدف النهائي للمفاوضات.

ج – تجاوز الخلافات والقطيعة التي حدثت بين الوفود العربية بعد التوقيع على الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي والأردني الإسرائيلي[1].

د- تنسيق الموقف العربي بشأن المفاوضات المتعددة الأطراف مع إسرائيل وحضور المؤتمرات الإقليمية مثل عدم المشاركة في مؤتمر الدوحة 1997م.

معاهدة أوسلو(1)

لقد انتهى التفاوض بين الطرفين الإسرائيلي و الفلسطيني في أوسلو في 20 آب 1993 وتم توقيعها بشكل رسمي في واشنطن بتاريخ 13 أيلول 1993، أُطلق على هذه الاتفاقية "إعلان المبادئ". قام بتوقيعها محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وشمعون بيرس وزير خارجية اسرائيل. أتت هذه الإتفاقية ضمن إطار عملية السلام في الشرق الأوسط لحل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني[2].

[1] ثناء عبد الله، " مؤتمرات القمة العربية بين الإنجاز والإخفاق"، (المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد212، 1996)،ص:15

[2] للمزيد من التفاصيل حول إتفاقية أوسلو،أنظر ملحق رقم5، ص: 264

تم قبول الاتفاقية من قِبل إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وتضمنت الاتفاقية حكماً ذاتياً لأجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة (غزة– أريحا أولاً)، لمدة خمس سنوات، إعادة انتشار تدريجية، واشتملت على الاستقلال الفلسطيني كهدف مبهم[1]

دعت الاتفاقية إلى ما يلي:

ـ انسحاب القوات الإسرائيلية من أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة مؤكدة على الحق الفلسطيني للحكم الذاتي ضمن تلك المناطق من خلال تكوين السلطة الفلسطينية.
ـ يمتد الحكم الفلسطيني لمدة خمس سنوات كمرحلة انتقالية، وفي خلالها سيتم التفاوض على اتفاقية دائمة (تبدأ المفاوضات بحد أقصاه أيار 1996).
ـ قضايا الحل النهائي مثل: القدس، واللاجئين، والمستوطنات الإسرائيلية في تلك المناطق. أما الأمن والحدود فتم استبعادهما بشكل متعمد من بنود الاتفاقية، وتم تأجيل اتخاذ القرار فيها.
ستقسم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ثلاث مناطق.
ـ وقع الطرفان معا تلك المعاهدة من خلال رسائل اعتراف متبادلة، حيث تعترف الحكومة الإسرائيلية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي عن الشعب الفلسطيني، بينما تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة إسرائيل بالوجود، ونبذ الإرهاب، والعنف والتخلي عن رغبتها في تدمير إسرائيل.
ـ هدف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية هو إنشاء سلطة حكم ذاتي مؤقتة فلسطينية، مجلس منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز 5 سنوات لتؤدي في النهاية إلى تسوية دائمة مبنية على أساس قرارات الأمم المتحدة 242 وقرار مجلس الأمن 338 كجزء مكمل من عملية السلام بالكامل[2].

ـ مفاوضات الحل النهائي ستبدأ بأسرع وقت ممكن بين إسرائيل والفلسطينيين. ستغطي المفاوضات باقي القضايا بما في ذلك: القدس، واللاجئون، المستوطنات، والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع الدول المجاورة ومواضيع أخرى ذات أهمية مشتركة.

[1] محمود عباس، طريق أوسلو، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1 ، 1994)، ص:87
[2] محمود عباس، طريق أوسلو ،ص:88

اتفاقية أوسلو (2)

اتفاقية بين ممثلين عن الشعب الفلسطيني ودولة إسرائيل موقعة في 24 أيلول 1995 في واشنطن في الولايات المتحدة عن طريق رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس وزراء إسرائيل السابق إسحاق رابين ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية بيل كلينتون.
وتم إعادة التفاوض في هذه الاتفاقية في 28 أيلول 1995، بما سمي أوسلو (2) أو طابا.[1]

موقف النظام العربي من اتفاقية أوسلو

على المستوى الرسمي العربي كانت المواقف وردود الفعل أكثر تحديداً ووضوحاً من موقف الشارع العربي، حيث تحكمت بها اعتبارات تختلف عن الاعتبارات التي أثرت في الشارع العربي ومنها:

- أثر الأتفاق على المصالح المباشرة والبعيدة لهذا النظام أو ذلك.
- موقف الإدارة الأمريكية والدول الكبرى الأخرى من الاتفاق.
-طبيعية العلاقة القائمة بين قيادة المنظمة والنظام العربي في هذا البلد أو ذاك.

صحيح إن التزام النظام العربي الرسمي بالقضية الفلسطينية ومتطلباتها تراجع منذ سنوات عدة لصالح المصالح القطرية، لكن التوصل إلى اتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين وإنهاء القضية الفلسطينية شيء آخر، فجميع الحكومات والرؤساء العرب فوجئوا بالاتفاق، باستثناء الرئيس المصري حسني مبارك والرئيس التونسي زين العابدين بن علي وإلى حد ما الملك حسين. فالكل صدمته المفاجأة لكن صدمة الدول المشاركة مع منظمة التحرير الفلسطينية كانت أقسى وأكبر.

قبل الإتفاق وعلى مدى عامين من المفاوضات العربية الإسرائيلية كان التنسيق بين الأطراف العربية المشاركة في المفاوضات الثنائية شكلياً وأقرب ما يكون إلى رفع العتب. وظل محصوراً في لقاءات موسمية متباعدة، يعقدها وزراء خارجية سوريا والأردن ولبنان وفلسطين بالاشتراك

[1] إدوارد سعيد ، "أوسلو 2" سلام بلا أرض، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995)، ص:67.

مع مصر، ولقاءات شكلية أخرى يعقدها رؤساء الوفود المفاوضة خلال وجودهم في واشنطن، مهمتها تبادل المعلومات ليس أكثر[1].

أما التنسيق بين الأطراف العربية المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف، فقد ظل معدوماً من الزوايا الرسمية، ولم يكن يتعدى التنسيق الثنائي خلال كل جولة من جولات المفاوضات. وكانت الأطراف العربية المشاركة في الثنائي تأخذ على المنظمة تكرار الحديث عن المقاطعة والتعليق. وقبل التوقيع بأسابيع قليلة كانت هذه الدول تنصح المنظمة وتدفعها نحو قبول استلام مبكر للسلطات في الضفة والقطاع، كما طرحه الأمريكان، ورفضته منظمة التحرير الفلسطينية.

بعد الاتفاق اتهمت منظمة التحرير بعدم التنسيق وبالتفرد في المفاوضات، واتخاذ قرار يمس الأوضاع العربية وضمنها المواقف التفاوضية لسوريا والأردن ولبنان.

في الأيام الأولى التي سبقت حفل التوقيع على الاتفاق في البيت الأبيض تلاقى الموقف الرسمي الأردني مع السوري واللبناني والليبي والعراقي حول معارضة الاتفاق، مع التباين في شكل التعبير وحدة نبرة الخطاب السياسي. جميع حكومات هذه البلدان أصدرت بيانات رفضت فيها هذا الاتفاق، ورفضت الالتزام بما يمسها أو يؤثر في مواقفها ومصالحها، واعتبرته تفرداً فلسطينياً في قضية قومية، وتفرداً من قبل منظمة التحرير في إدارة وتوجيه المفاوضات، وحملت منظمة التحرير مسؤولية كاملة عن النتائج السلبية التي قد تلحق بالموقف التفاوضي العربي وبالأخص القضية الفلسطينية[2].

شنت أجهزة الإعلام الرسمية لهذه الدول حملة عنيفة ضد الاتفاق وضد قيادة منظمة التحرير، واتهمتها بالتنكر وعدم الوفاء للدم العربي والتضحيات الجسيمة التي قدمتها الشعوب العربية من أجل القضية الفلسطينية.

وفي الوقت الذي انتقل فيه أبو عمار من تونس إلى القاهرة واليمن والسودان 1993/8/30م، للقاء الرئيس الأسبق جيمي كارتر توجه الملك حسين إلى دمشق للقاء الأسد لتوحيد الموقف وبحث انعكاس الإتفاق على مواقف البلدين في المفاوضات. وفي اليوم ذاته بادر الرئيس المصري إلى الاتصال بالرئيس الأسد لتخفيف حدة إنفعاله من تصرف قيادة منظمة التحرير وتفردها في الإتفاق.

---

[1] حسين أبو شنب، الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي،(القاهرة: مكتبة مدبولي ، ط1، 1995)، ص:89 .

[2] المصدر نفسه، ص:90.

أما باقي الدول العربية، فقد تريث بعضها في تحديد موقفه وتعمد التأخر، والآخر طرح موقفه فوراً. وتراوحت المواقف بين تأييد الإتفاق بشكل واضح وصريح.

بعد أقل من أسبوعين خفت حدة مواقف الدول العربية المعارضة للاتفاق. وقبل التوقيع يوم 13أيلول / سبتمبر كانت مواقفها الرسمية تغيرت تماما، وشارك ممثلون عن جميع الدول العربية، ما عدا ليبيا والعراق، في حفل التوقيع على الاتفاق في حديقة البيت الأبيض في واشنطن. سوريا ولبنان غيرت مواقفها العملية، ولم تبدل موقفها الرسمي المعارض، ولم يتردد الملك حسين في اتخاذ موقف علني دعم فيه هذا الاتفاق وأعلن استعداده مساعدة منظمة التحرير في تطبيقيه، وبعد أسابيع قليلة عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً اختتم أعماله ببيان أيد فيه موقف منظمة التحرير الفلسطينية وأكد توجه العرب نحو السلام العادل الشامل. وشدد البيان على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في العام 1967، وضرورة التقدم على جميع مسارات التفاوض.

اتفاق وادي عربة1994م

شعر الأردن بالتهديد الدائم من فكرة "الأردن الوطن البديل للفلسطينيين" كما يصر على طرحها بعض الإسرائيليين، ووجد في عملية السلام حماية لكيانه بضمانة دولية.
أطراف الاتفاقية: المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل و الولايات المتحدة الأميركية كشاهد.
وقعت في 26 أكتوبر/تشرين الأول 1994، وشملت عدة مواد أهم ما فيها أنها ترسي مبادئ عامة من الاعتراف والاحترام المتبادل والتعاون الاقتصادي، وتبين الحدود وترتيبات أمنية ضد اختراق الحدود، والإرهاب، والمياه، وإقامة علاقات طبيعية. وأحالت قضية اللاجئين إلى اللجنة متعددة الأطراف، واعترفت للأردن بدوره الخاص في رعاية الأماكن المقدسة في القدس[1].

لقد نشطت عدة جهود دبلوماسية سياسية عربية آنذاك لتنفيذ المبادرة العربية "كخيار استراتيجي للأمة العربية"، والضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام 1967م، والتوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين، وفقاً للقرار الدولي 194، مقابل تطبيع العلاقات معها

[1] فارس طه، ملخص لجميع **المعاهدات** والاتفاقيات الفلسطينية مع **اسرائيل**. *www.paldf.net* ،

وقد قامت جامعة الدول العربية بطرح عدة آليات لتنفيذ المبادرة إلى جانب الحراك الدبلوماسي الأمريكي النشط ، وكانت العقبة الرئيسة التي واجهت مبادرة الملك عبد الله هي في مواصلة إسرائيل إعطاء مواقف متباينة من المبادرة والتهرب من تنفيذها، اعتقادا منها أنها ليست مضطرة إلى دفع ثمن التطبيع مع العرب في ظل اختلال موازين القوى بالمنطقة.

اتفاقية شرم الشيخ 1999م

وقع رئيس الوزراء الإسرائيلي (آيهود براك) ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات هذه الاتفاقية، وشهد على توقيعها كل من الرئيس حسني مبارك، وزيرة الخارجية الأمريكية مدلين أُولبرايت والملك الأردني عبد الله الثاني. التزم الطرفان بتنفيذ كامل ومتبادل للاتفاق المرحلي وكل الاتفاقيات الأخرى التي أبرمت منذ أيلول 1993 وكل التعهدات السابقة المنبثقة عن الاتفاقيات السابقة وبدون المساس بمتطلبات الاتفاقيات السابقة[1].

اتفاق الخليل

بعد عودة حزب الليكود في مايو 1996 ، إلى سدَّة الحكم بزعامة "بنيامين نتنياهو" الـــذي كـــان معارضاً لاتفاق أوسلو، لاعتقاده بأن الفلسطينيين أخذوا أكثر مما ينبغي أو أكثر مما يستحقون، مما اضطر السلطة الفلسطينية إلى تقديم المزيد من التنازلات فيما يتعلق بوضع مدينة الخليل الذي تـــم التوقيع عليه في 15 كانون الثاني/ يناير1997[2]

وهو اتفاق قسَّم المدينة إلى قسمين، قسم يهودي في قلب المدينة بما فيها الحرم الإبراهيمي ، وقسم عربي ويشمل الدائرة الأوسع للمدينة، وقد تم بناء على هذا الاتفاق وضع ترتيبات أمنية قاسية ومعقدة لضمان أمن الـــ400 يهودي المقيمين في وسط المدينة ، وبشكل يضمن راحتهم وتنقلهم بين أكثر من 120 ألف فلسطيني يسكنون الخليل، ما جعل حياة سكان المدينة الفلسطينية جحيماً لا يطاق[3].

اتفاق واي ريفر 1998م

---

[1] صالح محسن،وآخرون، الوثائق الفلسطينية لسنة2007،(بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)ص:431.

[2] تريز حداد،القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية 1947-1998،(عمان،1998، ص،135

[3] المرجع نفسه، ص:106

في 23 تشرين أول / أكتوبر 1998، وقع الطرفان اتفاقية "واي ريفر بلانتيشن" التي تضمنت الانسحاب الإسرائيلي من 13% من أرض الضفة، كما تضمنت إطلاق سراح بضع مئات من أصل 3000 معتقل سياسي فلسطيني، والسماح بتشغيل مطار غزة، والسماح بطريق آمن بين الضفة والقطاع[1].

المفاوضات العربية الإسرائيلية في حقبة الألفية الثالثة

اتفاقية كامب ديفد 2000

حدثت بين رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بيل كلينتون ورئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود باراك ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في 11 تموز 2000.

كان الهدف منها إجراء تقدم على قضايا الحل النهائي (القدس، الأمن، الحدود واللاجئين) وتحديد شهر أيلول للبدء بالتطبيق. انتهت القمة في 25 تموز دون الوصول إلى أي إتفاق وفي نهايتها صدر بيان ثلاثي يبين المبادئ التي تم الإتفاق عليها من أجل المفاوضات المستقبلية. اعتبرت دول أوروبا و العالم العربي الطرفين مسؤولين عن عدم الوصول إلى نتائج.[1]

قمة الرياض

جددت قمة الرياض عام 2007 ، تبني مبادرة السلام العربية التي أقرت عام 2002، والتي سبق أن رفضتها إسرائيل وتعاملت معها أمريكا بلا جدية

المبادرة العربية

في شهر فبراير2002، كشفت أنباء عن مبادرة لولي العهد السعودي الأمير عبد الله خلال مقابلة أجراها الأمير مع كاتب التحقيقات في النيويورك تايمز توماس فريدمان، وتداولتها وسائل الإعلام العربية في 18 فبراير، 2002، وهي المبادرة التي أكدتها السعودية رسمياً فيما بعد وكانت ترتكز أساساً على فكرة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأرض المحتلة سنة 1967 وقيام الدولة الفلسطينية عليها، مقابل السلام الكامل والاعتراف "بإسرائيل،" والتطبيع العربي الشامل معها.

---

[1] المصدر نفسه، ص:1

[1]تريز حداد،القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية ، ص: 113

وأصبحت تعرف بالمبادرة العربية بعد أن قام مؤتمر القمة العربية في دورته الرابعة عشرة التي انعقدت في بيروت 27– 28 /3/ 2002 ، بتبنيها واعتبارها من وثائقه الرئيسة، غير أن غياب رئيس إحدى عشرة دولة عربية بالإضافة إلى عدم قدرة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات حضور القمة بسبب الحصار الإسرائيلي على مقره قد أضعف من قوة هذه المبادرة.

لم تكترث إسرائيل بهذه المبادرة بعد أن شعرت بأنها ستضع العرب في جهة واحدة، وهو الأمر الذي لا يمكن أن تقبل به، لذا فقد حاول الإسرائيليون الالتفاف على المبادرة بإعلان أنها خطوة إيجابية، كما أبدى "شارون" استعداد لمقابلة الأمير "عبد الله"، لكنه يرفض مبدأ الانسحاب من كل الأرض المحتلة عام1967.[1]

موقف الجامعة العربية من المبادرة العربية عام 2002.

استنادا إلى البند السابع من مبادرة السلام العربية، شكلت الجامعة العربية لجنة متابعة للمبادرة. وتتكون هذه اللجنة من 12 دولة عربية إضافة بطرس غالى الأمين العام للإمم المتحدة سابقا. وعمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية. هذه الدول هي: المملكة العربية السعودية، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين، قطر، مصر، المغرب، البحرين، اليمن، تونس والسودان. وتلتقي هذه اللجنة دورا لمتابعة دفع المبادرة إلى الأمام مع الأسرة الدولية وكذلك لمتابعة التقدم الحاصل في عملية السلام على المسارات كافه. كان بوسع هذه اللجنة حتى الآن إدراج مبادرة السلام العربية في خطة خريطة الطريق للسلام في العام 2003، في قراري مجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة رقم 1850 و1860، وفي قرار الرباعية لعام 2010[2].

إضافة إلى ذلك، فقد طلبت الجامعة العربية من الأردن ومصر أن تكونا على اتصال منتظم مع إسرائيل حول مبادرة السلام العربية. وارسل الأردنيون والمصريون عدة مرات رسائل إلى جميع أعضاء الكنيست الإسرائيلي، كما بحثوا المبادرة مع حكومات إسرائيلية متتابعة ودعوا الإسرائيليين من جماعات مختلفة إلى مؤتمرات واجتماعات مع أصحاب القرار في مصر والأردن.

[1] صالح محسن،وآخرون، الوثائق الفلسطينية لسنة2007،(بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات).ص:198.

2 باكس كريستي، مركز الديمقراطية وتنمية المجتمع، 2011، ص:32.

حاولت دول عربية أخرى دفع مبادرة السلام العربية إلى الأمام. فمثلا، التقى الأمير السعودي بندر بن سلطان رئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود اولمرت في العام 2006 في قمة عمان من أجل بحث مبادرة السلام العربية. وبحث الأمير تركي الفيصل المبادرة مع إسرائيليين خلال اجتماع كثيف نظمته مجموعة اوكسفورد البحثية في لندن في العام 2008.[1] وحمل رجل الأعمال السعودي عدنان الخاشقجي رسالة من حركات السلام الإسرائيلية للبلاط الملكي في الرياض تؤيد مبادرة السلام العربية في العام2007.

ولتشجيع إسرائيل على قبول مبادرة السلام العربية والسلام الشامل في الشرق الأوسط، فتحت قطر، الإمارات العربية، عمان، المغرب، موريتانيا وتونس مكاتب دبلوماسية بمستويات مختلفة في تل أبيب عندما كانت المسيرة السلمية الفلسطينية الاسرائيلية متواصلة. كما أن هذه الدول لا تزال تدعو الإسرائيليين إلى لقاءات ومؤتمرات اليوم رغم المأزق في المسيرة السلمية. وهناك بعض المشاريع الاقتصادية بين هذه الدول واسرائيل.

قامت السلطة الفلسطينية بعدة مبادرات لدفع مبادرة السلام العربية إالى الأمام مع الاسرائيليين. فمثلا، نشرت السلطة الفلسطينية مبادرة السلام العربية في الصحف الإسرائيلية بالعبرية في العام 2008.

وفي السنة نفسها وزعت ملصقات في الشوارع الرئيسة في المدن الإسرائيلية تضمنت مبادرة السلام العربية[2].

وأخيرا، التقى الأمين العام الحالي للجامعة العربية، الدكتور نبيل العربي، بوفد من مؤيدي مبادرة السلام الإسرائيلية (العربية) في القاهرة في عام 2010 للبحث في كيفية الدفع إلى الأمام بسلام شامل في المنطقة.

[1] المصدر نفسه، ص34.

[2] باكس كريستي، المصدر نفسه، ص35. وللمزيد من التفاصيل حول المبادرة العربية، أنظر ملحق رقم 6، ص: 262.

رغم حقيقة أن الجامعة العربية لم تطلب إلا من مصر والأردن فقط الاتصال بإسرائيل حول مبادرة السلام العربية، إلا إن السلطة الفلسطينية، السعودية، قطر، الإمارات العربية، عمان، المغرب، تونس والجامعة العربية نفسها، ساهمت جميعها في الدفع إلى الأمام بمبادرة السلام العربية بين الإسرائيلين والفلسطينين.

المبحث الثالث: النظام الإقليمي العربي والمشروع الشرق الأوسطي والمتوسطي، والمشروع الأورومتوسطي.

المشروع الشرق أوسطي:

إن المشروع الشرق أوسطي هو مشروع أمريكي في الأساس، يستهدف ترتيب أوضاع المنطقة كلها. بما فيها البلدان العربية وإسرائيل ودولاً آسيوية أخرى ودولاً إفريقية. وتم تحقيق هذا المشروع في صيغة نظام أو سوق، أي في صيغة تكامل وتعاون بين بلدان متعددة وليس بين مجموعات منها، وخصوصاً المجموعة العربية، وذلك إبقاء لتجمعها الطبيعي والمصيري والقومي وخوفاً من توحدها.

يعد هذا المشروع نسخة متطورة عن حلم ثيودور هيرتسل الذي سعى إلى قيام كومنولث شرق أوسطي يكون فيه لإسرائيل شأن قيادي فاعل ودور اقتصادي رائد. جاء طرح النظام الشرق أوسطي بعد حرب الخليج الثانية في العام 1990، ومن ثم طرح في إطار عملية التسوية التي حملت اسم مؤتمر مدريد عام 1991.

ومع انعقاد مؤتمر الدار البيضاء الاقتصادي في 2 كانون الثاني/ ديسمبر 1994، لدول الشرق الأوسط، خرج الحديث عن النظام الشرق أوسطي والسوق الشرق أوسطية من الدوائر الضيقة إلى مراكز الأبحاث ومراكز صنع القرار في الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل التي عبر فيها شمعون بيرز عن آرائه في كتابه (الشرق الأوسط الجديد) وقد بنى مشروعه للتنظيم الإقليمي في الشرق الأوسط على أربع ركائز وهي الاستقرار السياسي والاقتصاد والأمن والديمقراطية[1].

أهداف المشروع الشرق أوسطي:

– الرغبة في طمس معالم العروبة بأي صفة كانت وإلغاء كلمة عربي وما توفر لديه من دلالات التخاطب والتعامل، وسلخ الصفات القومية والعربية عن العرب، واعتبار العرب قبائل وطوائف لم

[1] محمود صالح العادلي،الشرعية الدوليةفي ظل النظام العالمي الجديد، (الاسكندرية:دار الفكر الجامعي،ط2003،1)، ص:120

تخلق لتتعارف وتتعاون، لذلك نسمع مفهوم الشرق الأوسط أو منطقة الشرق الأوسط بدلاً من المنطقة العربية والوطن العربي والأمة العربية، والقضية الفلسطينية.

– ضم إسرائيل إلى مجموعة الشرق الأوسط ودمجها بصورة فعلية في المشرق العربي وإدخالها إلى النسيج العربي وبالتالي مواجهة إسرائيل لعقدتي صغر الحجم والعزلة الإقليمية، وجعل هذا الكيان جزءاً عضوياً وأساسياً من كتلة دول المنطقة العربية دون أن يضطر إلى إبراز اسمه، وثم التمهيد إلى انتزاع الاعتراف العربي الجماعي وفرض التعامل معه وهو الأهم[1] .

موقف الجامعة العربية من طرح المشروع الشرق أوسطي:

لقد أثار مشروع الشرق أوسطي جدلاً واسعاً حول آثاره على مستقبل التعاون العربي ومدى قدرة النظام العربي على الاستمرارية والتطور من عدمه، وخرجت الآراء متباينة بين:

– من يرى أن التمادي في تطوير مفهوم الشرق أوسطية سيؤدي حتماً إلى القضاء على النظام العربي الذي ظل قائماً حتى الآن، رغم عثراته العديدة ونقاط ضعفه، وذوبان الهوية العربية لحساب هوية أخرى شرق أوسطية تتضمن الهوية اليهودية والفارسية والتركية فضلاًعن الهوية العربية الراهنة.

– ومن يرى أنه يمكن التعايش بين النظام العربي القائم والشرق أوسطية وتحقيق نوع من التكامل في هذا الإطار.

ونظراً لهذا التباين في التقدير، جاء موقف الجامعة العربية ليضع خطوطاً عريضة تحسم هذا التباين، وتضمن موقف الجامعة العربية العناصر الآتية[2]:

– لا يمكن إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل بشكل تام، قبل انتهاء الأسباب التي دعت إليها، وذلك حماية لمصالح الدولة العربية ووسيلة لاستعادة حقوقها.

– إعطاء الأولوية لتأييد السلام الشامل والعادل وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

---

[1] عبد القادر زريق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2005)، ص: 48.

[2] جميلة، التكامل الاقتصادي العربي، واقع وافاق، (جامعة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد5)، ص: 34–35.

– أن السوق الشرق أوسطية لن تكون على حساب الدول العربية التي تربطها روابط وثيقة عدة، إذ أن هناك أسسا قائمة لتطوير العمل العربي المشترك في شتى المجالات.

– الدول العربية دولٌ ذات سيادة تختار كل منها وبكل حرية حجم وشكل العلاقة التي تربطها بإسرائيل.

مخاطر المشروع الشرق أوسطي على النظام الإقليمي العربي:

– خضوع الاقتصاديات القطرية في المنطقة، من خلال اندماجها بالسوق العالمية لتوجيه السياسة الاقتصادية الإقليمية التي ستخضع. أيضاً، ومن خلال شبكة الروابط الجديدة إلى إدارة اقتصادية معولمة، تنتقل معها مقومات السيادة الوطنية إلى إدارة خارجية

– السوق الشرق أوسطية ستحقق المصالح الأمريكية –الإسرائيلية من خلال ما يلي:

أ– إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل وللشركات المتعاملة معها.

ب– تطبيع العلاقات السياسية كمرحلة لاحقة.

ج– إدماج إسرائيل سياسياً واقتصادياً بالمنطقة.

د– الخضوع للهيمنة الأمريكية/الإسرائيلية، ووضع المنطقة تحت المظلة الأمريكية.

– والخطر الأكثر وضوحاً هو ذوبان الخصائص القومية والوطنية في المحيط الإقليمي كمرحلة أولى، ثم في المحيط العالمي كمرحلة ثانية، لتحل محلها خصائص إقليمية شرق أوسطية تلغي كل القيم والموروثات الوطنية والقومية[1].

وترى الباحثة أن قيام نظام شرق أوسطي إقليمي سوف يلغي النظام القومي للعرب، ويمنع قيامه ويخضع مقدرات المنطقة ومواردها للسيطرة الأمريكية– الإسرائيلية.

الحوار العربي الأوروبي

لا يمكننا الفصل بين المشروعين وذلك لأن المشروع الأورومتوسطي هو امتداد للمشروع المتوسطي الذي بدأت به أوروبا في السبعينات من القرن العشرين ولكن ظهر المشروع

[1] سمير صارم ، أوروبا والعرب " من الحوار إلى الشراكة"، (بيروت: دار الفكر المعاصر ودمشق:ودار الفكر، ط1، 2000)،ص: 33

الأورومتوسطي نتيجة لطرح أمريكا فكرة مشروع الشرق أوسطي وتصاعدت حدة ظهور ذلك المشروع كسباق مع طرح مشروع الولايات المتحدة، فالحوار العربي الأوروبي كان يمر في فترات من السبات وينشط في فترات أخرى ولكن فترة نشاطه الأخيرة كانت نتيجة لطرح المشروع الشرق أوسطي.

ولقد قام الدكتور سمير صارم بتقسيم مراحل الحوار العربي الأوروبي إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى تمتد من 1975- 1981:

وعقد في هذه الفترة عدة اجتماعات ومؤتمرات نذكر منها اجتماع القاهرة واجتماع روما واجتماع أبو ظبي في 1975، وأربع اجتماعات أخرى في كل من للوكسمبورغ في1976، وفي تونس في 1977، وفي بروكسل في 1977، وكان الاجتماع الرابع في دمشق في 1978، وتمتاز هذه الفترة بالركود في طبيعة العلاقات العربية الأوروبية حيث اكتفى الأوروبيون بالتذكير بالقضية الفلسطينية دون بلوغ حد الاعتراف بها[1].

أخذت المجموعتان العربية والأوروبية تعملان على إجراء حوار بينهما، وتناولت القضية الفلسطينية كغيرها من القضايا السياسية والاقتصادية، وأثمرت تلك الجهود عن بيان البندقية عام 1980م الذي عد القضية الفلسطينية قضية سياسية، وليست قضية لجوء وأكد على حق الفلسطينيين في حل عادل لقضيتهم وتقرير مصيرهم.

المرحلة الثانية تمد من 1981- 1988:

وفي هذه المرحلة ظل الحوار في سبات عميق حاول أن يصحو خلاله أكثر من مرة، لكنه سرعان ما كان يعود إلى سباته، وبالطبع لعبت عدة عوامل دوراً في هذا السبات، أبرزها التشتت العربي الذي ميز هذه المرحلة، والانقسام بين الدول العربية، سواء بسبب الحرب العراقية /الإيرانية، أو لاحقاً بسبب مؤتمر مدريد.

المرحلة الثالثة ما بين 1988- 1990:

نشط الحوار العربي الأوروبي في تلك الفترة، حيث دعت فرنسا إلى إطلاق حوار عربي أوروبي، وتم عقد مؤتمر بتاريخ 1989/12/22، وجاء فيه تأكيد أوروبي على لسان الرئيس

[1] سمير صارم ، أوروبا والعرب ، ص:201.

الفرنسي (فرانسوان ميتران) على أن الحوار يجب أن يكون تشاوراً وتعاونياً، وشهدت الصحوة الأوروبية بفرض عقوبات على إسرائيل فتم تجميد اتفاق التعاون العلمي في 1990 حتى يتم فتح الجامعات الفلسطينية التي أغلقتها إسرائيل، لكن سرعان ما عادت الانتكاسة لصحوة الحوار بعد غزو النظام العراقي للكويت في 1990، والذي أعاد تغييب الدور الأوروبي وتهميش دور أوروبا لصالح الدور الأمريكي[1].

وترى الباحثة أن الحوار العربي الأوروبي في جميع مراحله ورغم كل الاعتبارات التي استند إليها في تبرير الإصلاح وتجديد العلاقة بين العرب وأوروبا لم يستطع انتزاع تغيير حاسم في مواقف أوروبا السياسية من القضية الفلسطينية، باستثناء بيان البندقية عام 1980م، وهذا هو الوضع الطبيعي، فلماذا يقحم الاتحاد الأوروبي نفسه في أمور لا تحقق له مصلحة ما دام أن العرب قد حققوا له مصالحه فهم يبحثون عمن يحقق لهم مصالحهم لا مصالح غيرهم.

المشروع المتوسطي والشراكة الأورومتوسطية

ظهر هذا المشروع كفكرة في أوروبا الغربية، وهو يمثل تعاوناً للدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط، شماله وجنوبه، ومبدأ هذه الفكرة يقوم على صرف النظر عن خصوصية القومية العربية وتوجيهها في مجال آخر، ويضم المشروع كلاً من سوريا ولبنان وليبيا ومصر وتونس والجزائر والمغرب وإسرائيل وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا وتركيا.

تصاعد توجه الُأوروبيّن نحو المشروع المتوسطي كسباق مع الأمريكيين الذين توجهوا نحو المشروع الشرق أوسطي. لقد تجسدت فكرة المتوسطية كمشروع متكامل عبر مؤتمر برشلونة الأوروبي- المتوسطي للفترة 29- 30 تشرين الثاني / نوفمبر 1995 والمكمل بمؤتمر لاحق له، هو مؤتمر أوروميد المدني المنعقد في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1995 والذي اعتبر كاستمرار لمؤتمر برشلونة[2].

[1] المصدر نفسه ، ص: 202.

[2] طراد حمادة ، تحديات الإصلاح والتنمية، (دار المحجة البيضاء، ط1، 2005)، ص: 103.

تأسست الشراكة الأوروبية المتوسطية في مؤتمر وزراء خارجية الدول الأوروبية / المتوسطية الذي انعقد في برشلونة في 27 و28 تشرين الثاني / نوفمبر 1995 انطلاقاً من المبادرة المشتركة بين الدول الخمس عشرة، أعضاء الاتحاد الأوروبي، واثنتي عشرة دولة متوسطية من غير أعضاء الاتحاد" وهذا المشروع هو "المحاولة الأولى لخلق روابط ملزمة ودائمة بين شواطئ البحر المتوسط"، وفي مقدم الأهداف المعلنة للشراكة العمل على "خلق منطقة للحوار والتبادل أو التعاون، ضماناً لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار في حوض البحر المتوسط"[1].

وقد ارتبط ظهور هذا المشروع بتحولات جذرية في الوضع العالمي والعلاقات الدولية، كان من أهمها انطلاق عملية العولمة الاقتصادية، منذ تسلم (مارغريت تاتشر) رئاسة الوزارة في بريطانيا (ورونالد ريغان) رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة الأمريكية، وسعي الدول الكبرى لفتح الحدود أمام حركة التجارة العالمية، وسقوط جدار برلين عام 1989 وما نجم عنه من تغير في الجغرافيا السياسية، وإعلان الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الأب) عن ولادة نظام عالمي جديد بعد العدوان الأمريكي على العراق، ونزول القوات الأمريكية فوق منابع النفط وعلى مقربة منها، وسقوط الاتحاد السوفييتي بعد التغيرات العنيفة التي شهدتها أوروبا الشرقية، ثم تأسيس منظمة التجارة العالمية عام 1995.

نتائج مؤتمري برشلونة وأورميد:

كانت نتائج مؤتمر برشلونة وأورومید تتمثل في إقامة شراكة شاملة (أوروبية – متوسطية من خلال تعزيز الحوار السياسي وإرسائه على دعائم منتظمة، ومن خلال تطوير التعاون الاقتصادي والمالي، والتركيز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية وإلانسانية، وهي الجوانب الثلاثة التي تقوم عليها الشراكة الأوروبية المتوسطية[(1)].

[1] سمير صارم، مرجع سابق، ص: 204.

[(1)] طراد حمادة، تحديات الإصلاح والتنمية، مرجع سابق، ص: 105.

ركائز المتوسطية:

تقوم فكرة المشروع المتوسطي على ركائز رئيسية ثلاث هي:

1- التجارة الحرة، ويتم ذلك من خلال إقامة منطقة تجارة حرة أوروبية/ متوسطية تشكل عام 2010، وتضم في عضويتها ما بين 30-40 بلداً، وبإجمالي عدد سكان بين 600- 800 مليون إنسان.

2- المساعدات المالية: من خلال قيام الاتحاد الأوروبي بمساعدات مالية تصل إلى نحو 4.7 مليار أيكو بين الأعوام 1995- 1999 لدعم عمليات التحديث، وإعادة هيكلة الاقتصاد، ودعم التعاون الإقليمي، والسلام.

3- التعاون: إذ سيتم التركيز في مرحلة لاحقة على التوسع في التعاون ليشمل القطاع الصناعي، وقضايا الطاقة والبيئة والمعلوماتية، وتحرير حركة رأس المال، والبحث العلمي والهجرة[2].

أهداف كل من الولايات المتحدة وأوروبا من المتوسطية:

يتحقق للولايات المتحدة من المتوسطية، إدخال إسرائيل وسط المحيط الذي تعيش فيه، بحيث تندمج مطمئنة إلى هوية نصف شرق أوسطية ونصف أوروبية متوسطية. وهذا الترتيب يساعد على ضبط التفاعلات في شرق البحر الأبيض المتوسط وجنوبه، فهو قادر على أن يستبعد الأزمات ويستوعب الصدمات.

يتحقق لأوروبا، وخصوصاً فرنسا وألمانيا، أهدافها من المتوسطية وهي الرغبة في إضعاف وجود ودور الولايات المتحدة الأمريكية في الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وفي إبقائها بمنأى عن آثارها الاقتصادية والثقافية والعسكرية وبالتالي السياسية[1].

---

[2] سمير صارم ، أوروبا والعرب " من الحوار إلى الشراكة"، مرجع سابق، ،ص: 349

[1] طراد حمادة ، تحديات الإصلاح والتنمية، مرجع سابق، ص: 105.

تداعيات المشروع المتوسطي على النظام العربي الإقليمي:

هنالك عدة تداعيات للمشروع المتوسطي على النظام العربي الإقليمي ومنها[1]:

1- بالرغم مما تتضمنه كلمة شراكة من المساواة والندية، فإن المباحثات تدور ما بين الخمس عشرة دولة أوروبية ممثلة في الاتحاد الأوروبي كطرف وما بين كل دولة متوسطية منفردة كطرف آخر، تحت شعار مباحثات الشراكة الأوروبية المتوسطية.

ويشير الدكتور صارم إلى أن كل دولة متوسطية منفردة لا تمتلك من القوة التفاوضية ما يؤهلها للتعامل مع الاتحاد الأوروبي نداً لند، كما يرى المحللون بأنه حتى إذا تم التنسيق بين دول جنوب المتوسط وشرقه في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي الأقوى اقتصادياً، سوف لا تتمكن من تحقيق ما عجزت عنه مجموعة دول الجنوب في حوار شمال جنوب الذي عقد في الماضي ولم يسفر عن شيء.

2- يعمل المشروع على إلحاق الضرر بالنظام العربي الإقليمي؛ إذ يؤدي إلى عرقلة قيام وحدة اقتصادية عربية، فالاتحاد الأوروبي يجمع الدول الأوروبية الخمس عشرة في سوق أوروبية مشتركة تعطي لكل دولة عضو معاملة تفضيلية لا تسري على الدول غير الأعضاء في الاتحاد، ولو تمت فيما بين الاتحاد وأي دولة أخرى اتفاق شراكة كما هو مطروح في المشروع المتوسطي، وعلى الرغم من أن المشروع لا يمانع في الظاهر قيام أي تكامل اقتصادي عربي، إلا أنه في مسعاه بعقد شراكة مع كل دولة عربية على حدة يجعل قيام وحدة اقتصادية عربية أمراً بعيد المنال.

3- يعتمد المشروع على نظرية حرية التجارة ودعم القطاع الخاص والخصخصة كمدخل للتنمية في المنطقة، ويرى الدكتور صارم أن نظرية حرية التجارة أثبتت عدم صلاحيتها لإحداث التنمية في البلدان النامية، لأنها تقوم على فرضيات لا تتحقق على أرض الواقع وهي العمالة الكاملة، وسهولة تنقل الأيدي العاملة من بلد لآخر، كما تفترض وجود المنافسة الكاملة وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أو استخدامها التدابير الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية.

---

[1] سمير،صارم، أوروبا والعرب " من الحوار . . إلى الشراكة"، مصدر سابق، ص:351-352-353.

4- يهدف المشروع إلى محاربة انتشار الأصولية الإسلامية تحت شعار ما سمي بالإرهاب، إذ ينطلق المشروع من مقولة خاطئة بأن الدين الإسلامي يشكل خطراً إرهابياً على كل من أوروبا وإسرائيل وأمريكا، ولا يفرقون بين الإرهاب المنظم الذي يدينه العرب قبل غيرهم وبين النضال الشرعي ضد الاحتلال.

مشروع الاتحاد المتوسطي:

في باريس في الثالث عشر من يوليو 2008 جاء انعقاد القمة التأسيسية لـــ الاتحاد من أجل المتوسط تتويجا للمساعي الحثيثة التي بذلها الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي) من أجل إطلاق هذا التجمع الإقليمي الجديد، وذلك بعد سجالات أوروبية طويلة وتحفظات عربية عديدة.

طُرح المشروع في بدايته كمشروع فرنسي خالص من قبل الرئيس (ساركوزي) تحت اسم الاتحاد المتوسطي في خطوة فسرها البعض بأنها تعكس سعي باريس لتعزيز دورها في المنطقة المتوسطية. وقد تركزت فكرة (ساركوزي) على إنشاء اتحاد إقليمي يكون مقصورا على البلدان المطلة على البحر المتوسط، ويستثنى البلدان الأوروبية الشمالية. وقد أثارت دول جنوب المتوسط العديد من الشكوك حول هذا المشروع، إلا أن المعارضة الأكثر قوة قد جاءت من قبل الدول الأوروبية، حيث تزعمت ألمانيا حملة معارضة لمشروع ساركوزي المتوسطي، الأمر الذي دفعه إلى خفض سقف طموحاته وتقديم تنازلات وذلك من أجل الفوز بالموافقة الأوروبية. وخلال القمة الأورو – متوسطية التي عقدت في باريس بتاريخ 13 يوليو، تم إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط. وقد تضمنت وثيقة البيان الختامي المشترك الصادر عن القمة الأهداف التي يسعى الاتحاد إلى تحقيقها، والمشاريع الإقليمية ذات الأولوية وآليات وأجهزة الاتحاد. وقد ارتكز مشروع الاتحاد المتوسطي وفقا لرؤية الرئيس ساركوزي على مبدأين أساسيين هما: الندية في التعاون بين مختلف الأطراف، حيث تقدم مشاريع التعاون الملموسة بشكل مشترك بين دول جنوب المتوسط ودول شماله. أما المبدأ الثاني، فيتمثل في الهندسة المتغيرة، بمعنى أن تنفيذ أي مشروع مشروط بتطوع أي دولة ترغب في تنفيذه[1].

[1] سامية بيرس، الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو – متوسطية ، (السياسة الدولية، العدد174، أكتوبر 2008)
www.icatu.org/show.php?page

وقد أطلق مشروع الاتحاد المتوسطي خلال مؤتمر روما الثلاثي الذي عقده زعماء كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا في 20 ديسمبر 2007 . وقد صدر من هذا المؤتمر ما يسمى بـــنداء روما الذي دعا زعماء الدول المطلة على البحر المتوسط إلى مؤتمر يتم عقده في باريس في يوليو 2008 لطرح الرؤية الشاملة حول الاتحاد المتوسطي. وقد انطلقت الرؤية الساركوزية لأهمية إنشاء هذا التجمع الإقليمي الجديد من عدة اعتبارات داخلية وخارجية. وبالنسبة للاعتبارات الداخلية، فتتمثل في إعادة بناء النظام الفرنسي على أسس أكثر كفاءة وفعالية. وفيما يتعلق بالاعتبارات الخارجية، فتتمثل في الرغبة الفرنسية في القيام بدور المهيمن الإقليمي داخل حوض المتوسط، هذا إلى جانب مساعي ساركوزي لاستعادة الحضور الفرنسي في منطقة المغرب العربي، بعد سنوات من التراجع والتباعد، ولمواجهة تنامي النفوذ الأمريكي والصيني في هذه المنطقة، والمتجسد بشكل أساسي في مشروعات واستثمارات أمريكية وصينية عملاقة. ورغبة فرنسا في استعادة موقعها ومكانتها داخل البنية العسكرية لحلف الأطلسي، (دور الشريك للولايات المتحدة، وليس دور التابع). وبالإضافة إلى تحدي النفوذ الألماني المتزايد والمتسع نطاقا بعد إعادة توحيد ألمانيا. وتحييد تركيا لمنعها من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وإلى جانب ذلك، يعمل المشروع الفرنسي على ضم إسرائيل في مشاريع إقليمية لتصبح بذلك واقعا أمام الدول العربية الأخرى التي لا تزال ترفض التطبيع مع الدولة العبرية[1].

تزعمت ألمانيا حملة المعارضة، وانضمت إليها هولندا وبلدان أوروبا الشرقية. فقد وجهت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل انتقادات حادة لمشروع ساركوزي، معربة عن مخاوفها من أن يؤدي إلى تفكيك كيان الاتحاد الأوروبي، ومؤكدة ضرورة أن يكون التعاون المشترك لبعض دول الاتحاد الأوروبي مفتوحا للجميع، وأن يحظى بموافقة الجميع. وانتقدت على وجه التحديد مسألة مشاركة دول قليلة من الاتحاد الأوروبي دون باقي الدول في الاتحاد المتوسطي، على الرغم من أنها ستشارك بتمويل من الاتحاد الأوروبي في النهاية، وهو ما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين الدول في الاتحاد. وقد أعربت سلوفينيا التي تولت رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من العام 2008 عن معارضتها لمشروع (ساركوزي)، كذلك عارضت إسبانيا وإيطاليا المشروع، فهما على الرغم من تأييدهما المبدئي للمشروع، إلا أنهما تشعران بضيق شديد من انفراد باريس باللعب بالورقة

[1] سامية بيرس، الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو – متوسطية ، مرجع سابق، ص: 14

المتوسطية ومساعيها لاحتلال مركز الزعامة في المنطقة المتوسطية. وقد عارضت تركيا أيضا المشروع، واعتبره مسئوولوها بمثابة فخ للإيقاع بالأتراك وإخراجهم عن مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[1].

مشروع الاتحاد من أجل المتوسط

وفى ضوء المعارضة الأوروبية الشديدة للمشروع الفرنسي حول الاتحاد المتوسطي، والتي قادتها ألمانيا، سعت القيادة الألمانية إلى ممارسة ضغوطها بهدف وضع المشروع برمته تحت إشراف الاتحاد الأوروبي بكامل أعضائه. وخلال اجتماع عقدته المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل مع الرئيس الفرنسي في هانوفر في شهر مارس 2008، تم التوصل إلى حلول وسط، حيث اضطر ساركوزي إلى تقديم تنازلات بهدف الفوز بالموافقة الأوروبية على مشروعه. وقد تم الاتفاق على تعديل اسم المشروع ليكون اسمه الجديد هو الاتحاد من أجل المتوسط.

وخلال اجتماع المجلس الأوروبي الذي عقد يومي 13 و14 مارس 2008 في بروكسل، أقر قادة الاتحاد الأوروبي مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، وأصروا على أن يكون الاسم الرسمي للاتحاد هو: عملية برشلونة اتحاد من أجل المتوسط، في إشارة إلى أن هذا الاتحاد جزء من عملية برشلونة، وأنه لن يكون بديلا عنها، وإنما مكمل لها. وهكذا، انصاع ساركوزي للمطلب الأوروبي بدمج الاتحاد الجديد ضمن مسار برشلونة، بحيث يمكن اعتباره امتدادا له أو – على أقل تقدير – تفعيلا له، بعد أن أصابه الجمود بسبب تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط[2].

انعقاد القمة التأسيسية للاتحاد من أجل المتوسط والبيان الختامي

وقد تم إطلاق مشروع الاتحاد من أجل المتوسط بشكل رسمي في قمة باريس المنعقدة في 13 يوليو 2008 بحضور قادة أو ممثلي 43 دولة. وقد ترأس الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزى)، رئيس الاتحاد الأوروبي، التجمع المتوسطي الجديد، وشاركه في الرئاسة الرئيس المصري حسني مبارك، ممثلا لدول جنوب المتوسط. وقد تناولت القمة، عبر أربع جلسات عمل، موضوعات البيئة والطاقة

[1] سامية بيرس، المصدر نفسه، ص: 15.

[2] المصدر نفسه، ص: 17.

والأمن الغذائي والحماية المدنية والحوار السياسي. وقد أصدرت قمة باريس في ختام أعمالها بيانا مشتركا، تم خلاله تأكيد أن هذه المبادرة يمكن أن تلعب دورا مهما في مواجهة التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة الأورو- متوسطية، مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأزمة العالمية في مجال الأمن الغذائي، وتدهور الوضع البيئي، والطاقة، والهجرة، ومكافحة الإرهاب والتطرف، والارتقاء بالحوار بين الثقافات[1].

وقد شدد البيان الختامي على أهمية المشاركة الناشطة للمجتمع المدني والسلطات المحلية والإقليمية والقطاع الخاص في تنفيذ عملية برشلونة. اتحاد من أجل المتوسط. كما أكد تعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية من خلال تطوير توسيع المشاركة في الحياة السياسية والالتزام الكامل بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية. وقد أكد رؤساء الدول والحكومات، من خلال البيان المشترك، مجددا إدانتهم للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، وعزمهم مكافحته والقضاء عليه. كما ركزوا أيضا على أهمية تعزيز الهجرة الشرعية الخاضعة لإدارة منظمة

ومكافحة الهجرة غير الشرعية. وقد ألقى الصراع العربي – الإسرائيلي بظلاله على القمة، حيث أدى خلاف إسرائيلي – فلسطيني حول إحدى الفقرات إلى إدخال تعديل على البيان الختامي المشترك. فبينما أصر الجانب الإسرائيلي على إدراج عبارة دولة للشعب اليهودي، فقد عارض الجانب الفلسطيني إدراج هذه العبارة، وعليه فقد اكتفى البيان بالتأكيد مجددا على دعم القمة لعملية السلام الإسرائيلية –الفلسطينية، وفقا لما ورد في الاجتماع الوزاري الأُورو – متوسطي في لشبونة (نوفمبر 2007) ووفقا لعملية (أنابوليس). وتجدر الإشارة إلى عدم تطرق البيان للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني أو إلى حل قائم على إنشاء دولتين، ناهيك عن عدم إشارته على وجه الإطلاق إلى مبادرة السلام العربية. وقد اكتفى البيان بتعهد الأطراف بالسعي إلى إقامة منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ومنظومات الإيصال[2] .

---

[1] بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط- من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس، (مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010)، ص:255.

[2] سوسن محمود ، (القاهرة: الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، العدد10788 الاربعـــاء 06 يونيو 2008).

www.aawsat.com/details.asp?issueno

الأهداف والأعضاء:

وتتمثل أهداف الاتحاد في رفع المستوى السياسي لعلاقة الاتحاد الأوروبي بشركائه المتوسطيين ، والعمل على تحسين تقاسم المسئولية في إطار العلاقات متعددة الأطراف، وتعزيز المشاركة في اتخاذ القرارات بين الأعضاء، وأخيرا إطلاق مشاريع كبرى ملموسة موحدة ذات بعد إقليمي، تكون مفتوحة لجميع الشركاء المهتمين، ويجرى تنفيذها وفقا لمبدأ الهندسة المتغيرة مع إشراك القطاع الخاص. وتتمثل المشاريع الإقليمية ذات الأولوية في إزالة التلوث في البحر المتوسط، بما في ذلك المناطق الساحلية والمناطق البحرية المحمية، وتطوير الطرق السريعة البحرية والبرية، وشبكة متوسطية للحماية المدنية وللوقاية من المخاطر الطبيعية (الحرائق، والهزات الأرضية ، والتسونامي)، والطاقات البديلة والعمل على إعداد خطة شمسية متوسطية، والتعليم العالي والبحث وإنشاء جامعة (أورو- متوسطية) مقرها في (سلوفينيا)، تسهم في الفهم المتبادل بين الشعوب، والمبادرة المتوسطية لتقديم الدعم للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطية. ويأتي تمويل هذه

المشروعات الإقليمية، التي أقرتها قمة باريس الأخيرة بشكل أساسي من المصادر التالية : القطاع الخاص، ومساهمات من موازنة الاتحاد الأوروبي ومن كل الشركاء، ومساهمات من مؤسسات مالية دولية ومن كيانات إقليمية، وآلية الاستثمار والشراكة المتوسطية، ومخصصات أداة شراكة الجوار الأوروبية.

وفيما يتعلق بأعضاء التجمع الإقليمي الجديد، نجد أن الاتحاد من أجل المتوسط يشمل جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (27 بلدا) والأعضاء والمراقبين في مسار برشلونة الأورو- متوسطي الذي انطلق في سنة 1995 وهم :تونس – الجزائر – المغرب – موريتانيا – ليبيا – مصر الأردن – السلطة الفلسطينية – إسرائيل – لبنان – سوريا – تركيا – ألبانيا. هذا فضلاً عن بلدان أخرى مطلة على المتوسط هي: كرواتيا – البوسنة والهرسك – الجبل الأسود وإمارة موناكو.[1]

[1] عبد القادر زريق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2005)، ص: 60

آليات الاتحاد وأجهزته

أقرت قمة باريس وضع آليات وهياكل مؤسسية جديدة تسهم بشكل جوهري في تعزيز تقاسم المسئووليات. وتتمثل هذه الآليات فيما يلي: رئاسة مشتركة دورية للاتحاد بين ممثل عن الاتحاد الأوروبي ونظيره من الدول المتوسطية غير الأوروبية. وقد تقرر أن تعقد قمة الاتحاد كل سنتين، على أن يحتضنها بالتناوب بلد من الاتحاد الأوروبي ودولة متوسطية من خارجه، بينما سيكون اجتماع وزراء خارجية الاتحاد سنويا. أمانة أو سكرتارية مشتركة تتولى تحديد المشروعات ومتابعتها وتشجيعها وكذلك البحث عن شركاء . وتعمل الأمانة على تأمين التشاور الميداني مع كل الهياكل، بما في ذلك عبر إعداد وثائق العمل لهيئات صنع القرار[1].

موقف الدول العربية من مشروع الإتحاد من أجل المتوسط:

وفي إطار الجهود المبذولة لتنسيق المواقف العربية إزاء الاتحاد الجديد، عقد وزراء خارجية وممثلو كل من مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والأردن وفلسطين وسوريا ولبنان والأمين العام لجامعة الدول العربية، اجتماعا بالقاهرة في 24 مايو 2008، وقد ترأس الاجتماع وزير الخارجية المصري السابق أحمد أبو الغيط. وقد أجرى الوزراء مناقشة متعمقة لموضوع الاتحاد من أجل المتوسط، بما في ذلك مسألة مشاركة جامعة الدول العربية في هذا الاتحاد بصفة مراقب، واستضافة الجنوب لمقر الأمانة العامة للاتحاد. وتحدثت مصادر في هذا الشأن عن إمكان استضافة المغرب أو تونس للمقر. وقد تم خلال هذا الاجتماع الاتفاق على أن تعد القاهرة – باعتبارها المنسق العربي – ورقة يتم طرحها في الاجتماع العربي – الأوروبي في 9 و10 يونيو 2009 في سلوفينيا .وقد أشار وزير الخارجية المصري بهذا الشأن إلى أن الطرح العربي سيكون طرحا متطورا، وأنه ليس طرحا نهائيا[2].

وقد أثار مشروع الاتحاد من أجل المتوسط العديد من التحفظات من قبل العديد من الدول العربية، مخافة أن يكون هذا الاتحاد الجديد مظلة للتطبيع والتعاون مع إسرائيل، وهو ما ترفضه الأطراف

[1] بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط– من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995–2008)، مرجع سابق،.ص: 255.

[2] الأتحاد من أجل المتوسط، جريدة النهار الكويتيّة، العدد 280، *www.annaharkw.com/annahar/ArticlePrint.aspx?id=* 2008

العربية قبل تحقيق التقدم المنشود في عملية السلام. كما أثارت البلدان العربية عدة تساؤلات حول الهيكل التنظيمي للاتحاد وشكل المؤسسات ومصادر تمويله، ونمط اتخاذ القرارات فيه.

وفى هذا الإطار، كانت الجزائر قد أعربت عن تحفظها على الكيان الإقليمي الجديد، وأكدت مصادر دبلوماسية أن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لم يحدد أو يحسم بشكل نهائي موقف الجزائر من الاتحاد.

وخلال اجتماع منتدى دول المتوسط، الذي عقد في العاصمة الجزائرية 6 يونيو 2008 – وتمحورت أعماله فقط حول موضوع الاتحاد من أجل المتوسط – أعلن وزير الخارجية الجزائري مراد مدلس أن بلاده

تنتظر توضيحات حول الاتحاد قبل إعلان مشاركتها في قمة باريس التي سيعلن خلالها رسميا عن تأسيس الاتحاد. وأضاف أن الغالبية العظمى من الدول المشاركة في هذا المنتدى لديها تساؤلات حول هذا الاتحاد الجديد، بما في ذلك مسمى الاتحاد ذاته، على اعتبار أنه يضع الدول الشمالية والجنوبية الأعضاء فيه على قدم المساواة، وهو الأمر الذي يتناقض مع الواقع، حيث إن علاقات دول الاتحاد الأوروبي بدول جنوب المتوسط غير متوازنة. وقد أشار وزير الخارجية الجزائري إلى أن الشعوب العربية تبحث عن إيضاحات حول نتائج مشاركة إسرائيل في عضوية هذا الكيان الجديد. وأكد أن أي تطبيع للعلاقات مع إسرائيل ينبغي أن يرتكز على مبادرة السلام العربية للعام 2002 .[1]

وبالنسبة لليبيا، فقد أعلنت رفضها للاتحاد الجديد، حيث وصف عقيدها معمر القذافى – خلال القمة العربية المصغرة المنعقدة في طرابلس 10 يونيو 2008– هذا الاتحاد بأنه إهانة للعرب والأفارقة، وأن الدول، سواء الأعضاء في جامعة الدول العربية أو الاتحاد الإفريقي، لن تخاطر بتمزيق وحدتها العربية أو الإفريقية مقابل الانضمام لهذا التجمع الإقليمي الجديد. وقد اقترح العقيد في هذا الشأن أن يتم التعاون بين أوروبا ودول المنطقة عبر جامعة الدول العربية أو الاتحاد الإفريقي، خصوصا أن التعاون الأورو–متوسطي، متمثلا في مسار برشلونة، قد سبق أن واجه فشلا ذريعا.

[1] بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط– من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995–2008)، مرجع سابق،.ص: 259.

وعلى الرغم من اقتراب موعد انعقاد القمة التأسيسية للاتحاد في باريس، فقد لوحظ غياب موقف عربي موحد ومحدد مبنى على المصالح المشتركة. وزيادة على ذلك، ثارت الانقسامات العربية حول بعض المناصب القيادية وتوزيع الأدوار داخل الاتحاد. فعلى سبيل المثال، ثارت الخلافات العربية، خاصة بين تونس والمغرب، حول من يستضيف الأمانة الدائمة للاتحاد. وهكذا، شاركت الدول العربية المعنية في قمة باريس، كل وفق أجندته الخاصة، وفى ظل غياب أجندة عربية مشتركة[1].

[1] المرجع نفسه،.ص: 262.

المبحث الرابع– النظام الإقليمي العربي وإيران وتركيا

تركيا والنظام العربي الإقليمي

تمهيد

توجد عوامل كثيرة تؤثر في التفاعلات التركية تجاه النظام العربي الإقليمي منها ما هو داخلي مرتبط بالبيئة الداخلية التركية، ومنها ما هو خارجي مرتبط بالبيئة الخارجية الدولية والإقليمية إلى جانب المحددات الأصلية الموجهة للسياسة الخارجية للطرفين تجاه بعضهما بعضاً. سواء كانت الجغرافية أو السياسية أو الثقافية أو الدينية، وسنتناول هنا السياسة التركية تجاه النظام العربي الإقليمي خلال فترة التسعينات ولغاية العام 2012، في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية من خلال عرض مواقف الحكومة التركية تجاه الدول المحيطة بها.

علاقات تركيا بإسرائيل:

من أهم مصادر التهديد الذي مارسته تركيا تجاه النظام الإقليمي العربي توثيق علاقاتها مع إسرائيل وإقامة روابط قوية معها خصوصاً في المجالات العسكرية وصلت إلى حد عقد تحالف استراتيجي معا على مختلف المستويات عام 1996 واستعداد تركيا في سبيل الحفاظ على ذلك التحالف إلى التضحية بعلاقاتها مع وحدات النظام العربي كافة دون استثناء، كما هو واضح من خلال تصريحات كبار المسؤولين الأتراك ومن خلال المواقف والسياسات التركية تجاه الدول العربية المجاورة لتركيا.

اعتقدت تركيا إن مثل هذا التحالف مع إسرائيل سيمثل رأس حربة لتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية والإسلامية، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وإن مثل هذا التحالف سيمكن تركيا من ممارسة دور إقليمي قيادي في إطار تلك الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، والحصول على دعم الولايات المتحدة في مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[1].

[1] جلال عبد الله، التعاون العسكري التركي الإسرائيلي، (بيروت:المستقبل العربي، العدد160، 1999)، ص:20.

اعتبرت الدول العربية أن ذلك التحالف موجه بدرجة أساسية ضدها ويمثل تهديداً صريحاً لأمنها القومي وسلوكاً تركياً معادياً للأمة العربية، خصوصاً بعد أن عززت تركيا ذلك التوجه من خلال عدد من السياسات التي أكدت صحة المخاوف العربية [1]:

– تبادل الزيارات رفيعة المستوى بين تركيا والكيان الصهيوني، كزيارة رئيس الأركان التركي إسماعيل حقي في العام1997، واستقبال تركيا وزيري الخارجية والسياحة الإسرائيلي، وتمخضت هذه الزيارات عن توقيع عدة اتفاقيات ذات الطابع العسكري في مجال الطيران والصواريخ وغيرها من المجالات العسكرية. وهذه الأعمال جميعها تعد تهديداً خطيراً للأمن القومي السوري والعراقي الذي يعد جزءاً رئيسياً من الأمن القومي العربي.

– القيام بمناورات عسكرية مشتركة مع إسرائيل قبالة السواحل السورية ومحاولة جر الأردن للمشاركة في تلك المناورات لتعميق حالات عدم الثقة والانقسام في السياسات العربية.

– التصريحات المتكررة من قبل المسؤولين الصهاينة والأتراك بأن التحالف بينهما يشكل نواة الترتيبات الإقليمية الأمنية المستقبلية في المنطقة.

الموقف التركي إثناء أزمة وحرب الخليج الثانية

أيدت الحكومة التركية التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق حيث كانت تركيا جزءاً مهماً وركيزة أساسية في انطلاق ذلك العدوان على العراق، فقد التقت المصلحة التركية مع المصلحة الأمريكية في تدمير قوة العراق العسكرية لتركيا تمهيدا لإعادة ترتيب المنطقة العربية سياسياً وأمنياً واقتصاديا وفقاً لمصلحة الدولتين، وبمعنى آخر، من مزايا ما بعد الحرب في تقوية روابطها مع الولايات المتحدة.

استفادت تركيا من الانقسام العربي الحاد الذي صاحب الأزمة والحرب في تحقيق مكاسب اقتصادية تركية في المنطقة العربية وتحديداً في منطقة الخليج، وذلك من خلال الحصول على مساعدات نفطية خليجية أثناء وبعد الأزمة كمكافأة لتركيا لموقفها المساند للحرب[2].

[1] جلال عبد الله، التعاون العسكري التركي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص:20.

[2] محمد نور الدين، تركيا والإسلاميون والسلطة، (بيروت: شؤون الأوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد109، 1992)، ص:2،1.

بروز النوايا التركية التوسعية في شمال العراق

مثلت القضية الكردية أحد المحاور الرئيسية للتفاعلات التركية تجاه النظام العربي الإقليمي، وخصوصاً تجاه العراق وسوريا منذ انتهاء العمليات العسكرية في الخليج وقد عملت تركيا على استثمار موقفها في تلك الحرب والرضى الأمريكي عنها والانقسام العربي في تلك الأزمة والحرب وتدمير العراق في تحقيق مكاسب استراتيجية لها على حساب الأطراف العربية المجاورة، فقام الجيش التركي باجتياح الأراضي العراقية في شمال العراق تحت مبرر ملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي المحظور، وتدمير قواعده الموجودة في شمال العراق تارة وتارة في مشاركتها للدول الغربية بإقامة منطقة أمنة للأكراد العراقيين في شمال العراق وحمايتهم من بطش الحكومة العراقية على حد زعمها[1].

وتكررت تلك الأعمال الاستفزازية العدوانية طوال عقد التسعينات رغم الاحتجاجات المتكررة من العراق والجامعة العربية، وقامت باجتياح شمال العراق في 1997م وإقامة منطقة آمنة للأكراد شمال العراق واعتبار ذلك جزءاً من حقوق السيادة التركية.

القيام بتهديد سوريا حيث اتبعت الحكومة التركية الأسلوب نفسه الذي استخدمته مع العراق والذي تمثل في التهديدات التركية المتكررة في أكثر من مناسبة ضد سوريا وتصاعدت حدة تلك التهديدات في العام 1998 عندما قامت تركيا بحشد الجيش التركي على الحدود السورية والتهديد باجتياح سوريا وقيام مجلس الأمن القومي التركي باتخاذ قرار بمعاقبة سوريا بحجة قيامها بإيواء مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

تهديد الأمن المائي لسوريا والعراق

المشكلة المائية بين تركيا وكل من سوريا والعراق مشكلة قديمة ومؤثرة بشكل سلبي في بناء علاقات طيبة بين البلدان الثلاثة؛ نظراً لرفض تركيا التوقيع على معاهدة تنظيم المياه مع كل من سوريا والعراق، بحجة أن تركيا هي دولة المنبع لنهري دجلة والفرات اللذين يمران في أراضي

[1] مأمون كيون، التعاون العسكري التركي الإسرائيلي،(بيروت: شؤون الأوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 1998،76)، ص:16.

الدول الثلاث. ومنذ بداية التسعينات، وما شهده من تحولات دولية وإقليمية، رجحت كفة تركيا على البلدان العربية المجاورة وبدأت تركيا ممارسة سياسة مائية عدوانية مست مصالح كل من العراق وسوريا، فاستمرت في التوسع في بناء السدود والمشاريع المائية الضخمة على ضفاف نهري دجلة والفرات وروافدهما والتي بلغت 21 سداً و19 محطة كهربائية في إطار مشروع (جاب) التركي في جنوب شرق الأناضول رغم ما يسببه هذا المشروع من أضرار فادحة على مصالح العراق وسوريا والمتمثلة في انخفاض كمية المياه المتدفقة إلى الدولتين من 17 مليون متر مكعب من المياه إلى أقل من 10 ميون متر مكعب الأمر الذي يؤثر سلباً على مشاريع الري والطاقة في كل منهما[1].

إغلاق مجرى نهر الفرات في بداية العام 1990 لمدة تزيد عن الشهر وتحويله لملء سد أتاتورك دون إخطار الدولتين العربيتين دون الاستجابة لندائهما أو حتى مناشدة الجامعة العربية[2].

رفض تركيا المتكرر لإبرام أية اتفاقية لتقاسم المياه مع كل من سوريا والعراق واعتبار نهري الفرات ودجلة نهرين تركيين، وإن السيادة عليهما لتركيا حتى آخر نقطة في الحدود التركية تتصرف فيهما كيفما تشاء.

التغير الإيجابي في السياسة الخارجية التركية تجاه النظام الإقليمي العربي بعد العام 2002

منذ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في أعقاب فوزه في الانتخابات التشريعية التركية في نوفمبر 2002 منذ ذلك الحين أخذ ذاك الحزب ببلورة سياسة خارجية جديدة تجاه النظام العربي الإقليمي تقوم على أساس بناء جسور الثقة مع الدول العربية والمحافظة في الوقت نفسه على التحالف بينه وبين

إسرائيل وطمأنة الجنرالات المتشددين في الجيش التركي ذوي الاتجاهات العلمانية على استمرار تركيا في انتهاج المبادئ العلمانية في سياستها الداخلية، واستقلالية تلك السياسة الخارجية عن الضغوط الأمريكية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال [3]:

---

[1] عبد الملك التميمي ، المياه العربية– التحدي والاستجابة،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص:115،113.

[2] عدنان النباتين، أزمة المياه في الوطن العربي، (المستقبل العربي، العدد 204، 1996)، ص:79.

[3] جلال عبد الله، التعاون العسكري التركي الإسرائيلي، (المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد373، 1999)، ص:36.

1- معارضة تركيا لأية ضربة عسكرية تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها بريطانيا ضد العراق خارج نطاق مجلس الأمن والسعي إلى احتوائها بالوسائل الممكنة من خلال:

أ- قيام رئيس الحكومة التركي بجولة عربية شملت أربع دول عربية من الدول المعنية بالأزمة العراقية بدرجة أساسية بغرض تنسيق موقفها ومحاولة تعديل الموقف الأمريكي المتشدد ضد العراق والبحث عن حلول سلمية للأزمة.

ب- دعوة الدول المحيطة بالعراق للاجتماع في (اسطنبول) على مستوى القمة لمناقشة تطورات الأزمة الأمريكية – العراقية قبل حدوث العدوان للبحث عن مخرج سلمي للأزمة وتجنب وقوع الحرب.

ج- رفض المشاركة التركية في العدوان الأمريكي على العراق رغم الضغوط الكثيفة التي وجهت لها من قِبل القادة العسكريين الأتراك ذوي التوجهات العلمانية الموالين للولايات المتحدة، كما رفضت فتح القواعد الأمريكية الموجودة على أراضيها للقوات الأمريكية وعارضت قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعمليات عسكرية ضد العراق من تلك القواعد.

2- بلورة موقف تركي واضح عقب العدوان الأمريكي على العراق يقوم على أساس الحفاظ على وحدة وسلامة أراضي العراق ومنع تجزئته والدعوة إلى إنهاء الاحتلال الأمريكي للعراق.

3- أخذت العلاقات السورية التركية بالتحسن منذ وصول حزب العدالة إلى السلطة.

4- بالنسبة للصراع العربي- الإسرائيلي خلال تلك الفترة فقد تبلور الموقف التركي في اتجاه دعم القضية الفلسطينية ومعارضة السياسة الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني وتمثلت تلك السياسة في الانتقادات التركية العلنية لإسرائيل ولسياساته القمعية ضد الشعب الفلسطيني وإدانة الاغتيالات والتصفيات، حيث أدان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بشدة اغتيال الشيخ أحمد ياسين في مارس عام 2003 والرنتيسي في أواخر أبريل من العام نفسه[1]، واعتبر ذلك من إرهاب الدولة وقام باتخاذ مواقف عملية تعكس رفض تركيا لسياسة إسرائيل القمعية تمثلت في رفض مقابلة نائب

[1] احمد ذياب، تركيا وإسرائيل- أزمة عابرة أم منافسة قاهرة، (السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات ،العدد58، 2004)، ص:166.

رئيس الوزراء الإسرائيلي أثناء زيارته لأنقرة في عام 2004م، كما أمر أردوغان باستدعاء السفير التركي من إسرائيل كنوع من الاحتجاج التركي على السياسة الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني.
وترى الباحثة أن الوضع علميا وعلى أرض الواقع هذه السياسة لم تختلف كثيرا عن موافق حسني مبارك والملك حسين في اتخاذ بعض الإجراءاءت لإمتصاص غضب الشارع أو لإكتساب شعبية. علما بان باقي الامور الاستراتيجية بقيت على حالها.

المياه بين الموقفين العربي والتركي

موقف الجامعة العربية: أكد الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية د. عصمت عبد المجيد بأن الأمن المائي العربي يواجه حالياً ثلاثة تحديات أساسية وهي[1]:

ـ المشاكل المشتركة مع دول الجوار وخاصة مياه نهري دجلة والفرات بين تركيا وكل من سوريا والعراق.

ـ أطماع إسرائيل في الموارد العربية المائية، حيث تشكل المياه أحد أهم العناصر الإستراتيجية الإسرائيلية (السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية).

ـ مواجهة الشح المتزايد في مصادر المياه العربية، خاصة أن 60% من الموارد المائية العربية تنبع من خارج الأراضي العربية.

يمكن تلخيص وجهة نظر الجامعة العربية من مشكلة المياه إلى[2] :
1 جامعة الدول العربية لا تستطيع اتخاذ موقف حازم من قضية مهمة مثل قضية المياه
2- لا يوجد تنسيق بين سوريا والعراق كون العلاقة بينهما يشوبها نوع من التوتر
3-الدراسات تشير إلى أن الخطر على الأمن القومي العربي ليس فقط من إسرائيل بل ومن تركيا.
4-لإيجاد حل عادل لقضية المياه يجب توثيق العلاقة مع الأتراك
5- القانون الدولي هو المرجع الأساس في مثل هذه القضايا.

[1] منى أسعد ، المياه العربية والخطر الصهيوني، (مجلة صامد الاقتصادي، العدد 125)، ص :143.
[2] منى أسعد، المياه العربية والخطر الصهيوني، ص:145.

6- يجب أن تكون القسمة عادلة للمياه بين الأطراف حسب اتفاقيات دولية وتطبيقها باحترام

عبر العرب عن آرائهم حول مشكلة المياه بين العراق وسوريا وتركيا في المؤتمر الدولي الثامن حول الأمن المائي العربي والمنعقد في القاهرة عام 2000م، وخلُص المؤتمر بمجموعة من التوصيات أهمها:

على المستوى القانوني، أكد أعضاء المؤتمر على اعتبار المضايق والممرات البحرية معابر دولية بما يتوافق وتعريفات القانون الدولي، ولا يحق لأي دولة التحكم فيها لخدمة مصالحها الخاصة. بالإضافة إلى تأكيد مواقفهم الرافضة لاحتكار الماء اللازم بالنسبة للإنسان والحيوان والزرع، خاصة وأن الإسلام يمنع الإسراف والتبذير والإهدار للمياه وكذلك تلويثها. أما على المستوى الأمني، فيطالب أعضاء المؤتمر بضرورة صياغة رؤية عربية مشتركة للأخطار الناتجة عن أزمة المياه، وتحديد سبل وآليات مواجهتها باعتبارها من أهم القضايا التي أصبحت تشغل الحاضر والمستقبل العربي[1].

أما بالنسبة إلى المياه العربية والمشاريع التركية، فأعلن أعضاء المؤتمر رفضهم المطلق لنظرية حق السيادة المطلقة للدولة على مياه الأنهار التي تجري في أراضيها، ما دامت هناك دولة أخرى تنتفع من نفس المجرى الطبيعي للأنهار.

كما وتطلع أعضاء المؤتمر إلى الاحتكام للعقل والمصالح المشتركة وتطبيق قاعدة لا ضرر ولا ضرار وانطلاقاً من أحكام القانون الدولي فيما يخص المياه الدولية المشتركة، والوصول إلى اتفاق بين الدول المعنية حول تحديد حصتها في مياه الأنهار المشتركة[2].

أما الموقف العراقي: فقد عبر وزير الري العراقي حينه عن موقف العراق، حيث قال: "إن المشكلة ليست الآن، وإنما في المدى المستقبلي عند إنجاز المشاريع التركية في حدود العام 2010، ولذلك فمن الضروري التوصل إلى اتفاق شامل، خصوصاً وأن هناك اتفاقاً عقد في العام 1980، لتشكيل اللجنة الفنية المشتركة بين البلدان الثلاثة: تركيا، وسوريا، والعراق، والتي كانت

[1] المؤتمر الدولي الثامن حول الأمن المائي العربي– القاهرة، مجلة العرب العالمية، 2000/2/23.

[2] المؤتمر الدولي الثامن حول الأمن المائي العربي، (القاهرة: مجلة الأهرام ، العدد 2349، 2/21/ 2000)

أولى مهامها الوصول لاتفاق لقسمة المياه، ولكن منذ عام 1982، عقد 16 اجتماعاً ولم يتم التوصل لنتيجة حتى الآن، بسبب التعنت التركي والإصرار على آرائه التي يطرحها والتي تتمثل في الاستخدام الأمثل للمياه بالمفهوم الاقتصادي، وهنا تكمن الخطورة، حيث أن الأتراك يطرحون هذا المفهوم بصورة توظف وحدة المياه بشكل اقتصادي أمثل بالنسبة للأراضي الزراعية، وهذا يتطلب أن تقام دراسات لتصنيف الأراضي الزراعية منذ القدم، ويعرف الأتراك أن الأراضي العراقية المروية من الصنف المتأخر وليس من صنف أراضي البكر المتقدم والتي سيكون إنتاجها أكبر.

ومن هذا المنطلق فإن الأراضي التركية سيكون نصيبها الحصة الكبرى في المياه المشتركة بين العراق وسوريا وتركيا، وإضافة لذلك فالجانب التركي قاطع اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة منذ العام 1993 بهدف إنجاز المشاريع المخطط لها في تركيا، ولوضع العراق وسوريا أمام سياسة الأمر الواقع وبذلك يتحقق الضرر قبل الوصول إلى اتفاق، ومن هنا فالمشكلة الحقيقية ستبرز في عام 2010. حيث أن تركيا تلعب في موضوع المياه وتزاوجه مع المسائل السياسية التي تتطلبها السياسة الإسرائيلية الأمريكية باستخدام المياه وسيلة ضغط ضد جيرانها"[1].

تركيا وثورات الربيع العربي:

لذلك فقد فرضت أحداث الربيع العربي على الدبلوماسية التركية تحديات مركبة تتعلق بالحفاظ على علاقات وثيقة مع دول "الربيع العربي"، في الوقت الذي وقفت فيه أنقرة بين شقي رحى فإما مساندة الجماهير الحاشدة التي انتفضت لإسقاط أنظمتها السياسية السلطوية من جانب، أو الحفاظ على تحالفات وعلاقاتها الوثيقة مع هذه الأنظمة من جانب آخر.

– الموقف من الثورة التونسية "المراقب": لم تتدخل تركيا في الأزمة التونسية من منطلق الحرص على عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول العربية، حيث لم يكن من المتوقع أن تفضي الأحداث سريعا إلى سقوط نظام بن على، أو أن تكون الثورة التونسية فاتحة الثورات العربية، وعندما قام بن على بمغادرة الأراضي التونسية متجها للمملكة العربية السعودية فقد أعلنت أنقرة دعمها للثورة

[1] عبد الله العقالي، المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية، (القاهرة: مركز الحضارة العربية، 1996)، ص :130.

التونسية. وفي هذا الإطار قال وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو: أن الثورة التونسية قد تمثل نموذجا تحتذي به بلدان أخرى تسعى للإصلاح، كما عملت تركيا بعد سقوط نظام بن علي، من أجل توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام التونسي من خلال تقديم الدعم على الصعيد الاقتصادي، واتفقت الدولتان أيضا على إلغاء نظام التأشيرات بينهما[1].

– الموقف من الثورة المصرية.. "الرهان": راهنت تركيا مبكرا على نجاح الثورة المصرية وخاطرت بعلاقاتها مع النظام السابق، من خلال قيام رئيس الوزراء التركي بعد 6 أيام وحسب من تفجر ثورة 25 يناير، بدعوة مبارك للاستجابة لتطلعات شعبة والتخلي عن الحكم، وعلى الرغم من أن ذلك كان
مؤشرا على مدى التباعد بين حكومتي الدولتين وقتذاك، إلا أنه عكس في ذات الآن أن تركيا راهنت على نجاح الثورة المصرية وقررت الاستثمار في العلاقات مع مصر ما بعد الثورة. وفي هذه المناسبات المختلفة حرصت تركيا على تأكيد الرغبة في توثيق العلاقات مع مصر[2].

وأعلن وزير الخارجية التركي داوود أوغلو في مقابلة مع صحيفة "نيويورك تايمز" في سبتمبر 2011، أن بلاده ستتحالف مع "مصر الجديدة" لتأسيس "محور ديمقراطية جديد في الشرق الأوسط بين الدولتين الكبريين في المنطقة"، ونفى وزير الخارجية التركي وجود تنافس بين مصر وتركيا، مشددا على أن بلاده ترغب في أن تكون مصر دولة قوية جدا من أجل توازن القوى الإقليمي، ولما لهذا من مصلحة لبلاده .

– الموقف من الثورة الليبية "التردد": إن الموقف التركي تدرج مع تصاعد الأحداث إلى أن تأكد أن ثمة موقف دولي وعربي قد تشكل حيال الأزمة يقضي بضرورة تنحى معمر ألقذافي، فانتقل الموقف التركي من الدعوة لإعطاء فرصة للحل السلمي للأزمة، ومعارضة اتخاذ قرار أممي بفرض عقوبات على النظام الليبي، إلى المطالبة في 3 مايو 2011 بتنحي القذافي، وبصفة عامة،

[1] SULEYMAN KURT، Ankara'dan Yemen'e ozel temsilci، Zaman Gazetesi، 02 Mart 2011.Sali

[2] Turkey's Political Relations with Syria، Ministry of Foreign Affairs، Republic of Turkey.

فقد أفضت التحولات التركية حيال الأزمة الليبية إلى تحسن العلاقات بين تركيا والمجلس الانتقالي الليبي[1].

– الموقف من الثورة اليمنية "التجاهل": لم تجد الثورة في اليمن من تركيا أي اهتمام مقارنة بالكثير من الأحداث التي شهدتها مصر وتونس وليبيا على سبيل المثال، وذلك بسبب أن مصالح تركيا مع اليمن ليست كبيرة. لذلك يمكن القول إن الثورة اليمنية لم تلق اهتماما حقيقيا من قبل القيادات والنخب التركية كما لقيت ليبيا الغنية بالنفط، أو مصر الغنية بالعمالة والسوق الاستهلاكية الكبيرة والنفوذ الاستراتيجي المحوري أو تونس الملهمة. ومع ذلك سعت تركيا لتكثيف التعاون الاقتصادي مع اليمن في مرحلة ما بعد علي عبد الله صالح. وفي هذا الإطار قام الرئيس التركي في يناير 2011 بزيارة لليمن، تم خلالها توقيع اتفاق مشترك لإلغاء تأشيرات المرور بين مواطني الدولتين[2].

– الموقف من الثورة السورية "التحول": نظرت تركيا للأزمة السورية باعتبارها أزمة تركية داخلية، لذلك حاولت مبكرا تفادي تداعي الأحداث وارتفاع حدة المصادمات بين الجيش والمواطنين السوريين من خلال دفع الرئيس السوري بشار الأسد لتقديم تنازلات تسمح بتحول تدريجي لسوريا نحو الديمقراطية، غير أن تجاهل الأسد للنصائح التركية جعل تركيا تدرك أنه لا حل للأزمة السورية غير الحل على طريقة "الصدمات الكهربائية". بيد أن تجاهل السلطة البعثية في سوريا للمساعي التركية، دفع أنقرة لإدراك أن مصالحها السياسية تقتضي التزام الموقف العربي والدولي من الأزمة. وقد عكست الأزمة السورية ارتباكا كبيرا في الموقف التركي الذي وجد نفسه أمام تحديات قد تعصف بكل استثماراته السياسية والاقتصادية في سوريا، على جانب آخر ارتبط مأزق الموقف التركي بالمشكلات الأمنية التي قد تترتب على زيادة المواجهات في سوريا، حيث ترتبط تركيا بحدود كبيرة مع سوريا، وهناك تداخلات على جانبي الحدود في العلاقات العائلية والثقافية والعادات والتقاليد. مما زاد مخاوف تركيا من تدفق اللاجئين السورين لتركيا وانتقال المشكلة لتركيا. أن الإدارة الأمريكية قد أوكلت للحكومة التركية مهمة نسج خيوط

---

[1] بولنت آراس وآخرون، التحول التركي تجاه المنطقة، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، دراسات (60)، ط1، 2012)، ص: 45.

[2] كمال حبيب، جول في مصر بعد الثورة، (القاهرة: جريدة المصريون، 2011/3/6)، ص: 3.

الاتصال مع المعارضة السورية وإعداد مؤتمرات للتنسيق بينها وفتح مقرات لها داخل الأراضي التركية. هذا في وقت انخرطت فيه تركيا بالتنسيق مع الجامعة العربية والقوى الدولية لفرض عقوبات سياسية واقتصادية على نظام الأسد، وهو ما دفع بعض رموز النظام السوري لإعلان أن أنقرة ستدفع ثمن مواقفها، وذلك في إطار التلويح بإمكانية توظيف الورقة الكردية[1].

إيران والنظام الإقليمي العربي:

تعد إيران قوة إقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط. وبفضل قدراتها الاقتصادية والعسكرية والبشرية الكبيرة، إلي جانب إرثها الحضاري والإمبراطوري الذي لا يمكن إغفاله، نجحت، خلال مراحل مختلفة، في أن تمارس أدوارا متباينة في صياغة الترتيبات الإقليمية في الإقليم. لكن ربما لم يحظ الدور الإقليمي الإيراني، في أي وقت مضى، بنفس الأهمية والزخم اللذين حظي بهما بعد نجاح الثورة الإسلامية في الإطاحة بالشاه محمد رضا بهلوي عام 1979 . ففي هذه اللحظة، بدا أن ثمة تغييرا جذريا طال سياسة إيران الإقليمية وأدواتها. فبعد أن كانت خلال عهد الشاه – وبالتحديد ابتداء من عقد السبعينيات من القرن الماضي– أحد أهم حلفاء الغرب، حيث لعبت دورا مهما في حماية المصالح الغربية عموما، والأمريكية على سبيل الخصوص، وشكلت الركيزة العسكرية فيما يسمي ب–"مبدأ نيكسون" مع الركيزة الاقتصادية التي مثلتها السعودية، تحولت إيران إلى عدو ومصدر تهديد لمصالح الغرب، وعلى رأسها تدفق النفط من الخليج، وأمن إسرائيل. لكن رغم الانقلاب الشامل الذي أحدثته الثورة على مجمل السياسات التي انتهجها نظام الشاه، فإن إيران في عهد الثورة لم تتخل عن طموحاتها الإقليمية، واعتمدت في هذا السياق على ركائز جديدة، كان على رأسها ما يسمي ب–"تصدير الثورة" إلى الخارج، والتي أدت إلى توتير علاقاتها مع معظم الدول العربية، ودخولها في حرب مع العراق دامت ثماني سنوات، فضلا عن تعرضها لعزلة دولية وإقليمية[2].

[1] بولنت آراس وآخرون، التحول التركي تجاه المنطقة، مرجع سابق، ص: 47.

[2] محمد تركي ، الرؤية التركية لأمن الخليج في ظل التغيرات الجديدة،(لندن: شؤون خليجية، العدد 37، 2004)، ص:104.

موقف إيران من القضية الفلسطينية:

تنظر إيران إلى القضية الفلسطينية باعتبارها قضية لا تخص الشعب الفلسطيني وحده، بل تخص العالم الإسلامي، ودائمًا ما تحاول إيران الترويج لهذا التوجه، ولعل إحياء ذكرى يوم القدس من قبل الإمام الخميني في إيران، وانتشارها بين الدول العربية يمثل رمزًا لهذا التوجه، ولعل تبني إيران القضية الفلسطينية والتشجيع على النضال ضد اليهود، يتضح من خلال رد أحد كوادر حزب الله على الولايات المتحدة، إذ يقول: إذا ما أرادت الولايات المتحدة وقف المساعدات الإيرانية لحزب الله، فعليها التوقف أولاً عن دعم إسرائيل بالمال والسلاح. هذا وقد وجدت إيران في تأييد الولايات المتحدة لضم القدس واعتبارها عاصمة أبدية لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها، بعد تخصيص مائة مليون دولار لذلك، فرصة ذهبية لنشر توجهاتها الداعية إلى مجابهة إسرائيل والولايات المتحدة دوليًا. ففي شهر مايو عام 1998، عبرت إيران عن موقفها من القضية الفلسطينية حينما استقبلت الشيخ أحمد ياسين زعيم حركة المقاومة الإسلامية "حماس" حيث أكد مرشد الثورة الإيرانية آية الله خامنئي أن إيران تؤيد حق فلسطين الكامل في الدفاع عن نفسها، موضحًا الفرق بين النضال ضد نظام الاحتلال والعمليات الإرهابية[1].

ردود الفعل العربية على الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث

كانت ردود الفعل العربية يوم الاحتلال الإيراني للجزر غاضبة وواسعة على امتداد الوطن العربي كما شملت مشاعر الغضب الجاليات العربية المقيمة في الدول الأجنبية. وعلى مستوى الهيئات والجماهير العربية شهدت الساحة العربية مظاهرات ومسيرات غاضبة طالبت باستعادة الجزر.

جامعة الدول العربية:

في يوم 15 /9 / 1992 أدان مجلس الجامعة العربية الاعتداءات الإيرانية على الجزر التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة وأكد المجلس سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزر أبو موسى و طنب الكبرى وطنب الصغرى ورفع المجلس قضية الانتهاكات الإيرانية التي تعترض الأمن والاستقرار في المنطقة لأشد المخاطر إلى الأمم المتحدة. وفي 19 / أبريل 1993 أكد

[1] هيثم مزاحم، السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11سبتمبر،(بيروت، العدد 107، 2002م)، ص:184.

مجلس جامعة الدول العربية في ختام اجتماعاته الدورية وقوفه إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة في التمسك بسيادتها الكاملة على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى و أبو موسى وأيد المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لعرض هذا الموضوع على الأمم المتحدة واعتباره بندا دائما على جدول أعمال مجلس الجامعة [1].

مجلس التعاون لدول الخليج العربي:

أعرب مجلس التعاون لدول الخليج العربي في جميع بياناته الختامية عن أسفه الشديد للإجراءات الإيرانية في جزيرة أبو موسى واستمرار احتلالها لجزيرتي طنب وطالب، إيران بإزالة تلك الإجراءات ويؤكد المجلس على تضامنه وتأييده المطلق لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة ويدعم كل الإجراءات، والوسائل السلمية التي تراها مناسبة لاستعادة سيادتها على الجزر الثلاث وذلك استنادا إلى الشرعية الدولية وانطلاقا من مبدأ الأمن الجماعي[2].

في بغداد بعث الرئيس العراقي أحمد حسن البكر برقية جوابية عاجلة إلى صاحب السمو الشيخ صقر يؤكد فيها الوقوف بجنبه لاستعادة الأراضي العربية المحتلة من قبل إيران. ودعت الحكومة العراقية في بيان أذاعته إثر العدوان الإيراني الأمة العربية إلى مواجهة هذا التحدي الاستعماري الجديد في المنطقة كما دعت إلى عرض القضية على الأمم المتحدة فورا، وبادرت الحكومة العراقية إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران ومع بريطانيا التي حملتها مسؤولية احتلال الجزر الثلاث. وطالب العراق رسميا دعوة مجلس الأمن الدولي إلى الانعقاد للنظر في احتلال إيران للجزر العربية مع التنديد ببريطانيا لتواطئها مع إيران في ذلك، كما قامت العراق بعد ذلك بطرد الكثير من المقيمين في العراق بصورة غير شرعية ردا على تهجير إيران لسكان جزيرة طنب.

في دمشق أكد الرئيس السوري حافظ الأسد حرص سوريا على حقوق الإمارات وعلى عروبة الجزر واستنكاره لذلك الاحتلال الذي يخالف كل القيم والأعراف لاسيما روابط الإسلام والجوار التي تربط إيران بالعرب. واتهم بيان صادر عن وزارة الخارجية السورية إيران وبريطانيا

---

[1] بيجان اسدي، إيران وأمن الخليج، شئون الأوسط، (بيروت: مركز المعلومات والتوثيق، العدد 106، 2002)، ص:175.

[2] المصدر نفسه، ص: 176.

بالتواطؤ في احتلال الجزر الثلاث، ودعا البيان الأمم المتحدة وكل الدول المحبة للسلام إلى مساعدة العرب في إرغام الإيرانيين على إعادتها[1].

في ليبيا: خرجت مسيرات كبرى عمت المدن الليبية استنكارا للعدوان الإيراني وكانت الشعارات والهتافات تتحدث عن ذلك العدوان بأنه مؤامرة كبرى ضد الأمة العربية وتحمل بريطانيا المسؤولية عما جرى، وكان رداً الفعل الفوري للجماهيرية الليبية الشقيقة أن أممت شركة البترول البريطانية العاملة في ليبيا رد على تأمر بريطانيا مع إيران كما قامت ثورة الفاتح من سبتمبر بسحب كل موجوداتها النقدية من العملات المودعة في المصارف البريطانية والتي تقدر بما لا يقل على 600 مليون جنيه إسترليني[2].

في القاهرة أعلنت مصر أن الخطوة التي أقدمت عليها إيران باحتلالها الجزر عمل يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والصداقة التاريخية بين الشعب العربي والشعب الإيراني.

في الجزائر: استدعت وزارة الخارجية السفير الإيراني وسلمته احتجاجا شديد اللهجة ضد نزول القوات الإيرانية في جزر الخليج العربي وقد أصدرت الوزارة بيانا استنكرت فيه ما قامت به القوات الإيرانية، واعتبرت ذلك العمل مظاهرة استعمارية من المظاهرات العسكرية[3].

في المملكة العربية السعودية: عبرت في بيان رسمي عن دهشتها لاحتلال إيران للجزر، كما عبر البيان عن دهشة المملكة لاستخدام إيران القوة في احتلالها في الوقت الذي تبذل في الجهود من أجل الحل السلمي للمشكلة عن طريق المفاوضات، وطالب البيان الحكومة الإيرانية بإعادة النظر في مواقفها حتى يسود السلام والاستقرار في المنطقة.

موقف إيران من الثورات العربية

على المستوي الإقليمي، فقد فرضت التطورات التي تشهدها العديد من الدول العربية "بدائل ضيقة" أمام إيران دفعتها إلى تبني سياسات متناقضة إزاءها. ففي الوقت الذي دعمت فيه الثورات

---

[1] بيجان اسدي ، إيران وأمن الخليج، مصدر سابق، ص:177.

[2] المصدر نفسه، ص:177.

[3] المصدر نفسه، ص: 178.

والاحتجاجات التي شهدتها دول، مثل تونس ومصر والبحرين، ورأت أنها "مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية"، وصفت الأحداث التي شهدتها سوريا بأنها "شأن داخلي"، وأيدت إجراءات النظام السوري في التعامل معها، كما رفضت تنظيم المظاهرات في العراق، حيث أصدر وكيل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي في العراق، محمد مهدي الأصفى، فتوى بتحريم التظاهر. هذا التناقض الواضح يطرح دلالة مهمة مفادها أن إيران تنظر إلى تطورات الإقليم بمنطق الدولة التي تعي مصالحها، وليس الثورة التي تلتزم بسقف أيديولوجي. ذلك لا يعني أن إيران استبعدت أيديولوجيتها في تعاملها مع تطورات محيطها الخارجي، بل إنها تستدعيها في كثير من الأحيان، لكن عندما تكون متسامحة مع مصالحها. أما في غير ذلك، فإنها تغلب الأخيرة في كل الحالات[1].

رؤية العرب لإيران بعد دعمها لثورة البحرين

لقد أسقطت إيران من البداية بعدا طائفيا على الأزمة البحرينية، من خلال تصويرها على أنها مواجهة بين أغلبية شيعية محرومة من حقوقها السياسية والاقتصادية، وأقلية سنية تسيطر على مقاليد الحكم، ونددت بإرسال دول مجلس التعاون الخليجي لقوات "درع الجزيرة" لحماية المنشآت الحيوية في البحرين، وهددت بأنها "لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء التدخل السعودي في البحرين"، وصعدت الخلاف مع دول مجلس التعاون بمطالبتها منظمة الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات بشأن الأزمة في البحرين. وقد أنتج وصول التوتر إلى هذه الدرجة غير المسبوقة تداعيات سلبية على مصالح إيران. فقد دفع أولا دول مجلس التعاون إلى التخلي عن سياستها القائمة على أن الوسيلة المثلى للتعامل مع إيران هي احتواؤها من خلال الدخول في شراكات أمنية واقتصادية متعددة معها، بل والتلويح بإمكانية الدخول في مواجهة معها إذا اقتضت الحاجة ذلك، وهو ما عكسه تصريح أحد وزراء خارجية دول المجلس الذي قال فيه إن "دول المجلس لن تسمح بتحول البحرين إلى لبنان آخر"، و"إنها مستعدة للدخول في حرب مع إيران وحتى مع العراق لحماية البحرين[2].

[1] محمد ناجي، مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية، (مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 2341، 2012).
[2] إسماعلي زاير ، الصباح الجديد، العدد 2369، 2004م.

كما أنه أدى ثانيا إلي تضييق مساحة التباين بين دول مجلس التعاون الخليجي في تعاملها مع إيران، حيث اتفقت الدول الست على رفض موقف إيران تجاه الأزمة، ووافقت كل من سلطنة عمان وقطر، اللتين تتبنيان سياسة مختلفة تجاه إيران عن بقية دول المجلس، لاسيما السعودية، على إرسال قوات "درع الجزيرة" إلى البحرين، وعلى التوجه إلى الأمم المتحدة للشكوى من التدخل الإيراني في شئونها الداخلية، وتوجيه اتهامات لإيران بتهديد الأمن الوطني الخليجي، خلال الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية دول المجلس الذي عقد بالرياض في أبريل 2011. وقد كشف ثالثا عن أن إيران تتعامل مع بعض الأزمات، مثل الأزمة البحرينية، من خلال اعتماد خطاب تهديدي، دون وجود رؤية واضحة تتضمن الأدوات التي يمكن أن تستخدمها لترجمة تهديداتها إلي واقع. فقد فشلت إيران في التعامل مع إرسال "قوات درع الجزيرة" إلى البحرين، رغم تهديدها بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء ذلك[1].

موقف الجامعة العربية من إيران حيال دعمها للثورة البحرينية

أعربت جامعه الدول العربية، عن استيائها الشديد من موقف إيران بتقديم وثيقة خلال اجتماعات مجموعة (5+ 1) مؤخرا بشان الملف النووي الإيراني والتي تطلب فيها إدراج مملكة البحرين من بين القضايا ذات الأولوية لديها.

وكانت الأمانة العامة للجامعة العربية قد قامت بتعميم مذكره على جميع مندوبي الدول العربية الأعضاء بالجامعة، اعتبرت فيها أن هذا الموقف بإقحام الخلافات الإيرانية مع دول أخرى في المباحثات النووية استفزآز مبرر له ومساس بسيادة مملكة البحرين واستقلالها، الأمر الذي من شأنه، أن يزيد من حدة التوتر في علاقات إيران بدول مجلس التعاون الخليجي بصفه خاصة والعلاقات العربية الإيرانية بصفه عامة. وأشارت مذكرة الجامعة إلى أن هذا الموقف تكرر مرتين الأولى في الاجتماع الذي عقد في العراق لمجموعه (5+ 1) في 23 مايو الماضي، ثم في الاجتماع الذي عقد في روسيا في 6 يوليو الجاري[2].

وكانت المندوبات الدائمة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد بعثت بخطاب للأمين العام لجامعه الدول العربية، الدكتور نبيل العربي، أكدت فيه أن مثل هذا التصرف يعبر عن نوايا سافرة

[1] المصدر نفسه.

[2] أيمن محمود، الجامعة العربية: الموقف الإيراني في مفاوضات(5+1)، (القاهرة، صحيفة الرياض،2012).

وواضحة لإيران تجاه مملكة البحرين، والمساس بسيادتها واستقلالها ويعد تدخلا في شئونها الداخلية، وانتهاكا لسيادة واستقلال دولة عضو في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

الجامعة العربية (نزاع خفي مع طهران حول الثورة في سوريا)

صعدت الجامعة العربية في الفترة الأخيرة من لهجتها مع النظام السوري، إلا أن دول الخليج التي تدعم موقف الجامعة هذا لا يهمها بالأساس أوضاع حقوق الإنسان في سوريا، وإنما إضعاف النفوذ الإيراني في المنطقة. لكن التغيرات في العالم العربي والثورة في المنطقة أجبرت الجامعة العربية على تغيير أجندتها القديمة. فالوضع في الجامعة نفسها لم يعد يتحمل المزيد من الوقت للتغيير، ففي شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي علقت الجامعة العربية عضوية سوريا فيها، تلاها سحب دول الخليج لمراقبيهم من سوريا، مما أدى إلى فشل بعثة المراقبين العرب، ووضع النظام السوري في مأزق كبير[1].

هذه التحركات الجديدة للجامعة العربية شكلت خطراً أيضاً على تشكيلها، إذ إن دول الخليج الست، وفي مقدمتها السعودية وقطر، لا يحفزها السجل الحافل لانتهاكات النظام السوري لحقوق الإنسان للتحرك ضده بهذا الشكل، فخلال الاضطرابات الأخيرة في البحرين حشدت هاتان الدولتان الخليجيتان نفسيهما وقواتهما، وأرسلتها إلى البحرين لقمع المتظاهرين هناك، ولإسكات الأصوات المنادية بالديمقراطية. أما فيما يخص الوضع في سوريا، فتطالب هاتان الدولتين بالأخص بدعم الثورة والديمقراطية فيها.

إيران والثورة السورية

سوريا هي أقوى حليف لإيران في المنطقة، ونهاية حكم عائلة الأسد في سوريا يعني بدوره نهاية العلاقة الوثيقة التي تربط إيران بسوريا، ويعني أيضاً جعل دول الخليج في موقع الصدارة أمام خصمهم اللدود إيران. وبعد سقوط خصمين لإيران، ألا وهما نظام طالبان في أفغانستان ونظام صدام حسين في العراق، أصبحت إيران لاعباً كبيراً في المنطقة، وتمكنت من خلال حلفائها من

[1] ربيع شاهين، مواقف الجامعة العربية، (القاهرة: صحيفة الأهرام، العدد 3656، 2012م).

بسط نفوذها عليها، مثلما حدث بالتعاون مع منظمة حزب الله في لبنان، وحليفتها حركة حماس في قطاع غزة، وما يحدث الآن مع حليفها نظام الأسد في سوريا.

نهاية حكم الأسد في سوريا سيضع حلفاء إيران في المنطقة، كحزب الله في لبنان وحماس في غزة، في مأزق كبير بدأت معالمه الآن بالاتضاح، فالقيادة السياسية لحركة حماس غادرت سوريا وتبحث الآن عن مأوى جديد لها. ويعتبر بول سالم، رئيس مركز "كارنيغي للشرق الأوسط" في بيروت، أن سقوط نظام الأسد في سوريا سيمثل خسارة إستراتيجية كبيرة لإيران منذ اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية عام 1980، وهذا سيخفف وطأ الأزمة على دول الخليج ذات الحكم التوارثي[1].

الجامعة العربية المعروفة بتشتتها في السابق أثبتت، بوضعها السياسي الجديد، أن بإمكانها اتخاذ قرارات سياسية صارمة، مثلما فعلت بتعليق عضوية سوريا في الجامعة ووضع نظام الأسد في عزلة سياسية. وعلى الرغم من أن سياسات نظام البعث في سوريا لم تلق دعماً كبيراً في الجامعة العربية، فهي وجدت بعض التأييد من قبل لبنان، ذات نظام الحكم الطائفي الضعيف، والجزائر ذات الحكم غير الديمقراطي. أما (جيمس م. دورسي،) من أكاديمية "راجاراتنام" للدراسات الدولية في سنغافورة، فيؤكد أن العراق لا يمثل سياسات إيران تجاه سوريا، حتى وإن ظهرت كذلك للمتابعين الخارجين، فالعراق "يتعامل، وبعكس رغبة واشنطن، بصورة مستقلة عن المصالح الخارجية الأمريكية". ويرى (دورسي) أن العراق وإيران، رغم الأغلبية الشيعية الموجودة في البلدين، ليسا حليفين طبيعيين[2].

وفي هذا الصدد يوضح (شتاينبرغ) أن إيران مستعدة "للذهاب بعيداً" من أجل إبقاء نظام الأسد في سوريا، متابعاً بالقول إن "الإيرانيين ابتكروا تقليداً خلال السنوات الماضية، وهو إيجاد آخرين يحاربون بدلاً عنهم، إيران ستقوم كخطوة أولية بتفعيل مقاتلي حزب الله، ومن ثم إرسالهم إلى سوريا لدعم النظام الحاكم هناك. وقد ترسل إيران أيضاً قواتها الخاصة، قوات حرس الثورة، لدعم النظام أيضاً".

[1] لويس غروب وزمن البدري، (القاهرة: مركز دراسات الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 3234، 2012م).
[2] المصدر نفسه.

زيارة أحمدي نجاد إلى جزيرة أبو موسى

لقد احتلت إيران طنب الكبرى والصغرى عسكريا قبل خمسة أيام فقط، من الانسحاب البريطاني في 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 1971. وبعد شهرين من ظهور اتحاد الإمارات المكوّن من أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان والفجيرة وأم القوين، انضمت له فيما بعد رأس الخيمة، ما حول قضية الاحتلال الإيراني لطنب الكبرى والصغرى إلى قضية وطنية.

للمرة الأولى منذ توليه الحكم، زار الرئيس الإيراني أحمدي نجاد جزيرة أبو موسى، وهى إحدى الجزر الثلاث التي يدور حولها نزاع مع دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تسيطر عليها إيران منذ 41 عاما. أن توقيتات زيارة نجاد إلى جزيرة أبو موسى، ما هي إلا محاولة لتصعيد سقف المطالب الإيرانية في ملفها النووي، ومحاولة لتخفيف الضغوطات الدولية على إيران في الأزمة السورية.

ردود الأفعال العربية حول زيارة نجاد إلى أبو موسى

الموقف الإماراتي كان دائما يحث طهران على التفاوض، أو قبول إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، بينما تصر إيران على أن سيادتها على الجزر ليست محل نقاش، وتدعو الطرف الإماراتي إلى "تفهم الموقف" إن الإمارات تطالب بالجزر الثلاث لأنها جزء منها. لقد مارست الدولة أعلى درجات ضبط النفس لمعالجة هذه المسألة بحكمة. إن دولة الإمارات العربية المتحدة أعربت عن استعدادها التام ورغبتها الصادقة في إجراء حوار مباشر مع إيران فيما يتعلق باحتلالها لجزر الإمارات الثلاث ولا تزال تنادي بضرورة اللجوء إلى الحوار والالتزام بالطرق السلمية من أجل إنهاء هذا الاحتلال وعودة الجزر الثلاث لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة تماشيا مع القوانين والأعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول[1].

إن الإمارات عندما طالبت الجامعة العربية برفع هذا البند من جدول أعمال مجلس الجامعة العربية في دورته السابقة بشهر آذار 2012، كان بهدف إفساح المجال للحلول الدبلوماسية بين البلدين، حيث كانت هناك أبواب قد فتحت بين البلدين إلا أن قيام أحمدي نجاد في شهر أبريل 2012

[1] محمد جاسم، إيران والأمن القومي العربي– خصوصيات البيئة الإقليمية، (الجمعية الأهلية لمناهضة الصهيونية، 2012)، ص: 33.

بزيارة لجزيرة أبو موسى بالخليج أثار حفيظة الإمارات واعتبرتها انتهاكا صارخا للسيادة الإماراتية.

أعادت الإمارات ملف احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث "أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى" للجامعة العربية بعد أن كانت قد طالبت في وقت سابق، بعدم الحديث فيها وترك المجال للحل الدبلوماسي. وقال نائب الأمين العام للجامعة العربية أحمد بن حلي في تصريح السبت إنه تم إضافة موضوع الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني لجزيرة أبو موسى الإماراتية، على جدول أعمال الدورة غير العادية لوزراء الخارجية العرب في أعقاب الزيارة، وذلك لاتخاذ موقف عربي موحد حول هذا الموضوع. فمجلس التعاون الخليجي يدعم مبادرة الإمارات الداعية إلى تسوية قضية الجزر بالطرق السلمية عبر المفاوضات المباشرة أو الاحتكام لمحكمة العدل الدولية[1] .

وفي الكويت، قال النائب في مجلس الأمة، أسامة الشاهين، "إن زيارة الرئيس الإيراني للجزيرة الإماراتية مستفزة، وتؤكد الأطماع التوسعية، وخطر المشروع الإيراني على المنظومة الخليجية ". وشدد على "ضرورة تمسك دول الخليج باليقظة التامة، والإدراك المستمر للمخططات الإيرانية التي لا تهدأ ولا تفتر، على أن يتكاتف مع ذلك جنباً إلى جنب تعزيز الجهود الوحدوية بين دول مجلس التعاون". ورفض عضو مجلس النواب الأردني، خليل عطية، الزيارة لأنها "تحدٍ للأمة العربية بأسرها، فالجزر ليست فقط إماراتية، بل عربية أيضاً".

أما السعودية فقد حذرت من أنها لن تتهاون مع أي تهديد لسيادة دول الخليج، موجهة تحذيرا لإيران، بشأن الجزر الثلاث ودورها المزعوم في الأحداث التي تشهدها البحرين.
وقال ولي العهد السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز في كلمة ألقاها خلال اجتماع لوزراء داخلية دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض "إن أي أذى تتعرض له أي من دولنا هو أذى يمسنا جميعا". وأضاف قائلا "من هذا المنطلق فإني أؤكد على موقف المملكة العربية السعودية الدائم والمستنكر لما تتعرض له الإمارات العربية المتحدة من ممارسات غير مقبولة من دولة مجاورة دأبت على تجاهل حق الإمارات المشروع في جزرها الثلاث التي تحتلها إيران."

[1] المصدر نفسه، ص: 34.

وفي اجتماع في 17 أبريل/نيسان الماضي، أعرب وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن استنكارهم للزيارة التي قام بها نجاد، إلى جزيرة أبو موسى، ووصفوا الزيارة بأنها "عمل استفزازي، وانتهاك صارخ" لسيادة دولة الإمارات".

وأكد الاجتماع الاستثنائي للمجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي، الذي عُقد في العاصمة القطرية الدوحة "تضامنه الكامل" مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وتأييده لكل الخطوات التي تتخذها "من أجل استعادة حقوقها، وسيادتها على جزرها المحتلة".

الحرب الباردة بين إيران والسعودية في الشرق الأوسط

يرى التقرير أن "هناك وضوحا في سياسة المسؤولين السعوديين بشأن البحرين حيث يشيرون إلى الدعم الإيراني لرجل الدين الشيعي آية الله قاسم عيسى الذي كان في المنفى في مدينة قم قبل أن يعود إلى مسقط في العام 2001 ، في حين أن "سقوط أسرة آل خليفة يؤدي إلى وصول رجال الدين إلى سدة الحكم وسيطرة الموالين لإيران على مؤسسات البلاد. ويضيف التقرير إن "سيطرة الشيعة على البحرين إذا ما حصلت سيكون لها عواقب غير مسبوقة، حيث ستشجع إثارة السكان الشيعة في المملكة العربية السعودية، وتؤدي إلى وجود حكومة مؤيدة لإيران في دول مجلس التعاون الخليجي، مع إمكانية الوصول إلى حقول النفط المشتركة بين السعودية والبحرين.

ويتابع التقرير أن المخاوف السعودية من طهران ليست جديدة، حيث أن "تدخل إيران المباشر في البحرين وسوريا واليمن والمملكة العربية السعودية وباكستان والعراق وأفغانستان يعطي السعودية كل الحق في أن تقلق من التأثيرات الجديدة "للإمبريالية الإيرانية"، والغرب ساعد بتسليم العراق إلى منطقة النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط الحديث، ولا يمكن الآن أن يتكرر الخطأ في البحرين، ولن يتكرر طالما أن السعوديين في المرصاد"[1]

[1] تقرير: الحرب الباردة في الشرق الأوسط بين إيران والسعودية، مختصر الأخبار، العدد 4091، 2012م.

الفصل الخامس

(النظام الإقليمي العربي والقضايا الإقليمية العربية)

- المبحث الأول_ النظام الإقليمي العربي وانتفاضة الأقصى وحرب غزة وحرب لبنان.
- المبحث الثاني_ النظام الإقليمي العربي والانقسام الفلسطيني، وموقف النظام الإقليمي العربي من توجه القيادة الفلسطينية إلى مجلس الأمن والجمعية العامة .
- المبحث الثالث_ النظام الإقليمي العربي والثورات العربية الحالية.
- المبحث الرابع_ مستقبل النظام الإقليمي العربي.

التمهيد:

تمر القضية الفلسطينية بمرحلة من أصعب المراحل وأعقدها منذ وقوع النكبة وقيام دولة إسرائيل عام 1948، ويعود ذلك لما تشهده هذه القضية من تراجع واضح في الاهتمام على جميع المستويات، المحلية والعربية والدولية، فمنذ مؤتمر مدريد الذي انعقد عام 1991، وما تلاه وتبعه من مفاوضات بين العرب وإسرائيل، تمخضت عن تشتت في الموقف العربي، حيث استطاعت إسرائيل أن تنفرد بالدول العربية، وأن تدخل في مسارات ثنائية مع العرب، وبالتالي تمكنت من توقيع اتفاق أوسلو في العام 1993م مع منظمة التحرير الفلسطينية.

إن اتفاق أوسلو، بما انطوى عليه من غموض وتقديم تنازلات لصالح إسرائيل، وتأجيل للقضايا الأكثر أهمية في الصراع مع إسرائيل، دون أن تقدم إسرائيل إية ضمانات للفلسطينين، قد أدخل المشهد الفلسطيني في حالة من التراجع والانقسام بين الفصائل الفلسطينية التي اختلفت حول هذا الاتفاق.

وقد كان بين نتائج هذا الاتفاق أن أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية، هي الجهة التي تتفاوض مع إسرائيل بشأن جميع المسائل المتعلقة بالقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وهو الأمر الذي أدى إلى تراجع الدور العربي باعتبار أن (م.ت.ف) أصبحت هي المرجعية التي تتحمل نتائج هذه المفاوضات، وتحول الصراع ليكون أكثر تحديداً صراعاً فلسطينياً- إسرائيلياً، وليس صراعاً عربياً- إسرائيلياً[1].

ومما زاد الأمر سوءاً أن إسرائيل لم تحترم أية إتفاقيات أو حتى أية نتائج لهذه المفاوضات التي أجرتها مع الجانب الفلسطيني، وأخذت تمارس كل أنواع العنف والقمع بحق الشعب الفلسطيني، الأمر الذي أدى إلى نشوب انتفاضة الأقصى في 2000/9/28م، إثر اقتحام الجنرال (أرييل شارون) للحرم القدسي الشريف، وذلك في تحدٍ سافر لمشاعر العرب والمسلمين، وعلى خلفية تأكيد سيادة إسرائيل عليه، بعد أن بدا وأن عملية السلام قد وصلت إلى طريق مسدودة.

[1] أحمد الكبسي وآخرون، السياسات العربية في التعامل مع الصراع العربي – الإسرائيلي حتى عام 2015، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2009)، ص:9.

لذا كانت الانتفاضة التي أطلقتها قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية برئاسة الرئيس الراحل ياسر عرفات عبر تشبثها إلى أقصى حد بالخطوط الحمر الفلسطينية، والجماهير التي نهضت لكسر سياقات غير مواتية قيدت حريتها ومرغت كرامتها الشخصية والوطنية بالذّل والمهانة[1]، نوعاً من الاستفتاء الشعبي الطوعي على خط القيادة من جهة وعلى مراوغة الكيان الصهيوني ومناوراته المكشوفة ورفضه للمبادئ الأساسية الثلاثة التي لا سلام من دونها وهي: القدس، والمستوطنات، وحق العودة، فضلاً عن طبيعة المعروض بصدد الدولة الفلسطينية والذي لاعلاقة له لا بمعنى السيادة ولا بمعنى الاستقلال المتعارف عليه.

كما لم يكن حدث العدوان الاسرائيلي على لبنان في 12تموز 2006، حدثا عسكريا وسياسيا عاديا في مجرى يوميات الصراع في المنطقة بل كان حربا مدمرة، ولكن ليست كالحروب السابقة في النتائج، وإن شابهتها في الأهوال وفي حجم الخسائر الانسانية والدمار الذي اصاب البنى التحتية والاقتصادية. وبدت حرباً عالية الكلفة بالنسبة إلى إسرائيل سياسيا واقتصاديا.

لقد شهد أعضاء النظام العربي الإقليمي انقساما لافتا في شأن حجم المسؤولية التي يتحملها حزب الله عن التصعيد الأخير، وانقسموا إلى ثلاث جبهات رئيسية[2]: الجبهة الاولى، **و**تضم مصر والأردن والسعودية والكويت والعراق والسلطة الفلسطينية والإمارات والبحرين، وهي ترى أن أعمال حزب الله "غير مسؤولة ، وجاءت في توقيت غير مناسب، وأنه من الضروري أن ينسق حزب الله مع الدولة اللبنانية، وألا تكون الحكومة آخر من يعلم، ولاسيما أن مواقفه قد تجر المنطقة إلى حرب كبيرة، الجبهة الثانية، وضمت سوريا ولبنان واليمن، اعتبرت أن عمليات حزب الله ضد إسرائيل مشروعة ولا تتعارض

مع ميثاق الأمم المتحدة، وإنها تأتي في إطار القرارات الدولية في شأن الكفاح المسلح للشعوب من أجل التحرير.

الجبهة الثالثة، وتضم المغرب والسودان وليبيا، تبنت موقفاً يرى أن حزب الله لم يرتكب جريمة عندما أسر الجنديين، ولكن على الحزب أن ينسق مع الحكومة اللبنانية كي لا تجد نفسها في موقف حرج أمام المجتمع الدولي.

---

[1] أحمد فارس عودة، بين الانتفاضتين، (المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، 2006)، ص:98

[2] يوسف أحمد، ص252، نقلاً عن (الحياة، 2006/7/16/، ص: 4).

شكلت انتخابات السلطة الفلسطينية في العام 2006 تحولاً استراتيجياً في الساحة السياسية الفلسطينية، وبرزت إشكاليات نقل المسؤوليات والصلاحيات للقيادة الجديدة، بدءاً بتشكيل الحكومة وسيطرتها على مؤسسات السلطة المدنية والأمنية، ثم التعامل السياسي في العلاقات الخارجية للسلطة، وفرضت إسرائيل حصاراً كاملاً من جانبها على الفلسطينين، وأوقفت تحويل مبالغ مالية لديها للسلطة.

ولم يقف الأمر عند ذلك الحد، بل تفاقمت الخلافات بين فتح وحماس حتى وصلت إلى اشتباكات مسلحة بين الطرفين، وبدأت نُذر الحرب الأهلية تلوح بالأفق، خاصة بعد أن شكلت حركة حماس ما سمي حينها "القوة التنفيذية" للقيام بمسؤوليات أمنية تابعة لأجهزة وزارة الداخلية، وتدخلت أطراف عدة لوقف شلال الدم الفلسطيني النازف، حتى توصل الطرفان إلى إتفاقات فلسطينية لم تتمكن من حل الخلاف رغم تدخل أطراف خارجية لصالحها، واستمر التفاقم والفلتان الأمني حتى تم التوصل إلى اتفاق شامل برعاية المملكة العربية السعودية سمي "اتفاق مكة"، لكنه لم ينجح، وعاد الوضع إلى فلتان أمني خطير.
ولغاية يومنا هذا والانقسام الفلسطيني ما زال سيد الموقف، على الرغم من أن هنالك مبادرات عديدة للتغلب على الأزمة ولكن فشلت هذه المبادرات لغاية يومنا هذا.

وفي نهاية كانون أول/ ديسيمبر 2008 قامت إسرائيل، بشن حرب شاملة على قطاع غزة لإسقاط حكومة حماس، وأسر قادتها، لكن المقاومة تمكنت من الصمود والمواجهة ما أفشل الهجوم ومخططاته. ثم قامت إسرائيل بإعادة الكرة في العام 2012م، بعد قيام إسرائيل باغتيال الجعبري أحد قادة حماس، ولوحت إسرائيل بشن حرب برية، ولكنها فشلت كما حدث في عام 2008، ولكن الفشل كان أكبر هذه المرة.

وفي العام 2010م، شكلت مسألة الحراك الشعبي المتلاحق أو الثورات العربية، ومحاولات الإصلاح في المنطقة العربية، وما يمكن أن ينتج عنها من تحولات سياسية واستراتيجية، محور المقاربات والدراسات التي تشغل دوائر صناع القرار وخزانات التفكير على مستوى المنطقة والعالم، وهي تحولات بدأت تُنذر بإحداث اهتزازات بنيوية في النظاميين الإقليمي والدولي اللذين لم يثبتا على حال منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار ا المنظومة الإشتراكية نهاية القرن

الماضي(الاتحاد السوفيتي)، وبصرف النظر عن التوصيفات والتقييمات المتداولة حيال ما يدور في المنطقة العربية، فقد بات لافتاً عجز الولايات المتحدة وحلفاؤها، وخاصة إسرائيل، عن التنبؤ بما جرى ابتداءً من تونس ومروراً بمصر واليمن وليبيا وسوريا، وذلك رغم توفر أجهزة استخبارات ومراكز تفكير تسهم في صناعة القرار السياسي على مستوى الداخل والخارج في هذه الدول[1].

ولا شك أن هذه الدوائر والأجهزة سرعان ما انتبهت إلى خطر الوضع في المنطقة العربية وأهميته، وأدركت بشكل لا لبس فيه أثر هذه التغيرات على خارطة التحالفات السياسية العالمية، لذلك سعت الدول الأجنبية على اختلاف توجهاتها ومصالحها ونظرتها للأحداث إلى دخول اللعبة ومحاولة فرض شروطها على قاعدة أكبر المكاسب وأقل الأضرار، وذلك من خلال محاولة التحكم في رسم القوى والتحالفات السياسية التي تتبلور في المنطقة، كل حسب رؤيتها ومصالحها.

ولكن أثر التغيير الذي أحدثته الثورات العربية لم يقتصر على الخارطة الإقليمية أو الدولية، بل أعاد رسم خارطة الأحزاب السياسية والتيارات المختلفة في البلاد العربية التي شهدت حراكاً شعبياً، إصلاحياً كان أم ثورياً، فقد أعيد توزيع مراكز القوة في هذه الدول بين مختلف التيارات السياسية والفكرية الرئيسية والفاعلة في العالم العربي، ما سيؤثر بلا شك على السياسات الداخلية والخارجية للدول العربية، ويؤثر بالتالي على علاقتها بالدول الغربية وشكل تحالفاتها الجديدة.

وقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، تناول المبحث الأول موقف النظام العربي الإقليمي من انتفاضة الأقصى عام 2000، وحرب لبنان عام 2006، والحرب الإسرائيلية على غزة في عام 2008، 2012. بينما تناول المبحث الثاني موقف النظام العربي الإقليمي من أزمة الانقسام الفلسطيني– الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس، وتناول المبحث الثالث، ثورات الربيع العربي وموقف النظام العربي الإقليمي من تلك الثورات، وكذلك تداعياتها على النظام العربي والإقليمي والدولي، وتناول المبحث الرابع مستقبل النظام العربي الإقليمي في ظل الثورات التي عصفت به، ومحاولات التغيير المستمرة والمنتشرة في جميع أقطاره.

[1] حسن الأنباري وآخرون، الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية، (مركز دراسات الشرق الأوسط، شهرية الشرق الأوسط، العدد (22)، ط1، عمان، 2012)، ص: 9.

المبحث الأول: موقف النظام العربي الإقليمي من انتفاضة الأقصى، وحرب لبنانن والعدوان الإسرائيلي على غزة.

انتفاضة الأقصى

ذكرت صحيفة هآرتس بتاريخ 2000/10/2 إن شارون كان قد أخذ الضوء الأخضر لتنفيذ جريمة دخوله المسجد الأقصى من مؤتمر رؤساء الطوائف اليهودية في أمريكا عشية عودته من نيويورك يوم الأربعاء 2000/9/27. فانفجرت انتفاضة الأقصى يوم 2000/9/28 إثر اقتحام الجنرال(أرييل شارون) للحرم القدسي الشريف محاطا بـــ3000 من رجال الشرطة وحرس الحدود، وذلك في تحد سافر لمشاعر العرب والمسلمين، وعلى خلفية تأكيد سيادة إسرائيل عليه بعد أن بدا وأن عملية السلام قد وصلت إلى طريق مسدود رغم مرور تسع سنوات على انعقاد مؤتمر مدريد للسلام 1991 وسبع سنوات على توقيع اتفاق أوسلو 1993.

فقد كشفت المفاوضات عن وجود أزمة عميقة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بسبب التناقض الحاد بين مواقفهما إزاء قضايا الحل الدائم خاصة بعد أن اتضحت طبيعة الصفقة المذلة المقدمة من قبل الأميركيين والإسرائيليين والتي لا تحقق الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية في قمة (كامب ديفد) الثانية في (11-2000/7/25) والتي سعوا فيها بالترغيب والترهيب إلى استدراج الطرف الفلسطيني لتقديم تنازلات كبيرة في قضايا الحل الدائم بما فيها التوقيع على وثيقة إنهاء الصراع مقابل اقتراحات عائمة وغير واضحة المعالم والحدود والتي توجت بتحميل الطرف الفلسطيني مسؤولية فشل المفاوضات وبسحب المقترحات التي اعتبرت "سخية" ضيعها الفلسطينيون الذين لم يتركوا فرصة لتضييع فرصة[1].

لذا كانت الانتفاضة التي أطلقتها قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية عبر تشبثها إلى أقصى حد بالخطوط الحمراء الفلسطينية، والجماهير التي نهضت لكسر سياقات غير مواتية قيدت حريتها وأهانت كرامتها الشخصية والوطنية، نوعا من الاستفتاء الشعبي الطوعي على خط القيادة من جهة وعلى مراوغة إسرائيل ومناوراتها المكشوفة ورفضها للمبادئ الأساسية الثلاثة التي لا سلام من دونها وهي:

[1] أحمد فارس عودة، بين الانتفاضتين،(بيروت: المؤسسةالعربية للدراسات،ط1،2000) ، ص:98.

القدس، والمستوطنات، وحق العودة، فضلا عن طبيعة المعروض بصدد الدولة الفلسطينية والذي لاعلاقة له لا بمعنى السيادة ولا بمعنى الاستقلال المتعارف عليه[1].

أسباب انتفاضة الأقصى:

يمكن تقسيم أسباب اندلاع انتفاضة الأقصى إلى أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة كالتالي:

أولاً : الأسباب المباشرة:

أ- إن زيارة زعيم حزب الليكود(أريئيل شارون) إلى المسجد الأقصى في يوم الخميس 28 أيلول/ سبتمبر 2000م ،كانت زيارة استفزازية جلبت رد فعل عنيفاً من الفلسطينيين، وزيارته هي تأكيد للسيطرة الإسرائيلية على المسجد الأقصى المبارك، وتوجيه رسالة للسلطة الفلسطينية، مفادها أن إسرائيل متمسكة بالسيادة على القدس مهما كلف الثمن، وهذه الزيارة جاءت بعد إخفاقات قمة " كامب ديفيد الثانية 2000م "[2].

ب- العنف الشديد الذي عالجت به الحكومة الإسرائيلية لأحداث الانتفاضة وإتباع أساليب قمع قاسية لم يشهدها الشعب الفلسطيني في الانتفاضة الأولى، ظناً منهم أن ذلك سيخمدها ويطفئ نارها، وتمثل هذا العنف في الهجمات الجوية والبرية والبحرية والقصف الصاروخي على المناطق السكنية

وقتل عدد كبير من الفلسطينيين ومنهم الأطفال والنساء كمقتل الطفل محمد الدرة، بين أحضان أبيه، والذي شاهده العالم على الفضائيات، وغيرها من جرائم القتل البشعة. وغيرهم من الأطفال الذين تجاوزت نسبتهم من القتلى والجرحى إلى 40% من بين مجموع.الضحايا[3]. إن هذه الأسباب

---

[1] أحمد فارس عودة، بين الانتفاضتين، ص:99

[2] جبور جور وآخرون/تقديم حسن نافع، انتفاضة الأقصى وقرن من الصراع، (عمان: ،دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1،2002)، ص: 307.

[3] جور جبور، مرجع سابق، ص: 269.

العنيفة والتي ظن الإسرائيليون أنهم سيقمعون بها الانتفاضة أدت إلي ردود فعل زادت من حدة الانتفاضة وأعطتها دفعاً قوياً للأمام.

ثانياً: الأسباب غير المباشرة:

هناك العديد من الأسباب غير المباشرة لاندلاع انتفاضة الأقصى ومنها:

أ- الاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى المبارك :

إن الاعتداءات المتكررة منذ اليوم الأول لاحتلال القدس وحتى اليوم، هدفها الوحيد هدم المسجد الأقصى وبناء الهيكل، وهذا ما دفع اليهود إلي دك أسافينهم في القدس، فقد تعرض المسجد الأقصى للكثير من الاعتداءات الصهيونية منذ احتلاله عام 1967م، وكل هذه الاعتداءات بسبب اعتقادهم أن أرض المسجد هي التي أقام عليها نبي الله سليمان_عليه السلام_ هيكلهم المزعوم وأيضاً لتعقيد عملية السلام مع الفلسطينيين في المستقبل إذا حدثت مفاوضات بشأن القدس ولتثبيت جذورهم في القدس، فقد شكلت هذه الاعتداءات المتكررة التي لم تتوقف على المسجد الأقصى أهم عوامل انفجار انتفاضة الأقصى[1]

ب- **تراكمات عملية السلام:**

إن السنوات المتتالية من الاتفاقيات والمعاهدات التي أفرزتها مفاوضات متتابعة لم تتوقف ولقاءات واجتماعات لا تكاد تحصى، ومؤتمرات على مستويات مختلفة في مناطق عدة من العالم، كلها من أجل التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية ,وتسوية بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، واتفاق ينهي الصراع المحتدم بين الفلسطينيين والحكومة الإسرائيلية، ولكن كل هذه الجهود كانت دون جدوى. وتبع انعقاد مؤتمر مدريد في أواخر تشرين أول/ أكتوبر 1991, اتفاق أوسلو أيلول/ سبتمبر 1993م) واتفاق واي ريفر "واي بلانتيشن" تشرين أول/ أكتوبر 1998 م ومعاهدات شرم الشيخ أيلول/ سبتمبر 1999م، وقمة "كامب ديفيد "تموز/ يوليو2000م، ثم قمة واشنطن (اوباما ومحمود عباس) 2009، وما ترتب عليه من لقاءات ثنائية في غزة وتل أبيب، ومبادرات سياسية،

[1] علي قاسم وعبد الحي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركة حماس، (القاهرة: مكتبة مدلولي، ، ط1، 2009 م)، ص: 44.

وإجراءات عسكرية وغير ذلك من مفاوضات واتفاقيات، من أجل حل بعض المشاكل العالقة والقضايا الخلافية1.

إن كل هذه الاتفاقيات والمعاهدات والتي كان الشعب الفلسطيني يأمل من خلالها بتحقيق أماله وأحلامه من حرية واستقلال وتحرير اقتصاده وفتح أبوابه على العالم الخارجي، لم يستطع تحقيقه، ولو جزءاً بسيطاً من هذه الآمال والتي لم تجلب له إلا المزيد من الحصار والمنع والقتل والاعتقال. حيث مُزقت الأرض وفرِّق الناس، وأُقيمت الحواجز الجديدة وأُنشأت الطرق الالتفافية للمستوطنات، وارتفعت نسبة الاعتداء علي الفلسطينيين وظل المعتقلون في سجونهم، ولم يفرج إلا عن عدد قليل منهم كما زادت إجراءات السفر تعقيداً علي المعابر الحدودية، والكثير الكثير من الممارسات التعسفية، وهو ما أدى بدوره إلى اندلاع انتفاضة الأقصى.

ج- سياسة الاستيطان وانعكاساتها .

لقد أقيمت دولة إسرائيل علي أرض فلسطين، وهذا بمساعدات غربية وخصوصاً بريطانية أمريكية، وسلكت نهج مصادرة الأراضي منذ اليوم الأول التي أتيحت لهم فرصة إقامة كيان في فلسطين وإقامة المستوطنات، فقد تنوعت أشكال الاضطهاد وتواصلت الاعتداءات وموورست أبشع جرائم الإنسانية بحق الفلسطينيين واتبعت إسرائيل سياسة تفريغ الأرض من أصحابها، وتهجيرهم إلي بلدان شتى، فوقع الشعب الفلسطيني تحت وطأة الاستيطان، والتي لم تتوقف حتى الآن بل أتت بالتدريج على معظم الأراضي الفلسطينية2.

ولعل أضخم مشروع استيطاني هو الذي تبناه (شارون) عندما كان وزيراً للبنية التحتية في عهد نتانياهو1997م، وأطلق عليه مشروع مستوطنات النجوم، ونتيجة لإقامة المستوطنات يتم إقامة طرق للحماية وطرق التفافية تصل بين المستوطنات، ما يشكل مبرراً آخر لليهود لمصادرة المزيد من الأراضي والأملاك من أجل الحماية والأمان، فقد زاد معدل البناء في المستوطنات الإسرائيلية بشكل لافت للنظر في السنوات الماضية، على الرغم من الاتفاقيات المبرمة مع السلطة بوقف التوسع الاستيطاني (خارطة الطريق 2003م) والتي كانت تطالب إسرائيل بتفكيك البؤر

[1] علي قاسم، المصدر نفسه، ص: 45.

[2] موسى أبو مرزوق ، تجربة المقاومة والانتفاضة وآفاقها حتى عام 2015م،(غزة – البريج، د، ن، 2005)، ص: 50

الاستيطانية العشوائية التي أقيمت منذ العام 2001م وضرورة تجميد النشاطات الاستيطانية في الأراضي المحتلة كافة1.

من خلال العرض السابق نجد أن إنشاء المستوطنات مازال مستمراً حتى الآن وعمليات اغتصاب الأرض مازالت مستمرة، وظل المجتمع الصهيوني مستمراً في ابتلاع البقية الباقية من الأرض الفلسطينية، وفي أي اتفاقية مستقبلية لإقامة الدولة الفلسطينية في حل الدولتين سوف يواجه المفاوض الفلسطيني صعوبات في وضع المستوطنات التي تحول دون قيام دولة فلسطين، وذلك لأن المستوطنات أقيمت على أهم وأكبر الأراضي الخصبة والتي تمتلك خزانات المياه الجوفية، وأيضاً لأن هذه المستوطنات تعمل على تجزئة الضفة الغربية وتحولها إلى كنتونات .

الموقف العربي من خلال جامعة الدول العربية:

ارتبط الموقف العربي من انتفاضة الأقصى بثلاثة عناصر متداخلة أولها: الشارع العربي، فقد نقلت أكثر من عشرين فضائية عربية صور الانتفاضة ببطولاتها وتضحياتها وبوحشية الإسرائيلي وبسالة الفلسطيني، وحولتها إلى قضية الشارع العربي، فخرجت التظاهرات في معظم العواصم العربية من المحيط إلى الخليج حتى في الكويت التي لها "تحفظات" على الرئيس عرفات، خرجت فيها تظاهره كبيرة (10 آلاف متظاهر) أحرقت علم أميركا محررة الكويت من العراق. لقد فرضت الفضائيات تعريب الانتفاضة وأعادت الشارع العربي إلى الاهتمام بالقضايا العربية ليشكل عامل ضغط على الحكومات العربية.

ثانيها_ المصلحة الوطنية للدول العربية التي أعطت أولوية لمصالحها الوطنية الضيقة على حساب المصالح العربية، ولم يقتصر تأثير ذلك فقط في مجرد قيام كيانات مستقلة تحاول صياغة تاريخها وثقافاتها بمعزل عن الإطار العربي بل امتد هذا التأثير إلى توجيه السياسات الوطنية لبناء روابط

[1] بيسان عدوان، حركة حماس بين إجراءات التأقلم والضغوط الإسرائيلية، (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد168، 2006م) ص: 13.

مع قوى أجنبية تحظى بالأولوية على ما هو قائم في الإطار العربي. لذا رأت في تفاعل مواطنيها مع انتفاضة الأقصى مدعاة للخوف على استقرارها وأمنها بانتقال الانتفاضة إلى شوارع مدنها1.

وثالثها_ العامل الأميركي في القرار السياسي العربي، حيث لا تريد معظم الدول العربية الاصطدام بالولايات المتحدة الأميركية إما لما لها من مصالح معها، أو خوفا من الضغوط الأميركية السياسية والاقتصادية والعسكرية، أو لكلا السببين. وأميركا تريد منها عدم تقديم الدعم أو المشاركة في القضية الفلسطينية وأن تتصرف على قاعدة القضية الفلسطينية قضية الفلسطينيين فقط2.

لذا جاء رد فعل الدول العربية على انفجار انتفاضة الأقصى والتوحش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين مزيجا من الخوف والقلق والتردد والتجاهل. وهذا قاد إلى التباس مواقفها وتحركاتها، فقد تبنت في القمة العربية الطارئة (القاهرة 21-2000/10/22) دعم الانتفاضة وحددت لذلك مبلغ مليار دولار، ولكنها لم تف بوعودها ولم ترسل إلا مبالغ زهيدة وعادت في القمة الدورية الأولى (عمان 27-2001/3/28) فتراجعت خطوة إلى الوراء بسحب عبارة "دعم الانتفاضة" واستبدال "مساعدة الانتفاضة" بها لإسقاط الطابع السياسي للدعم واستبدال المساعدة وطابعها الإنساني بها، وكانت شكلت لجنة متابعة اجتمعت عدة مرات (القاهرة أكتوبر/تشرين الأول 2000 دمشق ديسمبر/كانون الأول 2000 تونس يناير/كانون الثاني 2001 عمان فبراير /شباط 2001القاهرة مارس/آذار 2001) لدراسة مدى التقدم الذي حصل في توفير المال والعمل على سرعة إيصاله إلى الفلسطينيين دون أن تحدث نقلة في الوضع، كما اجتمع وزراء المال والإعلام العرب في مقر جامعة الدول العربية (القاهرة نوفمبر/تشرين الثاني2000) لوضع خطة عمل إعلامية وآلية عمل صندوقي الأقصى والانتفاضة دون حصول تبدل يذكر3.

لقد ذهبت الدول العربية لخوض معارك بعيدا عن الساحة الرئيسية في الأمم المتحدة للمطالبة بحماية دولية للفلسطينيين وفي ديربان لإدانة عنصرية إسرائيل، وبقيت بعيدا عن ساحة الصراع

---

[1] آل نهيان سلطان، قمة إنتفاضة القدس، (مركز زايد، أكتوبر 2000)، ص: 55.

[2] علي العب الله، جانب من الاجتماع الخامس لوزراء الخارجية العرب الخاص بانتفاضة الأقصى في القاهرة **الجزيرة. نيت**، 2001/08/22.

[3] آل نهيان، سلطان، مرجع سابق ص: 57.

الأساسية، استجابة للعناصر الثلاثة سابقة الذكر التي اقتصرت مساهمتها فيها على الإدانات اللفظية في البيانات، وعلى تأييد الانتفاضة ومدها ببعض المال، بعد أن حولته إلى قرض دون فائدة، ناهيك عن اختلافها على قطع العلاقات السياسية والتجارية مع إسرائيل وتفعيل المقاطعة العربية ضدها.

أما على صعيد الشارع العربي، فبعد موجة التظاهرات الأولى وعودة الروح إلى الشارع العربي لبعض الوقت، حيث شكلت لجان دعم الانتفاضة ولجان مقاطعة البضائع الأميركية ولجان مقاومة التطبيع ودخول الشباب العربي في معركة على شبكة الإنترنت انتصارا للحق الفلسطيني، عادت الجماهير العربية رغم أنها لا تزال ترى القضية الفلسطينية قضيتها الأولى (استطلاع رأي أجراه الدكتور شبلي التلحمي في مصر والإمارات وعمان والكويت) إلى سابق عهدها، مع بعض النبضات التي تشي بوجود نار تحت الرماد، فقد نجحت الدول العربية في تطويع جماهيرها بالقمع تارة وبالضغط النفسي والسياسي أخرى.

إنجازات إنتفاضة الأقصى عام 2000

الإنجازات السياسية والإعلامية :

– إعادة قضية فلسطين عالميا، ومحاصرة حكومة الاحتلال وتسابق الدول الغربية والعربية والأحزاب والقوى الإسرائيلية والفلسطينية الأحادية الجانب أو المشتركة، لطرح مبادرات حل سلمية كخطة خريطة الطريق من اللجنة الرباعية، وخطة الهدف، ووثيقة جنيف، ومبادرة السلام العربية عام 2002 ومبادرة الرئيس الليبي معمر القذافي (دولة إسراطين)، وخطة الفصل الجغرافي والاقتصادي أحادية الجانب التي طرحها (أرئيل شارون) رئيس الحكومة الإسرائيلية، وخطة (يولي تمير) العمالية وسواها [1].

– التأييد العربي والدولي الواسع، حيث زاد التعاطف السياسي العربي والإسلامي والدولي مع قضية فلسطين. وقد ساهمت القنوات الفضائية في نقل الأحداث مباشرة إلى العالم. مثل قناة فلسطين الفضائية، وقناة الجزيرة الفضائية في قطر، وقناة أبو ظبي الفضائية، وقناة العربية

[1] كمال علاونه، انتفاضة الأقصى في فلسطين 2000 – 2006، (د.ن، 23شباط ، 2008)، ص: 18.

الفضائية من دبي، والقناة الفضائية السعودية، وقناة (أم. بي. سي)، وقناة (السي. أن. أن) الأجنبية وغيرها من القنوات الفضائية العاملة في فلسطين. وهذه الدعاية والتغطية الإعلامية الحقيقية ساهمت في خروج مظاهرات مليونية في عواصم عربية كالرباط وبيروت ودمشق وعمان وبغداد والقاهرة والخرطوم وصنعاء وطرابلس الغرب بدعوة حكومية أو شعبية. ومظاهرات شعبية في أمريكا وأوروبا 1.

– الوحدة العربية الحكومية والشعبية : لدعم الشعب الفلسطيني بالعمل على عقد قمة عربية دورية سنويا في عاصمة عربية، بعد أن كانت مسألة عقد مؤتمرات القمة العربية قد توقفت لمدة عشر سنوات، بعد اجتياح العراق للكويت عام 1990 وما تلاها. وقد توحدت القوى الشعبية العربية والإسلامية المناهضة للاستعمار الأمريكي والاحتلال الإسرائيلي.

الإنجازات الاقتصادية :

مقاومة التطبيع الاقتصادي بين الفلسطينيين والعرب من جهة واليهود من جهة أخرى. والمقاطعة الفلسطينية والعربية والإسلامية للاقتصاد الإسرائيلي عبر مقاطعة المنتجات الإسرائيلية والأمريكية. فظهرت دعوات المقاطعة من على المنابر السياسية والإعلامية والدينية في المساجد خاصة في صلوات الجمع والمدارس والجامعات. وبالتالي تكبيد الاقتصاد الإسرائيلي خسائر فادحة في الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والخدمات 2.

الإنجازات الاجتماعية والنفسية :

– تعزيز ثقة الفلسطيني بنفسه، حيث أعطت انتفاضة الأقصى شعورا باعتزاز الفلسطيني بنفسه.

– تحطيم أسطورة الجيش الإسرائيلي القوي، فقد حطمت الانتفاضة أسطورة جيش الاحتلال الذي لا يقهر، فأصبح الفلسطيني والعربي والمسلم لا يهاب هذا الجيش لأن فعاليات التفجير البشرية

[1] علي فياض، الانتفاضة الفلسطينية تدخل سنتها الثانية، (بيروت: شؤون الشرق الأوسط ، العدد 105، 2002م) ، ص:33.

[2] أحمد فارس عودة، بين الانتفاضتين، مرجع سابق، ص:106.

نسفت نظرية الأمن الإسرائيلية، وأثبتت أن لا شيء يقف أمام الإرادة الفلسطينية المقاومة وفق مبدأ الدفاع الشرعي عن النفس لتحقيق الكرامة الوطنية والقومية.
كما تعالت الأصوات الإسرائيلية المنادية بأن الاحتلال يحطم الجيش. وقهرت وحطمت نفسية أفراد الجيش الإسرائيلي النظامي والاحتياطي، فزاد اللجوء إلى رفض الخدمة العسكرية الإجبارية والاحتياطية في الضفة وغزة وتضاعفت عمليات الانتحار في صفوف الجيش والسكان اليهود.

– التراجع النفسي اليهودي، حيث تم تحطيم معنويات السكان اليهود في عموم البلاد، فأصبح اليهودي خائفا في البيت والمركبة والطائرة ومكان العمل، وفي الشارع وفي المطعم والمقهى والمنتجع والملهى وغير ذلك، مما ولد نوعا من اليأس. وولد توجهات يهودية متزايدة طالبت بالحل السلمي السياسي بعد العجز العسكري الإسرائيلي في تصفية المقاومة الفلسطينية. ورفعت الانتفاضة مستوى العنف في المجتمع الإسرائيلي بسبب تعود جنود الاحتلال على قمع الفلسطينيين فعندما عادوا إلى بيوتهم أصبحوا يقمعون عائلاتهم[1].

العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006.

لم يكن حدث العدوان الاسرائيلي على لبنان الممتد زمنا على مدى ثلاثة وثلاثين يوما (12تموز/يوليو –14 آب /أغسطس 2006) حدثا عسكريا وسياسيا عاديا في مجرى يوميات الصراع في المنطقة بل كان حربا مدمرة، ولكن ليس كالحروب السابقة في النتائج وإن شابهتها في الأهوال، وفي حجم الخسائر الإنسانية والدمار الذي أصاب البنى التحتية والاقتصاد. ففي النتائج بدت حرباً عالية الكلفة بالنسبة إلى إسرائيل. كلفتها خسائر بشرية في جندها والمستوطنين، لم تكن قد ألفتها في حروبها السابقة مع العرب أجمعين وكلفتها هيبة عسكريتها التي مرغها أبطال المقاومة في بنت جبيل، وعيتا الشعب، ومارون الرأس، وعيترون، وكفر كلا والخيام، والعديسة وفي سائر ثغور الجنوب التي كانوا لها حماة مرابطين. كلفتها أمنها القومي الذي استباحته صواريخ المقاومة وهزته بعمق فرض على ربع سكانها الفرار من المستعمرات الشمالية او النزول إلى ملاجىء لأسابيع عديدة. وكلفتها استقرارها السياسي الذي هزته هزيمتها في الحرب،

[1] كمال علاونه، انتفاضة الأقصى في فلسطين 2000 – 2006، مرجع سابق، ص: 19.

وأطلقت فيه موجة من التناقضات بين السياسيين والعسكريين، بين الحكومة والمعارضة، داخل الحكومة وداخل الجيش ثم أفقدتها مكانتها التقليدية في الاستراتيجية الإقليمية الأمريكية كأداة وظيفية ضاربة.

وفقد لبنان كثيراً في العدوان، قرابة الألف وثلاثمئة شهيد، وأصابه دمار المساكن والبنى والقدرات وتهجر قسرياً حوالي مليون لبناني من أبناء الجنوب والبقاع والضاحية، وفرض عليه قرار دولي مجحف، وهو القرار(1701) لم يترجم ما حققته المقاومة من نصرٍ في الميدان، بل أعطى اسرائيل سياسيا بعض مالم تقوَ على انتزاعه عسكرياً[1].

موقف النظام العربي الإقليمي من الحرب على لبنان

إن أول مبادرة مهمة لموقف عربي إزاء ما وقع، تمثلت في البيان السعودي الذي اتخذ شكل تصريح نسب إلى مصدر رسمي ونقلته وكالة الأنباء السعودية في 2006/7/13، وقد أكد البيان إيمان المملكة بالحق في مقاومة الاحتلال. ومن هنا وقوفها دوما مع المقاومة الفلسطينية المشروعة التي تستهدف مقاومة الاحتلال العسكري وتجنب إيذاء الأبرياء، وكذلك وقوفها بحزم مع المقاومة في لبنان حتى ينتهي الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني. ثم أعلن البيان بوضوح أن المملكة ترى أنه لا بد من التفرقة بين المقاومة الشرعية وبين المغامرات غير المحسوبة التي تقوم بها عناصر داخل الدولة (حزب الله)، ومن وراءها دون رجوع إلى السلطة الشرعية في دولتها ومن دون تشاور أو تنسيق مع الدول العربية، فتوجد بذلك وضعا بالغ الخطورة يعرض جميع الدول العربية ومنجزاتها للدمار من دون أن يكون لهذه الدول أي رأي أو قول. إن المملكة ترى أن الوقت قد حان كي تتحمل هذه العناصر وحدها المسؤولية الكاملة عن هذه التصرفات غير المسؤولة وان يقع عليها وحدها عبء إنهاء الأزمة التي أوجدتها[2].

---

[1] عبد الإله بلقيز، الحرب الإسرائيلية على لبنان– التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 2006)، ص:7

[2] يوسف أحمد، الحرب الإسرائيلية على لبنان– التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية،(بيروت:،مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006)، ص:252.

في اليوم التالي مباشرة صدر في القاهرة بيان مشترك في أعقاب مباحثات جرت بين الرئيس المصري وملك الاردن أدان "العمليات العسكرية الواسعة للقوات الإسرائيلية في لبنان والأراضي الفلسطينية "وطالب "بالتوقف الفوري عن التعرض للمدنيين واستهداف المنشآت والمرافق الحيوية والبنية الأساسية اللبنانية والفلسطينية "وشدد"على ضرورة التوصل إلى تسوية للموقف الخطير الراهن على الجبهتين اللبنانية والفلسطينية، بما يتيح إطلاق سراح الأسرى كوسيلة لإنهاء الوضع المتدهور". غير أن البيان حذر في الوقت نفسه من "انجراف المنطقة إلى مغامرات لا تخدم القضايا والمصالح العربية " ونبه إلى "خطورة انزلاق المنطقة نحو أجواء حرب تقوض فرص السلام وتفتح الباب أمام دائرة جديدة من العنف والتوتر لايعرف أحد مداها "وأكد البيان على "ضرورة التزام جميع الأطراف الإقليمية بأقصى قدر من ضبط النفس والمسؤولية، وعدم القيام القيام بأعمال تصعيدية غير مسؤولة تستهدف جر المنطقة إلى أوضاع خطيرة وتورطها في مواجهات غير محسوبة تتحمل تبعاتها دول المنطقة وشعوبها"[1].

من الواضح أن لغة البيان المصري – الأردني أقل صراحة وأكثر توازناً لكن جوهر الموقف بقي على الأقل في فهم المحللين والمراقبين منسجماً مع الموقف السعودي، ناهيك بالتتابع الزمني الواضح، وهو ما كان يعني أن ثمة قوى لبعضها ثقل داخل النظام، تتحفظ على ما قام به حزب الله وتعترض عليه، وصولاً إلى تحميله وحده مسؤولية التداعيات وإنهاء الموقف.

ومن المثير أن يتابع المرء تطور موقف النظام العربي الرسمي من قضية مقاومة الاحتلال، إذ إن هذه المتابعة تكشف عن اتجاهات مهمة لما طرأ على ذلك الموقف من تحولات. فقد أتى على العرب الرسميين حين من الدهر كانوا يدعون المقاومة المسلحة لهذا الاحتلال، تشي بذلك مساندة مصر وغيرها من الدول العربية ثورة الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 1954، ومساندة مصر أيضاً ثورة جنوب اليمن ضد الاحتلال البريطاني[2].

ولم تكن المواقف العربية كلها بطبيعة الحال مطابقة للمواقف السعودية والمصرية والأردنية، فقد تميز الموقف السوري منذ البداية بتأييد المقاومة وتحميل إسرائيل وحدها مسؤولية التصعيد العسكري، وأخذت أوساط سورية على المواقف السابقة تحميلها المسؤولية لحزب الله من دون

[1] يوسف أحمد، المصدر نفسه، ص: 253.

[2] يوسف أحمد،الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها، (المستقبل العربي، العدد332، 2006)، ص:33-51.

الالتفات إلى العدوان الإسرائيلي، وأكدت القيادة القطرية لحزب البعث في 2006/7/14 " ثبات الموقف السوري الداعم بقوة للمقاومة"، وأعلن وزير الإعلام السوري في 2006/7/16 أن أي هجوم إسرائيلي على سوريا سيقابل برد مباشر لا حدود له في الزمن ولا بالأساليب، وأدانت الصحف السورية بشدة صمت الدول العربية عن العملية العسكرية الإسرائيلية في لبنان.

شهد اجتماع مجلس الجامعة الذي انعقد في مقر الأمانة العامة في القاهرة في 2006/7/15 انقساما لافتا في شأن حجم المسؤولية التي يتحملها حزب الله عن التصعيد الاخير، واشارت مصادر دبلوماسية إلى أن الوزراء انقسموا إلى ثلاث جبهات رئيسية[1] :

الجبهة الأولى:

تضم مصر والاردن والسعودية والكويت والعراق والسلطة الفلسطينية والامارات والبحرين وهي ترى أن اعمال حزب الله "غير مسؤولة، وجاءت في توقيت غير مناسب "وأنه " من الضروري أن ينسق حزب الله مع الدولة اللبنانية، وألا تكون الحكومة آخر من يعلم، ولاسيما أن مواقفه قد تجر المنطقة إلى حرب كبيرة".

الجبهة الثانية:

ضمت سوريا ولبنان واليمن، اعتبرت أن عمليات حزب الله ضد إسرائيل مشروعة ولا تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، وأنها تأتي في إطار القرارات الدولية في شأن الكفاح المسلح للشعوب من أجل التحرير.

الجبهة الثالثة:

وتضم المغرب والسودان وليبيا، تبنت موقفاً يرى أن حزب الله لم يرتكب جريمة عندما أسر الجنديين، ولكن على الحزب أن ينسق مع الحكومة اللبنانية كي لا تجد نفسها في موقف حرج أمام المجتمع الدولي.

إن الحل الوسط الذي توصل إليه وزراء الخارجية العرب بدا منحازاً إلى الجبهة الأولى، على الرغم من وصفه بإنه مثّل "صيغة توافقية" تفادت انقساماً عربياً حول الأوضاع في لبنان وفلسطين، فقد حذر وزراء الخارجية العرب من أن تصرفات كثيرة " يقوم بها البعض حرصاً على المصالح

[1] يوسف أحمد، مرجع سابق، ص252، نقلاً عن (الحياة، 2006/7/16/، ص:4).

العربية تضر بتلك المصالح"، في إشارة ضمنية إلى حزب الله وحماس، وأضافوا أن هذه التصرفات تتيح لإسرائيل وأطراف أخرى من خارج الوطن العربي العبث بأمن الدول العربية مثلما يحدث في لبنان حاليا[1].

لكن المقاومة صمدت، وقدمت نموذجاً أشعل جذوة الرأي العام العربي، وصعدت إسرائيل عدوانها، وعلت النبرة الناقدة للمواقف العربية الرسمية داخل لبنان، وفي هذا السياق بدا انه لا خيار للموقف العربي الرسمي، إذا أراد ألا ينتحر، سوى أن يغير خطابه على أقل تقدير، ومن هنا جاءت الدعوة السعودية إلى مجلس وزاري عربي طارئ في بيروت عقد بالفعل في 2006/8/7، وكان لإنعقاد هذا المجلس دلالات إيجابية، فقد حمل مجرد الإنعقاد في بيروت معنى محدداً، وهو أن المجتمعين قد عقدوا العزم على أن يلقوا بثقلهم في الكفة اللبنانية، وساعد على ذلك إجماع وطني لبناني حول خطة رئيس الوزراء[2]، واختفت من المجلس نبرة الانتقاد للمقاومة.

ومن ناحية أخرى أفضت تلك الأعمال إلى واحدة من الحالات القليلة التي لن تتوقف فيها قراراته عند المستوى اللفظي، فتم تشكيل لجنة ثلاثية توجهت فوراً إلى نيويورك لنقل وجهة النظر العربية إلى المتداولين بشأن الصيغة النهائية لمشروع القرار الفرنسي – الأمريكي في مجلس الأمن، وهي سابقة يتخذ فيها المجلس الوزاري للجامعة قراراً ويتابع تنفيذه على هذا النحو، وقد أجرى الوفد الثلاثي اتصالات واسعة فضلاً عن مشاركته في مداولات مجلس الأمن. وكانت الحصيلة أن الصيغة النهائية للقرار رقم 1701 جاءت أفضل مما كان عليه مشروع القرار[3].

دعت اليمن إلى عقد قمة طارئة، لكن الدول العربية في مرحلة التراخي عن نصر لبنان، ولم تَرَ ما يوجب عقد هذه القمة، سحب اليمن على لسان وزير خارجيته الدكتور أبو بكر القربي دعوته لعقد القمة العربية الطارئة التي كان الرئيس علي عبدالله صالح قد دعا إليها. وقال القربي في مؤتمر صحفي عقده بمقر وزارة الخارجية إن هذا الموقف جاء منعا لحدوث انشقاق في الصف العربي.

---

[1] يوسف أحمد، الحرب الإسرائيلية على لبنان ، مرجع سابق، ص:253.

[2] يوسف أحمد، نص خطاب فؤاد السنيورة في الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر المخصص للبنان،الخارجية الإيطالية، 2006، نقلاً (الحياة، 2006، ص: 5)

[3] خليل حسين، الوعد الصادق هزيمة إسرائيل في لبنان، (بيروت: دارالمنهل اللبناني، 2006)، ص: 22.

وقال الدكتور أبو بكر القربي وزير خارجية اليمن في مؤتمره الصحفي إن هذا الموقف، ــفي إشارة إلى سحب الدعوة لعقد القمة العربية الطارئة. ــيأتي انطلاقا من حرص اليمن على عدم حدوث انشقاق وتصدع في الصف العربي. وأضاف، أن اليمن يعرب عن تقديره للدول التي أبدت موافقتها على عقد القمة الطارئة. كما امتنع القادة العرب بالإجماع عن حضور القمة الإسلامية التي انعقدت في ماليزيا في 2006/6/3 لبحث العدوان.

وفي إطار مراجعة النظام العربي الرسمي مواقفه تجاه العدوان الإسرائيلي على لبنان، أثيرت مجدداً فكرة الدعوة إلى قمة عربية طارئة، وكانت السعودية صاحبة الدعوة، حيث أعلن وزير الخارجية السعودي أمام مجلس وزراء الخارجية الطارئ في بيروت استعداد حكومته، ليس حضور قمة عربية فقط، بل للدعوة إلى عقدها في مكة المكرمة في الوقت الذي يتفق عليه القادة العرب، وأن شرط المملكة الوحيد لعقدها هو الإعداد الجيد لها. وقد كلف المجلس الوزاري الطارىء في بيروت أمين عام الجامعة بإجراء المشاورات اللازمة في هذا الصدد.

وقد وضع مجلس الجامعة بالفعل في دورته الطارئة على المستوى الوزاري التي انعقدت في مقر الأمانة العامة في القاهرة في 2006/8/20 نهاية فعلية لفكرة عقد قمة طارئة، بتفضيلهم الانخراط في مزيد من المشاورات بهدف التحضير الجيد لهذه القمة، وقد نسبت الإطاحة بالقمة الطارئة على هذا النحو إلى الخطاب الحاد للرئيس السوري بشار الأسد في 2006/8/15، الذي انتقد فيه المواقف العربية الرسمية تجاه هذه الحرب، وكان فكرة هذا الخطاب لا تتجاوز فكرة المسمار الأخير في نعشها[1].

موقف جامعة الدول العربية من العدوان على غزة:

على الرغم من أن العدوان الإسرائيلي على غزة بدأ في 2008/12/27، لم تستطع جامعة الدول العربية تنظيم اجتماع عاجل لبحث الموقف واتخاذ الإجراءات اللازمة. ولم يعقد هذا الاجتماع إلا في 2008/12/31. ولقد كان لتأجيل هذا الاجتماع، الذي عقد على مــستوى وزراء الخارجيــة،

[1] خليل حسين، المصدر نفسه، ص:23.

أسباب عديدة، أهمها أن ستة من وزراء الخارجية العرب هم وزراء دول مجلس التعاون الخليجي، وكانوا مشغولين بالقمة الخليجية التي عقدت في مسقط قبل يومين فقط من موعد هـذا الاجتمـاع، لكن السبب الأهم هو الانقسام في المواقف بالنسبة لدعوة عقد قمة عربية طارئة دعت إلها قطـر، وتركيز دول عربية على مطلب فتح المعابر المصرية، لنقل المصابين إلى خـارج القطـاع مـن ناحية، ولإدخال المساعدات والدعم إلى القطاع من ناحية أخرى، وهو مطلب كانت ترفضه مصر على النحو الذي كان مطروحاً[1].

وقد شهدت الأيام التي سبقت انعقاد هذا الاجتماع الوزاري العديد من اللقاءات والمشاورات العربية، كان أبرزها بالطبع القمة الخليجية ولقاءات القادة والوزراء، كما عقد وزراء خارجية دول الاتحاد المغاربي اجتماعاً تشاورياً في العاصمة الليبية طرابلس، واتفقوا على ضرورة وقف العدوان الإسرائيلي ودعم سكان القطاع بكل الوسائل، والتقى رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم آل ثاني برئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في أنقرة، كما التقى الملك عبد الله الثاني ملك الأردن برئيس الوزراء التركي، الذي قام بجولة شملت سوريا والأردن[2].

وقد انتهى اجتماع وزراء الخارجية ببيان هزيل لا يعبر فقط عن الانقسام العربي بقدر ما يعبر عن حالة الضعف العربي والعجز عن القيام بشيء له معنى من جانب الدول العربية جميعها، دون تمييز بين معتدل وممانع، وهي المسميات التي تكشف حقيقتها بوضوح مؤلم داخل المؤتمر. فبدلاً من اتخاذ إجراءات عربية واضحة وصريحة انطلاقاً من مبدأ الدفاع عن النفس الذي يعطي الدول العربية حق القيام بشيء يمكن من خلاله وقف العدوان ومعاقبة المتعدي، لجأ الوزراء العرب إلى الهروب من المسؤولية وتصديرها إلى مجلس الأمن لوقف إطلاق النار وفتح المعابر في قطاع غزة وبضمانة دولية، كما قرر الوزراء تشكيل لجنة وزارية عربية برئاسة وزير الخارجية السعودي، والأمين العام للجامعة العربية، ووزراء خارجية الأردن وسورية وفلسطين وقطر وليبيا والمغرب، تتوجه إلى مجلس الأمن للقيام بالتحرك الواجب لعقد اجتماع المجلس والخروج بالقرارات المطلوبة.

---

[1] محمد إدريس ، المواقف العربية من العدوان، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والأستشارات ، ط1، 2009)، ص: 166

[2] محمد إدريس ، المصدر نفسه، ص: 167.

كما أيد الوزراء موقف مصر فيما يتعلق بمعبر رفح بعد مناقشات ساخنة شهدتها الجلسة المسائية بين وزيري خارجية مصر وسوريا، وتضمن البيان ترحيب الوزراء بقيام مصر بفتح معبر رفح للأغراض الإنسانية واستعدادها لبذل الجهد والعمل على الأطراف المعنية على اتخاذ الخطوات اللازمة بما يسمح بفتح معبر رفح بشكل مستمر وفقاً لترتيبات اتفاقية 2005، وكان معنى ذلك أن يبقى المعبر مغلقاً نظراً لغياب هؤلاء المراقبين1.

لقد انتهى البيان بمطالبة إسرائيل بوقف العدوان على غزة، ودعوة الدول العربية إلى تقديم مساعدات للشعب الفلسطيني عن طريق معبر رفح المصري، ولكنها لم تتخذ أي إجراءات لوقف العدوان ولم تستطع اتخاذ قرار بعقد قمة عربية طارئة، وتوصلت إلى صيغة توافقية كان من شأنها تعويم الدعوة القطرية لعقدهذه القمة.

كانت هذه الصيغة محصلة جدل بين فريقين، الأول تقوده قطر ويطالب بعقد قمة عربية طارئة في الدوحة يوم الجمعة الموافق 2009/1/2. والثاني تقوده مصر بدعم سعودي، ويرفض عقد القمة. وانتهى البيان إلى نص يقضي بتأجيل البت في عقد القمة العربية الطارئة إلى ما بعد معرفة النتائج التي سيسفر عنها اجتماع مجلس الأمن. الذي لم يكن قد عُرف بعد موعد انعقاده بكل ما يعنيه ذلك من تغييب للدور العربي ما دفع المتحدث باسم حركة حماس سامي أبو زهري، إلى اعتبار إحالة القضية إلى مجلس الأمن تعني أن الدول العربية رفعت يدها عن القضية، كما وصف أبو زهري أن ما جاء في الكلمات الافتتاحية لاجتماع وزراء خارجية العرب بأنه أضعف من البيانات التي صدرت عن الاتحاد الأوروبي. وأشار إلى أن المسؤول عن عدم تحقيق المصالحة الفلسطينية هو النظام الرسمي العربي، وعدم التوازن في موقف الراعي الرسمي للحوار الفلسطيني الداخلي ويقصد بذلك الوقف المصري.

عقدت الجامعة العربية اجتماعاً على مستوى المندوبين الدائمين في 2009/1/13 أي بعد ما يقرب أسبوعين من اجتماع وزراء الخارجية العرب، للبحث في دعوة قطر لعقد قمة عربية طارئة، وشهد هذا الاجتماع مشادات حادة بين الدول المساندة للدعوة القطرية وبين الدول الرافضة، حيث

[1] عدنان عمران، معركة غزة "تحول استراتيجي في المواجهة مع إسرائيل"،(عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011)، ص:172.

قال أحمد القطان مندوب السعودية في الجامعة " لا نرى من المناسب عقد قمة ثانية"، كما أعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية أن القاهرة أبلغت الجامعة العربية عدم موافقتها على القمة، مشيراً إلى أن مصر ترى إن وجود القادة العرب في الكويت في يوم 18 من الشهر الجاري (كانون ثاني/ يناير 2009) يمكن أن يكون مناسبة ملائمة للتشاور فيما بينهم بشأن الوضع في غزة[1].

وجاء اجتماع وزراء الخارجية الذي عقد في الكويت يوم 2009/1/16، ليكشف إلى أي مدى وصل الانقسام والتداعي في الموقف العربي، حيث لم يحضر هذا الاجتماع غير عدد محدود من وزراء الخارجية، على رأسهم وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط ووزير الخارجية السعودي سعود الفيصل، فيما غاب وزير الخارجية السوري وليد المعلم، ونظيره القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، وتمثلت دول عدة على مستوى أدنى من وزير، بسبب مشاركة وزراء خارجية دول عربية للقادة في قمة غزة التي عقدت بالدوحة في اليوم نفسه[2].

في هذا الاجتماع الذي كان مخصصاً لوضع جدول أعمال القمة العربية الاقتصادية في الكويت جرى الإتفاق على مشروع القرار الذي سيرفع للقمة والذي نص على:

1-الدعوة إلى الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي.

2-انسحاب إسرائيل من قطاع غزة فوراً.

3- فتح جميع المعابر، وإنهاء الحصار.

4-الالتزام بإعادة البناء والإعمار في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية، وتوفير الإمكانات اللازمة لهذا الغرض.

وصف الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى الوضع العربي قبيل هذا الاجتماع بأنه أصبح فوضى كبيرة ومؤسفة ومؤذية، وأكد أن العمل العربي يحتاج إلى تعاون حقيقي، واصفاً قمة الدوحة التي جرت في اليوم نفسه بأنها خارج إطار الجامعة العربية، وأن قمة الكويت هي قمة عربية متكاملة.

---

[1] عدنان عمران ، معركة غزة "تحول استراتيجي في المواجهة مع إسرائيل"، مرجع سابق، ص:174.

[2] عيسى أحمد، دعوة قطر لعقد قمة طارئة تصدم بالنصاب القانوني،(الشرق الأوسط، 2009/1/14)، ص: 6.

القمم العربية من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

شهدت الأسابيع الثلاثة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة إنعقاد أربع قمم عربية، عقدت الأولى في مسقط، والثانية في الرياض، والثالثة في الدوحة، أما القمة الرابعة فقد عقدت في الكويت وكانت هذه القمم الأربعة معنية بالدرجة الأولى بذلك العدوان. لكن أياً منها لم يستطع وقف العدوان أو معاقبة المعتدي ولا حتى إغاثة المنكوبين داخل القطاع، فقد توقف القتال بقرار إسرائيلي منفرد عقب توقيع وزيرة الخارجية الإسرائيلية (تسيبي ليفني) مع نظيرتها الأمريكية (كوندوليزا رايس) على مذكرة التفاهم الإسرائيلي- الأمريكي، التي جعلت مهمة حماية الحدود البحرية للدولة الإسرائيلية من أي اختراق لحركة حماس أو غيرها من منظمات المقاومة مسؤولية أمريكية بالدرجة الأولى، وبمشاركة حلف شمال الأطلسي، والشركاء الإقليميين على نحو ما نصت تلك المذكرة 1. وتعرض الدراسة أهم ما جاء في تلك القمم التي كانت على النحو التالي:

أ- قمة مجلس التعاون الخليجي:

انعقدت القمة في 29-2008/12/30، وكانت هذه القمة قد تزامنت بالصدفة مع العدوان على غزة، ورغم ذلك فإن الموضوع طرح نفسه بقوة، خاصة بعد إعلان قطر دعوتها لعقد قمة عربية طارئة للبحث في الأزمة. واكتفى المجلس بإصدار بيان ختامي يدعو إلى التحرك الدولي لوقف ما وصف بآلة القتل الإسرائيلي في غزة، وبإدانة العدوان وتحميل إسرائيل مسؤوليته دون الإشارة إلى موضوع القمة الطارئة2.

ب- القمة الخليجية الطارئة في الرياض:

عقدت هذه القمة في 2009/1/15، إي قبل يوم واحد من إنعقاد قمة غزة الطارئة في الدوحة المختلف عليها خليجياً وعربياً، وأوضح وزير الخارجية السعودي إن هدف هذه القمة هو وحدة الموقف والعمل سوياً لإنجاح قمة الكويت في مجالاتها كافةً.

---

[1] محمد أدريس،2009، ص: 170، نقلاً عن (بي بي سي،2009،1،16).

[2] علي الحاروني، " دول مجلس التعاون الخليجي وموقفها من محرقة غزة"، مركز الإمارات للإعلام والنشر، 2009/1/18.

سبقت هذه القمة بيومين قمة مصرية–سعودية، عقدت أيضاً في الرياض، حسمت الموقف من القمتين المتنافستين في الدوحة والكويت، حيث اتفق البلدان على عدم المشاركة في قمة الدوحة وحضور قمة الكويت الاقتصادية، على أن تبحث هذه القمة تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، واتفق البلدان على أمرين:

الأول: ضرورة التوصل إلى وقف لإطلاق النار، والتنفيذ الفوري والكامل للمبادرة التي طرحها الرئيس محمد حسني مبارك.

الثاني: مشاركة مصر والسعودية في مؤتمر القمة العربية بالكويت، لتحقيق المصالح العربية، ومعالجة القضية الفلسطينية لما فيه هدف وقف العدوان وتحقيق السلام للشعب الفسطيني1.

ج- قمة غزة في الدوحة:

جسدت هذه القمة، التي حرص البعض على تقزيمها واعتبارها مجرد اجتماع عربي طارىء تحول إلى منبر إسلامي، حالة الانقسام العربية بصورة غير مسبوقة بالنسبة للقضية الفلسطينية.

وقد عبر أمير قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، عن مدى المرارة التي يشعر بها جراء هذه الحالة، وبخاصة محاربة دول عربية لدعوة عقد هذه القمة، وتردد وفود دول عربية بين القبول ثم العدول عنه بقوله:" ما أن يكتمل النصاب حتى ينقص، حسبي الله ونعم الوكيل".

وكشف الشيخ حمد بن جاسم، رئيس الوزراء القطري، موقف رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس من هذه القمة في مؤتمر صحفي في اليوم التالي لانعقادها، ضمن إشارته إلى تعرض دول عربية لضغوط كي لا تشارك في القمة، وقال إن عباس قال له" لو حضرت القمة لذبحت من الوريد". وفيما يتعلق بعدم حضور الإمارات القمة، بالرغم من موافقتها المسبقة اعترف بأن الإمارات اشترطت لحضورها عدم مشاركة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، وقال:"معهم حق في عدم الحضور"، وأشار إلى واقعة اكتمال النصاب القانوني لعقد القمة ثم عودته مرة أُخرى بقوله "النصاب اكتمل أربع مرات ليعود ويتقلص"2.

---

[1] راشد سامح، العدوان على غزة.. أبعاد الموقف المصري، (السياسة الدولية، العدد176، 2009)، ص:177.

[2] محمد إدريس، المواقف العربية من العدوان، مرجع سابق، ص:169

وقد ثبتت هذه القمة المقررات الثمانية التي أعدتها قطر، وشملت: الوقف الفوري للعدوان، والانسحاب الفوري والشامل لقوات الاحتلال، وفتح جميع المعابر وتسهيل عبور الأفراد والإغاثة، ورفع الحصار غير الشرعي وغير القانوني بكل أشكاله، وإلغاء تقييد حركة الأفراد والأموال والبضائع، وإنشاء صندوق لإعادة إعمار غزة بما فيها المنازل والأبنية تصل عائداته مباشرة إلى غزة، وتعليق مبادرة السلام العربية، ووقف كل أشكال التطبيع مع "إسرائيل" بما فيها إعادة النظر في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، وإقامة جسر بحري تشارك فيه جميع الدول العربية لنقل ما يحتاج إليه قطاع غزة، والسعي لمحاسبة "إسرائيل" على ما ارتكبته وترتكبه من جرائم حرب ضد الإنسانية أمام القضاء الدولي والوطني1.

وقد أوضح وليد المعلم، وزير الخارجية السوري، أن مطالب قمة غزة الطارئة في الدوحة ستحال إلى قمة الكويت الاقتصادية "ومن يرد أن ينضم فأهلا وسهلا" وأضاف:"يجب أن تكون غزة في قلب قمة الكويت وليس على هامشها"، وقال واصفا القمة:" هذا الاجتماع ياتي بإصرار قطري سوري جماهيري إسلامي، وجاء بتصميم القادة متحدين كل الضغوط والمغريات التي بذلت من أجل عدم عقده"، لكنه حرص على أن يوضح أن هدف هذا الاجتماع" ليس تشكيل قطب جديد"، مضيفا:" نحن لسنا مع سياسة المحاور."

وقد شهدت هذه القمة إعلان مواقف متشددة ضد العدوان، لكن أهم المواقف العملية التي خرجت عنها كان قرار كل من قطر وموريتانيا تجميد علاقاتهما مع "أسرائيل،" وأكد رئيس الوزراء القطري، عقب إعلان البيان الختامي، أن قطر قررت إغلاق المكتب الإسرائيلي في الدوحة، وإبلاغ العاملين فيه بضرورة مغادرة البلاد بأقرب فرصة، إلى أن تكون هناك فرص أفضل للسلام تتلخص بقيام دولة فلسطينية إلى جانب "إسرائيل"2.

---

[1] بشير نافع، انكسار الهجمة لا يترك مجالاً للشك في من أخفق،(العرب، 2009/1/23).

[2] محمد إدريس، المواقف العربية من العدوان، مرجع سابق، ص:172

د-قمة الكويت الاقتصادية:

يبدو ان القمة الخليجية الطارئة التي عقدت في الرياض، وقمة غزة التي عقدت بالدوحة وما تضمنته من مواقف وما أعلنته من مقررات، قد مهدت للمفاجأة التي حدثت في قمة الكويت. فعلى عكس كل التوقعات تحولت الانقسامات والاتهامات المتبادلة إلى مصالحة سداسية قادها الملك عبد الله بن عبد العزيز، الذي بادر المجتمعين بما تضمنته كلمته من معاني تقترب كثيرا مع روح مقررات قمة غزة في الدوحة، وبالذات ما يتعلق بمبادرة السلام العربية التي أكد أنها "لنتبقى على الطاولة إلى الأبد،" ووصفه لما حدث في غزة بأنه "مجازر من فعل عصابة إجرامية لا مكان في قلوبها للرحمة"، ثم إعلانه تقديم المملكة مليار دولار مساهمة في صندوق إعمار قطاع غزة1.

وقد فاجأ الملك عبد الله المشاركين في القمة بتحويله مجرى التوقعات، إذ قال في الكلمة التي ألقاها في الجلسة الافتتاحية:" اسمحوا لي أن أعلن باسمنا جميعا أننا تجاوزنا مرحلة الخلاف وفتحنا باب الأُخوة العربية والوحدة لكل العرب دون استثناء أو تحفظ."

وقد أدانت القمة في بيانها، الذي حمل اسم "إعلان الكويت،" ما وصفته بالعدوان الإسرائيلي الهمجي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. ونص البيان على أن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة المنعقد في دولة الكويت 19-2009/1/20، وبعد أن تدارس مستجدات الوضع الخطير الناجم عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والخطوات الواجب اتخاذها يتوجه بتحية إكبار وإجلاء للشعب الفلسطيني في مقاومته الباسلة لمواجهة العدوان الإسرائيلي، ويدين هذا العدوان الهمجي الذي أوقع الآلاف من الشهداء والجرحى وأحدث دمارا هائلا.

وطالب المجلس "بوقف العدوان الإسرائيلي، والانسحاب فورا من قطاع غزة، وتثبيت وقف إطلاق النار، ورفع الحصار الجائر." وحمل المجلس "إسرائيل "المسؤولية القانونية عما ارتكبته من جرائم حرب، واتخاذ ما يلزم نحو ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم"، كما أكد القادة عزمهم على تقديم كل أشكال الدعم لمساعدة الشعب الفلسطيني وإعادة إعمار غزة ورحبوا بالمساهمات التي تم الإعلان عنها في هذا الإطار."

[1] المصدر نفسه، ص:174

موقف النظام العربي الإقليمي من العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2012

قام رئيس كل من مصر وفلسطين بطلب عقد اجتماع مجلس طارئ للجامعة العربية على المستوى الوزاري لبحث تداعيات العدوان الإسرائيلي على غزة. وقد بدأت بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة أعمال المجلس الوزاري الطارئ برئاسة وزير الخارجية اللبناني عدنان منصور وحضور الأمين العام للجامعة العربية الدكتور نبيل العربي. ورأس وفد المملكة العربية السعودية إلى أعمال الاجتماع معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية الدكتور نزار بن عبيد مدني[1].

ودعا وزير خارجية لبنان عدنان منصور رئيس الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب إلى قطع العلاقات العربية مع إسرائيل، وإلغاء المعاهدات معها وتجميد جميع أشكال ومستويات الاتصال بين العدو الإسرائيلي وأي دولة عربية. وطالب الدول العربية التي تقيم علاقات مع إسرائيل باتخاذ خطوات على المستوى الدبلوماسي بدءًا من سحب السفراء والتوقف فورا عن التطبيع وقطع العلاقات الدبلوماسية وصولا إلى إلغاء الاتفاقيات معها. وحث منصور في كلمته على الطلب من الشريك الأوروبي والشركاء الدوليين وقفة ضمير لإدانة الاعتداء الإسرائيلي والطلب من ممثل المجموعة العربية في مجلس الأمن العمل على استصدار قرار يدين العدوان الإسرائيلي على غزة. وشدد على ضرورة المضي قدما وعدم التراجع عن الذهاب للأمم المتحدة لطلب العضوية لدولة فلسطين بصفة مراقب، داعياً إلى إعادة إحياء وتفعيل عمل مكاتب المقاطعة العربية لإسرائيل وتعزيز مقاطعتها للشركات الأجنبية المتعاملة معها وفتح المعابر الحدودية تسهيلا لدخول المساعدات الإنسانية ومواد الإغاثة للشعب الفلسطيني2.

دعا الدكتور نبيل العربي في كلمته في افتتاح مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري إلى إعادة النظر في جميع المبادرات السابقة ومراجعة استمرار الالتزام العربي بمبادرة السلام العربية. وأن على لجنة مبادرة السلام العربية صياغة توصيات محددة بشأن مراجعة الموقف العربي في الصراع العربي الإسرائيلي وتقديمها لاجتماع طارئ لمجلس الجامعة العربية. وحث العربي مجلس وزراء الخارجية العرب إلى وقفة جادة وإجراء تقييم شامل. وأكد أنه لا يجوز أن

[1] سعيد عمر، الإجتماع الوزاري العربي بحث التعامل مع العدوان الإسرائيلي على غزة، (جريدة الرياض، العدد 218، 18نوفمبر 2012م)، ص:3.

[2] سعيد عمر، الإجتماع الوزاري العربي بحث التعامل مع العدوان الإسرائيلي على غزة، مرجع سابق، ص:2-5

تمر الجرائم الإسرائيلية دون عقاب لأنها جرائم حرب لا تسقط بالتقادم، مشددا على أن الحقيقة التي يعرفها العالم أنه لا حل ولا سلاماً ولا استقراراً للمنطقة على اتساعها إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. وتعهد العربي باسم الدول العربية للشعب الفلسطيني بالعمل لوقف العدوان وكسر الحصار وفتح المعابر، داعيا الشعب الفلسطيني إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية باعتبارها الضمانة الوحيدة لإقامة الدولة الفلسطينية.

ودعا رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني الدول العربية إلى الوفاء بتعهداتها المالية لمساندة الشعب الفلسطيني، وعدم الاكتفاء بمواقف الشجب والإدانة وإصدار البيانات. وحذر ابن جاسم في كلمته من تردي الأوضاع في قطاع غزة تحت طائلة آلة الحرب الإسرائيلية، مشدداً على ضرورة ألا تكون هذه الاجتماعات مجرد مضيعة للمال والوقت. وقال إن الاجتماع ليس لإعلان الحرب أو القيام بعمل عسكري، ودعا إلى إعادة النظر بشكل كامل في عملية السلام وإستراتيجية التعامل مع عملية السلم برمتها، مؤكدا أن الموقف العربي يحتاج الآن لإعادة نظر واضحة وصريحة.

وقال وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو، إنه حان الوقت لإعادة النظر بطريقة شاملة في الطريقة التي اتبعناها، والمجتمع الدولي مع ما أصبح يسمى عملية السلام، معربا عن تأييده لما طرحه الدكتور نبيل العربي في هذا الشأن. وقال "آن الأوان أن نقوم نحن العرب بإعادة النظر في هذه الاستراتيجيات، فهناك لجان تعمل بدون فائدة، والأرض الفلسطينية تلتهم يوما بعد يوم، وأخشى أنه بعد سنوات قليلة ألا يكون هناك أرض للتفاوض بشأنها"[1].

ودعا وزير الخارجية التونسي رفيق عبد السلام إلى مساندة الموقف المصري الداعم لقطاع غزة وتوفير غطاء عربي ليكون هناك قرار مصري عربي برفع الحصار كما اقترح بتشكيل وفد وزاري عربي لزيارة غزة لمعاينة الدمار الذي خلفه العدوان الإسرائيلي. وقال رفيق عبد السلام في كلمته أمام الاجتماع إن مصر بذلت جهدا كبيرا لمساندة غزة داعيا إلى موقف عربي موحد لرفع الحصار عن قطاع غزة ومساندة الموقف المصري.

[1] سعيد عمر، المصدر نفسه، ص:6.

وأشارت وزيرة الدولة في الحكومة الإماراتية الدكتورة ميثاء الشامسي إلى أن بلادها تتابع بقلق بالغ العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة وأنها تدين هذا العدوان الغاشم الذي ترتكبه إسرائيل في قطاع غزة. وشددت الشامسي على أن اجتماع اليوم يتطلب اتخاذ خطوات عملية وسريعة على جميع المستويات والأصعدة لوقف هذا العدوان الإسرائيلي، مطالبة بضرورة ألا يمر هذا الاعتداء دون عقاب. وطالبت المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته والتحرك الفوري لوقف العدوان. كما طالبت مجلس الأمن بأن يضطلع بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين. ونوهت بالبيان الذي صدر عن وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في الرياض يوم 14 نوفمبر 2012 والذي أدان بشدة العدوان الإسرائيلي الغاشم على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

الوضع العربي الجديد ودور مصر ما بعد الثّورة

حين جرى العدوان السابق على قطاع غزة في نهاية العام 2008، كان الحصار الإسرائيلي المصريّ على القطاع محكمًا، وكانت المفاوضات الإسرائيليّة الفلسطينيّة جارية، وكان النّظام العربيّ الرسميّ غير مبال بالرأي العامّ العربي. ولم ينجح العرب حتّى في الاتّفاق على عقد اجتماعٍ لإدانة العدوان، إذ قامت دول عربيّة رئيسة بالسّعي علنًا لإفشال مؤتمر قمّة ضدّ العدوان عُقد في الدوحة تحت عنوان قمة غزة. أمّا بعد موجة التغيير في الوطن العربي، فقد انقلبت الأمور رأسًا على عقب واستغلّت الحكومات العربية العدوان لكسر الحصار علنًا وتنظيم زيارات رسميّة تضامنيّة إلى القطاع تنديدًا بالعدوان وتضامنًا مع الشعب الفلسطيني، بتعاون واضح أظهرته الإدارة المصريّة والجامعة العربية.

وأولت إسرائيل اهتمامًا كبيرًا بالثورة المصريّة، لمكانة مصر وأهمّية دورها في المنطقة، ولما يحمله التغيير في مصر من تأثيرٍ في طبيعة علاقاتها مع إسرائيل، ومصير اتفاقيّة كامب ديفيد التي أخرجت مصر من دائرة الحرب مع إسرائيل، وعزّزت مكانة إسرائيل في المنطقة. وعليه، توطّدت العلاقات تدريجيًّا بين مصر وإسرائيل حتّى وصلت إلى شراكة إستراتيجيّة بين الدولتين في النّصف الثاني من فترة حكم مبارك. وقد غيّرت ثورة 25 يناير المصريّة طبيعة العلاقات بين مصر وإسرائيل ونوعيّتها، خاصّةً بعد انتخاب محمد مرسي رئيسًا لمصر، ووضعت حدًّا للشّراكة

الإستراتيجيّة بين الدولتين، وحرّرت الإرادة الوطنيّة المصريّة من تبعيّتها للأجندة الإسرائيليّة – الأميركيّة في المنطقة بشكلٍ عامّ وفي القضيّة الفلسطينيّة بشكلٍ خاصّ. وعلى الرّغم من صعوبة أوضاعها الداخليّة، بدأت مصر في استعادة مكانتها ودورها في المنطقة المتعارض والمتناقض مع دور إسرائيل وسياستها العدوانيّة[1].

لقد كانت إسرائيل تعوّل في كلّ عدوان على تعاون نظام مبارك في استخدام أوراقه الكثيرة على حدود قطاع غزّة، للضّغط على المقاومة الفلسطينيّة وجعلها تقبل الشروط الإسرائيليّة.

بعد انتخاب محمد مرسي رئيسًا لمصر، تفاعلت وجهتا نظر في دائرة متّخذي القرار في إسرائيل بشأن تأثير ذلك في الحدّ من "حرّية" إسرائيل في الاعتداء على قطاع غزّة. شدّدت وجهة النظر الأولى على أنّه من أجل الحفاظ على حدٍّ أدنى من العلاقات مع مصر وعدم الوصول إلى قطيعةٍ سياسيّة معها فإنّ إسرائيل مضطرّةٌ إلى "ضبط النفس" والامتناع عن القيام بعمليّاتٍ عسكريّة كبيرة ضدّ قطاع غزّة، على منوال الحرب التي شنّتها على القطاع في أواخر العام 2008. أمّا وجهة النظر الأخرى، فقد أقرّت بالضرورة القصوى في الحفاظ على علاقات إيجابيّةٍ مع مصر، ولكنّها في الوقت ذاته دعت إلى محاولة تعويد النظام المصريّ الجديد على ميزان القوى على أرض الواقع، واختبار ردود فعله على العدوان على غزّة، أو مدى تكيّفه معه، والتّعامل مع هذه الرّدود وفقًا لتطوّر الأحداث من دون الوصول إلى قطيعة مع مصر.

لقد اختلف رد فعل النظام الجديد في مصر على العدوان اختلافًا جذريًّا عن تعامل نظام مبارك. إذ رفضت مصر العدوان الإسرائيليّ، ووقفت سياسيًّا ومعنويًّا إلى جانب المقاومة، ونشطت دبلوماسيًّا وسياسيًّا على المستويات العربيّة والإقليميّة والدوليّة من أجل وقف العدوان الإسرائيليّ، والتوصّل إلى اتّفاق تهدئةٍ يضمن الشّروط والمطالب الأساسيّة في غزّة ويحقّقها. وكان الرئيس المصري محمد مرسي قرر سحب السفير المصري من تل أبيب، كما دعا إلى عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن الدولي، وآخر لمجلس جامعة الدول العربية من أجل الرد على العدوان الإسرائيلي[2].

---

[1] العدوان الإسرائيلي على غزة يفشل في تحقيق أهدافه، المركز العربي للدراسات، نوفمبر2012www.dohainstitute.org

[2] زكي، الرئيس المصري يعقد اجتماعا لبحث تداعيات العدوان الاسرائيلي على غزة، (القاهرة، الشرق الأوسط،11/15/ 2012)، ص:1.

المبحث الثاني: النظام العربي الإقليمي والانقسام الفلسطيني

تمهيد:

شكلت انتخابات السلطة الفلسطينية في العام 2006 تحولاً استراتيجيا في الساحة السياسية الفلسطينية، وبرزت إشكالات نقل المسؤوليات والصلاحيات للقيادة الجديدة، بدءاً بتشكيل الحكومة وسيطرتها على مؤسسات السلطة المدنية والأمنية، ثم التعامل السياسي في العلاقات الخارجية للسلطة، وقامت حركة فتح بجهد كبير لخلخلة الوضع المدني والأمني تحت الحكومة بوسائل مختلفة من بينها الاضطرابات طويلة الأمد، وفرضت إسرائيل حصاراً كاملاً من جانبها على الفلسطينيين، وأوقفت تحويل مبالغ مالية لديها للسلطة.

ولم يقف الأمر عند ذلك الحد، بل تفاقمت الخلافات بين فتح وحماس حتى وصلت إلى اشتباكات مسلحة بين الطرفين، وممارسة العصيان العسكري من قِبل أجهزة الأمن، وتفاقم مسألة الصلاحيات بين رئيس السلطة ورئيس الوزراء، وبدأت نُذر الحرب الأهلية تلوح بالأفق، خاصة بعد أن شكلت حركة

حماس ما سمي حينها "القوة التنفيذية" للقيام بمسؤوليات أمنية تابعة لأجهزة وزارة الداخلية، وتدخلت أطراف عدة لوقف شلال الدم الفلسطيني النازف، حتى توصل الطرفان إلى إتفاقات فلسطينية لم تتمكن من حل الخلاف رغم تدخل أطراف خارجية لصالحها، واستمر التفاقم والفلتان الأمني حتى تم التوصل إلى إتفاق شامل برعاية المملكة العربية السعودية سمي "اتفاق مكة"، لكنه لم ينجح، وعاد الوضع إلى فلتان أمني خطير جراء المشروع الأمني الذي قاده الجنرال الأمريكي (كيث دايتون) هدف إلى إسقاط حكومة حماس بالقوة وخاصة في قطاع غزة[1].

وفي هذا المبحث سوف تشير الدراسة إلى إبراز موقف النظام العربي الإقليمي ممثلاً بجامعة الدول العربية من الانقسام الفلسطيني، وكذلك المبادرات السعودية واليمنية والمصرية لحل الأزمة، بالإضافة إلى أثر الانقسام على قيام الدولة الفلسطينية، وأخيراً تداعيات زيارة رئيس الوزراء القطري(أمير قطر) إلى غزة في العام 2012.

[1] رائد نعيرات، الحوار الوطني والمصالحة، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2012)، ص: 9 ،10.

جذور الإنقسام الفلسطيني- الفلسطيني وأسبابه

لا شك أن توقيع السلطة الوطنية الفلسطينية لإتفاق أوسلو ساعد حركة حماس في انقلابها على المشروع الوطني، إلا أن الفكرة والمخطط كانا موجودين منذ تأسيس حركة حماس التي كانت تعمل كل ما فيه إساءة وإفشال للمنظمة وللسلطة وللمشروع الوطني، و كل متابع للأحداث منذ أن بدأت الحركة عملياتها الاستشهادية داخل الخط الأخضر عام 1996 ثم عندما قررت المشاركة بالانتخابات المحلية ثم التشريعية وبعد ذلك فوزها بهذه الانتخابات، سيلمس أن قيادة الحركة في الخارج كانت تسعى لإفشال مشروع السلطة، وتأسيس نظام سياسي جديد ومرجعية جديدة يتقاطعان مع المشروع الوطني ومع مجمل التاريخ النضالي الوطني، ويرتبطان بمرجعية حركة حماس وأصولها أي بجماعة الإخوان المسلمين، وجاءت الأحداث الأخيرة المصاحبة للعدوان على قطاع غزة في يناير 2009 لتكشف ما خفي من الأمور وخصوصا دعوة السيد خالد مشعل حول تشكيل قيادة عمل وطني جديدة[1].

لم تعلن حركة حماس موقفا قاطعا منذ نشأتها عام 1987 من المنظمة ومشروعها الوطني، وقصدت الغموض، لكونها كانت ضعيفة ولا تستطيع مواجهة التيار الوطني علناً، ولذا تفاوتت المواقف ما بين القبول المشروط بالمنظمة والرفض المبدئي وبينهما مواقف مبهمة. فميثاق حماس أشار للمنظمة بصورة غامضة عندما قال:(بأن المنظمة من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية ففيها الأب والأخ أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه؟ فوطننا واحد ومصابنا واحد ومصيرنا واحد وعدونا مشترك) ولكن هذا القول المطمئن يتلاشى عندما يرفض الميثاق الطابع العلماني للمنظمة بالقول: إننا لا نستطيع أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لنتبنى الفكرة العلمانية. ويوم تتبنى المنظمة الإسلام كمنهج حياة فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعداء.

1الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، تقرير معلومات11، قسم الأرشيف والمعلومات، (بيروت:مركز الزيتونة للدراسات، 2009)، ص:32.

هذا الموقف يؤشر لأول مظهر وسبب للانقسام وهو للانقسام الأيديولوجي[2]، وفي مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين أثناء وجوده في السجن قال بان المنظمة تمثل فلسطينيي الخارج فقط ولا تمثل فلسطيني الداخل وبذلك أضاف عنصراً جديداً للانقسام.

منذ بداية التسعينيات عرفت العلاقة بين الطرفين مدا وجزرا ، ففي مذكرة وجهتها حماس للمجلس الوطني في نيسان 1990 حددت حركة حماس الشروط التي على أساسها يمكن الدخول بالمجلس الوطني الفلسطيني وهي عشرة شروط أهمها، اعتبار فلسطين وحدة واحدة من البحر للنهر والتأكيد على الكفاح المسلح وشروط أخرى أهمها أن تُمثل بالمجلس بنسبة تتراوح بين40%-50%.

عندما أبعدت إسرائيل 400 شخصية فلسطينية إلى مرج الزهور بلبنان في ديسمبر 1992 توترت العلاقة بين الطرفين مجددا وتوسطت السودان بين الطرفين وجرت مفاوضات في الخرطوم وطالبت حماس بنسبة 45% من مقاعد المجلس ما أدى لانهيار الحوار وحمّل أبو عمار المسؤولية لممثلي حماس بعمان مشيرا إلى وجود تباين في المواقف بين جناح الداخل وجناح الخارج في الحركة، مما دفع بمحمد نزال أحد قادة حماس في الخارج للمطالبة باستقالة قيادة المنظمة، إلا أنه في يونيو تراجعت حماس عن موقفها المتشدد وأعلنت على لسان إبراهيم غوشة بأن المنظمة هي الإطار السياسي لجميع أبناء الشعب.

مع مؤتمر مدريد عام 1991م تعمقت الخلافات بين الطرفين، وانتقدت الحركة قرارات المجلس الوطني في الجزائر في أيلول 1991 وهي الدورة التي أقرت المشاركة في مؤتمر مدريد، حيث اعتبرت الحركة أن المجلس الوطني الفلسطيني بتشكيلته الحالية غير مؤهل لاتخاذ قرارات مصيرية، بل وصل الأمر للتحفظ على شرعية تمثيل المنظمة وهو ما ظهر خلال لقاء حماس وفتح في الخرطوم في يناير 1993 [1].

في الفترة ما بين 1994 و2004 حيث قررت حماس المشاركة بالانتخابات البلدية، ومارست حركة حماس كل ما من شأنه تعزيز حالة الانقسام الفلسطيني من خلال رفض المشاركة بالسلطة

2 تقرير معلومات11، مرجع سابق، ص: 33

1 فواز جرجس وآخرون، حال الأمة العربية- ثنائية التفتيت والاختراق،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2008)، ص:118

ورفض الاعتراف بشرعيتها وشكلت دولة داخل الدولة، مستشفيات ومدارس وجامعات وجمعيات ومليشيات خاصة بها إلى جانب علاقاتها وتحالفاتها الخارجية المستقلة عن السلطة[2].

بقيت الأمور بين الطرفين تتصاعد لدرجة الاحتكام للسلاح وما يشبه الحرب الأهلية بين الطرفين وجاءت خطة شارون للخروج من غزة وخروجه في سبتمبر 2005 في ظل حالة الاحتقان الداخلي والفوضى وخصوصا في قطاع غزة، حيث الحضور العسكري والسياسي للحركة أكبر بكثير مما هو في الضفة ثم يليها مباشرة انتخابات تشريعية قبل التوصل لمصالحة وطنية أو اتفاق على الثوابت والمرجعيات الوطنية، لتثير تساؤلات عميقة حول علاقة الخروج من غزة والانتخابات بالانقلاب اللاحق ثم الانقسام؟ وهل كانت خطة شارون جزءاً من مخطط متعدد الأطراف كانت حركة حماس مشاركة به بطريق غير مباشرة عَبْرَ وسطاء؟ وهو مخطط وعد حركة حماس بإمارة أو حكومة في قطاع غزة مقابل وقف عملياتها العسكرية ضد إسرائيل في الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر؟

كان يُفترض أن تكون الانتخابات حلاً لأزمة النظام السياسي– المشروع الوطني والسلطة الفلسطينية، ولكن وحيث أنها لم تنطلق من حسن نية ولا من منطلق الإيمان بالديمقراطية، ولأنه لم يسبقها الاتفاق على ثوابت النظام السياسي، فقد أدت الانتخابات لتعميق الانقسام حيث فسرت حركة حماس فوزها بالانتخابات التشريعية وكأنه تفويض لها بقيادة الشعب الفلسطيني وبالتالي تغيير أسس ومرجعيات السلطة والنظام متجاهلة أن مرجعية السلطة هي منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأن ما فازت بها هي انتخابات لأعضاء مجلس تشريعي لسلطة حكم ذاتي ناتجة عن اتفاقات وملتزمة بها، ويبدو أن حركة حماس أرادت أن توظف آلية ديمقراطية لتنفيذ مخططها الانقلابي على السلطة. عندما فشل الانقلاب عن طريق صناديق الانتخابات وتم فرض الحصار على الحكومة التي شكلتها حركة حماس تراجعت وقبلت بنتائج تفاهمات مكة وشكلت حكومة توافق وطني، إلا أن معسكر الانقسام وتداخل الأجندة الخارجية وخصوصا إسرائيل كان أقوى من معسكر التوافق والمصالحة الوطنية فكان اللجوء للحسم العسكري والانقلاب[1].

---

2 المصدر نفسه، ص:119..

1 تقرير معلومات11، مرجع سابق، ص: 34.

وتشير الدراسة إلى إننا لا ننفي أن وضع السلطة الفلسطينية قبل الانتخابات كان من التردي بما يبرر التغيير بالانتخابات أو غيرها من الوسائل، ولكن النوايا المسبقة عند حركة حماس والفصل الجغرافي الواقع ما بين الضفة وغزة، جعل الانتخابات عاملا معززا للانقسام وأطلق رصاصة الرحمة على مشروع السلطة والمشروع الوطني المرتبط بالتسوية. لقد منحت الانتخابات شرعية نظرية إضافية لنهج ومشروع حركة حماس ولكنها خلقت الانقسام والفصل بين غزة والضفة وهو الانقسام الذي أضعف إمكانية بناء استراتيجية وطنية للمقاومة أو للسلام والتسوية.

موقف النظام العربي الإقليمي من أحداث حزيران 2007

اتخذ الموقف العربي الرسمي منحى إدانة الأحداث، والدعوة للحوار الوطني الفلسطيني لرأب الصدع بالعودة عن حالة الإنقسام. فالموقف الرسمي الأول صدر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب في 16 حزيران أدان "الأعمال الإجرامية التي ارتكب في الآونة الأخيرة في غزة، وطالبوا بعودة الأوضاع في قطاع غزة إلى ما كانت عليه قبل الأحداث الأخيرة. وأعلن عن تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، واتسم موقف الأنظمة العربية بنوع من الحيرة ما شكل نقطة حرجة في تعاملهم مع القضية الفلسطينية، عبرت عنها كلمات الغضب التي وردت على لسان كل من وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، وأمين الجامعة العربية عمرو موسى وكذلك بيان وزراء الخارجية العرب الصادر عن دورة الاجتماع ال 130، الذي عقد في القاهرة[1].

أما مواقف الأنظمة العربية فقد اتسمت بداية بالميل إلى الحيادية، وعدم التدخل، ولكل نظام أسبابه الخاصة، فمثلاً بدا الموقف السعودي، متأثراً بفشل اتفاق مكة، ومتخذاً الحياد حيث لم تتدخل الحكومة السعودية، ورفضت إحياء المبادرة السابقة (اتفاق مكة)، في حين تأثر الموقف المصري بمدى نتائج التدخل على مسيرة المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، ومع استمرار الحالة الفلسطينية توالت المبادرات العربية، ففي آذار 2008، أعلنت اليمن عن مبادرة المصالحة التي تضمنت إعادة الأوضاع إلى سابق عهدها في غزة، والعودة إلى استئناف الحوار الوطني، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإنشاء لجنة عربية تشكلها جامعة الدول العربية.

[1] كفاح عودة أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني" استراتيجياً وتكتيكياً" (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية،2009)، ص: 158-159.

واتجهت مصر إلى اتخاذ زمام الأمور لاستضافة الحوار الفلسطيني. خاصة وأن مصر وجدت في الانقسام الفلسطيني تحولاً يحمل في طياته دلالات أمنية وسياسية إقليمية، فسيطرة حماس على قطاع غزة يمثل مرحلة جديدة لتوسع النفوذ الإيراني في المنطقة، ولترسخ موقع طهران في قلب الشرق الأوسط والعالم العربي[1].

المبادرات العربية لحل الانقسام الفلسطيني:

تشير الدراسة إلى مبادرات الدول العربية لمعالجة الانقسام الفلسطيني من مبادرة العربية السعودية، والتي حملت اسم (اتفاق مكة)، ومبادرة اليمن والتي حملت اسم (مبادرة صنعاء)، ثم تناول الموقف المصري من الانقسام والمبادرات والاتفاقيات التي رعتها مصر لحل الأزمة.

أولاً_ المبادرة السعودية:

بادرت السعودية مطلع شهر شباط/ فبراير 2007 إلى استضافة جولات الحوار بين قادة حركتي فتح وحماس، انتهت بالتوقيع على اتفاق مصالحة حمل إسم المدينة التي أبرم فيها (مكة المكرمة)[2].
نضج مضمون الاتفاق في حوارات دمشق وبوساطة سورية، لكن الفرقاء ارتضوا بيع حفل التوقيع للملكة العربية السعودية.
كان اتفاق مكة هو الاتفاق المنشئ لحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية الحادية عشرة برئاسة إسماعيل هنية، والتي امتدت ولايتها من نهاية آذار/ مارس 2007 وحتى منتصف حزيران من العام ذاته.
لقد عارضت الولايات المتحدة اتفاق مكة الذي أنجز في سوريا ووقع في السعودية، ولعبت من خلال جنرالها المقيم في فلسطين على التحضير للانقلاب على حكومتي حماس والوحدة الوطنية في القطاع[3].

---

[1] جمال عبد الجواد، مصر بعد غزة الحمساوية: تهديد داخلي محدود تحديات إقليمية وأكثر جدية، (عمان: جريدة الغد الأردنية، د، ت)، ص:20.

[2] للمزيد من التفاصيل حول إتفاق مكة، أنظر ملحق رقم7، ص:263

[3] عريب الرنتاوي، الحوار الوطني والمصالحة، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2012)، ص: 69-70.

ثانياً_ المبادرة اليمنية:

وصل الفلسطينيون إلى صنعاء في آذار/ مارس من عام 2008، وتوصلوا لاتفاق حمل اسم العاصمة اليمنية، وقامت المبادرة على النقاط الرئيسية الآتية[1]:

- عودة الأوضاع في غزة إلى ما كانت عليه قبل استيلاء حماس على مؤسسات السلطة.
- إجراء انتخابات مبكرة.
- استئناف الحوار على قاعدة اتفاق القاهرة 2005 واتفاق مكة 2007.
- أن الشعب الفلسطيني كل لا يتجزأ.
- الالتزام بالشرعية الفلسطينية بكل مكوناتها.

ونصت المبادرة أيضاً على احترام الدستور والقانون الفلسطيني من قبل الجميع، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية بحيث تتبع السلطة العليا وحكومة الوحدة الوطنية.

لكن موقف الولايات المتحدة جاء رافضاً للمبادرة من خلال ما أوضحه نائب الرئيس الأمريكي (ديك تشيني) أثناء زيارته لرام الله، حيث أعلن بأن السلطة لن توقع اتفاق صنعاء، وأنها تنتظر استسلام حماس وتسليمها القطاع لفتح والسلطة، وبعد ذلك لكل حادث حديث[2].

ثالثاً_ المبادرات المصرية:

تم تشكيل لجنة تقصي الحقائق من قبل الجامعة العربية حول أحداث غزة المباشرة بعد الحدث لكنها لم تعمل قط، ثم حاولت بعض الدول العربية السعي للمصالحة لكنها ووجهت برفض فتح حيث أن الرئيس الأمريكي (جورج بوش) ووزيرة خارجيته أعلنا معارضة الولايات المتحدة لأي مصالحة مع حماس، وقد فضح ذلك بصورة قاطعة الأمين العام للجامعة العربية السيد عمرو موسى في مؤتمر في ألمانيا، في مواجهة بينه وبين وزيرة الخارجية الأمريكية حين طالبها بإنهاء الفيتو الأمريكي على المصالحة الفلسطينية وأصرت حينها وعلى شاشات القنوات الفضائية إن "لا مصالحة مع حماس حتى تقبل بشروط الرباعية"، بعد ذلك وحتى نهاية 2008 (نهاية ولاية الرئيس

[1] عريب الرنتاوي، الحوار الوطني والمصالحة ، ص: 70

[2] المصدر نفسه، ص: 71

الأمريكي بوش) قدم الرئيس جورج بوش ما عرف برؤيته للحل، وإن الدولة الفلسطينية يمكن أن ترى النور قبل نهاية ولايته[1] ، لذلك تعثرت جهود المصالحة حتى نهاية العام 2008.

وشهد شهر أيلول/سبتمر 2008 بداية تحرك مصري خجول نحو المصالحة، وكان التمنع الفتحاوي واضحا لأن الانقلاب لم يمض زمن طويل على وقوعه وليسى بسبب الفيتو الأمريكي. وإضافة إلى المعارضة الأمريكية الإسرائيلية فقد فشلت المحاولة المصرية في نهاية العام 2008 لثلاثة أسباب رئيسة:

1- الأسلوب المصري جاء مخالفا لمنطق الوساطة في جهود المصالحة، حيث قامت المنهجية المصرية على أساس الاجتماع المنفرد مع جميع الفصائل، كل فصيل وحده، والاستماع للمواقف، ثم صياغة ورقة للمصالحة يعتمدها الرئيس مبارك وتعرض على مجلس وزراء الخارجية العرب كخطة الرئيس مبارك للمصالحة الفلسطينية لإقرارها، ثم تجمع الفصائل للتوقيع والاحتفال.

2-تجاوز الدور المصري الوساطة بين الطرفين (فتح وحماس) ، إلى محاولة إقناع حماس (والضغط عليها) والفصائل الأخرى بمواقف فتح.

3- إضافة إلى ثغرات كثيرة في الورقة المصرية (تشرين أول 2008)، كان موضوع الاعتقالات السياسية حاسما في الجهود المصرية حيث تبنى المصريون حينها الموقف القائل إنه لا يوجد معتقلون سياسيون[2].

جولات الحوار 2009

بعد فشل جولة الحوار (أيلول/ تشرين ثاني 2008)، توترت علاقة حماس بمصر، حتى إن الخارجية المصرية هددت حماس وحرضت ضدها وحاولت تحميلها مسؤولية الفشل، وعرض الأمر على الجامعة العربية التي رفضت تبني موقفً يدين حماس أو غيرها، وطالبت مصر

[1] سميح شبيب، عريب، المبادرات المصرية للمصالحة، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2012)، ص:97.
[2] المصدر نفسه، ص: 98.

بالاستمرار في جهود المصالحة، وتزامن ذلك مع قرب انتهاء فترة التهدئة التي أبرمتها مصر بين إسرائيل وحماس، ولم توافق إسرائيل على استمرار التهدئة وأرادت تغييـــر قواعـــدها، وحاولـــت مصر إقناع الحركة بالاستمرار في التهدئة بالصورة التي كانت سائدة نهاية العـــام 2008 ولـــيس كما تم التوافق عليها وبالطبع رفضت الحركة ذلك، كما رفضت بقية الفصائل الفلسطينية ذلك[1].

ثم كانت معركة غزة بهدف القضاء على حماس وحكمها، واستمرت ثلاثةً وعشرين يوماً استخدمت فيها إسرائيل أنواعاً من الأسلحة المحرمة دولياً، وارتكبت فيها المجازر وجرائم الحرب والفظائع بحق المدنيين الفلسطينيين العزل، وبفضل الصمود الأسطوري للمقاومة الفلسطينية والتفاف الشعب حولها فشلت إسرائيل في تحقيق أهدافها.

ثم تناقلت الأخبار أن الولايات المتحدة أعطت مصر الضوء الأخضر للمباشرة بجهود المصالحة، وبدأت الاجتماعات الأولى للفصائل المختلفة في شهر شباطـــ/فبراير 2009، ثم بدأت جولات ثنائية بين فتح وحماس، وتطورت الجهود خلال ثمانية أشهر حتى وصلت إلى قفزة نوعية في شهر أيلول/سبتمبر 2009 عندما وافقت حماس على مقترحات الحل الوسط التي قدمتها مصر، ومكن ذلك الوسيط المصري من تحديد مواعيد للتوقيع على اتفاق المصالحة، حيث أعلن عن يومي 25و2009/10/26 موعدا لنقاش الورقة التي ستقدمها مصر من قبل الفصائل جميعها، ثم تعديلها بما يتفق مع نتائج الحوار وتخصيص يوم 2009/10/27 لتوقيع جميع الفصائل على الصيغة النهائية لاتفاق المصالحة الفلسطينية.

قبل حلول هذه المواعيد، فوجئ الشعب الفلسطيني وفوجئ العالم أجمع بموقف" أبو مازن" تجاه تقرير (جولدستون) وسحبه من النقاش أمام المجلس العالمي لحقوق الإنسان، فطلبت من مصر تأجيل موعد توقيع اتفاق المصالحة بضعة أيام أو أسابيع إلى أن تنتهي موجة الغضب العارم تجاه أبو مازن، فرفضت مصر ذلك وأصرت الحركة على موقفها، ثم قامت مصر بتقديم اقتراح يتمثل في تأجيل الاجتماع الاحتفالي على أن يتم توقيع الاتفاق من قبل كل فصيل على حدة، وبحيث توقعه حماس وفتح (كل على حدة) قبل يوم2009/10/15، ثم تقوم الفصائل الأخرى بالتوقيع خلال الفترة ما بين 10/15و2009/10/20 وهو اليوم الذي ستعلن فيه مصر التوصل إلى اتفاق

[1] سميح شبيب، عريب، المبادرات المصرية للمصالحة، ص: 99

وعن تأجيل يوم الاحتفال والتنفيذ إلى ما بعد عيد الأضحى فكان موقف حماس واضحا حيث أعلن موسى أبو مرزوق أن الحركة ستدرس الاتفاق، ثم كانت المفاجئة بقيام المصريين بتقديم ورقة قبل رد الحركة على مقترح الآلية الجديدة، وكانت المفاجأة الأخرى أن هذه الورقة نهائية وغير قابلة للنقاش وهي للتوقيع فقط[1].

تداعيات الانقسام الفلسطيني على الدولة الفلسطينية المستقلة

لقد أحدث فكر حماس وهي أحد أطراف الحالة السياسية الفلسطينية، علامة استفهام كبيرة لمشروع الدولة الفلسطينية المستقلة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة التي حظيت بحالة إجماع نضالي فلسطيني منذ تبنت م.ت.ف البرنامج المرحلي في بداية السبعينات. وظهر مع الواقع الجديد سؤال يتعلق بإمكانية تحقيق إقامة الدولة الفلسطينية، وبخاصة أن الانقسام قد فتح الباب أمام الخيار الأردني للضفة الغربية وفتح الباب أمام الخيار الإسلامي في قطاع غزة، مما يشير إلى ضياع الهوية الوطنية الفلسطينية[2].

هنالك خلاف سياسي بين منظمة التحرير من جهة وبين حماس من جهة أخرى، وهي غير معنية بإقامة الدولة الفلسطينية على قطاع غزة والضفة الغربية، وذلك وفق حديثها أن فلسطين وقف إسلامي، وبالتالي الحدود الجغرافية للبرنامج السياسي لمنظمة التحرير هو أصلاً مختلف مع الحدود الجغرافية لبرنامج حماس، وبذلك، فالوحدة الجغرافية بين الضفة والقطاع ليست أهم من فلسطين التاريخية. وعليه فإن وحدة الضفة وقطاع غزة تحتل بعداً استراتيجيا لمنظمة التحرير وبرنامجها، لكن وحدة الهدف ليس هدفاً لحركة حماس، وإنما هي وحدة هدف في إطار منظمة التحرير، وبالتالي خطوة حماس لا تتعارض مع برنامجها إذ اعتبرت أن القطاع هو بؤرة الانطلاق للتحرير الشامل[3].

فالانقسام الفلسطيني ساهم في تعميق الفصل الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة بصورة أدت إلى الإعلان عن قطاع غزة كياناً معادياً، واستطاعت إسرائيل عزل القطاع، وخلق حالة غريبة، تمثلت بفصل الصراع إلى قسمين الصراع الرئيسي في الضفة الغربية والمواجهة العسكرية في

---

[1] المصدر نفسه، ص: 100.

[2] حوار مفتوح حول تأثير الانقسام على المشروع الوطني الفلسطيني،(مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد69، خريف 2007)، ص: 130.

[3] كفاح عودة، 2009، (مقابلة شخصية، د. رائد نعيرات، جامعة النجاح الوطنية)، ص: 119

القطاع. قد ساهم بروز فكرة الكيان المنفصل في قطاع غزة بأيدٍ فلسطينية في تسيير الأمور، باتجاه ما تريد إسرائيل، وهو إفراغ شعار الدولة الفلسطينية المستقلة من مضمونه استناداً إلى أن جزءاً من الكيان غير خاضع لإطار المشروع الفلسطيني[1].

وترى الباحثة أن الانقسام الفلسطيني يقف عائقاً أمام حل الصراع على أساس إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة باعتبار الانفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة سياسياً وجغرافياً الحد الفاصل ما بين رؤية منظمة التحرير، ورؤية حركة حماس لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فالانقسام حركة تغيير عميقة التأثير على السياسة الفلسطينية المستقبلية.

أما بالنسبة إلى المشروع الوطني الفلسطيني وقيام الدولة الفلسطينية، فقد أدى الانقسام إلى:

1- تذرع إسرائيل ومعها الولايات المتحدة بغياب شريك فلسطيني للسلام وبالتالي تهرب إسرائيل مما عليها من التزامات.

2- أضعف مشروع السلام الفلسطيني، لأن الرئيس محمود عباس أصبح ضعيفا على طاولة، المفاوضات لأنه لم يعد قادرا على التكلم باسم كل الشعب الفلسطيني وخصوصا عندما تتحدث عنه حركة حماس كرئيس منتهية صلاحيته.

3- الانقسام أبطل من قيمة وإمكانية تطبيق قرارات الشرعية الدولية حول فلسطين لأن الشرعية الدولية تتحدث عن الضفة وغزة كوحدة واحدة. ثم أضعف من حق عودة اللاجئين فهذا الحق يعتمد على قرار دولي وحركة حماس لا تقر بالشرعية الدولية ولا بقراراتها.[2]

4- مكن الانقسام إسرائيل من التفرغ للاستيطان بالضفة وتهويد القدس بشكل غير مسبوق، كما مكنها من اتخاذ قرارات عنصرية كيهودية الدولة بدون ردود فعل دولية.

5-أضعف الانقسام من خيار المقاومة وحتى الانتفاضة بشكلها السلمي بسبب انقطاع التواصل ما بين الضفة وغزة، وبما سببه من غياب مرجعية واحدة يمكن أن توجه الحالة النضالية.

6 - التشكيك بقدرة الشعب الفلسطيني في حكم نفسه بنفسه وهذا ما شجع على طرح مشاريع الوصاية والخيار الأردني.

---

[1] كفاح عودة، ص: 120

[2] محمد أبو دقة، التمثيل الفلسطيني بين المنظمة والسلطة.. واقع وتحديات، (مجلة سياسات، عدد6، 2008)، ص: 50-51.

7- فقد المقاتل الفلسطيني والسلاح الفلسطيني احترامه وهيبته أمام العالم وأمام الشعب عندما أصبح السلاح الفلسطيني يوجه للفلسطيني، وأصبح المقاتل الفلسطيني رجل أمن أو ميليشيا مهمته قمع الفلسطيني ومطاردته وأهانته.

8- تحويل القضية من قضية شعب يناضل من أجل الحرية والاستقلال لصراع على السلطة بين من يُفترض أنها فصائل حركة تحرر وطني.

9- تراجع الاهتمام الدولي بالقضية كقضية سياسية إلى مجرد اهتمامات إنسانية من إغاثة ومساعدات غذائية ورفع للحصار[1].

10- الانقسام لم يعد سياسيا وجغرافيا فقط بل امتد ثقافيا واجتماعيا وقانونيا، ذلك أن حركة حماس تمثل مشروعا سياسيا ودينيا وبالتالي تنتج ثقافة مغايرة لثقافة القوى السياسية الأخرى وخصوصا في قطاع غزة فقد وصل الأمر لحد التخوين والتكفير وإعادة النظر برموز تعد من التراث والثقافة الوطنية، وهناك نظم وتشريعات قانونية تصاغ في غزة مختلفة عما هو موجود في الضفة، علاقة المواطنين مع بعضهم بعضا تغيرت حيث ثقافة الكراهية والحقد والإقصاء ووصل الأمر حتى للزواج حتى باتت بعض الأسر تسأل عن الفتاة أو الفتى إن كان من فتح أو حماس قبل الزواج.

11- في ظل الانقسام لا يمكن بناء استراتيجية عمل وطني أو تشكيل قيادة عمل وطني وهذا ما ستكون له نتائج خطيرة ليس فقط على فلسطينيي الضفة وغزة بل على فلسطيني الشتات ومستقبل القضية.[2]

12- زيادة تأثير التدخلات الخارجية في القضية الوطنية سواء تعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية والأوروبيين وإسرائيل، أو بأطراف إقليمية كالدول والتنظيمات التي ترفع شعارات الممانعة أو المسماة بدول الاعتدال. لا شك أن التدخلات الخارجية حالة مزمنة في القضية الفلسطينية ولكنها في ظل الانقسام أصبحت أكثر حضورا لضعف الجبهة الداخلية.

---

[1] محمد أبو دقة، التمثيل الفلسطيني بين المنظمة والسلطة ، ص: 52

[2] المصدر نفسه، ص:52.

زيارة أمير قطر إلى غزة في العام 2012

إن زيارة أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى قطاع غزة تطرح أسئلة كبيرة، يأتي في مقدمتها: هل ترغب دولة قطر وأميرها البدء بترسيم انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية، والتراجع عن مساعي إنهاء حالة الانقسام التي تُوجت باتفاق الدوحة؟ أم أن الزيارة تنطوي على مفاجأة؟ وهنا يجوز الافتراض بمتابعة الأمير ووفده السفر إلى رام الله والإعلان من هناك عن الشروع بتطبيق اتفاق الدوحة. علما بأنه لا توجد أية مقدمات أو استعدادات لخطوة من هذا النوع. وهذا يعزز الاعتقاد بأن الخطوة أحادية، والخطوة الأحادية تعني.[1]

– إضفاء شرعية قطرية على الإدارة المدنية وغير الشرعية لحماس بغزة، التي أتت بانقلاب عسكري في العام 2007 وترسيم فَصلَ قطاع غزة عن الضفة الغربية، وما يترتب على استمرار هذا الوضع من إضعاف التماسك الفلسطيني في مواجهة الهجمة الإسرائيلية الاستيطانية الأعنف التي تقوض مقومات الدولة الفلسطينية.

– إضفاء شرعية قطرية على مبدأ استخدام القوة في حل الخلافات الداخلية، ذلك المبدأ الذي استخدمته حركة حماس في صورة انقلاب عسكري وحسم للسيطرة على المؤسسات بالقوة وفرض سلطة الحزب الواحد.

– مكافأة حركة حماس على تعطيلها لتطبيق اتفاق الدوحة، وربط إعادة إعمار قطاع غزة بها وهذا مخالف لاتفاقات القاهرة والدوحة ونتائج الحوار الوطني الفلسطيني التي وضعت مهمة إعادة الإعمار على أجندة حكومة الوحدة الوطنية. وفي سياق تدعيم وحدة الوطن الفلسطيني ووحدة مؤسساته.

– تجاوزت حكومة قطر بهذه الزيارة الرسمية على أعلى مستوى منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ومرجعية للسلطة الوطنية في الأراضي المحتلة، تملك حق سحب الثقة من أي حكومة فلسطينية، وقد اعتبرت الإدارة المدنية لحماس شرعية بعد انقلابها الدموي في قطاع غزة. وكذلك فإن المجلس التشريعي جزء من المجلس الوطني الذي يملك حق التدخل في

[1] مهند عبد الحميد، زيارة أمير قطر تعزز الانقسام. إضفاء شرعية على إدارة حماس المدنية، (الكرامة برس، 2012)، ص:2
www.karamapress.com

كل ما يتعلق بالشأن الفلسطيني. إن عدم وجود حماس والجهاد الإسلامي تاريخيا وبشكل طوعي في إطار مؤسسات المنظمة لا يعني شطب الأصل (الشرعية)، بل يعني دخول هذه الفصائل في مؤسسات المنظمة وفقا لنظامها الأساسي، وقد نصت اتفاقات المصالحة على تسوية هذا الأمر بالانتخابات.[1]

– اعتمدت جامعة الدول العربية موقف الشرعية الفلسطينية في كل مواقفها انسجاما مع ميثاق الجامعة، ورفضت التعامل مع حكومة حماس المقالة، واعتبرتها خارجة عن الشرعية، حتى حكومة طهران التي تربطها علاقات قوية مع حركة حماس تراجعت عن دعوة إسماعيل هنية لحضور القمة الإسلامية نظرا لتعارض ذلك مع الشرعية الفلسطينية المعتمدة من قبل الدول الإسلامية أيضا. الزيارة تعني مخالفة قطر لموقف الجامعة العربية. الرؤساء الذين سبق لهم أن تجاوزوا المنظمة وسعوا إلى اعتماد بديل لها هم، صدام حسين الذي سرعان ما تراجع، ومعمر القذافي وحافظ وبشار الأسد في سياق استخدام العامل الفلسطيني كورقة للضغوط. لكنهم لم ينجحوا في ذلك.

ترى الباحثة أنه قد يكون لدى دولة قطر دوافع أخرى من الزيارة، فالهدف الرئيس من الزيارة هو احتمال وجود مسعى لدى قطر لفك علاقة حماس بإيران، حيث أن هنالك توجهين في حماس: الأول بإتجاه إيران والثاني بإتجاه الإخوان المسلمين، فكانت الزيارة محاولة لدعم التوجه الثاني ومحاولة لقطع التوجه لإيران مقابل دعم مادي قطري بدل الدعم المالي الإيراني.

طلب عضوية لفلسطين في هيئة الامم المتحدة:

قررت السلطة الوطنية الفلسطينية عام 2011م تقديم طلب إلى هيئة الأُمم المتحـــدة، بـــأن تكـــون عضوا كاملا فيها، أُسوة بدول العالم الاخرى، كون فلسطين ملتزمة بعملية السلام . لـــذا وجـــدت أسباب دفعت الفلسطينيون للتوجه إلى الأُمم المتحدة لطلب الحصول على العضوية الكاملة:

ـ تعثر مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية التي استمرت لأكثر من عقدين من الزمن دون الوصول إلى اتفاق بشان قضايا الوضع النهائي.

1 مهند عبد الحميد ، زيارة أمير قطر تعزز الانقسام. إضفاء شرعية على إدارة حماس المدنية، مرجع سابق، ص:3.

ـ وجود مرجعية قانونية ودولية كقرار رقم 194.

ـ اعلان استقلال دولة فلسطين التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام 1988م، وزيادة الاعتراف الدولي.

ـ إكمال بناء مؤسسات الدولة التي كانت الحكومة الفلسطينية قد بدأتها منذ عام 2009م، ويعد وجود حكومة فلسطينية ممثلة بالرئيس أحد متطلبات تقديم طلب العضوية للأمين العام للأمم المتحدة[1].

أهمية حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الامم المتحدة:

وترى الباحثة أن حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الامم المتحدة يمكن أن يحقق نتائج عدة منها:

ـ تحويل القضية الفلسطينية من قضية تتحكم فيها اسرائيل عن طريق المفاوضات الثنائية الى قضية دولية.

ـ تمكن فلسطين من إقامة دعاوى قضائية على المسؤلين الإسرائيليين أمام المحاكم الجنائية، والمطالبة بوقف الاستيطان، وعودة اللاجئين، وإزالة المستوطنات، باعتبارها مخالفة لاتفاقيات جنيف.

ـ دفع المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته، في ظل تعثر مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية التي استمرت لأكثر من عقدين من الزمن، دون الوصول إلى اتفاق بشأن قضايا الوضع النهائي.

ـ فتح المجال أمام دولة فلسطين للانضمام إلى مؤسسات دولية أخرى، ما يعزز الكيان السياسي والقانوني لفلسطين على الصعيد الدولي.

ـ تحويل كل الفلسطينيين في الخارج إلى مواطنين ورعايا للدولة الفلسطينية، وما يترتب على ذلك من حقوق التنقل والسفر وحق العودة والإقامة في وطنهم.

ـ إطلاق الأسرى باعتبارهم أسرى حرب.

1احمد عمار وآخرون، قضايا معاصرة،(رام الله : مركز المناهج– حي المصيون، 2012)، ص: 27.

موقف مصر من توجه الرئيس أبو مازن للجمعية العامة لإعلان الدول الفلسطينية عام 2012

أعلنت مصر على لسان الرئيس محمد مرسي إنها تؤيد أي مبادرة فلسطينية للحصول على وضع الدولة. وقال محمد مرسي في كلمة افتتاح الدورة الجديدة لمجلس وزراء الخارجية العرب "مصر ستظل داعمة لأي تحرك تقرره القيادة الفلسطينية للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ."

وطالب مرسي في كلمته، العرب بدعم الفلسطينيين في مواجهة إسرائيل قائلا: "تبقى القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى والشرط الأساسي لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. ولن تنهض الأمة العربية بغير حل عادل للمشكلة الفلسطينية". وشدد على استمرار مصر في الوساطة بين الفصائل الفلسطينية وقال "خلافات الأشقاء أضحت ترفا لا يملكه أحد في هذه الظروف[1]".

موقف الجامعة العربية من توجه الرئيس أبو مازن للجمعية العامة لإعلان الدولة الفلسطينية عام 2012

قرر مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب، بدء المشاورات بين فلسطين والمجموعة العربية من ناحية، وجميع المجموعات الجيوسياسية الدولية من ناحية أخرى، لرفع المركز القانوني لدولة فلسطين على حدود 1967 في الأمم المتحدة، إلى دولة غير عضو مع بداية الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة، واستمرار دعم طلب فلسطين للعضوية الكاملة في مجلس الأمن وحث الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين على القيام بذلك. وأدان المجلس في بيان صدر عنه، سلطات الاحتلال الإسرائيلي لاستمرار اعتقالها آلاف الأسرى الفلسطينيين والعرب في مخالفة صارخة لجميع القواعد والقوانين الدولية. ودعا المجموعة العربية في الأمم المتحدة إلى التحرك لعقد جلسة استثنائية للجمعية العامة لمناقشة هذه القضية.

وطالب المجلس، المجتمع الدولي والأمم المتحدة بالعمل على الرفع الفوري للحصار الإسرائيلي الجائر وغير القانوني على قطاع غزة. كما أكد ضرورة الإسراع في تحقيق المصالحة الوطنية

1 مجلس الجامعة العربية يدعم طلب فلسطين للحصول على دولة غير عضو، (لقاهرة: المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، 2012، ص:1. www.malaf.info

الفلسطينية من خلال تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الدوحة والقاهرة تحت الرعاية المستمرة لمصر. وشدد مجلس جامعة الدول العربية، على أهمية إنشاء لجنة مستقلة محايدة على مستوى الأمم المتحدة للتحقيق في ملابسات استشهاد الرئيس ياسر عرفات، كما دعا إليها مجلس الجامعة على مستوى المندوبين بتاريخ 17 حزيران 2011 بهدف معرفة الحقيقة وعرض نتائجها على الأمم المتحدة.

وكان الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي أكد أن وزراء الخارجية العرب قرروا دعم توجه فلسطين للحصول على "وضع دولة غير عضو بالأمم المتحدة" خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تبدأ في النصف الثاني من أيلول الجاري[1].

وقال العربي في مؤتمر صحفي عقده عقب الاجتماع الدوري لوزراء الخارجية العرب الذي شارك فيه الرئيس محمود عباس، أنه تقرر "دعم طلب فلسطين الحصول على وضع دولة غير عضو في الأمم المتحدة نظرا لصعوبة الحصول على العضوية الكاملة؛ لأن هذا يتطلب موافقة مجلس الأمن الدولي[2]".

[1] مجلس الجامعة العربية يدعم طلب فلسطين للحصول على دولة غير عضو، مصدر سابق، ص:2

[2] للمزيد من التفاصيل، أنظر ملحق رقم (8)، الخاص بنص خطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأم المتحدة في دورتها 67، ص: 265-271

المبحث الثالث: النظام العربي الإقليمي والثورات العربية

مقدمة:

حدثت خلال السنوات الأخيرة موجة ثورات وانتفاضات واضطرابات في عدد كبير من الأقطار العربية، تهدف إلى تحقيق الديمقراطية بمفاهيمها الرئيسية، أبتدأت بثورة سلمية غير عنيفة في تونس، ثم امتدت هذه الثورة السلمية غير العنيفة إلى مصر، ونتيجة لذلك سقط النظامان فيهما، ثم انتقلت هذه الانتفاضة السلمية إلى اليمن، حيث بدأت بمطلب تحقيق إصلاح جذري لم يستبعد "المفاوضات" مع النظام كوسيلة لتحقيق هذا الهدف، ثم تطورت بعد استخدام السلطة للعنف في مواجهتها إلى مطلب إسقاط النظام القائم، وتقدم النظام وبعد فوات الأوان، بعرض يوافق فيه على ما عُرض عليه سابقاً ورفضه في حينه، كما أعلن حالة الطوارئ، وأوشكت أن تتحول إلى ثورة، وحدثت مظاهرات، في عُمان، استطاع النظام بحكمة، تطويقها والاستجابة لمطالب رئيسية لها، واحتواءها حتى الآن.

ثم انتقلت الثورة السلمية إلى ليبيا، ولكنها قوبلت بعنف مفرط من النظام استخدم فيها النظام كل أشكال العنف، وانتهت بإسقاط النظام ومقتل العقيد القذافي.

كما حدثت انتفاضة سلمية في البحرين، قامت بها أساساً فئات مهضومة الحقوق تمثل غالبية الشعب البحريني، وتبنى الفصيل الأكبر فيها (الوفاق). طلب إدخال تعديلات جذرية في النظام وتحويله إلى ملكية دستورية، وقوبلت بعرض النظام للحوار مع إجراءات قمعية دفعت فئات أخرى من المعارضة إلى رفع شعار إسقاط النظام، لتتطور الأحداث بعد ذلك إلى طلب النظام الدعم العسكري من السعودية والإمارات، وهو ما تم، حيث أعلنت حالة الطوارئ والأحكام العرفية، وتم استعمال العنف المفرط من قِبل النظام، من خلال جيش هجين في غالبيته، مع تأييد بدون تحفظ من أنظمة مجلس التعاون الخليجي للنظام في البحرين، وكانت هنالك إرهاصات لمظاهرات واعتصامات محدودة في السعودية والكويت، تم تطويقها حتى الآن من خلال منح عدة إجراءات ذات طابع مادي[1].

[1] توفيق المديني، وأخرون، الربيع العربي إلى أين– أفق جديد للتغيير الديمقراطي، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي(63)، ط2012،2)، ص:126،125

كما انتقلت هذه الظاهرة إلى الأردن، ولكنها بقيت في شكل محدود، وتباينت مطالب المتظاهرين بين طلب ملكية دستورية أو ملكية برلمانية وطلب إسقاط النظام، ولكن النظام حاول تطويقها بجرعات تسكينية، وتشكيل لجنة حوار لمعالجة المطالب المشروعة لها. كما تشهد سوريا مظاهرات في مدن سورية مختلفة، معظمها ذو مطالب ديمقراطية، والقليل منها ذو مطالب اجتماعية واقتصادية محلية، ولكن النظام قام بتقديم عدة وعود للإصلاح ولكنها قرارات بدون تطبيق، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة المظاهرات وقام النظام باستخدام العنف المفرط لإخماد تلك المظاهرات مستخدماً في ذلك جميع وسائل العنف، وأدت إلى سقوط عدد كبير من القتلى وقد تجاوز 60 ألف سوري والعدد قابل للارتفاع حيث لم تنتهِ تلك الثورة حتى الآن[1].

ماهية الثورة:

إن الانقلاب العسكري أو الإنتفاضة أو الهبة الشعبية المؤقتة، والتي تقود إلى تغيير تجميلي ومحدود في نظام الحكم السائد، لا يمكن أن يطلق عليه مفهوم ثورة. فالمفهوم الصحيح والدقيق للثورة، هو أنها " مجمل الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغييرات جذرية في الواقع السياسي والاجتماعي والأقتصادي لشعب أو مجموعة بشرية ما، وبشكل شامل وعميق وعلى المدى الطويل، ينتج عنه تغير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الثائر، وفي إعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية." ويصر العديد من علماء الاجتماع على تعريف الثورة بإنها "تغيير شامل وجذري في توزيع مصادر الثروة وعمليات الإنتاج في المجتمع."

تشير الدراسة إلى أنه حسب المفهوم أعلاه للثورات، فإن ما حصل في تونس ومصر وليبيا يعد ثورة، وماحصل في اليمن والبحرين والأردن هو مجرد هبات شعبية وليست بثورات، حيث لم تستطع أن تقلع النظام الموجود فيها.

[1] توفيق المديني، وأخرون، الربيع العربي إلى أين– أفق جديد للتغيير الديمقراطي، مرجع سابق، ص:125–126.

العوامل المشتركة بين الثورات العربية

تشير الدراسة إلى أن هنالك عوامل مشتركة كبيرة بين الثورات العربية، فيما يتعلق، بالأسباب، والأهداف من قيامها، وكذلك الوسائل المستخدمة في تنفيذها، وطبيعتها[1]:

– إن اسبابها واحدة، وهي تسلط الفرد وحق أهله في الفساد، وحكم الأجهزة البولسيسة، وخصخصة مؤسسات الدولة في خدمة الأفراد بدل خدمة الوطن والشعب.

– إن أهدافها واحدة، حيث لم يرفع أحد شعار بناء دولة العمال والفلاحين أو إقامة الخلافة، وإنما اتفقت كل الشعوب على الشعار الذي رفع في تونس وصنعاء والمنامة والقاهرة وبنغازي ودمشق" "الشعب يريد إسقاط النظام،" وعلى مطلب مجلس تأسيسي ودستور يضمن بناء الدولة المدنية والمجتمع الحر.

– أن وسائلها واحدة، فكل الانتفاضات كانت سلمية، وأن ووجهت بالقوة.

– أن طبيعتها واحدة: شعبية، مدنية، شبابية.

تأثير الثورات العربية على عدد من العناصر المتعلقة بالسياسة الخارجية

– ثورات ذات أجندات داخلية: هذه الانتفاضات عززت المشاعر الوطنية والإحساس بالتمكين الوطني. وهذا يعني أن السياسة الخارجية، في حين إنها قد لا تشهد تبدلات درامية، إلا إنها ستضطر إلى أن تأخذ بعين الأهتمام، وبشكل متزايد، المصالح والمواقف الوطنية، وأن تقاوم بشكل أقوى الضغوطات والمطالب الخارجية. وهذا واضح في حالة مصر، مثلاً، حيث إن القاهرة بدأت بالفعل في اتخاذ مواقف أكثر تشدداً تجاه إسرائيل، كما باشرت إعادة النظر في اتفاقية الغاز معها. وهذا يعني عملياً، أن السياسات الخارجية لبلدان الانتفاضة قد تشبه، إلى حد ما، نموذج السياسة

[1] منصف المرزوقي، الربيع العربي إلى أين– أفق جديد للتغيير الديمقراطي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي(63)، ط2، 2012)، ص:263–264.

الخارجية التركية، من حيث تمتعها بعلاقات طيبة مع الغرب وقوى دولية وإقليمية أخرى، لكن مع وجود عنصر وطني قوي في هذه السياسة[1].

-لا انقلاب في العلاقات الإقليمية والدولية: حتى الآن، لم يطرأ تغيير رئيسي على أنماط التحالفات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط. وهذا يعود جزئياً إلى أن حقيقة النظام العالمي الجديد لا يوفر للدولة التي تمر في مراحل انتقالية بدائل حقيقية في السياسة الخارجية، وذلك على عكس ما كان يجري في الحرب الباردة، حيث كان في وسع أي حكومة أن تختار بين الانضمام إلى أي من البلدين العالميين: الكتلة الغربية، أو الكتلة الشرقية اللتين كانت لكل منهما مجموعتها التامة من العلاقات والمزايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية. لكن اليوم، ليس هنالك سوى نظام عالمي واحد، حيث تستطيع الدول أن تختار بين أن تلعب أدواراً مختلفة، لكن من داخل النظام، أو تنسحب منه كلياً، روسيا والصين وقوى أخرى كلها جزء من النظام العالمي، ولا يوجد سوى بلدان قليلة خارجه مثل كوبا وكوريا الشمالية، وإيران. إن البلد الوحيد الذي قد يتسبب سقوط نظامه إلى تحول فعلي في خريطة العلاقات الدولية والإقليمية في المنطقة هو سورية.
فإذا سقط نظام الأسد وحل محله نظام جديد بأغلبية سنية، ستنتقل سوريا من بلد حليف إلى إيران وحزب الله إلى بلد متقارب من تركيا ومجلس التعاون الخليجي ودول الغرب. سيسبب ذلك، إذا حصل أكبر تبدل في خريطة علاقات وموازين المنطقة [2].

- تعزيز النفوذ الذاتي العربي: تمثل الانتفاضات العربية نقطة قوة مكتسبة للوطن العربي، وخسارة صافية لنفوذ القوى الخارجية. ففي البلدان التي تصبح أكثر ديمقراطية، يضطر القادة إلى أن يستجيبوا بشكل متزايد لرغبات ومصالح شعوبهم، وهذا يعني أنهم سيكونون أقل انصياعاً للتلاعبات الخارجية. ونذكر هنا إنه حين تقلصت قاعدة سلطة النظام المصري في الداخل، بات أكثر اعتماداً على الدعم الخارجي. وهكذا بات الرئيس مبارك أكثر فأكثر اعتماداً وأكثر استجابة للمطالب الخارجية.

[1] أحمد عبيدات وأخرون، الثورة والأنتقال الديمقراطي في الوطن العربي "نحو خطة طريق"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي، ط1، 2012)، ص:912-915.

[2] أحمد عبيدات وأخرون، الثورة والأنتقال الديمقراطي ، ص:912- 915.

في المقابل أي رئيس أو قيادة مصرية جديدة يتمتعان بتفويض ديمقراطي واضح، سيكونان أمام ديناميكيات سياسية مختلفة للغاية، إذ إن ولايتهما ستكون مرتبطة بإعادة الانتخاب، وبالتالي سيكون عليهما التجاوب أولاً وقبل كل شيء، مع الرأي العام الوطني، كما قد يكونان مُجبرين وقادرين على مقاومة الضغوط الخارجية بشكل أكثر فعالية[1].

-التحول في عملية صنع القرار: غيرت الانتفاضات العربية عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية. فقبل العام 2011، كانت السياسات الخارجية في الدولة تُرسم بشكل حصري من الملك أو الرئيس بالتشاور ربما مع مجموعة من المستشاريين الرئيسيين في السياسة الخارجية والاستخبارات والجيش والقطاع الاقتصادي. ونتيجة لذلك لم تكن السياسة الخارجية خاضعة لتفاوض سياسي فعلي أو تدقيق من جانب الرأي العام الذي كان يعرف بها فقط حين تنتشر من خلال بيانات رسمية أو في الإعلام الرسمي. لكن في البلدان التي تنتقل إلى الديمقراطية، ستخضع عملية صنع السياسة الخارجية للنقاشات والمفاوضات السياسية نفسها التي تخضع لها السياسات الأخرى، وهذا سيجعل من الأصعب على القوى الخارجية فرض شروطها على القادة.

-صعود الإسلاميين: ثمة ظاهرة خامسة أنتجتها الانتفاضات العربية، وهي صعود أحزاب الإسلام السياسي أساساً جماعة الإخوان المسلمين، ولكن أيضاً وإلى درجة أقل، جماعات السلفيين- بوصفهم المستفيد الأكبر من عمليات الانفتاح الديمقراطي والانتخابي. إن الإخوان المسلمين، وحتى معظم السلفيين الذين انخرطوا في انتخابات ما بعد ثورات الربيع العربي، لا يحملون أجندة سياسية خارجية متشددة. وهذه الحركات عموماً لا تتطلع إلى إيران أو إلى الطالبان أو إلى القاعدة كمصدر إلهام أو دعم [2].إن جماعة الإخوان ترنو ببصرها، بدلاً من ذلك، نحو تركيا أو نحو نماذج محافظة ناجحة أخرى في ماليزيا أو إندونيسيا كمصدر إلهام، كما تتطلع أيضاً إلى مجلس التعاون الخليجي كمصدر للدعم السياسي والاقتصادي.

وعلى الرغم من أراء السلفيين المتشددة حيال المجتمع والثقافة، إلا أن غالبيتهم قطعت منذ أمد غير قصير مع الجهادية المسلحة للأيام الخوالي. علاوة على ذلك، بدأت الحركات الإسلامية تصل إلى الحكم تحت مظلة ثورة تعددية وديمقراطية، فالربيع العربي لم يكن ثورة إسلامية، بل ثورة

[1] أحمد عبيدات وأخرون ، ص: 913

[2] أحمد عبيدات وأخرون، الثورة والأنتقال الديمقراطي ، ص:914

ديمقراطية، حيث أصبح واضحاً أنه في حين فشلت الإسلامية في إطلاق الثورة، وفي توفير برنامج شامل لعمل شعبي واسع النطاق، فإن مبادئ الديمقراطية – احترام حقوق الإنسان، الاستناد إلى الانتخابات ورأي الشعب، واحترام التعددية – كانت هي أساس الإجماع الشعبي والثورات الناجحة. والحال أن جماعة الإخوان المسلمين تصالحت مع الديمقراطية، وفي الواقع تبنتها كبرنامج رئيسي في أجندتها[1].

أما السلفيون فقد ابتعدوا سابقاً عن العمل السياسي، لكنهم انضموا بحماسة إلى ثورات الربيع العربي، واصتدموا مع المجموعات الليبرالية والعلمانية الأخرى. يحتمل أن يشكل الإخوان المسلمون" "المعتدلون"، جزءاً أساسياً من الهيكلية الجديدة في السلطة، كما يحتمل أن يحاولوا تشكيل تحالفات حكومية مع أحزاب غير إسلامية (قوميين، يساريين أو ليبراليين)، وذلك بهدف تطمين المعنيين داخلياً وخارجياً كما في تونس.

موقف الجامعة العربية من الثورة في تونس ومصر

مع تسارع وتيرة الأحداث فى تونس بعد أن أحرق محمد البوعزيزي نفسه فى 17 ديسمبر 2010م، أعلنت الجامعة العربية أن ما يحدث هناك شأن داخلي، وإن كانت أعربت عن أملها في أن تتجاوز تونس الأحداث بسلام[2].

ولم يخرج موقف الجامعة العربية عن هذا الإطار إزاء الثورة المصرية، بل كان الموقف أكثر حرجًا لاسيما وأن الأمين العام للجامعة وقتذاك (عمرو موسى) هو مصري وثار جدل هامس، حول إمكانية أن يلعب دورًا فيما بعد نظام مبارك، خاصة أن موسى كان قد أكد فى الأيام الأخيرة من فترة أمانته للجامعة أنه لن يقبل التجديد لفترة أخرى.

فموقف الجامعة من الثورتين التونسية والمصرية هو أقرب إلى "الحياد السلبى" الذى يأخذ في اعتباره العلاقة مع الأنظمة أكثر من الشعوب، وإن كانت الجامعة تحاول أن تغلِّف هذا الحياد السلبي، بشيء من الدبلوماسية حين تزعم أن ما يجري هنا أو هناك هو شأن داخلي[3].

---

[1] أحمد عبيدات وأخرون ، ص:915

[2] المرجع نفسه، ص:916

[3] فدوى حبسان، موقف جامعة الدول العربية من الثورات العربية، (مركز الدراسات الإقليمية، حلقة نقاشية22 شباط، 2012) ص:8-9.

موقف الجامعة العربية من الثورة الليبية

اتخذت الجامعة العربية موقفا مختلفا بشأن الأزمة الليبية عنه في اليمن، إذ إنها منذ البداية أدانت لجوء نظام القذافي للقوة الغاشمة، ضد المحتجين والمدنيين العزل، مستخدما الطائرات المقاتلة والأسلحة الثقيلة، وقررت تعليق مشاركة النظام الليبي في مختلف أنشطة الجامعة، مستندة إلى حقيقة أن سلوك نظام القذافي ضد شعبه، وصل إلى درجة ارتكاب مجازر وجرائم إبادة جماعية، وعليه تطور الموقف في الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية بتاريخ 22 شباط 2011، إلى مرحلة متقدمة، بنزع الشرعية العربية عن نظام القذافي، وفتح قنوات اتصال مع المعارضة ممثلة بالمجلس الوطني الانتقالي الذي شكله الثوار، وتقديم طلب عربي إلى مجلس الأمن الدولي، لفرض حظر جوي على ليبيا، تحت عنوان حماية المدنيين ومنع طائرات القذافي من مواصلة قصف المنشآت وقتل المواطنين العزل، وكان الأحرى أن يقوم العرب أنفسهم بحماية المدنيين الليبيين، وتقديم دعم لوجستي للمدن والمناطق التي تتعرض للقصف لتجنب التدخل الخارجي، وما ينطوي عليه من مخاوف واحتمالات مجهولة. لكن العمل العربي المشترك، لم يتطور سياسيا إلى هذه المرحلة من التدخل، ولا تتوفر الامكانيات وآليات العمل اللازمة لمثل هذه الخطوة. كما أن دول الجوار وخاصة مصر وتونس تواجهان ظروفا استثنائية، وتمران بمرحلة انتقالية، وأولويتهما إعادة الاستقرار والأمن، وبناء نظام سياسي جديد[1].

هذا الموقف المتقدم للجامعة العربية أثار دهشة المراقبين، ذلك أن تركيبة الجامعة وآلية اتخاذ القرارات فيها تقوم على التوافق والإجماع، وقرار بمستوى تعليق عضوية دولة عضو فيها، ينحاز إلى الاحتجاجات الشعبية ضد نظام القذافي، كان مفاجئا وأثار العديد من الاسئلة بشأن القوة الدافعة للجامعة، فتعليق العضوية يتطلب حسب ميثاق الجامعة إلى الإجماع وهو ما لم يحصل إذ اتخذ القرار بالأغلبية، لكن ينبغي ملاحظة أن ما شجع المجلس الوزاري العربي على تعليق عضوية ليبيا، أن نظام القذافي كان شاذا في سياساته وتصرفاته المتناقضة والغريبة، وطالما كان نظامه مستفزا وعبئا على العمل العربي المشترك، ولا أحد من زملائه الحكام يأسف عليه.

[1] احمد ذيبان، الجامعة العربية ..من العجز إلى الفعل (عمان: مركز الرأي للدراسات،2011/11/17)www.alraicenter.com

موقف الجامعة العربية من الثورة في اليمن

أما موقف الجامعة العربية من الأوضاع فى اليمن فقد كان موقفًا ملتبسًا، إذ فضّلت الجامعة أن تلقي بالملف برمته منذ البداية فى يد دول مجلس التعاون الخليجي التى تقدمت بأكثر من مبادرة لتوفيق الأوضاع بين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح والمعارضة. وفي كل مرة كانت توافق فيها المعارضة على المبادرة كان علي عبد الله صالح يرفض التوقيع في اللحظات الأخيرة. ومع ذلك لم تحمِّل دول مجلس التعاون الخليجي النظام اليمني المسئولية وكأن شيئا لم يحدث، الأمر الذي فاقم الأوضاع لدرجة خطيرة تنذر بحرب أهلية لولا حكمة الثوار الذين يعتصمون إلى الآن بسلمية الثورة بالرغم من تكرار اعتداء مؤيدي صالح عليهم بين الحين والآخر، وآخرها الاعتداء الذي أسفر عن استشهاد 26 فى ساحة التغيير بصنعاء فى يوم واحد فقط[1] .

موقف الجامعة العربية من الثورة في سوريا

قرر وزراء الخارجية العرب تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية لحين قيامها بتنفيذ الخطة العربية لحل الأزمة السورية، كما دعوا إلى سحب السفراء العرب من دمشق.
ودعت الجامعة العربية الجيش السوري إلى وقف قمع المظاهرات، مهددة بفرض عقوبات سياسية واقتصادية على نظام الأسد، واتخذ القرار بموافقة 18 دولة واعتراض لبنان واليمن، وامتناع العراق. وفيما يلي النص الكامل لقرار جامعة الدول العربية القاضي بتعليق عضوية سورية[2]:

1- تعليق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها اعتباراً من يوم 2011/11/16 وإلى حين قيامها بالتنفيذ الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية لحل الأزمة السورية والتي اعتمدها المجلس في اجتماعه بتاريخ 2011/11/2.

[1] فدوى حبسان، موقف جامعة الدول العربية من الثورات العربية، مرجع سابق، ص:11 .
[2] وزراء الخارجية العرب يعلقون عضوية سوريا بالجامعة ويدعون إلى سحب السفراء، (العربية، 12 نوفمبر 2011م).

2- توفير الحماية للمدنيين السوريين وذلك بالاتصال الفوري بالمنظمات العربية المعنية، وفي حال عدم توقف أعمال العنف والقتل يقوم الأمين العام بالاتصال بالمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بما فيها الأمم المتحدة، وبالتشاور مع أطياف المعارضة السورية لوضع تصور بالإجراءات المناسبة لوقف هذا النزيف، وعرضها على مجلس الجامعة الوزاري للبت فيها في اجتماعه المقرر يوم 2011/11/16.

3- دعوة الجيش العربي السوري إلى عدم التورط في أعمال العنف والقتل ضد المدنيين.

4- توقيع عقوبات اقتصادية وسياسية ضد الحكومة السورية .

5- دعوة الدول العربية لسحب سفرائها من دمشق، مع اعتبار ذلك قراراً سيادياً لكل دولة.

6- دعوة جميع أطراف المعارضة السورية للاجتماع في مقر الجامعة العربية خلال ثلاثة أيام للاتفاق على رؤية موحدة للمرحلة الانتقالية المقبلة في سورية، على أن ينظر المجلس في نتائج أعمال هذا الاجتماع ويقرر ما يراه مناسباً بشأن الاعتراف بالمعارضة السورية.

7- عقد اجتماع على المستوى الوزاري مع كافة أطراف المعارضة السورية بعد توصلهم إلى الاتفاق كما جاء في البند السادس.

8- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة الموقف.

كما أشار رئيس الوزراء القطري إن الدول العربية متوافقة على تنحي الرئيس السوري بشار الأسد مقابل توفير مخرج آمن له، مشيرا إلى أن الدول العربية ستدعو المعارضة والجيش السوري الحر إلى تشكيل حكومة انتقالية.

وأوضح الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني على هامش اجتماع استثنائي للمجلس الوزاري العربي في الدوحة أن المجتمعين اتفقوا على دعوة المعارضة والجيش السوري الحر لعمل حكومة وحدة وطنية مشيرا إلى أنها أول مرة يتم فيها الحديث عن هذا في الجامعة العربية.

ورحّب مجلس جامعة الدول العربية في قراره الختامي بالاتفاق الذى توصلت إليه أطياف المعارضة السورية، في الدوحة، برعاية حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثان ، وتشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، والذي جاء استكمالاً لمؤتمر

المعارضة السورية بالقاهرة في 2 و3 يوليو/تموز 2012 تحت رعاية الجامعة العربية، معربًا عن تقديم الشكر لدولة قطر لجهودها المقدرة لإنجاز اتفاق الدوحة[1].

ويدعو مجلس وزراء الخارجية العرب باقي تيارات المعارضة للانضمام إلى هذا الائتلاف الوطني حتى يكون جامعًا لكل أطياف الشعب السوري دون استثناء أو تفرقة، ويحث المنظمات الإقليمية والدولية على الاعتراف به، ممثلاً شرعيًا لتطلعات الشعب السوري، وتوثيق التواصل مع هذا الائتلاف السوري للمعارضة باعتباره الممثل الشرعي والمحاور الأساسي مع جامعة الدول العربية. كما دعا مجلس الجامعة إلى تقديم الدعم السياسي والمادي لهذا الكيان الجامع للمعارضة السورية.

ويؤكد المجلس على ضرورة مواصلة الجهود من أجل تحقيق التوافق في مجلس الأمن، ودعوة مجلس الأمن إلى إصدار قرار بالوقف الفوري لإطلاق النار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حتى يكون ملزمًا لجميع الأطراف السورية، والطلب من رئيس اللجنة الوزارية المعنية بالوضع في سوريا والأمين العام للجامعة العربية الدكتور نبيل العربي الذهاب إلى مجلس الأمن لطرح الموقف الحالي في سوريا، والمطالبة بتحرك عاجل للمجلس في هذا الشأن[2].

وأكد المجلس دعمه الكامل لمهمة السيد الأخضر الإبراهيمي، ودعوة الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية إلى الدخول في حوار مكثّف معه لإيجاد حل سلمي لنقل السلطة، وفقا لقرارات مجلس الجامعة وبيان جنيف في 30 يونيو الماضي، وذلك وفقا لجدول زمني يعتمده مجلس الأمن لنقل السلطة.

روسيا والصين والربيع العربي

ما تزال روسيا والصين عموماً مناوئتين للربيع وأنصاره، بالأخص أنهما تخوفتا من انتشار الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية إلى بلدانهما. في الواقع وصلت إرهاصات الربيع العربي إلى روسيا في انتخابات كانون الأول/ ديسمبر 2011، عندما تعرض حزب رئيس الوزراء بوتين إلى

[1] نص بيان الجامعة العربية حول سوريا الشرق الاوسط، 12 تشرين ثاني www.mepanorama.com2012

[2] نص بيان الجامعة العربية حول سوريا، الشرق الاوسط ،12 تشرين ثاني 2012 www.mepanorama.com

تراجع قوي في الانتخابات، واندلعت تظاهرات واسعة النطاق في موسكو ومدن أخرى احتجاجاً على تزوير الانتخابات.

من جانبها، قامت الصين بحملة قمع صارمة منذ الأيام الأولى للربيع العربي، وحظرت عبارة الربيع العربي، وميدان التحرير من محركات البحث على الانترنت. لم تؤيد روسيا والصين قرار الأمم المتحدة الذي يجيز فرض منطقة حظر طيران على ليبيا، لكنهما رضختا للضغوط الدولية بالامتناع عن التصويت بدلاً من استخدام القوة الجوية لضرب قوات القذافي على الأرض[1].

فيما يتعلق بسورية، فإن لدى روسيا علاقات أمنية معينة معها، كما تملك قاعدتها البحرية المتوسطية الوحيدة هناك (في مدينة طرطوس)، وواصلت روسيا والصين الوقوف إلى جانب نظام الأسد خلال العام 2011، إلا أن مصالح روسيا الاستراتيجية الرئيسية موجودة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، ولها مصالح تجارية مع العديد من بلدان الغرب ومع دول أخرى في الشرق الأوسط. وهذا يعني أن روسيا ستقف إلى جانب نظام الأسد، ولكن ليس إلى الأبد، فقد تسحب التأييد إذا ما تصاعد القتل بشكل كبير، أو إذا فقد النظام سيطرته بشكل واضح.

تفاعلات القوى الإقليمية والدولية مع الحالة السورية لا يحكمها فقط الموقف من الثورة السورية وإنما يحكمها لعبة توازن بين تلك القوى وبعضها، لا ينبغي فهم الموقف الروسي من الأزمة السورية بعيدا عن السياق العام الذي تنتظم فيه السياسة الخارجية الروسية الساعية نحو مقاومة النفوذ الأميركي في النظام العالمي ومحاولة استعادة دور لروسيا في المنظومة الدولية لتنكسر وضعية القطب الواحد، ترفض روسيا مبدأ التدخل الدولي في الثورات العربية إذ ترى أن هذا التدخل لا يصب إلا في مصلحة الولايات المتحدة ولعل في الحالة الليبية خير مثال على ذلك. بالإضافة إلى هذا الإطار العام الحاكم للتفاعلات الخارجية الروسية فإن الحالة السورية لها أهمية خاصة بالنسبة لروسيا تتوزع على المستوى الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي كما ويصعب تخيل تغيير في موقف روسيا من الأزمة السورية في الوقت القريب وربما يتوقف ذلك على شيئين الأول : قدرة الولايات المتحدة أن تؤثر على روسيا وإغرائها بتعويضات سياسية تحفزها لتغيير

[1] عبيدات، أحمد وأخرون، الثورة والأنتقال الديمقراطي في الوطن العربي "نحو خطة طريق"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي، ط1، 2012)، ص:912-915.

موقفها والثاني : يتمثل في تشكل قوى معارضة تمثل الشعب السورية تستطيع أن تقنع روسيا بأنها ستحفظ لها مصالحها في سوريا ما بعد الأسد[1] .

المواقف الإقليمية من الثورات العربية

1_تركيا

لقد فرضت أحداث الربيع العربي على الدبلوماسية التركية تحديات مركبة تتعلق بالحفاظ على علاقات وثيقة مع دول "الربيع العربي"، في الوقت الذي وقفت فيه أنقرة بين شقي رحى، فإما مساندة الجماهير الحاشدة التي انتفضت لإسقاط أنظمتها السياسية السلطوية من جانب، أو الحفاظ على تحالفاتها وعلاقاتها الوثيقة مع هذه الأنظمة من جانب آخر.

– الموقف التركي من الثورة التونسية "المراقب": لم تتدخل تركيا في الأزمة السورية من منطلق الحرص على عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول العربية[1]، حيث لم يكن من المتوقع أن تفضي الأحداث سريعا إلى سقوط نظام بن علي، أو أن تكون الثورة التونسية فاتحة الثورات العربية، وعندما قام بن علي بمغادرة الأراضي التونسية متجها للمملكة العربية السعودية، فقد أعلنت أنقرة دعمها للثورة التونسية. وفي هذا الإطار قال وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو إن الثورة التونسية قد تمثل نموذجا تحتذي به بلدان أخرى تسعى للإصلاح، كما عملت تركيا بعد سقوط نظام بن علي من أجل توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام التونسي من خلال تقديم الدعم على الصعيد الاقتصادي، واتفقت الدولتان أيضا على إلغاء نظام التأشيرات بينهما[2].

– الموقف من الثورة المصرية، "الرهان": راهنت تركيا مبكرا على نجاح الثورة المصرية وخاطرت بعلاقاتها مع النظام السابق، من خلال قيام رئيس الوزراء التركي بعد 6 أيام وحسب من تفجر ثورة 25 يناير، بدعوة مبارك للاستجابة لتطلعات شعبة والتخلي عن الحكم، وعلى

---

[1] طارق عثمان، روسيا والثورة السورية : محددات الموقف. (2012)
http://taseel.com/display/pub/default.aspx?id=1810&mot=1)

[1] بولنت آراس، وآخرون، التحول التركي تجاه المنطقة، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، دراسات (60)، ط1، 2012)، ص: 45.

[2] المصدر نفسه، ص: 45.

الرغم من أن ذلك كان مؤشرا على مدى التباعد بين حكومتي الدولتين وقتذاك، إلا أنه عكس في الوقت نفسه أن تركيا راهنت على نجاح الثورة المصرية وقررت الاستثمار في العلاقات مع مصر ما بعد الثورة. وفي هذه المناسبات المختلفة حرصت تركيا على تأكيد الرغبة في توثيق العلاقات مع مصر. وأعلن وزير الخارجية التركي (داوود أوغلو) في مقابلة مع صحيفة "نيويورك تايمز" في سبتمبر 2011، أن بلاده ستتحالف مع "مصر الجديدة" لتأسيس "محور ديمقراطية جديد في الشرق الأوسط بين الدولتين الكبريين في المنطقة"، ونفى وزير الخارجية التركي وجود تنافس بين مصر وتركيا، مشددا على أن بلاده ترغب في أن تكون مصر دولة قوية جدا من أجل توازن القوى الإقليمي، ولما لهذا من مصلحة لبلاده[1].

– الموقف من الثورة الليبية "التردد": إن الموقف التركي تدرج مع تصاعد الأحداث إلى أن تأكد أن ثمة موقف دولي وعربي قد تشكل حيال الأزمة يقضي بضرورة تنحى معمر القذافي، فانتقل الموقف التركي من الدعوة لإعطاء فرصة للحل السلمي للأزمة، ومعارضة اتخاذ قرار أممي بفرض عقوبات على النظام الليبي، إلى المطالبة في 3 مايو 2011 بتنحي القذافي، وبصفة عامة، فقد أفضت التحولات التركية حيال الأزمة الليبية في تحسن العلاقات بين تركيا والمجلس الانتقالي الليبي[2].

- الموقف من الثورة اليمنية "التجاهل": لم تجد الثورة في اليمن من تركيا أي اهتمام مقارنة بالكثير من الأحداث التي شهدتها مصر وتونس وليبيا على سبيل المثال، وذلك بسبب أن مصالح تركيا مع اليمن ليست كبيرة. لذلك يمكن القول إن الثورة اليمنية لم تلق اهتماما حقيقيا من قبل القيادات والنخب التركية كما لقيت ليبيا الغنية بالنفط، أو مصر الغنية بالعمالة والسوق الاستهلاكية الكبيرة والنفوذ الإستراتيجي المحوري أو تونس الملهمة. ومع ذلك سعت تركيا لتكثيف التعاون الاقتصادي مع اليمن في مرحلة ما بعد علي عبد الله صالح. وفي هذا الإطار

[1] كمال حبيب، جول في مصر بعد الثورة، جريدة المصريون، صحيفة يومية مستقلة، 2011/3/6، ص:3. للمزيد من التفاصيل أنظر ملحق رقم 9، ص:272

[2] بولنت آراس، وآخرون، التحول التركي تجاه المنطقة، مرجع سابق، ص: 47. للمزيد من التفاصيل أنظر ملحق رقم10، ص:273

قام الرئيس التركي في يناير 2011 بزيارة لليمن، تم خلالها توقيع اتفاق مشترك لإلغاء تأشيرات المرور بين مواطني الدولتين[1].

– الموقف من الثورة السورية "التحول": نظرت تركيا للأزمة السورية باعتبارها أزمة تركية داخلية، لذلك حاولت مبكرا تفادي تداعي الأحداث وارتفاع حدة المصادمات بين الجيش والمواطنين السوريين من خلال دفع الرئيس السوري بشار الأسد لتقديم تنازلات تسمح بتحول تدريجي لسوريا نحو الديمقراطية، غير أن تجاهل الأسد للنصائح التركية جعل تركيا تدرك أنه لا حل للأزمة السورية غير الحل على طريقة "الصدمات الكهربائية". بيد أن تجاهل السلطة البعثية في سوريا للمساعي التركية، دفع أنقرة لإدراك أن مصالحها السياسية تقتضي التزام الموقف العربي والدولي من الأزمة[2].

وقد عكست الأزمة السورية ارتباكا كبيرا في الموقف التركي الذي وجد نفسه أمام تحديات قد تعصف بكل استثماراته السياسية والاقتصادية في سوريا، على جانب آخر ارتبط مأزق الموقف التركي بالمشكلات الأمنية التي قد تترتب على زيادة المواجهات في سوريا، حيث ترتبط تركيا بحدود كبيرة مع سوريا، وهناك تداخل على جانبي الحدود في العلاقات العائلية والثقافية والعادات والتقاليد. ما زاد مخاوف تركيا من تدفق اللاجئين السورين لتركيا وانتقال المشكلة لتركيا[3].

أن الإدارة الأمريكية قد أوكلت للحكومة التركية مهمة نسج خيوط الاتصال مع المعارضة السورية، وإعداد مؤتمرات للتنسيق بينها، وفتح مقرات لها داخل الأراضي التركية. هذا في وقت انخرطت فيه تركيا بالتنسيق مع الجامعة العربية والقوى الدولية لفرض عقوبات سياسية واقتصادية على نظام الأسد، وهو ما دفع بعض رموز النظام السوري لإعلان أن أنقرة ستدفع ثمن مواقفها، وذلك في إطار التلويح بإمكانية توظيف الورقة الكردية[4].

---

[1] المصدر نفسه، ص: 49. للمزيد من التفاصيل أنظر ملحق رقم11، ص:274

[2] SULEYMAN KURT، Ankara'dan Yemen'e ozel temsilci، Zaman Gazetesi، 02 Mart 2011.Sali

[3] Turkey's Political Relations with Syria، Ministry of Foreign Affairs، Republic of Turkey.

[4] للمزيد من التفاصيل حول موقف تركيا من الثورة في سوريا، أنظر ملحق رقم12، ص: 275

فنجاح الثورات العربية قلّص أدوار الدول التي تعتاش على سياستها الخارجية مثل إيران، ما يعني رجحان كفّة التنافس التركي الإيراني في المنطقة العربية لصالح أنقرة، مع احتفاظ تركيا بقوة اقتصادية تجعلها قادرة على بلورة تقاطعات لبناء علاقات إستراتيجية مع الدّول العربية.

2- إيران:

أما على المستوى الإقليمى، فقد فرضت التطورات التي تشهدها العديد من الدول العربية "بدائل ضيقة" أمام إيران دفعتها إلي تبني سياسات متناقضة إزاءها. ففي الوقت الذي دعمت فيه الثورات والاحتجاجات التي شهدتها دول، مثل تونس ومصر والبحرين، ورأت أنها "مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية"، وصفت الأحداث التي شهدتها سوريا بأنها "شأن داخلي"، وأيدت إجراءات النظام السوري في التعامل معها، كما رفضت تنظيم المظاهرات في العراق، حيث أصدر وكيل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية (علي خامنئي) في العراق، محمد مهدي الأصفي، فتوى بتحريم التظاهر[1]. هذا التناقض الواضح يطرح دلالة مهمة مفادها أن إيران تنظر إلى تطورات الإقليم بمنطق الدولة التي تعي مصالحها، وليس الثورة التي تلتزم بسقف أيديولوجي. ذلك لا يعني أن إيران استبعدت أيديولوجيتها في تعاملها مع تطورات محيطها الخارجي، بل إنها تستدعيها في كثير من الأحيان، لكن عندما تكون متسامحة مع مصالحها. أما في غير ذلك، فإنها تغلب الأخيرة في كل الحالات[2].

رؤية العرب لإيران بعد دعمها للثورة البحرينية

لقد أسقطت إيران من البداية بعدا طائفيا علي الأزمة البحرينية، من خلال تصويرها على أنها مواجهة بين أغلبية شيعية محرومة من حقوقها السياسية والاقتصادية، وأقلية سنية تسيطر على مقاليد الحكم، ونددت بإرسال دول مجلس التعاون الخليجي لقوات "درع الجزيرة" لحماية المنشآت الحيوية في البحرين، وهددت بأنها "لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء التدخل السعودي في البحرين،"،وصعدت الخلاف مع دول مجلس التعاون بمطالبتها منظمة الأمم المتحدة باتخاذ

[1] إسماعيل زاير ، إيران وثورات الربيع العربي، (الكويت: الصباح الجديد، العدد 2369، 2004م)، ص:5.

[2] علي باكير، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية –التركية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012) ص:2.

إجراءات بشأن الأزمة في البحرين. وقد أنتج وصول التوتر إلي هذه الدرجة غير المسبوقة تداعيات سلبية علي مصالح إيران. فقد دفع أولا دول مجلس التعاون إلى التخلي عن سياستها القائمة على أن الوسيلة المثلى للتعامل مع إيران هي احتواؤها من خلال الدخول في شراكات أمنية واقتصادية متعددة معها، بل والتلويح بإمكانية الدخول في مواجهة معها إذا اقتضت الحاجة ذلك، وهو ما عكسه تصريح أحد وزراء خارجية دول المجلس الذي قال فيه إن "دول المجلس لن تسمح بتحول البحرين إلى لبنان آخر"، و"إنها مستعدة للدخول في حرب مع إيران وحتى مع العراق لحماية البحرين[1].

كما أنه أدى ثانيا إلى تضييق مساحة التباين بين دول مجلس التعاون الخليجي في تعاملها مع إيران، حيث اتفقت الدول الست على رفض موقف إيران تجاه الأزمة، ووافقت كل من سلطنة عمان وقطر، اللتين تتبنيان سياسة مختلفة تجاه إيران عن بقية دول المجلس، لاسيما السعودية، على إرسال قوات "درع الجزيرة" إلى البحرين، وعلى التوجه إلى الأمم المتحدة للشكوى من التدخل الإيراني في شئوونها الداخلية، وتوجيه اتهامات لإيران بتهديد الأمن الوطني الخليجي، خلال الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية دول المجلس الذي عقد بالرياض في أبريل 2011. وقد كشف ثالثا عن أن إيران تتعامل مع بعض الأزمات، مثل الأزمة البحرينية، من خلال اعتماد خطاب تهديدي، دون وجود رؤية واضحة تتضمن الأدوات التي يمكن أن تستخدمها لترجمة تهديداتها إلي واقع. فقد فشلت إيران في التعامل مع إرسال "قوات درع الجزيرة" إلى البحرين، رغم تهديدها بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء ذلك[2] .

[1] عباس ومحمد ناجي، مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية، (مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 2341، 2012)، ص:6

[2] المصدر نفسه، ص:7.

موقف الجامعة العربية من إيران حيال دعمها للثورة البحرينية

أعربت جامعة الدول العربية، عن استيائها الشديد من موقف ايران بتقديم وثيقه خلال اجتماعات مجموعة (5+1) أخيراً بشان الملف النووي الإيراني والتي تطلب فيها إدراج مملكة البحرين من بين القضايا ذات الأولوية لها.

وكانت الأمانة العامة للجامعة العربية قد قامت بتعميم مذكرة على جميع مندوبي الدول العربية الأعضاء بالجامعة، رأت فيها أن هذا الموقف بإقحام الخلافات الإيرانية مع دول أخرى في المباحثات النووية استفزاز لا مبرر له ومساس بسيادة مملكة البحرين واستقلالها، الأمر الذي من شأنه، أن يزيد من حدة التوتر في علاقات إيران بدول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة والعلاقات العربية الإيرانية بصفة عامة. وأشارت مذكرة الجامعة إلى أن هذا الموقف تكرر مرتين: الأُولى في الاجتماع الذي عقد في العراق لمجموعة (5+ 1) في 23 مايو الماضي ثم في الاجتماع الذي عقد في روسيا في 6 يوليو 2011[1].

وكانت المندوبيات الدائمة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيه قد بعثت بخطاب للامين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي أكدت فيه أن مثل هذا التصرف يعبر عن نوايا سافرة وواضحة لإيران تجاه مملكة البحرين والمساس بسيادتها واستقلالها ويعد تدخلا في شئوونها الداخلية وانتهاكا لسيادة واستقلال دولة عضو في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

الجامعة العربية نزاع خفي مع طهران حول الثورة في سوريا

صعدت الجامعة العربية في الفترة الأخيرة من لهجتها مع النظام السوري، إلا أن دول الخليج التي تدعم موقف الجامعة هذا لا يهمها بالأساس أوضاع حقوق الإنسان في سوريا، وإنما إضعاف النفوذ الإيراني في المنطقة. لكن التغيرات في العالم العربي والثورة في المنطقة أجبرت الجامعة العربية على تغيير أجندتها القديمة. فالوضع في الجامعة نفسها لم يعد يتحمل المزيد من الوقت للتغيير، ففي شهر نوفمبر/ تشرين الثاني2011، علقت الجامعة العربية عضوية سوريا فيها، تلاها

[1] ايمن محمود، الجامعة العربية: الموقف الإيراني في مفاوضات(5+1)، (القاهرة، صحيفة الرياض، 2012).

سحب دول الخليج لمراقبيهم من سوريا، ما أدى إلى فشل بعثة المراقبين العرب، ووضع النظام السوري في مأزق كبير.

هذه التحركات الجديدة للجامعة العربية شكلت خطراً أيضاً على تشكيلها، إذ إن دول الخليج الست، وفي مقدمتها السعودية وقطر، لا يحفزها السجل الحافل لانتهاكات النظام السوري لحقوق الإنسان للتحرك ضده بهذا الشكل، فخلال الاضطرابات الأخيرة في البحرين حشدت هاتان الدولتان الخليجيتان نفسيهما وقواتهما، وأرسلتها إلى البحرين لقمع المتظاهرين هناك، ولإسكات الأصوات المنادية بالديمقراطية. أما فيما يخص الوضع في سوريا، فتطالب هاتان الدولتان بالأخص بدعم الثورة والديمقراطية فيها[1].

أيران والثورة السورية

سوريا هي أقوى حليف لإيران في المنطقة، ونهاية حكم عائلة الأسد في سوريا يعني بدوره نهاية العلاقة الوثيقة التي تربط إيران بسوريا، ويعني أيضاً جعل دول الخليج في موقع الصدارة أمام خصمهم اللدود إيران. وبعد سقوط خصمين لإيران، ألا وهما نظام طالبان في أفغانستان ونظام صدام حسين في العراق، أصبحت إيران لاعباً كبيراً في المنطقة، وتمكنت من خلال حلفائها من بسط نفوذها عليها، مثلما حدث بالتعاون مع منظمة حزب الله في لبنان، وحليفتها حركة حماس في قطاع غزة، وما يحدث الآن مع حليفها نظام الأسد في سوريا .

نهاية حكم الأسد في سوريا سيضع حلفاء إيران في المنطقة، كحزب الله في لبنان وحماس في غزة، في مأزق كبير بدأت معالمه الآن بالاتضاح، فالقيادة السياسية لحركة حماس غادرت سوريا وتبحث الآن عن مأوى جديد لها. ويرى بول سالم، رئيس مركز "كارنيغي للشرق الأوسط" في بيروت، أن سقوط نظام الأسد في سوريا سيمثل خسارة استراتيجية كبيرة لإيران منذ اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية عام 1980، وهذا سيخفف وطأ الأزمة على الدول الخليج ذات الحكم المتوارث.

[1] ربيع شاهين، مواقف الجامعة العربية، (القاهرة: صحيفة الأهرام، العدد 3656، 2012م)، ص:12.

الجامعة العربية المعروفة بتشتتها في السابق أثبتت، بوضعها السياسي الجديد، أن بإمكانها اتخاذ قرارات سياسية صارمة، مثلما فعلت بتعليق عضوية سوريا في الجامعة ووضع نظام الأسد في عزلة سياسية. وعلى الرغم من أن سياسات نظام البعث في سوريا لم تلق دعماً كبيراً في الجامعة العربية، فهي وجدت بعض التأييد من قبل لبنان، ذات نظام الحكم الطائفي الضعيف، والجزائر ذات الحكم غير الديمقراطي. أما (جيمس م. دورسي)، من أكاديمية "راجاراتنام" للدراسات الدولية في سنغافورة، فيؤكد أن العراق لا يمثل سياسات إيران تجاه سوريا، حتى وإن ظهرت كذلك للمتابعين الخارجين، فالعراق "يتعامل، وبعكس رغبة واشنطن، بصورة مستقلة عن المصالح الخارجية الأمريكية". ويرى دورسي أن العراق وإيران، رغم الأغلبية الشيعية الموجودة في البلدين، ليسا حليفين طبيعيين.

وفي هذا الصدد يوضح (شتاينبرغ) أن إيران مستعدة "للذهاب بعيداً" من أجل إبقاء نظام الأسد في سوريا، متابعاً بالقول: إن "الإيرانيين ابتكروا تقليداً خلال السنوات الماضية، وهو إيجاد آخرين يحاربون بدلاً عنهم، إيران ستقوم كخطوة أولية بتفعيل مقاتلي حزب الله، ومن ثم إرسالهم إلى سوريا لدعم النظام الحاكم هناك. وقد ترسل إيران أيضاً قواتها الخاصة، قوات حرس الثورة، لدعم النظام أيضا[1].

موقف المملكة العربية السعودية من الثورات العربية

اتسم موقف المملكة العربية السعودية من الثورات العربية بالتحفظ إجملاً، غير إن تعاملها مع كل ثورة كان مختلفاً، بناء على قرب هذه الثورة أو تلك من تهديد مصالحها:

في تونس، أبدت السعودية رغبتها في إبقاء الثورة داخل حدود تونس دون أن تتجاوزها إلى غيرها من الدول العربية، ويعد لاستقبال السعودية للرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي، بعد رفض أغلب الدول العربية استقباله، انسجاما مع هذه الرغبة، إذ من شأن إخفاء الرئيس المخلوع عن الأنظار أن يهدئ الشرارة التي تبقي الشارع التونسي مشتعلاً بدرجة كبيرة، وقد ظهر ذلك في المحاكمة الغيابية للرئيس التونسي السابق، حيث أبدى الشارع التونسي تفاعلاً أقل مما

[1] لويس غروب وزمن البدري ، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الساسية والإستراتيجية، العدد 3234، 2012م)، ص:5.

توقع المراقبون، على الرغم من أن ابن علي كان سبباً في تدهور الأوضاع في البلاد لأكثر من عقدين[1].

في مصر، بالنسبة للثورة المصرية فقد كان التخوف من جانب السعودية أكبر، كما كان التعامل معها اكثر تحفظاً، فمصر في عهد الرئيس السابق مبارك كانت العمود الفقري لتيار ما يسمى "الاعتدال العربي" الذي تشكل السعودية رئته، وانهيار نظام مبارك سيفقد السعودية حليفاً قوياً كان يعمل معها في سياقات تضمن لها هامشاً واسعاً في ممارسة نفوذها في المنطقة، والتخوف الحاصل في السعودية من سقوط نظام مبارك هو أن يأتي نظام جديد في مصر يعيد المعادلة إلى ما كانت عليه إبان مصر الناصرية التي نازعت السعودية مكانتها الإقليمية ونفوذها العربي حينئذ، والسعودية يزعجها أن تنشأ قوة، مثل مصر، تعمل خارج سياسات التنسيق معها، والتي قد تحجم من نفوذها في المنطقة.

من ناحية أخرى، ظهر منذ بدايات الثورة في مصر إن التيار الإسلامي ، وعلى رأسه جماعة الإخوان المسلمين، هو الأبرز والأكثر قوة وتنظيماً، سواء أثناء الثورة أو حتى في مرحلة المخاض الدستوري الذي تعيشه مصر الآن، ما يؤشر إلى أن الإخوان المسلمين قد يكونون من القوى الأكثر حظاً في رسم المشهد السياسي لمصر في المرحلة المقبلة، وهذا ما حدث فعلاً بعد فوز الإخوان في الانتخابات المصرية، الأمر الذي من شأنه أن يهدد النموذج الوهابي الذي يسود السعودية، ويعد من أبرز مقومات النظام الحاكم فيها، فالليبراليون السعوديون، سواء من داخل العائلة الحاكمة أو خارجها، سيجدون في هذه التجربة مغذياً واقعياً لطروحاتهم ودعواتهم نحو الإصلاح السياسي والانفتاح على الديمقراطية العصرية، والتي تحمل في تركيبتها نموذجاً سياسياً مغايراً تماماً للنموذج السياسي الحاكم في السعودية، فضلاً عن فقدان السعودية وحدانية التمثيل للمرجعية الدينية في العالم الإسلامي.

وقد حاولت السعودية باستخدام سياسة العصا والجزرة أن تحول دون محاكمة مبارك حتى لا تكون هذه المحاكمة فاتحة لغيرها، فقد حاولت عبر التهديد بطرد العمالة المصرية حيناً، وحيناً آخر

[1] إبراهيم عبد الكريم وآخرون، تقدير موقف الثورات العربية، (عمان:مركز دراسات الشرق الأوسط، دراسات استراتيجية ، ط1، 2012) ص:58-59

بإغراء القاهرة بتقديم منح مجزية تصل إلى أربعة مليارات دولار، لتحقيق مسعاها في منع المحاكمة، ولكن صوت الشعب كان أعلى مما أجبر المجلس العسكري على الانصياع لإرادة الشعب.

بالنسبة لموقف المملكة من التحركات الشعبية في البحرين فإننا نرى القدر الكبير من الحساسية، والإصرار في ذات الوقت، على التعامل معها، إذ كان تدخلها مباشراً عبر تسيير قوات كبيرة من قوات درع الجزيرة إلى البحرين، ذلك أن الحراك في البحرين اتخذ شكله الطائفي منذ بداياته، الأمر الذي مس أكثر القضايا حساسية بالنسبة للنظام السعودي المتمثلة بالصراع التاريخي بين السعودية وإيران حول التغلغل الشيعي في دول الخليج العربي، فتدخل السعودية القوي المباشر في المسألة البحرينية لم يأت من كون البحرين واحدة من دول الخليج العربي، وتعد حليفاً إستراتيجياً للسعودية، وإنما أيضاً من أن نجاح الحراك الشيعي في البحرين سيحفز المنطقة الشرقية في السعودية ذات الغالبية الشيعية نحو التحرك، وهي المنطقة التي تحتوي على أكبر آبار النفط، فالسكان الشيعة في المنطقة الشرقية سيرون في نجاح الحراك البحريني دافعاً قوياً للتحرك في وجه النظام السعودي مطالبين بحقوقهم المدنية[1].

وفي اليمن، اتخذت السعودية الموقف الحساس ذاته الذي اتخذته في البحرين، وإن كان أقل حدة منه بقليل، فاليمن للسعودية بمثابة الخاصرة الجنوبية، وتشترك معها بحدود طويلة، وتداخل ديموغرافي كبير، فضلاً عن العائلات اليمنية الكبيرة التي تقطن المناطق الحدودية وكذلك فإن لوبي العمالة اليمنية في السعودية واسع جداً، ويسيطر على قطاعات صناعية وخدمية كبيرة، ولذلك فإن المملكة السعودية ومنذ نشأتها حرصت على مد القبائل اليمنية الكبيرة بالمال حتى تضمن ولاءها، وعملت على إبقاء الحاكم اليمني تحت نفوذها، سواء بالدعم المالي أو السياسي، إلا أنها لم ترغب يوماً في ضم اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي تحسباً أن يكون المنافس لها على زعامة النادي الخليجي بما تملكه اليمن من مقدرات بشرية واقتصادية، وحتى جغرافية كبيرة.
وحين اندلعت الثورة اليمنية وقاد زمامها الشباب الذين لا يمثلون المعادلة القبلية التي كانت السعودية تتحكم في مدخلاتها ونتائجها، مطالبين بيمن جديد يتمتع بالديمقراطية والحداثة، قامت

[1] إبراهيم عبد الكريم وآخرون، تقدير موقف الثورات العربية، مرجع سابق، ص:61.

السعودية بجهودها الدبلوماسية، وحتى المالية، من أجل الحفاظ على النظام السياسي في اليمن ضمن هذا السياق. فبعد أن رأت أن نظام صالح غير قادر على الاستمرار حاولت السعودية إبقاءه على قيد الحياة لوقت يتسنى لها فيه تجهيز خلفٍ له يستطيع أن يبقي المعادلة معها كما كانت في السابق، فقدمت ما سمي بالمبادرة الخليجية التي تم تعديلها أكثر من مرة لتناسب المقاسات التي طالبت بها الحكومة السعودية، حتى تضمن للرئيس علي صالح خروجاً مشرفاً على حد تعبيرها.

وبعد عملية القصر الرئاسي التي أصيب فيها صالح ومجموعة من كبار مسؤوليه استقبلته السعودية، ولم تظهره في الإعلام إلا قليلاً لتعيد الكرة معه كما فعلت مع ابن علي. فالمملكة لا تحب أن تعمل بصخب، فلا بد من تهدئة الأجواء السياسية، حتى تتمكن من ترتيب الأمور بما يتوافق مع مصالحها، فهي تعمل على إخراج صالح ولكن عبر إجبارة على توقيع المبادرة الخليجية طيلة هذه الفترة من عمر الثورة، لتثبت أنها ما زالت قادرة على فرض إرادتها على الساحة اليمنية[1].

والسعودية تخشى من نجاح الثورة في اليمن التي قد تأتي بنظام ديمقراطي ينأى باليمن عن النفوذ السعودي ويجعله منافساً لها على زعامة الجزيرة العربية[2]، فضلاً عن خشية السلطات السعودية الأصلية من الديمقراطية بحد ذاتها، فكيف إذا تحققت في خاصرتهم الجنوبية، هذا إلى جانب عدم رضاها عن قيادة جماعة الإخوان المسلمين- تجمع الإصلاح- للحراك السياسي والثورة، واشترطت التفاهم على الرئيس القادم قبل تغيير موقفها، وهو موقف يتم بالتنسيق والتفاهم مع الولايات المتحدة.

أما فيما يتعلق بالثورة في سوريا، فقد يكون من مصلحة الرياض أن ينهار النظام السوري القائم في دمشق المتحالف مع خصمها اللدود إيران وحزب الله، غير أن تعامل السعودية مع الثورة في سوريا اتسم بالحذر الشديد للسبب ذاته، وهو أن من شأن التحالف القوي بين طهران ودمشق أن يجعل دول الخليج شديدة الحذر في مواقفها تجاه دمشق خوفاً من أن تفتح عليها جبهة مواجهة مع إيران، خصوصاً في ظل أوضاع صعبة تعانيها الولايات المتحدة جراء أزمتها المالية، وهي – أي

[1] إبراهيم عبد الكريم وآخرون، ص:62.

[2] حسن الأنباري، وآخرون، الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية، مرجع سابق، ص:32.

الولايات المتحدة– الضامن الوحيد لدول الخليج في حال تأزمت علاقاتها مع طهران وانقادت نحو مواجهة معها، حتى ولو كانت من قبيل الحرب الباردة، وموقف السعودية الأخير المتمثل بسحب سفيرها من دمشق لغرض التشاور لا يذهب بعيداً عم موقف الحذر.

وفي المقابل فإن السعودية تخشى من نجاح الثورة في إسقاط النظام السوري فيشكل ذلك رافعة قوية للحراك في الأردن التي تُعد الحليف الأقوى والأهم في منطقة بلاد الشام، فضلاً عن كونه نظاماً ملكياً يشبه النظام السعودي، ما يفتح الباب أمام التغيير في الأنظمة الملكية بعد أن اقتصر على الأنظمة الجمهورية حتى الآن[1].

تداعيات الثورة السورية على محور الممانعة في المنطقة

1- إيران

بتحليل مواقف الأطراف ودوافعها نلحظ الأهمية البالغة التي تشكلها سوريا للسياسة الإقليمية والدولية لإيران، وذلك كونها رأس جسر وهمزة وصل لإيران مع حليفيها حزب الله وحركة حماس، علاوة على وزن سوريا المؤثر في السياسة العربية[2]، وتأثيرها البالغ في الساحتين المهمتين لإيران، وهما: الساحة العراقية واللبنانية، كونهما ساحتي صراع مصغرة مع خصومها الدوليين والإقليميين، بالإضافة إلى هواجس إيران من توجه أي نظام بديل للنظام السوري الحالي للتحالف معها، حيث تعتقد إيران أن تغير النظام في سوريا قد يزيد من نفوذ منافسيها في المنطقة وخصوصاً تركيا.

وبذلك فقد وقفت إيران، بمحافظيها ومعتدليها، خلف الحل الأمني الذي تبناه النظام السوري في إشارة تدل على الأهمية الاستراتيجية له في نظر الطرفين، وقدمت له مختلف أشكال الدعم.

وقد أظهر هذا الموقف ازدواجية في معايير النظام الإيراني في التعامل مع الثورات، مما أضر بصورة إيران بشكل كبير لدى الجمهور العربي والإسلامي عموماً، ولدى الشعب السوري

[1] إبراهيم عبد الكريم، وآخرون، تقدير موقف الثورات العربية، مرجع سابق، ص: 64

[2] حسن الأنباري، وآخرون، الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية، مرجع سابق، ص:38.

خصوصاً، ويضاف إلى ذلك الخسارة العربية من تراجع علاقة إيران مع حركة حماس على خلفية الموقف من الثورة السورية، ما أوجد لتركيا فرصة لملء هذا الفراغ المستجد[1].

وفي حال نجاح الثورة، بتعديل النظام أو تغييره ، فستتضاعف خسارة النظام الإيراني الذي يكون قد راهن على الخيار الخطأ، وفي حال نجاح النظام في إخمادها فستتوثق العلاقات الإيرانية السورية على حساب العلاقات التركية السوري.

2- حزب الله

يعد النظام السوري الضمانة الأساسية لقوة حزب الله في لبنان سياسياً وعسكرياً، فالتأثير السوري على المشهد السياسي الداخلي اللبناني بالغ الأثر، كما أن سوريا هي شريان الإمداد الرئيس لحزب الله عسكرياً، إضافة إلى أثر الموقف الإيراني الحاسم في الانحياز إلى النظام السوري في أزمته الحالية، والذي يجعل انحياز حزب الله إلى جانب النظام مرجحاً وطبيعياً.

وفي المقابل يقع الحزب تحت ضغط غالبية جمهوره من العرب والمسلمين السنة المتعاطفين مع الثورة السورية، وهذا ما انعكس على خطاب الحزب لدى تأييده للنظام السوري بشكل أقل اندفاعاً من الموقف الإيراني، وبلجوئه إلى أساليب غير مباشرة في المؤازرة، مثل دعم مسيرات العودة في 15آيار/ مايو عام 2011 في خطوة لتوجيع الاهتمام الإعلامي بعيداً عن المشهد السوري الداخلي[2].

إن ازدواجية خطاب الحزب بخصوص الثورات العربية، وظهور طغيان البعد المصلحي على المباديء والشعارات التي يعلنها الحزب منذ سنوات، أدى إلى خسارة كبيرة وغير مسبوقة لرصيد الحزب الشعبي في العالمين العربي والإسلامي عموماً، ولدى الشعب السوري خصوصاً، والذي قام العديد من متظاهريه بإحراق صور أمينه العام السيد حسن نصر الله في المظاهرات، ولذلك فإن تغير النظام السوري نحو إصلاح جذري أو سقوطه سيغير الكثير من المعادلة الاستراتيجية

[1] إبراهيم عبد الكريم، وآخرون، تقدير موقف الثورات العربية، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، دراسات استراتيجية، شهرية الشرق الأوسط، ط1، 2012)، ص:57-58

[2] إبراهيم عبد الكريم وآخرون، تقدير موقف الثورات العربية مرجع سابق، ص:58-60.

للحزب على الصعيد الداخلي اللبناني وفي مسألة المقاومة، وكذلك في وضعه الإقليمي ودوره في الارتباط بالمشروع الإيراني في المنطقة.

3- حركة حماس

على الرغم من السياسة التي تنتهجها حركة حماس منذ تأسيسها وهي سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فقد تعرضت إلى ضغط شديد لتحديد موقفها من الثورة السورية، فمن ناحية يعد النظام السوري وإيران وحزب الله حلفاء أساسيين تعتمد عليهم الحركة في توفير الدعم السياسي والمالي واللوجستي، وقد ضغط هذا المحور على الحركة لتأخذ موقفاً مؤيداً للنظام السوري في وجه الثورة، ومارس إعلامه ضغوطاً علنية تطالب الحركة بتبني الرواية الرسمية السورية، وشكل وجود قيادة الحركة وجزء كبير من كوادرها على الأراضي السورية مصدر ضغط إضافي على قيادة الحركة بهذا الاتجاه[1].

وفي المقابل، فإن اعتماد الحركة على الموقف الشعبي العربي وخلفيتها الإسلامية والأخلاقية، واتخاذ الحركة لموقف سابق داعم للثورات العربية في كل من مصر وتونس، والتوازن الذي يصنعه توزع الحركة في العديد من الدول والمناطق، إضافة إلى مطالبة الشارع السوري للحركة بدعم ثورته، كل ذلك شكل عوامل ضغط في الاتجاه المعاكس لمطالب النظام السوري وحلفائه[2].

وعليه فقد اتخذت الحركة موقف الحياد السلبي في بداية التظاهرات الشعبية، ولكنها ما لبثت أن اتخذت موقف الحياد الإيجابي تحت ضغط الأطراف المعنية دون أن يسهم ذلك بإسترضاء أي من هذه الأطراف، وهذا ما دعا الحركة إلى التخفيف من حجم وجودها في سوريا، وإلى توقيع اتفاق المصالحة في خطوة تستبق أي انفراط لتحالفها مع محور الممانعة، وما يستتبعه ذلك من فقدان لدعم مالي وسياسي ضروري لإدامة صمود الحكومة التي تقودها الحركة في غزة.

---

[1] المرجع نفسه، ص:60

[2] إبراهيم عبد الكريم وآخرون ، ص:61

تداعيات الربيع العربي على بعض الدول النافذة في مجلس التعاون الخليجي– قطر:

من غرابة الأمور أن قطر، تلك الدولة الصغيرة المساحة والتعداد السكاني، كانت من بين اللاعبين الأكثر نفوذاً في الربيع العربي. في الواقع من دون التغطية المكثفة والموجهة إلى قناة الجزيرة، ربما لم تكن أحداث تونس لتمتد إلى مصر، وربما لم تكن لتمتد من مصر إلى ليبيا واليمن وسوريا والبحرين.

كانت مواقع الفيسبوك والتويتر واليوتيوب لا غنى عنها في تنظيم الاحتجاجات في أي بلد، لكن قناة الجزيرة كانت أساسية في نقل دراما الثورة من بلد لآخر. وعندما استمر الربيع العربي، كانت قطر مرة أخرى أساسية في جعل دول مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية تؤدي أدواراً نشطة وفعالة. كانت المؤسستان أساسيتين في الإطاحة بالقذافي، وفي الدعوة إلى إقامة منطقة حظر طيران فوق ليبيا. والأمر الأكثر إثارة للجدل هو أنه تم ربط قطر أيضاً بتمويل بعض الجماعات الإسلامية التي أبلت بلاء حسناً في أنتخابات ما بعد الثورة[1].

في العادة، السياسة الخارجية لبلد ما تسيرها مصالحه الأمنية الاقتصادية الواضحة، والشيء المثير للاهتمام، هو أن أمن قطر ومستقبلها الاقتصادي مؤمنان بالفعل، الأول بوساطة القيادة المركزية الأمريكية ووجود القوات الجوية الأمريكية في قاعدة العيديد، والثاني بوساطة احتياطات الغاز الضخمة. ونتيجة لذلك، يبدو أن قطر تنتهج سياسة خارجية نشطة، ببساطة لمجرد السياسة الخارجية، أو بمعنى أخر لمجرد كسب الهيبة والاعتراف بالمكانة والحصول على مقعد على الطاولة الإقليمية.

وهذا ما يجعل السياسة الخارجية القطرية في كثير من الأحيان متناقضة وغير متوقعة. فهي تستضيف قناة الجزيرة، فضلاً عن سلاح الجو الأمريكي، وهي عضو في مجلس التعاون الخليجي، وكانت لها علاقات جيدة في السابق مع إيران وسوريا. وعلى ما يبدو فإن موارد قطر المالية، وتأثيرها في وسائل الإعلام، وقيادتها الشديدة النشاط، جعلت منها أحد اللاعبين الرئيسين في الشرق الأوسط الجديد والمستفيد الأكبر من الثورات العربية وما يحدث في المنطقة.

[1] أحمد عبيدات، وأخرون،، الثورة والأنتقال الديمقراطي في الوطن العربي "نحو خطة طريق"، مرجع سابق، ص:930.

تداعيات الربيع العربي على بعض الدول النافذة في النظام العربي الإقليمي– مصر:

حتى سبعينات القرن الماضي اعتادت مصر أن تكون القوة المهيمنة في الوطن العربي، لكن الأزمة الاقتصادية في الداخل، وبروز الثورة النفطية بعد العام 1973، فضلاً عن السلام المنفصل الذي أبرمه السادات مع إسرائيل في الفترة (1978–1979)، كلها أمور أعطت إشارة على أفول القيادة المصرية في الوطن العربي. ما تزال مصر دولة فقيرة إلى حد كبير، وغير قادرة على بسط نفوذ يذكر، ولكن من خلال دورها المحوري في الربيع العربي، والأحداث الدرامية في ميدان التحرير، والتي تمت مشاهدتها مباشرة على الهواء في مختلف أنحاء الوطن العربي، استعادت مصر كثيراً من شرعيتها ومصداقيتها كبلد ديناميكي يصنع التاريخ في قلب الوطن العربي. وقد أعاد هذا لمصر بالفعل بعض القوة البسيطة، من حيث مركزيتها الإقليمية وشرعيتها، على الرغم من أنها لا تتمتع بنفوذ مالي أو مقدرة عسكرية عابرة لحدودها[1].

وفي الواقع نجحت مصر بالفعل في استعادة دور مركزي في الشؤون الفلسطينية، حيث توسطت في صفقة بين فتح وحماس، وأعادت إطلاق جامعة الدول العربية بمساعدة قطرية وخليجية كقوة فاعلة في المنطقة. وعلى الرغم من ذلك ما زالت مصر تواجه أولاً التحدي السياسي المتمثل بإستكمال تحولها نحو الحكم الديمقراطي، ومن ثم ستواجه أي حكومة جديدة تحدي خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي في ظل اقتصاد فقير الموارد ومنخفض الإنتاجية.

[1] المصدر نفسه، ص:931

المبحث الرابع: مستقبل النظام العربي الإقليمي:

من خلال تتبع مسار الأحداث التي مر بها النظام العربي الإقليمي، من الفترة التي خرج فيها النظام المصري من النظام العربي الإقليمي، بتوقيع إتفاقية كامب ديفيد (1978–1979)، فقد بدأ مسلسل الانقسامات والإرهاصات في النظام بالتداعي، فالدول التي احتجت على موقف السادات في تلك الفترة نهجت النهج نفسه، ولكن بحلة مختلفة. وبقي هذا الانقسام والتداعي يتدرج في فترة الثمانينات التي شهدت الحرب العراقية الإيرانية، وانقسامات الدول العربية بين مؤيد ومعارض، ثم حرب الخليج الثانية (الغزو العراقي للكويت)، عام 1990، وما عقبها من حصار للعراق، وكذلك مؤتمر مدريد في عام 1991، وما عقبها من اتفاقية أوسلو عام 1993م، ثم انتفاضة ٱلأقصى عام 2000، والغزو الأمريكي البريطاني للعراق في عام 2003، وحرب لبنان في عام 2006، وحرب غزة في عام 2008، والانقسام الفلسطيني– الفلسطيني بين فتح وحماس والذي ما زال موجوداً لغاية يومنا هذا، ولا ننسى الدور المصري في تعزيز ذلك الإنقسام في فترة الرئيس مبارك، من خلال سرد الأحداث السابقة وهي أحداث مفصلية في حياة النظام العربي الإقليمي، فمنذ توقيع السادات الإتفاقية المصرية الإسرائيلية (1978–1979) وحتى قبيل انطلاقة الثورة في تونس، والنظام العربي الإقليمي في تفكك وإنقسام مستمرين بل ومتزايدين.

ولكن ما المتوقع بعد الربيع العربي؟ وهل هذا الربيع سوف يعيد للنظام العربي هيبته؟ أم يطلق عليه رصاصة الرحمة، ويريحه من عذاباته؟

من المرجح أن تغرق سوريا أكثر في وحول الصراع الداخلي، فالانتفاضة واسعة النطاق ومستمرة وتحظى بدعم متزايد من الخارج، (قطر والسعودية)، والجامعة العربية، والنظام ما يزال متماسكاً وقوياً وقادراً على القتال والبقاء لأشهر عدة في ظل الدعم الإيراني والروسي.

ولكن يبدو أن النظام محكوم عليه بالفشل، فهو لم يعد يمتلك الأسس السياسية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للاستمرارية على المدى الطويل، ومن المستحيل التنبوء بكيفية سقوط نظام الأسد، وفي الوقت الذي يضعف فيه النظام أكثر، لا يمكن للمرء أن يستبعد انقلاباً أو إجراءً داخلياً من الطائفة العلوية قد يوفر وسيلة للخروج من الأزمة. وبخلاف ذلك، فإن النظام سوف يتسبب بالكثير من الدمار قبل أن ينهار في نهاية المطاف، ومن الراجح أن تكون سوريا دولة

ضعيفة وغير مستقرة لسنوات عديدة بعد نظام الأسد، وهو ما قد يذكرنا بسوريا في خمسينات وستينات القرن الماضي.

سوف تضعف سوريا بسبب الانقسامات الداخلية الطائفية والسياسية، وبسبب تدخل الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية التي تتنافس على النفوذ في سوريا ما بعد الأسد. ويمكن التوقع بقيام حكومة بعد الأسد بقيادة سنية، وتبتعد عن تحالفها مع إيران وحزب الله، وتقترب من تركيا، ودول مجلس التعاون الخليجي ومصر والمغرب، وهذا واضح وجلي من خلال مواقف الدول الداعمة للثوار حيث قطر والسعودية والجامعة العربية وتركيا، والهدف من الدعم للثوار هو إضعاف النفوذ الإيراني من خلال القضاء على النظام في سوريا.

وهذا سوف يغير خريطة الشرق الأوسط عما كانت عليه منذ العام 1980، وسيؤدي إلى إحياء الروابط بين الدول العربية، التي كانت مقطوعة منذ عقود عدة. بمعنى، أن النظام العربي قد يتعزز جراء تغيير النظام في سوريا، إلا أن عودة سوريا إلى الكنف العربي سيوازيه خروج العراق عن ذلك الكنف واقترابه أكثرمن إيران.

إن استبدال نظام الأسد قد يُدخل أيضاً ديناميكيات جديدة في الصراع العربي –الإسرائيلي، فقد يرغب نظام سوري جديد بقيادة سنية جديدة في استئناف المفاوضات مع إسرائيل لاستعادة مرتفعات الجولان، وفي الوقت نفسه قد يرغب مثل هذا النظام في إيجاد وسيلة لإضعاف حزب الله، حليف إيران المدجج بالسلاح في خاصرة سوريا، وقد يكون هناك فرصة كبرى لنجاح محادثات السلام بين سوريا وإسرائيل، التي تعثرت دائماً بسبب علاقات سوريا مع إيران وحزب الله.

ومن شأن تحقيق اختراق في المحادثات بين سوريا وإسرائيل أن يشكل ضغطاً كبيراً على لبنان للانضمام إلى محادثات السلام، وسيضع حزب الله في موقف صعب للغاية. ربما يغير مثل هذا التطور أيضاً ديناميكيات وأجواء العلاقات العربية – الإسرائيلية بصفة عامة.

وفي سيناريو آخر، فإن سقوط الأسد يمكن أن يهيئ الظروف لنشوب حرب جديدة بين إسرائيل وحزب الله. فإذا كانت إسرائيل والولايات المتحدة على يقين من إنه لا يمكن لحزب الله أن يعاود التزود بالأسلحة عبر سوريا، كما فعل بعد حرب عام 2006، فإن ذلك قد يعزز منطق شن حرب

إسرائيلية جديدة ضد حزب الله. وعلى الرغم من أن إسرائيل وحزب الله قد حققا ردعاً محلياً متبادلاً، فإن عامل البرنامج النووي الإيراني يزعزع هذا التوازن.

وإذا كانت إسرائيل أو الولايات المتحدة تفكران جدياً في توجيه ضربة إلى إيران، فقد تشعر إسرائيل بأنها مجبرة على مواجهة حزب الله على نحو وقائي بدعم أو تنسيق من الولايات المتحدة.

يبدو إن العراق يوطد انجرافه أكثر إلى إيران وخارج النظام العربي السائد، وفي الواقع، قد تكتفي بغداد بالسيطرة على الأجزاء الوسطى والجنوبية من العراق، حيث توجد الغالبية الشيعية والجزء الأكبر من الموارد النفطية في البلاد، تاركة سكان الشمال الكردي والغرب السني إلى إدارة شؤونهم الذاتية. وبخروج الأمريكيين من العراق، ثمة خطر بأن يتحول البلد إلى ساحة للمنافسة والصراع الإقليميين، بتفوق إيراني، ولكن بتأثير قوي من الولايات المتحدة وتركيا والعربية السعودية، وربما سورية. ولا يبدو أن العراق يتجه نحو الاستقرار الداخلي والتكامل الإقليمي في وقت قريب.

في شبه الجزيرة العربية، يبدو واضحاً أن دول مجلس التعاون الخليجي تبحث عن سبل لتعزيز وحدة المجلس الداخلية ومجاله الإقليمي. المجلس لن يحل محل جامعة الدول العربية، على الرغم من أنه كان القوة الدافعة الرئيسية في الجامعة. لكنه بالتأكيد سيوسع دوره بوصفه القوة المهيمنة على شبه الجزيرة العربية من خلال تقوية جبهته الداخلية، وكذلك من خلال تعزيز علاقته بالأردن وانخراط أعمق في اليمن. من الصعب التنبوء بكيفية تعامل العربية السعودية مع الحاجة إلى الإصلاح السياسي الداخلي، وكيف ستتجاوز استحقاقات الخلافة المتكررة في السنوات المقبلة، ولكن سيكون لها تأثير كبير في العلاقات الإقليمية والأستقرار الإقليمي.

أما جامعة الدول العربية، فمن المرجح أن تستعيد دوراً مهماً على الساحة العربية، وذلك نتيجة مصالحة مصر مع ذاتها، واستعادتها للشرعية والمصداقية في الرأي العام العربي، وأيضاً بسبب الحراك القطري المتسارع، وتجاوب الإمارات والسعودية مع هذا الحراك. ولكنه ليس واضحاً ما إذا كان هذا التوافق والتعاون الخليجي– المصري نمطاً مستقبلياً ثابتاً أو ظاهرة عابرة في هذه المرحلة.

فقد تنشأ تناقضات بين أنظمة عربية ذهبت باتجاه الديمقراطية، وأخرى ما تزال ملكية، كما أن ابتعاد العراق عن الكنف العربي ودخول سوريا في أزمة طويلة قد يضعف الصف العربي.

تشير الدراسة من خلال ماسبق عرضه، بأن الثورة في كل من تونس ومصر وليبيا كانت عفوية ومن نتاج الشعب، ولم يكن أي طرف سواء دولياً أو إقليمياً أن يتنبأ بما سينتج عن هذه الثورات، ويظهر ذلك من خلال تريث الأطراف الدولية والإقليمية والعربية في إظهار مواقفها من تلك الانتفاضات الحاصلة، وكانت تلك المواقف تتغير حسب مجريات أحداث تلك الانتفاضات على الأرض، ولكن بعد وصول الثورة إلى سوريا تغيرت جميع المواقف الدولية والإقليمية والعربية، وذلك لأن سوريا تمثل طرفاً رئيساً من محور الممانعة بقيادة إيران، وبالتالي كانت هنالك فرصة لاغتنام الثورة في سوريا لمحاولة تفكيك ذلك المحور ويتضح ذلك من خلال موقف قطر والسعودية ومصر عربياً، فقامت قطر بمحاولة لجذب حماس نحو محورها، والابتعاد بها عن المحور الإيراني وقد نجحت في ذلك، ويظهر ذلك من خلال خطاب الرئيس بشار الأسد، في 2013/1/5، حينما قال بأن سوريا ليست فندقاً لحركة حماس تنزل فيه وقت تشاء وتخرج منه حيث تشاء، وفي هذا إشارة إلى سوء في العلاقات بين سوريا وحماس وبالتالي حماس وإيران، إذن نلاحظ هنا أن خروج حركة حماس من محور الممانعة والقيام بجهود مصرية للمصالحة الفلسطينية، ما هو إلا محاولة لتعزيز دور حماس في المنطقة، لإخراجها من ذلك المحور.

بناء على المعطيات السابقة، نلاحظ أن كثيراً من الأطراف قد ركبت موجة الربيع العربي لتحقيق أهداف خاصة بها، فدول مجلس التعاون الخليجي ممثلة بقطر والسعودية، ودول النظام العربي الإقليمي ممثلة بالجامعة العربية، وموقف الولايات المتحدة، وتركيا، ما هي إلا مؤشرات على محاولة لتقويض النفوذ الإيراني في المنطقة، وبالتالي في حال إذا ما سقط نظام الأسد، سوف ينتقل الربيع العربي إلى العراق في محاولة لتطويق النفوذ الإيراني في المنطقة (ولكنه هذه المرة سيكون ربيعاً مصطنعاً)، ولكن طبيعة العراق تختلف عن باقي الدول العربية، فهو يحتوي على الأكراد والسنة والشيعة بالإضافة إلى القاعدة. ولذلك سوف يتم تقسيم العراق إلى دويلات صغيرة أضعفها دويلة الشيعة، ثم سوف نشهد حراكاً على الجانب الإسرائيلي اللبناني في محاولة لتقويض قدرة حزب الله، من خلال ما سبق نلاحظ أننا أمام شرق أوسط جديد، فإذا لم ينجح مشروع الشرق

الأوسط الكبير، فإننا سوف نشهد شرقاً جديداً ذا تحالفات وتكتلات جديدة، يسيطر عليها ما يعرف بالديمقراطية.

وتشير الدراسة إلى توجه النظام العربي نحو ظاهرة تسمى "أسلمة النظام العربي الإقليمي"، من خلال بروز حزب الإخوان المسلمين، وأخذ نظام تركيا نموذجاً وأندونيسيا، وماليزيا، فالإخوان المسلمون قديماً (قبل الثورات)، ليس هم الإخوان المسلمون (بعد الثورات)، فقد تغيرت كثيرٌ من القواعد والسلوكات في منهجية الإخوان والتي تتوافق مع ما يتطلبه الوصول إلى الحكم والمحافظة على ذلك الوصول، ولكن بحلة جديدة، تمتاز بالديمقراطية العصرية، واحترام الحريات، والمساواة بين الرجل والمرأة، ولكن هنالك في الواقع إشكالية كبيرة ستواجه الإخوان في تلك الدول ما بعد توليهم الحكم فيها، فهل يتوجهون إلى الحضن الأمريكي؟ أم إلى الحضن التركي؟ خاصة أن هنالك أطماع لتركية لإحياء إرث الدولة العثمانية في المنطقة.

من خلال استشرافي لواقع المرحلة المقبلة سوف نشهد مزيداً من التقسيمات للنظام العربي الإقليمي، خاصة أن الحكومات الجديدة قد تحاول التغيير من حيث سياستها الداخلية وليس من خلال سياستها الخارجية، وبات هذا واضحاً من خلال حرب غزة الأخيرة في 2012، حيث لم يكن هنالك أي رد فعل عربي ملحوظ، إلا من خلال مصر، وما صدر عن مصر ما هو إلا محاولة لكسب ثقة العرب من جهة، وتنفيذ سياسة أمريكية إسرائيلية، نتج عنها هدنة طويلة الأمد بين حماس وإسرائيل وهذا ما تصبو إليه إسرائيل، فالسياسة الخارجية للدول العربية ما بعد الثورات، لم تخرج عن سياسة الحكومات السابقة، إن لم تكن أكثر اتباعاً لرغبات النظام الدولي متمثلاً بالولايات المتحدة.

أما فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، فإي تغيير نتج عن الربيع العربي، فيما يتعلق بموقف الدول العربية تجاه إسرائيل، فمن يحاصر منظمة التحرير في المرحلة الحالية، (مرحلة ما بعد إعلان الدولة)، هل هي إسرائيل والولايات المتحدة فقط؟ أم دول النظام العربي برئاسة قطر؟ وذلك من أجل إخضاع منظمة التحرير لشروطها وإملاءاتها، والمتمثلة بإضعاف السلطة مالياً من أجل نزع ثقة المواطن بها مغبة إحضار نظام الإخوان المسلمين متمثلة بحماس.

وتشير الدراسة إلى أن الأنظمة العربية في المرحلة المقبلة سوف تدخل مصطلحات جديدة، وتنتهي من مصطلحات قديمة، كانت في معجمها، فكلمة (مقاومة، قومية عربية، ونظام عربي إقليمي، ووحدة عربية، وتحريم الانتخابات)، سوف تشطب من ذلك المعجم، وسوف يحل محلها، مصطلحات أخرى مثل ديمقراطية، وانتخابات ديمقراطية، وإعطاء حقوق المرأة، وكلمة مقاومة تحل محلها عنف وإرهاب

الخاتمة

النتائج

ناقشت هذه الدراسة مستقبل النظام الإقليمي العربي على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية في الفترة ما بين (1990-2012)، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها ما يلي:

أ_ في محور البيئة الداخلية أثبتت الدراسة:

1- أن التفاعلات البينية للنظام العربي الإقليمي تعرضت للانحسار والتراجع الشديد واقتصرت في معظمها على التفاعلات ذات الطابع الصراعي التي عمقت الانقسام وأفرغت موضوع التضامن العربي من محتواه، خصوصاً بعد أن وصل العمل العربي المشترك إلى أدنى مستوى له بعد أزمة وحرب الخليج الثانية، وعجزت الجامعة العربية خلالها عن عقد أي اجتماع على مستوى القمة ولم يتسنَ لها عمل ذلك إلا بعد مرور أكثر من ست سنوات.

2- تعرضت أنماط التفاعلات لاختراق غير مسبوق من قبل القوى الإقليمية وعلى وجه الخصوص من قبل إسرائيل بالصورة التي أصابت نمط القيم السائدة فيه بالإنهيار.

3- تعرضت إمكانات وقدرات النظام العربي للانهيار والتدمير والاستنزاف بشكل لم يسبق له مثيل في جميع المجالات سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

4- تعرض النظام الإقليمي العربي لمجموعة من القضايا التي عكست إدارتها تراجعاً واضحاً في أداء فعالية النظام العربي لوظائفه على مختلف المستويات، وأبرزها الوظيفة الدفاعية، حيث عبرت عن مدى عجز النظام العربي عن أداء وظيفته كنظام إقليمي من واجبه تحقيق الأمن الجماعي للدول الأعضاء فيه، من خلال تفعيل معاهدة الدفاع المشترك، ووضح هذا العجز عندما تعرضت كل من العراق، ولبنان، والصومال، وفلسطين للعدوان، هذا إلى جانب العدوان على دولة عربية مثل العراق من أراضٍ، وموانئ، وقواعد عربية في الخليج العربي.

5- تعرضت هوية النظام لهجمة كبيرة كادت تفقده خصوصيته، وتعالت صيحات من داخل النظام نفسه تصف القومية العربية بأنها مجرد أوهام غير واقعية وغير قابلة للتحقيق، أو من خلال

المشاريع البديلة التي طرحت من قبل القوى الدولية الفاعلة في النظام الدولي ومن قبل بعض القوى الإقليمية المعادية له وخصوصاً إسرائيل في إطار ما سمي بمفاوضات التسوية.

6- نتيجة لغياب الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في دول النظام العربي، أدى حدوث ذلك إلى قيام حراك شعبي في تلك الدول تمثل في مظاهرات وثورات على الأنظمة الديتكتاتورية الحاكمة فيه، أدت إلى سقوط بعض تلك الأنظمة كما حدث في تونس ومصر وليبيا، وما يحدث الآن في سوريا، وأفضت هذه الثورات إلى إصلاحات داخلية، في بلدان أخرى تخوفت من انتقال عدوى الثورات إليها، كما في السعودية والأردن، وبلدان خليجية أخرى.

7- أدت هذه الثورات إلى تقوية موقف الجامعة العربية بعد أن كانت مؤسسة بالية تسكنها الأشباح، وقد ظهر ذلك الموقف من خلال موقفها من الثورة الليبية، ودعمها للثورة السورية، وإن كان مصدر تلك القوة هو قطر والسعودية.

8- عملت هذه الثورات على إسقاط مبدأ الواقعية المفرطة لدى الشعوب العربية، فالمواطن العربي المقهور واليائس لم يعد موجوداً، وقد مزق حاجز الخوف وأصبح شخصاً ثائراً رافضاً للذل والهوان والعبودية، الأمر الذي يؤدي إلى خوف الحكام من ذلك المواطن وبالتالي عليهم إشراكه في أتخاذ القرار، خوفاً من تكرار تلك الثورات من جديد.

ب- وأما في محور البيئة الإقليمية: فقد بينت الدراسة أن التحولات الدولية أفضت إلى حدوث خلل استراتيجي في موازين القوى الاستراتيجية مع القوى المحيطة بالنظام لصالح تلك القوى، وزادت من فرص اختراق تلك القوى له وإن أختلفت درجة ذلك الاختراق في الخطورة من طرف إلى آخر وقد كمنت حدوده القصوى في إسرائيل التي تبين أنها تمثل أكبر وأخطر تهديد للنظام العربي وأمنه القومي. كما بينت الدراسة أيضا أن هناك إمكانية للتعامل العربي الإيجابي بين النظام العربي وبعض القوى الإقليمية المحيطة به وخصوصاً دائرة الحضارة العربية والإسلامية (تركيا).

أفضت الثورات الحاصلة في المنطقة العربية، إلى تعزيز علاقات بعض الدول بأطراف إقليمية فاعلة كما هو الحال بين تركيا ومصر، كما وأفضت إلى تقليص التعاون مع أطراف أخرى كانت وما تزال تهدد الأمن الإقليمي للوطن العربي مثل إيران، فبعد موقف إيران من الانتفاضة في

البحرين، ودعمها للنظام في سوريا، أدى ذلك إلى حدوث شرخ كبير في العلاقات العربية الإيرانية، وقامت تركيا باستغلال الموقف في زيادة علاقتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، وبعض الدول العربية النافذة في النظام العربي الإقليمي مثل مصر.

ج- وأما بالنسبة لمحور البيئة الدولية فقد أثبتت الدراسة زيادة تغلغل الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في تفاعلات النظام الإقليمي العربي سياسياً عبر فرض تصورها للتسوية السلمية بما يؤدي إلى تصفية القضية المركزية للنظام العربي وهذا من خلال طرح مشاريع بديلة للنظام العربي كالشرق أوسطي والشرق الأوسط الكبير، واقتصاديا من خلال السيطرة على منابع النفط العربي في الخليج والعراق وممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية لإعطاء الأولوية للشركات والاستثمارات الأمريكية، فضلاً عن محاولة احتكار السوق العربية في المجالات المدنية أو من خلال فرض برامج الإصلاح الهيكلي المعزز، أو من خلال ما سمي بالعولمة وحرية السوق.

وأما عسكرياً فإن الولايات المتحدة الأمريكية قامت تحت مبرر تحرير الكويت وحماية السعودية أثناء أزمة وحرب الخليج الثانية في أواخر العام 1990 ومطلع 1991م وتحت مبرر ملاحقة الإرهابيين والقضاء على الإرهاب الإسلامي وحماية حلفائها في المنطقة والقضاء على أسلحة الدمار الشامل في العراق بعد أحداث 11 سبتمبر بنشر أكبر قوة عسكرية في المنطقة وإعطائه صفة الوجود العسكري الدائم بعد احتلال العراق في مارس2003م، كل ذلك جعل مصير النظام العربي محل تساؤل ووضعه أمام تحد مصيري.

أما فيما يتعلق بالربيع العربي، فلم تؤثر تلك الثورات على السياسة الخارجية لتلك الدول وإنما بقيت ضمن الإصلاحات الداخلية. فتونس ومصر وليبيا، لم تؤثر ثورات الربيع العربي على سياستها الخارجية مع دول النظام الدولي، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل فمصر حافظت على إتفاقيتها مع إسرائيل، وإن شهدنا بعض التغير في موقف السياسة الخارجية المصرية إتجاه إسرائيل ولكنها لم تتجاوز في حدودها سوى المفرقعات الإعلامية لزيادة مصداقية مصر وشرعيتها.

على الرغم من ذلك التأثير الإيجابي للثورات العربية، فإننا نشهد هنا مشروع تقسيم جديد للنظام العربي الإقليمي، لم تتضح معالمه بعد. ولكن يبدو من خلال مايحدث في سوريا من اقتتال، فإنه سوف ينتهي بتقسم سوريا إلى دويلات صغيرة، وسوف يستمر فيها الاقتتال حتى وإن سقط نظام بشار فيها. ثم ينتقل المشهد إلى العراق والذي سوف يتم تقسيمه إلى دويلات صغيرة، تحت مسميات أخرى مثل دويلة شيعية، ودويلة سنية، ودويلة كردية، وغيرها من المسميات، وكأننا نشهد هنا تجزيء المجزأ وتقسيم المقسم، وهذا لا يعدو مختلفاً عن فكرة الرئيس الأمريكي بوش، عندما تم تقسيم العالم العربي والإسلامي، إلى محاور تحت مسميات محور اعتدال ومحور ممانعة ومحور أقل اعتدالاً.

كما وركبت الولايات المتحدة موجة الثورات العربية وخاصة في الأخيرة- الثورة السورية- لإضعاف محور الممانعة المتمثل في سوريا وإيران وحماس، فاستطاعت اختراق التحالف بين إيران وحماس، وإضعاف إيران من خلال إخراج حماس من محور الممانعة بدعم من قطر. والسناريو الأخير هو انهيار النظام السوري، وجلب قيادة تكون خاضعة للشروط الأمريكية، ثم شن حرب إسرائيلية بدعم أمريكي على حزب الله، وكل هذا بهدف إضعاف النفوذ الإيراني.،فإسرائيل تعمل على تأمين جبهتها الداخلية من خلال ضمان موقف حماس، ثم تأمين حدودها الخارجية وخاصة مع سوريا وجنوب لبنان، ثم التحضير لضغوطات أمريكية إسرائيلية على إيران.

من خلال ما سبق نستنتج ان دول الوطن العربي كانت وما زالت وسوف تبقى محل لأطماع الدول الأخرى لما فيه من مزايا اقتصادية تتمثل في ثرواته الطبيعية أو من خلال موقعه الاستراتيجي بالنسبة للدول الاخرى ومن خلال تناول الفترة السابقة 1990-2013م نجد ان محاولات تصدي النظام العربي الاقليمي لهذه الأطماع لم ترقى إلى المستوى المطلوب سواء كان في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي.

التوصيات:

من خلال المعطيات والنتائج السابقة يتضح أن النظام العربي يعيش أزمة وجود حقيقية بعد أن أصبح تغلغل القوى الدولية فيه سياسياً واقتصادياً وعسكرياً أمراً واقعاً. وصار مستقبله مرهوناً بإرادة تلك القوى المسيطرة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لتعاظم أهميته الاقتصادية والإستراتيجية من خلال ثرواته النفطية الضخمة وموقعه الاستراتيجي الهام لتلك القوى ولالتقاء مصالحها الإستراتيجية مع مصلحة القوى الإقليمية المعادية للنظام العربي كإسرائيل. ولتغيير هذا الواقع السلبي الذي يعيشه النظام الإقليمي العربي ولتدارك سقوطه وانهياره توصي هذه الدراسة المعنيين بالقرار في جميع الدول الأعضاء فيه دون استثناء القيام بما يلي:

1_ القيام بإصلاحات داخلية حقيقية سياسية واقتصادية وثقافية ومعرفية، إصلاحات تبدأ من داخل كل قُطر، لتشمل جميع وحدات النظام العربي حتى تصبح في آخر المطاف شاملة للنظام القومي العربي ككل.

والإصلاحات السياسية المطلوبة تقتضي إصلاح العلاقة بين الحاكم والمحكوم بما يعني إشراك المجتمع بكل فئاته وشرائحه وقواه الحية في الحياة اليومية عبر انتخابات حرة ونزيهة تقضي على كل الضغائن وتجعل جميع المواطنين يشعرون بأنهم شركاء في المواطنة وتقضي على دعوات القوى العظمى للتداخل لحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وإصلاح الأوضاع المتردية في الوطن العربي.

2-القيام بإصلاحات اقتصادية تحقق نوعاً من العدالة في توزيع الثروة داخل المجتمع وتقضي على الفجوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء وتخرج المواطن من حالة اليأس والإحباط وتوسع فرص العمل أمام الأجيال المقبلة للمساهمة في نهضة الأمة ورقيها.

3-إجراء إصلاحات تعليمية لإيجاد جيل واعٍ متسلح بالعلم النافع المفيد للفرد والمجتمع على حد سواء، بعيداً عن التطرف والغلو والتقليد الأعمى، وتكون مخرجاته مرتبطة بحاجات المجتمع ومواكبة لتطورات العصر الراهن.

4-الانتهاء التدريجي من الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة العربية من خلال وضع خطة إستراتيجية قومية، تعتمد عدداً من الآليات الواضحة السياسية والدبلوماسية والقانونية والاقتصادية والعسكرية.

5-الاتفاق بين الدول العربية على تعريف مصادر تهديد الأمن القومي. فإسرائيل مثلاً لم تعد هي المهدد الأول بالنسبة لبعض الأقطار العربية ولأمنها القومي.وكذلك الأمر بالنسبة للوجود العسكري الأمريكي بعد توقيع بعض الأقطار العربية اتفاقيات دفاعية مع القوى الأجنبية لتعزيز الأمن الدفاعي لتلك الأقطار خارج نطاق الأمن القومي العربي.

6- توسيع مفهوم الأمن القومي ليشمل الأمن الغذائي والأمن المائي والأمن الثقافي والأمن الاجتماعي إلى جانب الأمن العسكري، ومحاولة التخلص من مصادر التهديد لهذا الأمن عبر خطة قومية شاملة.

7-بناء قوات مسلحة قوية وقادرة على الدفاع على أمنها القومي، وبناء صناعات عسكرية والاعتماد على الذات في حماية الأمن القومي والعمل على كسر الاحتكار النووي لإسرائيل.

8-المحافظة على مؤسسات النظام العربي وهيكله والعمل على تطويرها وإصلاحها ومعالجة الاختلالات الموجودة بها من خلال الالتزام بمقرراتها وتطوير ميثاقها وإيجاد آليات حقيقية لإيجاد هذا الدور بالإضافة إلى تفعيل دور الأمين العام للجامعة العربية، وتوسيع صلاحياته وكذلك توسيع المشاركة الجماهيرية فيها عبر مؤسسات المجتمع المدني لمرحلة تمهيداً لإقامة مؤسسات شعبية على المستوى القومي والاستفادة من جميع المبادرات العربية التي قدمت لإصلاح الجامعة العربية في الآونة الأخيرة.

9-إقامة علاقات تعاون في المجالات المختلفة مع القوى الدولية البارزة في النظام الدولي، كدول الاتحاد الأوروبي واليابان والصين، بما يقلل من حجم احتكار القوة الوحيدة (الولايات المتحدة) من الهيمنة على تفاعلات المنطقة، ويسمح بوجود دولي متعدد الأقطاب، والتقليل قدر الإمكان من

التعاون العسكري مع الولايات المتحدة بما يسمح من التخلص التدريجي من الوجود العسكري في المنطقة.

10- محاولة إستغلال تغيرات الربيع العربي، وخاصة فيما يتعلق بتقوية موقف الجامعة العربية كمؤسسة للنظام العربي الإقليمي.

11- نجد ان هذه الدراسة تناولت فترة زمنية طويلة نسبياً، وهي الفترة الممتدة من (1990-2013م) أي ما يعادل 22عاماً. وبالتالي اقترح على الباحثين أن يقوموا بتناول المتغيرات الاقليمية فقط على النظام العربي الاقليمي في فترة أقل وحبذا أن تكون من الفترة (2005-2013م)، وإفراد فصل كامل للثورات العربية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب العربية

- أبو خاطر، جوزيف، لبنان والعرب– من مؤتمر الطائف إلى قمة فاس، (بيروت: دار إقرأ، 1983).
- أبو شنب، حسين، الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1995).
- أبو طالب، حسن، الوحدة اليمنية، دراسة في عملية التحول من التشطير إلى الوحدة، (بيروت: د.م، الطبعة الأولى، 1994).
- أبو فخر، صقر، المؤتمر القومي العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999) .
- أبو مرزوق، موسى، تجربة المقاومة والانتفاضة وآفاقها حتى العام 2015م، (غزة : مكتبة البريج، 2005).
- أحمد، يوسف، الحرب الإسرائيلية على لبنان– التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2006).
- إدريس، محمد السعيد ، تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والستراتيجية، الطبعة الأولى، 2001).
- إدريس، محمد، المواقف العربية من العدوان، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات، الطبعة الأولى، 2009).
- آراس، بولنت، وآخرون، التحول التركي تجاه المنطقة، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، دراسات (60)، الطبعة الأولى، 2012).
- أسيري، عبد، الكويت في السياسة الدولية: إنجازات.إخفاقات.وتحديات، (الكويت: د.ن، الطبعة الثالثة، 1993).
- آل نهيان، سلطان بن زايد ، قمة انتفاضة القدس، (الشارقة: مركز زايد، أكتوبر 2000).
- الأنباري، حسن وآخرون، الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2012).
- باكير، علي، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية –التركية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون أول– يناير،2012).

- بلقيز، عبد الإله، الحرب الإسرائيلية على لبنان– التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2006).
- بولس، أفغاني، النظام العربي: الضغوط والقيود والفرص، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994).
- البيطار، نديم، من التجزئه إلى الوحدة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1991).
- التميمي، عبد الملك، المياه العربية– التحدي والاستجابة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).
- جرجس، فواز وآخرون، حال الأمة العربية– ثنائية التفتيت والاختراق، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2008).
- الجميل، سيار، المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم، (القاهرة: المستقبل العربي، 1994).
- جور، جبور وآخرون/تقديم حسن نافع، انتفاضة الأقصى وقرن من الصراع، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002).
- حسين، خليل، الوعد الصادق هزيمة إسرائيل في لبنان، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2006).
- حطيط، أحمد، والأساتذة: فيليب مالك، فيصل شرارة، وليد الطويل، الوافي بالتاريخ، (بيروت: دار الفكر اللبناني، د.ت).
- حمادة، طراد، تحديات الأصلاح والتنمية، (دار المحجة البيضاء، الطبعة الأولى، 2005).
- حمد آل ثاني، منى، السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، (د.م، منشورات المركز الأكاديمي، 2000).
- حواتمة، نايف، أوسلو والسلام الآخر المتوازن، (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1998).
- خضر، بشارة، أوروبا من أجل المتوسط– من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2010).
- الخطيب، سعدى، حقوق الإنسان في نطاق جامعة الدول العربية، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2012).
- رشيد، هارون، جامعة الدول العربية، (تونس: دار سارس للنشر والتوزيع، 1980).

- الرنتاوي، عريب، الحوار الوطني والمصالحة، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2012).
- رياض، محمود، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 1981).
- زهران، جمال، أزمات النظام العربي وآليات المواجهة، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، 2001).
- زيادة، رضوان، مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2000).
- السبكي، آمال، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906–1979، (الكويت: عالم المعرفة، 1999).
- سعيد، إدوارد، "أوسلو 2" سلام بلا أرض، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995).
- الشريدة، عبد المهدي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية– آلياته وأهدافه المعلنة وعلاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1995).
- الشميرى، عبد الوالي، ملحمة الوحدة اليمنية ألف ساعة حرب، (صنعاء: مكتبة التيسير، الطبعة الثالثة ، د.ت).
- صارم، سمير، أوروبا والعرب " من الحوار . . إلى الشراكة"، (بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر، الطبعة الأولى، 2000).
- صديق، حاتم، كامب ديفيد" تسوية أم تصفية"، (نابلس: جمعية عمال المطابع التعاونية، د.ت).
- عباس، محمود، طريق أوسلو، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 1994).
- عبد الكريم، إبراهيم وآخرون، تقدير موقف الثورات العربية، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2012).
- عبيدات، أحمد وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي "نحو خطة طريق"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي، الطبعة الأولى، 2012).
- العقالي، عبد الله، المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية، (القاهرة: مركز الحضارة العربية، 1996).

- علاونه، كمال، انتفاضة الأقصى في فلسطين 2000 – 2006، (د.ن، شباط 23، 2008).
- علي عبيد، نايف، مجلس التعاون الخليجي من التعاون إلى التكامل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1996).
- علي قاسم، عبد الحي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركة حماس، (القاهرة: مكتبة مدلولي، الطبعة الأولى، 2009).
- عمران، عدنان، معركة غزة "تحول استراتيجي في المواجهة مع إسرائيل"، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011).
- عودة، أحمد فارس، بين الانتفاضتين، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، 2006).
- فائق، محمد، آفاق العلاقات العربية الإفريقية في الواقع العربي وتحديات قرن جديد، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 1999).
- الفرزلي، نقولا ، الصراع العربي الفارسي، (باريس: مؤسسة الدراسات والأبحاث، د.ت).
- فهمي،عبد القادر،النظام الإقليمي العربي،(د.ن، ط1، 1999).
- قاسمية، خيرية، الوطن العربي والنظام العالمي، (دمشق: مطبعة الداودي، الطبعة الأولى، 1994).
- كامل، عبد الجليل، الجزيرة العربية والنظام العالمي الجديد، (القاهرة: د.م، الطبعة الأولى، 2003).
- الكبسي، أحمد وآخرون، السياسات العربية في التعامل مع الصراع العربي – الإسرائيلي حتى عام 2015، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2009).
- الإبراهيمي، عبد الحميد ، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1988) ، ص:343.
- محافظة، علي، أبحاث في تاريخ العرب المعاصر، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، الطبعة الأولى، 2000).
- محمد، إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2000).
- محمد، سعيد، الوطن العربي والمتغيرات العالمية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربي، الطبعة الأولى، 1991).

- المخادمي، رزق، مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف والتداعيات،(د.ن، الطبعة الأولى، 2005).
- المديني، توفيق وآخرون، الربيع العربي إلى أين- أفق جديد للتغيير الديمقراطي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي(63)، الطبعة الثانية، 2012).
- المرزوقي، منصف ، الربيع العربي إلى أين- أفق جديد للتغيير الديمقراطي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي(63)، ، الطبعة الثانية، 2012).
- مسعود، ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، (بيروت: معهد الإنماء العربي،1981).
- مسلم، علي، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989 -1993، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1995).
- مطر، جميل وهلال، علي، النظام الإقليمي العربي، (القاهرة: د.م، الطبعة الثانية، 1980).
- مطر، جميل، هلال.علي، النظام الإقليمي العربي، (القاهرة: د.م، الطبعة الرابعة، 1983).
- نعيرات، رائد، الحوار الوطني والمصالحة، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2012).
- نوفل، محمود، الانقلاب، (عمان: دار الشروق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1997).
- الهزاط، محمد وآخرون، احتلال العراق " الأهداف- النتائج – المستقبل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ، 2004).
- هلال، علي الدين ومطر، جميل، النظام الإقليمي العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الخامسة، ايلول/ سبتمبر1986).
- هويدى، أمين، زلزال عاصفة الصحراء وتوابعه، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، 1998).

الكتب الأنجليزية

1- Quandt, William, Saudi Arabia in the 1980 (Washington, D.C : The Brookings Institution, 1981).

2- Shaked and Rabinovich, Itamar, eds. The Middle East and United States: Perceptions and Policies (New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1980).

3- Waterbury, John, The Egypt of Nasser and Sadat(Princeton: Princeton University Press, 1983)

الدوريات والمجلات والصحف

- أبو دقة، محمد، "التمثيل الفلسطيني بين المنظمة والسلطة.. واقع وتحديات"، مجلة سياسات، عدد6، 2008.
- أحمد، عيسى، "دعوة قطر لعقد قمة طارئة تصدم بالنصاب القانوني"، الشرق الأوسط، 2009/1/14.
- أحمد، يوسف أحمد، "النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق- وجهة نظر"، القاهرة: الشركة العربية للنشر العربي والدولي، العدد 54، يونيو 2003.
- أحمد، يوسف أحمد، "النظام العربي وتحدي البقاء"، القاهرة، المستقبل العربي، العدد291، 2003.
- أحمد، يوسف، "الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها"، المستقبل العربي، العدد332، 2006.
- أسدي، بيجان، "إيران وأمن الخليج"، شؤون الأوسط ، العدد 106، 2002.
- أسعد، منى ، "المياه العربية والخطر الصهيوني"، مجلة صامد الاقتصادي، العدد 125، د.ت.
- تركي، محمد، "الرؤية التركية لأمن الخليج في ظل التغيرات الجديدة"، شؤون خليجية، العدد 37، 2004.
- جريدة النهار الكويتيّة، العدد 280، 2008
- جميلة، الجزاز، "التكامل الاقتصادي العربي، واقع واتفاق"، جامعة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد5، د.ت.
- الحاروني، علي، " دول مجلس التعاون الخليجي وموقفها من محرقة غزة"، الإمارات للإعلام والنشر ،العدد 451، 2009/1/18.

- حبيب، كمال، "جول في مصر بعد الثورة"، جريدة المصريون، العدد 34، 2011/3/6.
- حمد، يوسف، نص خطاب فؤاد السنيورة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر المخصص للبنان، مقر الخارجية الإيطالية، 2006، نقلاً عن(الحياة، 2006).
- حوار مفتوح حول تأثير الانقسام على المشروع الوطني الفلسطيني، الدراسات الفلسطينية، عدد69، خريف 2007.
- دليل إرشادي، "برنامج تقوية دور المواطن في العملية السياسية"، مؤسسة هولي لاند ترست.بتمويل من الولايات المتحدة، د.ت.
- ذياب، أحمد، "تركيا وإسرائيل- أزمة عابرة أم منافسة قاهرة"، السياسة الدولية ،العدد58، 2004.
- ذيبان، أحمد، "الجامعة العربية، من العجز إلى الفعل"، مركز الرأي للدراسات، العدد234، 2011/11/17.
- زاير، إسماعيل، الصباح الجديد، العدد 2369، 2004.
- زكي، محمود، الرئيس المصري يعقد اجتماعا لبحث تداعيات العدوان الاسرائيلي على غزة، الشرق الأوسط، 11/15/ 2012.
- سامح، راشد، "العدوان على غزة.. أبعاد الموقف المصري"، السياسة الدولية، العدد176، 2009.
- سامية بيرس، "الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورومتوسطية"، السياسة الدولية، العدد174، اكتوبر 2008
- سعد أبو عامود، "الحرب الأمريكية على العراق والنظام العربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، يوليو 2003.
- سعيد، عمر، "الاجتماع الوزاري العربي بحث التعامل مع العدوان الإسرائيلي على غزة"، جريدة الرياض، العدد 16218، 18نوفمبر 2012.
- سهر، عبد الله ، "الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد60، 2005.
- الشاذلي، د.خلاف، "المتغيرات الدولية وتحديات العمل العربي المشترك"، شؤون عربية، العدد 83، 1995.
- شاهين، ربيع، "مواقف الجامعة العربية"، صحيفة الأهرام، العدد 3656، 2012م

- الشرعة، علي عوّاد، " أثر التغير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية، 1990-2005"، مجلة المنارة، العدد2، 2008.
- عباس، علي ومحمد، ناجي، "مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 2341، 2012.
- عبد الجواد، جمال، "مصر بعد غزة الحمساوية: تهديد داخلي محدود تحديات إقليمية وأكثر جدية"، الغد الأردنية، د.ت.
- عبد الحميد، مهند، "زيارة أمير قطر تعزز الانقسام.إضفاء شرعية على إدارة حماس"، الكرامة برس، 2012.
- عبد الفتاح الجمالي، "قمة عمان الاقتصادية بين أوهام السلام وطموح التسوية"، ورقة عمل الندوة التي أقامها المركز العربي للبحوث والتنمية في القاهرة بتاريخ 1995/11/8 ونشرت بمجلة المستقبل العربي، العدد 204.
- عبد الله، ثناء،" مؤتمرات القمة العربية بين الإنجاز والإخفاق"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد212، 1996.
- عبد الله، جلال، "التعاون العسكري التركي- الإسرائيلي"، المستقبل العربي، العدد160، 1999.
- "العدوان الإسرائيلي على غزة يفشل في تحقيق أهدافه"، المركز العربي للدراسات، نوفمبر2012.
- عدوان، بيسان، "حركة حماس بين إجراءات التأقلم والضغوط الإسرائيلية"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد168، 2006.
- عصام، إسماعيل، "الأمن القومي العربي في ظل الإحتلال الأمريكي للعراق"، شؤون الأوسط، العدد 111، 2003.
- غروب، لويس والبدري، زمن، مركز الأهرام للدراسات الساسية والإستراتيجية، العدد 3234، 2012.
- غزاوي، زهير ، "حول مشروع النظام الشرق أوسطي"، العمال العرب، العدد 322، 1994.
- فياض، علي، "الانتفاضة الفلسطينية تدخل سنتها الثانية"، شؤون الشرق الأوسط ، العدد 105، 2002.
- قرم، جورج، "ذريعة تناقض الأنظمة الاقتصادية وتطور التنمية القومية"، المستقبل العربي، عدد30، 1981.

- كيون، مأمون، "التعاون العسكري التركي الإسرائيلي"، شؤون الأوسط، العدد76، 1998.
- مجلس الجامعة العربية يدعم طلب فلسطين للحصول على دولة غير عضو"، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات القاهرة – وكالات، **2012.**
- محمود، أيمن، "الجامعة العربية: الموقف الإيراني في مفاوضات(5+1)"، القاهرة، صحيفة الرياض، 2012.
- محمود، سوسن ، القاهرة، جريدة العرب الدولية، العدد10788 ، 06 يونيو 2008.
- مطر، جميل، "وثائق المنظومة الإقليمية الأعظم في الشرق الأوسط"، الحياة اللندنية، 1995.
- نافع، بشير ، "انكسار الهجمة لا يترك مجالاً للشك في من أخفق"، العرب، العدد 345، 2009/1/23.
- النباتين، عدنان، "أزمة المياه في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد 204، 1996.
- "نص بيان الجامعة العربية حول سوريا"، الشرق الاوسط،12 تشرين ثاني 2012
- "نص معاهدة إنشاء مجلس التعاون العربي"، شؤون عربية، العدد 58، حزيران/ يونيو 1989.
- نور الدين، محمد، "تركيا والإسلاميون والسلطة"، شؤون الأوسط، العدد 109، 1992.
- هيثم مزاحم، "السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11سبتمبر"، شؤون خليجية ، العدد 34، 2002.
- "وزراء الخارجية العرب يعلقون عضوية سوريا بالجامعة ويدعون إلى سحب السفراء"، العربية، 12 نوفمبر 2011م.

الصحف التركية:

SULEYMAN KURT, Ankara’dan Yemen’e ozel temsilci, Zaman Gazetesi, 02 Mart 2011.Sali

Turkey’s Political Relations with Syria, Ministry of Foreign Affairs, Republic of Turkey.

الدراسات السابقة:

- أبو هنود، محمد، " التحولات الدولية والإقليمية على النظام العربي في الفترة ما بين أيلول2001 وآذار 2008"، رسالة ماجستير، القاهرة: معهد الدراسات والبحوث العربية التابع للجامعة العربية، 2011.
- أربيع، محمد، "مشروع الشراكة الأورومتوسطية وتداعياته السياسية على النظام الإقليمي العربي (1991– 1999)، رسالة ماجستير، غزة ، جامعة الأزهر، 2010.
- تومسون ، "النظم العربية الثنائية ونوذج العلاقات العدائية". "The Arab Sub System and the Feudal Pattern of Interaction", Journal of Peace Research, Spring, 1981.
- الحروي، طارق، التوازن الاستراتيجي في منطقة (غرب المحيط الهندي) وانعكاساته على مستقبل الأمن القومي العربي، أطروحة دكتوراة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2008.
- سعيد، عمر، مشاريع إصلاح جامعة الدول العربية ومعوقات تنفيذها، رسالة ماجستير، القدس: جامعة القدس،2011.
- عبدو، حسن، النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، غزة: جامعة الأزهر، 2010.
- عودة، كفاح، أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني" استراتيجياً وتكتيكياً"، رسالة ماجستير، نابلس: جامعة النجاح الوطنية،2009.
- كامل، محمد، " الجزيرة العربية والنظام العالمي الجديد"، رسالة ماجستير، 2003.
- مطر، جميل ود.هلال، علي،"النظام الإقليمي العربي"، دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1986.
- هاشم، محمد، " التنظيم الإقليمي في العالم العربي: مجلس التعاون الخليجي نموذجاً"، رسالة ماجستير، القدس، جامعة القدس،2011.
- ناصر العنزي، مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية العربية(1990–2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، (2008) عمان، ص:23

المؤتمرات والندوات

- الجمالي، عبد الفتاح، "قمة عمان الاقتصادية بين أوهام السلام وطموح التسوية"، ورقة عمل الندوة التي أقامها المركز العربي للبحوث والتنمية في القاهرة بتاريخ 1995/11/8 ، المستقبل العربي، العدد 204.
- حبسان، فدوى، موقف جامعة الدول العربية من الثورات العربية،مركز الدراسات الإقليمية، حلقة نقاشية22 شباط، فبراير2012 .
- اللواء فخرو، أحمد، "موقع الوطن العربي على خريطة القرن 21"، (عمان: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، المؤتمر السنوي الأول الذي أقيم في القاهرة، 1996.
- الوحدة العربية بين الواقع والأمل" ندوة المستقبل العربي" بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد(9) 1979.

التقارير

- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي العام 2002-2003.

."لملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل"، تقرير معلومات11، قسم الأرشيف والمعلومات، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات،2009.

- الفضالة، صالح، تقرير لجنة تقصي الحقائق عن أسباب الغزو العراقي لدولة الكويت، الأمانة العامة، إدارة اللجان، 16 أغسطس 1995م.
- "المؤتمر الدولي الثامن حول الأمن المائي العربي"، القاهرة، مجلة العرب العالمية، 2000/2/23.
- تقرير: الحرب الباردة في الشرق الأوسط بين إيران والسعودية، مختصر الأخبار، العدد 4091، 2012.

المراجع الالكترونية:

الشرق الاوسط، نص بيان الجامعة العربية حول سوريا،12 تشرين ثاني 2012
2012/12/10www.mepanorama.com

وزراء الخارجية العرب يعلقون عضوية سوريا بالجامعة ويدعون إلى سحب السفراء، العربيـــة، 12 نوفمبر 2011م.
www.alarabiya.net 11 /12/ 2012

أحمد ذيبان، الجامعة العربية ..من العجز إلى الفعل مركز الرأي للدراسات،2011/11/17
www.alraicenter.com 2012/11/20
مجلس الجامعة العربية يدعم طلب فلسطين للحصول على دولة غير عضو، (المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات القاهرة – وكالات، **2012**).
www.malaf.info(2012/12/15)
عبد الحميد، مهند، زيارة أمير قطر تعزز الانقسام. إضفاء شرعية على إدارة حماس المدنية، الكرامة برس، 2012.
www.karamapress.com 2012/12/25

زكي، الرئيس المصري يعقد اجتماعا لبحث تداعيات العدوان الاسرائيلي على غزة، (القاهرة، الشرق الأوسط،15/11/ 2012).

/12/27www.aawsat.com/details.asp?issueno2012

العدوان الإسرائيلي على غزة يفشل في تحقيق أهدافه، المركز العربي للدراسات، نوفمبر2012
www.dohainstitute.org 2012/12/28
موقف الدول العربية من الاتحاد من أجل المتوسط، جريدة النهار الكويتيّة، العدد 280، 2008.
www.annaharkw.com/annahar/ArticlePrint.aspx?id *2012/11/20*

محمود، سوسن ، القاهرة: الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، العدد10788، الاربعـــاء 06 يونيو 2008

2012/12/13www.mepanorama.com

سامية بيرس، الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو – متوسطية ، السياسة الدولية، العدد174، أكتوبر 2008.

2012/11/26 www.icatu.org/show.php?page

طه، فارس، ملخص لجميع **المعاهدات** والاتفاقيات الفلسطينية مع **إسرائيل** .

2013/1/5 www.paldf.net

طارق عثمان، روسيا والثورة السورية : محددات الموقف. (2012)

http://taseel.com/display/pub/default.aspx?id=1810&mot=1

ملاحق الدراسة

ملحق (1)

(نص بروتوكول الإسكندرية 1944)[1]

الموقعون على هذا رؤساء الوفود العربية في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام وأعضاؤها وهم:

رئيس اللجنة التحضيرية

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس وزراء مصر ووزير خارجيتها ورئيس الوفد المصري .

الوفد السوري

حضرة صاحب الدولة السيد سعد الله الجابري رئيس مجلس وزراء سوريا ورئيس الوفد السوري.

حضرة صاحب الدولة جميل مردم بك وزير الخارجية. سعادة الدكتور نجيب الأرمنازي أمين سر العام لرئاسة الجمهورية. سعادة الأستاذ صبري العسلي نائب دمشق.

الوفد الأردني

حضرة صاحب الدولة توفيق أبو الهدى باشا رئيس مجلس وزراء شرق الأُردن ووزير خارجيته ورئيس الوفد الأردني. سعادة سليمان سكر بك سكرتير مالي وزارة الخارجية.

الوفد العراقي

حضرة صاحب الدولة السيد حمدي الباجه جي رئيس مجلس وزراء العراق ورئيس الوفد العراقي.

حضرة صاحب المعالي السيد راشد العمري وزير الخارجية . حضرة صاحب الدولة السيد نوري السعيد رئيس مجلس وزراء العراق سابقا. حضرة صاحب السعادة السيد تحسين العسكري وزير العراق المفوض بمصر.

الوفد اللبناني

حضرة صاحب الدولة رياض الصلح بك رئيس مجلس وزراء لبنان ورئيس الوفد اللبناني.

[1] موقع الأمانة العامة للجامعة العربية ، الموقع الألكتروني للأمانة العامة. تاريخ الأسترجاع 2013/1/15.
www.leagueofarabstates.org

حضرة صاحب المعالي سليم تقلا بك وزير الخارجية. سعادة السيد موسى مبارك مدير غرفة حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية.

الوفد المصري

حضرة صاحب المعالي أحمد نجيب الهلالي باشا وزير المعارف العمومية. حضرة صاحب المعالي محمد صبري أبوعلم باشا وزير العدل. حضرة صاحب العزة محمد صلاح الدين بك وكيل وزارة الخارجية.

إثباتا للصلات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين البلاد العربية جمعاء، وحرصا على توطيد هذه الروابط وتدعيمها وتوجيهها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها، واستجابة للرأي العربي العام في جميع الأقطار العربية.

قد اجتمعوا بالإسكندرية بين يوم الاثنين 8 شوال سنة 1363 (الموافق 25 سبتمبر/أيلول سنة 1944) ويوم السبت 20 شوال سنة 1363 (الموافق 7 أكتوبر/تشربن الأول سنة 1944) في هيئة لجنة تحضيرية للمؤتمر العربي العام وتم الاتفاق بينهم على ما يأتي:

أولا : جامعة الدول العربية

تؤلف " جامعة الدول العربية "من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام إليها. ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى " مجلس جامعة الدول العربية " تمثل فيه الدول المشتركة في "الجامعة" على قدم المساواة.

وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقات وعقد اجتماعات دورية لتوثيق الصلات بينها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بيها وصيانة لاستقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة وللنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها. وتكون قرارات هذا "المجلس " ملزمة لمن يقبلها فيما عدا الأحوال التي يقع فيها خلاف بين دولتين من أعضاء الجامعة، ويلجأ فيها الطرفان إلى المجلس لفض هذا الخلاف، ففي هذه الأحوال تكون قرارات " مجلس الجامعة " نافذة ملزمة.

ولا يجوز على كل حال الالتجاء إلى القوة لفض النزاعات بين دولتين من دول الجامعة، ولكل دولة أن تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الاحكام أو روحها.

ولا يجوز في أية حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها.

ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما.

ثانيا: التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها

1- تتعاون الدول العربية الممثلة في اللجنة تعاونا وثيقا في الشؤون الآتية: الشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة. شؤون المواصلات بما في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد. شؤون الثقافة. شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين وما إلى ذلك. الشؤون الاجتماعية. الشؤون الصحية.

2- تؤلف لجنة فرعية من الخبراء لكل طائفة من هذه الشؤون تمثل فيها الحكومات المشتركة في اللجنة التحضيرية وتكون مهمتها إعداد مشروع قواعد التعاون في الشؤون المذكورة ومداه وأداته.

3- تؤلف لجنة للتنسيق والتحرير تكون مهمتها مراقبة عمل اللجان الفرعية الاخرى وتنسيق ما يتم من أعمالها أولا فأول وصياغته في شكل مشروعات اتفاقات وعرضه على الحكومات المختلفة.

4- عندما تنتهي جميع اللجان الفرعية من أعمالها تجتمع اللجنة التحضيرية لتعرض عليها نتائج بحث هذه اللجان تمهيدا لعقد المؤتمر العربي العام.

ثالثا: تدعيم هذه الروابط في المستقبل

مع الاغتباط بهذه الخطوة المباركة ترجو اللجنة أن توفق البلاد العربية في المستقبل إلى تدعيمها بخطوات أخرى وبخاصة إذا أسفرت الاوضاع العالمية بعد الحرب القائمة عن نظم تربط بين الدول العربية بروابط أمتن وأوثق.

رابعا: قرار خاص بلبنان

تؤيد الدول العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية مجتمعة احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة وهو ما سبق لحكومات هذه الدول أن اعترفت به بعد أن انتهج سياسة استقلالية أعلنتها حكومته في بيانها الوزاري الذي نالت عليه موافقة المجلس النيابي اللبناني بالإجماع في 7 أكتوبر/تشرين الأول سنة 1943.

خامسا: قرار خاص بفلسطين

1- ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير إضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي.

كما ترى اللجنة أن التعهدات التي ارتبطت بها الدولة البريطانية والتي تقضي بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية

والوصول إلى استقلال فلسطين هي من حقوق العرب الثابتة التي تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب ونحو استتباب السلم وتحقيق الاستقرار.

وتعلن اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانيهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة.

وتصرح اللجنة بأنها ليست أقل تألما من أحد لما أصاب اليهود في أوروبا من الويلات والآلام على يد بعض الدول الأوروبية الدكتاتورية، ولكن يجب أن لايخلط بين مسألة هؤلاء اليهود وبين الصهيونية. إذ ليس أشد ظلما وعدوانا من أن تحل مسألة يهود أوروبا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم.

2- يحال الاقتراح الخاص بمساهمة الحكومات والشعوب العربية في "صندوق الأمة العربية" لإنقاذ أراضي العرب في فلسطين إلى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لبحثه من جميع وجوهه وعرض نتيجة البحث على اللجنة التحضيرية في اجتماعها المقبل.

وإثباتا لما تقدم وقع هذا البروتوكول بإدارة جامعة فاروق الأول بالإسكندرية في يوم السبت 20 شوال سنة 1363 (الموافق 7 أكتوبر/تشرين الأول سنة 1944).

ملحق رقم(2)

وثيقة إعلان قيام مجلس التعاون الخليجي

عقد وزراء خارجية دول قطر والسعودية والكويت والبحرين ودولة الإمارات وسلطنة عمان مؤتمرا لهم في الرياض يوم 4فبراير1981م حيث حققوا إنجازاً كبيرا توج جهد عمل متواصل من أجل التنسيق والتعاون بين الدول الست. وقد ظهر حرص الوزراء الستة على صدور هذه المبادرة من خلال كثافة وطول مدة الاجتماعات التي تمت في هذا اليوم وإصرارهم على قيام مجلس التعاون الخليجي معلنين بداية مسيرة التعاون بين الدول الست. واصدار الوزراء بيانا بهذه المناسبة تلاه سمو الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي وفيما يلي نصه:

نص البيان:

ادراكا كل من دولة الأمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة نابعة من عقيدتها المشتركة وتشابه أنظمتها ووحدة تراثها وتماثل تكوينها السياسي والاجتماعي والسكاني، وتقاربها الثقافي والحضاري ورغبة من هذه الدول في تعميق وتطوير التعاون والتنسيق بينها في مختلف المجالات بما يعود على شعوبها بالخير والنمو والاستقرار. اجتمع في الرياض بالمملكة العربية السعودية يوم 1401/3/29هـ، الموافق 4فبراير 1981م وزراء خارجية الدول واستأنفوا التشاور بينهم بهدف وضع التنظيم العملي والهيكل النظامي لبلورة وتطوير التعاون والتنسيق المنشودين بين دولهم. وقد اتفقوا على انشاء مجلس للتعاون بين دول الخليج العربية المذكورة وتكون أمانة عامة لهذا الهدف وعقد اجتماعات دورية على مستوى القمة وعلى مستوى وزراء الخارجية وصولا الى الغابات المرجوة لهذه الدول وشعوبها في جميع المجالات . وقد جاءت هذه الخطوة تمشيا مع الاهداف القومية للأمة العربية وفي نطاق ميثاق جامعة الدول العربية الذي حث على التعاون الإقليمي الهادف الى تقوية الأمة العربية.

وما يؤكد تدعيم انتماء هذه الدول لجامعة الدول العربية وتعزيز دورها في تحقيق أهداف ومبادئ ميثاقها . وبما يخدم القضايا العربية والاسلامية. كما قرر وزراء الخارجية عقد اجتماع آخر لهم

في مسقط بتاريخ 8مارس1981م على أن يسبقه اجتماعين للخبراء بتاريخ 24فبراير1981م وتاريخ 4مارس 1981م في كل من الرياض ومسقط لوضع نظام متكامل لما اتفق عليه بشأن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي.[1]

[1] موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، (نشرة الكترونية)،تاريخ الاسترجاع2011/5/1م.
Http:\\www.gcc-sg.org\indxao7e.html?action=show&lD.

ملحق رقم(3)

(اتفاقية كامب ديفد1978)[1]

تعد اتفاقية كامب ديفد أهم الاتفاقيات في مسار الصراع العربي الإسرائيلي لأنها أول اتفاقية رسمية بين دولة عربية وإسرائيل، وأدت إلى تحييد مصر خارج الصراع.

أطراف الاتفاقية: جمهورية مصر العربية وإسرائيل والولايات المتحدة الأميركية.

ملخص الاتفاقية: اجتمع الرئيس المصري محمد أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن مع الرئيس الأميركي جيمي كارتر في كامب ديفد في الفترة من 5 إلى 17 سبتمبر/أيلول 1978 ووقعوا على وثيقتين، حددوا في الأولى إطار السلام في الشرق الأوسط ودعوا بقية أطراف النزاع للانضمام إليه، أما الثانية فقد وضعت إطارا للسلام بين مصر وإسرائيل.

الأولى: إطار السلام في الشرق الأوسط

تناولت الوثيقة في قسمها الأول الضفة الغربية وقطاع غزة، أما القسم الثاني فقد تناول مصر وإسرائيل، وفي القسم الأخير مبادئ مرتبطة بالاتفاقية. ورأت أن القاعدة المناسبة للتسوية السلمية بين إسرائيل وجيرانها هي قرار مجلس الأمن 242 بكل أجزائه وقرار 338، وأن تعيش كل دولة آمنة في حدودها.

الضفة الغربية وقطاع غزة:

تقرر الوثيقة أن:

– أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في مفاوضات لحل المشكلة الفلسطينية.

–أن تتفق مصر وإسرائيل على ترتيبات لانتقال الضفة الغربية وغزة من الحكم العسكري الإسرائيلي إلى حكم ذاتي فلسطيني خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات

– أن تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي، وقد يضم للمفاوضات ممثلون عن الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيون آخرون بحسب ما يتفق عليه.

– أن تتخذ كل الإجراءات لضمان أمن أسرائيل وجيرانها.

[1].دليل إرشادي، "برنامج تقوية دور المواطن في العملية السياسية"، مؤسسة هولي لاند ترست.بتمويل من الولايات المتحدة، د.ت، ص14

وتحدثت الوثيقة عن تشكيل لجنة من المذكورين آنفا خلال الفترة الانتقالية لتقرر بالاتفاق السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة عام 1967، وأن مصر وإسرائيل ستعملان معا ومع الأطراف الأخرى لحل مشكلة اللاجئين.

مصروإسرائيل:

•تتعهد مصر وإسرائيل بتسوية النزاعات بالطرق السلمية طبقا لأحكام المادة 33لميثاق الأمم المتحدة.

•يتفاوض الطرفان بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما خلال ثلاثة أشهر اعتبارا من تاريخ توقيع هذا الإطار.

المبادئ المرتبطة :

•تعلن مصر وإسرائيل أن المبادئ ينبغي أن تطبق على معاهدات السلام بين إسرائيل وكل جيرانها .

•على الموقعين أن يقيموا علاقات طبيعية بينهم، وأن تشمل الاعتراف الكامل وإلغاء المقاطعة والتعاون الاقتصادي والقضائي.

الثانية: إطار السلام بين مصر وإسرائيل

في هذه الوثيقة أكدت مصر وإسرائيل نيتهما التوصل إلى معاهدة سلام بينهما خلال ثلاثة أشهر، وأن يتم تنفيذ بنود المعاهدة في فترة بين عامين إلى ثلاثة أعوام من تاريخ توقيع المعاهدة، في ما لو لم يتفق الطرفان على شيء آخر. واتفق الجانبان على تسوية الحدود وانسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء، وأن لمصر استخدام المطارات التي يخلفها الإسرائيليون للأغراض المدنية، وعلى حرية مرور السفن في خليج وقناة السويس واعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات دولية مفتوحة. وحددت الوثيقة عدد الجنود المرابطين من الطرفين على ضفتي الحدود ومواقعهم وعددهم، وكذلك حددت مناطق تمركز قوات الأمم المتحدة. واتفق على إقامة علاقة طبيعية واعتراف كامل بين الطرفين إثر الانسحاب المرحلي وتوقيع اتفاقية السلام. وحددت الوثيقة فترة انسحاب القوات الإسرائيلية بمدة تتراوح بين ثلاثة وتسعة أشهر من توقيع الاتفاق. وذيلت الوثيقتان بتوقيع الرئيس المصري ورئيس الوزراء الإسرائيلي كطرفي النزاع، ووقع عليها الرئيس الأميركي كشاهد.

ملحق رقم (4)

(وقائع مؤتمر مدريد)[1]

1. اليوم الأول للمؤتمر 1991/10/30:

افتتح مؤتمر مدريد بكلمة من رئيس وزراء اسبانيا، فيليب جونزاليز، رحب فيها بالوفود المشاركة في المؤتمر، ثم كلمة الرئيس الأمريكي جورج بوش، الذي أشار في أكثر من موضع في كلمته للمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، مثل قوله:

"عملية مفاوضات سوف تستمر على نطاقين بين إسرائيل والدول العربية، وبين إسرائيل والفلسطينيين وسوف تتم المفاوضات على أساس القرارين 242 و 338. و"بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين فان المفاوضات يمكن أن تتم على مراحل وتتحدث عن إقامة حكم ذاتي مؤقت فان هذه يمكنها أن تستمر على مدى خمسة أعوام وبعد ثلاثة أعوام فان المفاوضات سوف تكون حول الوضع النهائي ولا يمكن لأحد أن يقول بأي دقة ما هي النتائج النهائية لذلك". وأضاف: "إن إسرائيل أمامها اليوم فرصة لتظهر أنها تدخل في علاقة جديدة مع الفلسطينيين، قائمة على الاحترام المتبادل والتعاون".

ثم ألقى الرئيس السوفييتي ميخائيل غورباتشوف كلمته، وأشار إلى المسألة الفلسطينية مرة واحدة وبشكل مقتضب حين قال:

".. وخلق سلام دائم يقوم على أساس احترام الشعب الفلسطيني وحقوقه ". فيما خصص فقرة من خطابه أهمية إعادة بلاده لعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وأعقبه ممثل المجموعة الأوروبية، الذي ضمن كلمته إشارة صريحة إلى "ممارسة الشعب الفلسطيني لحق تقرير المصير وان موقفنا معروف أيضا".

وأضاف: "وبالنسبة للوضع في الأراضي المحتلة، فمن المهم أن يتحلى الطرفان بضبط النفس وان تمتثل إسرائيل لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، ونحن نتطلع إلى تحسن ملموس في الوضع السائد في الأراضي المحتلة وذلك حتى قبل تنفيذ الترتيبات المؤقتة أو غيرها من الترتيبات".

[1] محسن صالح، وآخرون، الوثائق الفلسطينية لسنة 2007، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، ص50.

واختتم السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصري ورئيس وفد بلاده بكلمته أعمال اليوم الأول لمؤتمر مدريد، وحدد في كلمته أربعة من المتطلبات الأساسية التي يجب توافرها واحترامها من أجل التوصل إلى التسوية الشاملة والدائمة وهي:

أولاً: أن الوضع القانوني للشعب الفلسطيني لا يقبل الطعن فالشعب الفلسطيني ليس مجرد سكان أو قاطنين بل له خصائص الشعوب الأخرى.

ثانياً: أن الضفة الغربية وغزة والجولان السوري أراضي عربية محتلة تخضع للتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن 242.

ثالثاً: إن المستوطنات التي تقام في الأراضي المحتلة 1967 هي مستوطنات غير مشروعة.

رابعاً: لمدينة القدس وضعها الخاص، حيث يتعين أن تظل حرة مفتوحة مقدسة لكل المسلمين والمسيحيين واليهود.

وإن النزاع العربي الإسرائيلي يتأسس في جوهرة على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويعتمد في انطلاقه وتقدمه على تسوية المشكلة الفلسطينية أرضاً وحقوقاً.

2. وقائع اليوم الثاني لمؤتمر مدريد 1991/10/31:

ألقيت في اليوم الثاني كلمات كل من اسحق شامير رئيس وزراء إسرائيل، وأعقبه كامل أبو جابر رئيس الوفد الأردني، ثم فارس بويز، وحيدر عبد الشافي، وأخيرا فاروق الشرع وزير خارجية سوريا.

وكانت كلمة اسحق شامير قد أشارت إلى القضية الفلسطينية في ثلاثة مواضع، حيث زعم:

أولاً: أن زعماء العرب في فلسطين تحت الانتداب شجعوا مئات الآلاف من السكان على الهرب من بيوتهم، ومعاناة هؤلاء هي وصمة عار على جبين الإنسانية، فلا يوجد إنسان صادق وبالطبع لا يوجد يهودي في هذا الزمان يستطيع أن يكون غير مبال بهذه المعاناة.

ثانياً: وفي موضع ثان أشار شامير إلى أن "هدف التفاوض المباشر هو التوقيع على معاهدات سلام بين إسرائيل وجاراتها والتوصل إلى اتفاق على ترتيبات مرحلية للحكم الذاتي مع العرب والفلسطينيين".

ثالثاً: وفي موضع ثالث قال شامير: "إننا نناشدكم شطب ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية الذي يدعو إلى القضاء على إسرائيل".

واستهل حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني كلمته بتوجيه تحية إكبار واعتزاز لأبناء الشعب الفلسطيني الذين ما زالوا يناضلون من اجل الحرية والاستقلال، ثم قال: "نحن شعب فلسطين نقف أمامكم بكامل آمالنا وعزتنا وتوقعاتنا، فطالما حملنا حنينا للسلام وحلم العدالة والحرية لفترة طويلة من الزمن، لم يصغ احد للشعب الفلسطيني، ولقد حان الوقت لطرح قضيتنا ولنقدم الشهادة كدعاة للحقيقة ولا نقف أمامكم كمتوسلين بل كحملة مشعل للحرية، نحن نتحدث عن إيمان كامل بعدالة قضيتنا وصحة تاريخنا وعمق التزاماتنا وهنا تكمن قوة الشعب الفلسطيني، فقد تجاوزنا جدران الخوف والتردد ونود أن نرفع صوتنا بجسارة وأمانة يستحقها تاريخنا ومسيرتنا".

وأكد رئيس الوفد الفلسطيني على التزام الفلسطينيين وسائر قوى الشعب الفلسطيني بالقيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقال بهذا الصدد: "وقد حرمنا من حق الاعتراف العلني وفاؤنا لقيادتنا إلا أن وفاءنا لا يمكن فرض الرقابة عليه أو الانتقاص منه، أن قيادتنا الوطنية ووحدتنا هي حارس ماضينا وحامي حاضرنا وأمل مستقبلنا".

وأضاف: "إن القدس الفلسطينية هي عاصمة وطننا ودولتنا المرتقبة، وأي تجاهل للقدس يعتبر بكل وضوح غير مشروع في أنظار المجتمع العالمي، ويعد إهانة للسلام الذي تستحقه مدينة القدس".

وقال: "نأتي إليكم من ارض معذبة ومن شعب يعتز بنفسه وان كان أسيرا وطلب منا أن نتفاوض مع من يحتلنا، ولكننا تركنا وراءنا أطفال الانتفاضة والشعب تحت نير الاحتلال.. نحن نتكلم باسم الآلاف من أشقائنا وشقيقاتنا.... ينبغي للمستوطنات أن تتوقف لأن السلام لا يمكن أن ينطلق بينما تغتصب الأراضي الفلسطينية".

ثم وجه رئيس الوفد الفلسطيني بعضاً من كلمته للشعب الإسرائيلي قائلاُ: "باسم الشعب الفلسطيني نود أن نخاطب الشعب الإسرائيلي الذي تبادلنا معه الآلام لفترة طويلة لنتقاسم الأمل بدلا من ذلك، نحن على استعداد لأن نعيش جنباً إلى جنب على الأرض ونشاطر المستقبل".

وختم رئيس وفد فلسطين كلمته أمام مؤتمر مدريد بقوله: "سيداتي.. سادتي في الشرق الأوسط هناك دولة مفقودة وهي دولة فلسطين، ينبغي أن تولد تلك الدولة على ارض فلسطين".

ثم اختتمت أعمال اليوم الثاني من مؤتمر مدريد بكلمة السيد فاروق الشرع رئيس الوفد السوري، الذي قال: "لو لم تكن سياسات إسرائيل استعمارية استيطانية لما حرم الفلسطينيون الرازحون تحت الاحتلال الفلسطيني منذ عام 1967 من جميع حقوقهم الأساسية وفي مقدمتها حقهم في تقرير المصير، هذا الحق الذي، تحت سمع العالم وبصره، يعبرون عنه في انتفاضتهم السلمية الصامدة.

إن استمرار حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره سيدفع هذا الشعب إلى الاعتقاد بأن اللجوء للعنف وحده هو السبيل الأكثر جدوى لبلوغ حقه".

3. وقائع اليوم الثالث لمؤتمر مدريد 1991/11/1:

تضمنت أعمال اليوم الثالث للمؤتمر تعقيبات رؤساء الوفود على الكلمات التي ألقيت في المؤتمر خلال اليومين السابقين، وبدأت أعمال هذه الجلسة بتعقيب رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير، الذي قال فيه: "لقد استمعت باهتمام إلى البيان الذي أدلى به الناطق العربي الفلسطيني في الوفد المشترك الأردني الفلسطيني، إن العرب الفلسطينيين هم أقرب الجيران إلينا على أفرع شتى، فإن حياتهم متشابكة بحياتنا وهذا يشكل سبباً آخر لإيلاء أهمية للتعايش مع هذه المجموعات، إن الناطق العربي الفلسطيني بذل مجهوداً شجاعاً عندما قص وسرد علينا معاناة شعبه، ولكن اسمحوا لي أن أقول إن تشويه التاريخ وتحريف الحقائق لن يجعلهم يحظون بالتعاطف الدولي الذي يصبون إليه".

ثم قال في تعقيبه: "لقد تقدمنا إلى الفلسطينيين بمقترح يتيح لهم فرصة ليعيشوا حياتهم بصورة كريمة، وإنني أناشدهم قبول هذا المقترح وان ينضموا إلينا في مفاوضات".

وعقب رئيس الوفد الأردني كامل أبو جابر قائلاً: "بالضرورة كان الإسرائيليون يعرفون أنهم قدموا إلى فلسطين ولم تكن إقليماً خاوياً بل كان أجداد الفلسطينيين يقطنون هذا الوطن حينذاك". ثم قال: "إن السلبيات التي تجلت في بيان إسرائيل تختلف اختلافا جوهرياً عن استعداد الجانب العربي للتفاوض بشأن تسوية مشرفة، ومرة أخرى قالت إسرائيل لا لتقرير المصير الفلسطيني، لا للانسحاب من الضفة الغربية بما في ذلك القدس العربية لا للانسحاب من قطاع غزة. مرتفعات الجولان والأراضي الأردنية بالإضافة إلى جنوب لبنان". ثم قال: "يتعين أن يحصل الفلسطينيون على حق تقرير المصير على أراضيهم وهذا يعد شرطاً مسبقاً أساسياً لتسوية شاملة إقليمية".

وفي تعقيب الدكتور حيدر عبد الشافي على كلمات رؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر قال: "إن بيان إسرائيل ظل حبيس لغة صفرية لا تفيد إلا الخصومة ولا نستطيع أن نستجيب لهذه المناسبة ولظروفها، ولكن أيام السيطرة وسياسات التلاعب قد ولت". وأضاف: "أننا لا نفهم كيف يمكن لإسرائيل أن تخرق دونما عقاب، تكامل هذه العملية وتوافق آراء المشاركين للقرار 242، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وما جاء في 242 ينسحب أيضاً على القدس الشرقية. القدس الفلسطينية هي وسيلة لتعريف الذات الفلسطينية ولتأكيد وجودنا المتواصل على أرضنا". ثم اقترح على

الإسرائيليين طريقاً بديلاً يقضي بأن يتخلى الشعبان عن الخوف المتبادل وانعدام الثقة ويتقاربا على أساس حل يقوم على تكوين دولتين ويعملا معاً نحو التنمية والرفاهية في المنطقة".

وردا على ادعاءات شامير ومزاعمه عقب الدكتور حيدر عبد الشافي بقوله: "إن الفلسطينيين شعب له حقوق وطنية مشروعة، نحن لسنا سكان الأراضي ولسنا صدفة تاريخية.. ولسنا مشكلة سكانية مجردة.. الفلسطينيون في المنفى وفي ظل الاحتلال شعب واحد متحد على الرغم من الظروف القاسية وهم عازمون على ممارسة حقهم وتقرير مصيرهم وإقامة دولة مستقلة في ظل سيادة مشروعة ومعترف بها".

وختم رئيس الوفد الفلسطيني تعقيبه بقوله: "لقد طلبنا من راعيي المؤتمر مباشرة أو من خلال الأمم المتحدة أن توضع الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت الوصاية لحين التوصل إلى تسوية نهائية، إن شعب فلسطين على استعداد لطلب الحماية منكم ولحماية أراضيه حتى نتوصل إلى سلام مشروع ومنصف".

ثم توالى على منصة المؤتمر كل من فاروق الشرع رئيس الوفد السوري وفارس بويز رئيس الوفد اللبناني وعمرو موسى رئيس الوفد المصري للإدلاء بتعقيباتهم على الكلمات التي ألقاها رؤساء الوفود في اليوم الثاني من أعمال المؤتمر.

ثم ألقى كل من جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، وبوريس بانكين وزير خارجية الاتحاد السوفييتي كلمتي بلديهما.

وبعد انتهاء أعمال المؤتمر عقد بيكر وبانكين مؤتمراً صحفياً مشتركاً، اختتما به مؤتمر مدريد للسلام الذي أفضى إلى بدء المفاوضات الثنائية بين إسرائيل والدول العربية المشاركة في مؤتمر مدريد، لكن هذه المفاوضات تعثرت، وبعد الجولة الحادية عشرة من المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية تم الكشف عن التوصل، عبر قناة تفاوضية سرية أخرى، إلى المسودة النهائية المتفق عليها في 19 آب (أغسطس) 1993. ثم جرى التوقيع عليه في واشنطن في 13 أيلول (سبتمبر) 1993.

ملحق رقم (5)

(اتفاق اوسلو 1993)[1]

بعد حرب الخليج الثانية وقبول العرب بمبدأ الأرض مقابل السلام في محادثات مدريد التي بدأت أواخر أكتوبر/تشرين الأول ونتج عنها اتفاقيات ثنائية على المسارين الفلسطيني والأردني في حين تعثرت على المسار السوري اللبناني.

وأول اتفاق رسمي على المسار الفلسطيني هو اتفاق أوسلو الذي عقد سرا في أوسلو (النرويج) ونشرته بعض وسائل الإعلام قبل الإعلان عنه وتوقيعه رسميا في واشنطن يوم 13 سبتمبر/أيلول.

أطراف الاتفاقية:

إسرائيل والفريق الفلسطيني (ضمن الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك إلى مفاوضات السلام في الشرق الأوسط)، ووقعت عليه الولايات المتحدة الأميركية وجمهورية روسيا الفدرالية بوصفهما شاهدتين.

ملخص الاتفاقية:

جرت عدة اجتماعات سرية في أوسلو بين وفود فلسطينية وإسرائيلية وتم التوصل إلى اتفاقين: الأول: اعتراف متبادل بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بحق إسرائيل في الوجود وبأن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثلة الشعب الفلسطيني، وتم توقيعه يوم العاشر من سبتمبر/أيلول في أوسلو.

الثاني: يختص بإعلان المبادئ لتحقيق السلام وتم توقيعه رسميا في واشنطن يوم 13 سبتمبر/أيلول، ونص على انسحاب إسرائيلي تدريجي من الضفة وغزة وتشكيل سلطة فلسطينية منتخبة ذات صلاحيات محدودة، وأن تبحث القضايا العالقة بما لا يزيد على ثلاث سنوات مثل المستوطنات واللاجئين وغيرها.

[11] محسن صالح، وآخرون، الوثائق الفلسطينية لسنة 2007، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، ص:60.

ملحق رقم(6)

مبادرة السلام العربية في قمة بيروت عام 2002م

*الانسحاب الكامل من الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من يونيو/جزيران 1967م والاراضي التي ما زالت محتلة في جنوب بيروت.

*التوصل الى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، يتفق علية وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.

*قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو/جزيران1967م في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشريف.

عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي:

1-اعتبار النزاع العربي- الاسرائيلي منتهيا، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين اسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

2-انشاء علاقات طبيعية مع اسرائيل في اطار هذا السلام الشامل.

3-ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.[1]

[1] جريدة الايام، بتاريخ27/آذار2002م.

ملحق رقم (7)

نص اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس
8شباط/فبراير2007م

بسم الله الرحمن الرحيم

"سبحن الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصا الذي بركنا حوله" صدق الله العظيم

بناء على المبادرة الكريمة التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، وتحت الرعاية الكريمة لجلالته، جرت في مكة، بين حركتي فتح وحماس، في الفترة من 19محرم 1424هجريا، الموافق 6الى 8فبراير2007م، حوارات الوفاق والاتفاق الوطني الفلسطيني، وقد تكللت هذه الحوارات، بفضل الله سبحانه وتعالى بالنجاح، حيث جرى الاتفاق على ما يلي:

أولا: التأكيد على تحريم الدم الفلسطيني، واتخاذ كافة الاجراءات والترتيبات التي تحول دون ذلك. مع التأكيد على اهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني والتصدي للاحتلال. وتحقيق

الاهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، واعتماد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية.

ثانيا: الاتفاق وبصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وفق اتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في اتخاذ الاجراءات الدستورية لتكريسها.
ثالثا: المضي قدما في اجراءات تطوير واصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وتسريع عمل اللجنة التحضيرية، استنادا لتفاهات القاهرة ودمشق. وقد جرى الاتفاق على خطوات تفصيلية بين الطرفين بهذا الخصوص.

رابعا: تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية. وعلى قاعدة التعددية السياسية وفق اتفاق معتمد بين الطرفين.

إننا اذ نزف هذا الاتفاق الى جماهيرنا الفلسطينية، وجماهير أمتنا العربية والاسلامية، وكل الاصدقاء في العالم، فإننا نؤكد التزامنا بهذا الاتفاق نصا وروحا، من اجل التفرغ لإنجاز أهدافنا الوطنية، والتخلص من الاحتلال، واستعادة حقوقنا والتفرغ للملفات الأساسية، وفي مقدمتها قضية القدس واللاجئين والمسجد الأقصى وقضية الأسرى والمعتقلين ومواجهة الجدار والاستيطان. والله الموفق[1]

[1] محسن صالح، وآخرون، الوثائق الفلسطينية لسنة 2007، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، ص:122.

ملحق رقم (8)

نص خطاب الرئيس محمود عباس امام الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الـــ67 في2012/09/27[1]

السيد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة

السادة رؤساء الوفود– السيدات والسادة

أود في البداية أن أعبر عن التقدير لرؤساء وفود الدول الأعضاء الذين شددوا في كلماتهم على ضرورة التقدم نحو تحقيق السلام العادل في منطقتنا بما يؤمن للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة.

السيدات والسادة

لقد أكدت أحداث العام الماضي صحة ما لم نتوقف لحظة عن الإشارة إليه والتحذير من خطورته الكارثية ألا وهو الاستيطان العنصري الإسرائيلي لبلادنا.

وخلال الشهور الماضية أصبحت اعتداءات الميليشيات الإرهابية للمستوطنين واقعا يوميا إذ بلغ عددها منذ مطلع العام الحالي 535 اعتداء، وبتنا أمام موجات لا تتوقف من الاعتداءات التي تستهدف مواطنينا ومساجدنا وكنائسنا وأديرتنا وبيوتنا ومدارسنا، وتصب حقدها ضد الأشجار والحقول والمزروعات والممتلكات، وأصبح مواطنونا أهدافا ثابتة لأعمال القتل والتنكيل وسط تواطؤ تام من قبل جيش الاحتلال والحكومة الإسرائيلية. ولم يكن تصعيد المستوطنين لاعتداءاتهم ولا يجب أن يكون أمرا مفاجئا لأحد، فهو نتاج طبيعي لاستمرار الاحتلال ولسياسة حكومية تعتبر تشجيع الاستيطان والمستوطنين وإرضاءهم أولويتها المطلقة، وهو وليد شرعي لمناخ عنصري تغذيه ثقافة التحريض في المناهج الدراسية الإسرائيلية، وفتاوى المتطرفين المشبعة بالكراهية، وترسخه سلسلة من القوانين التمييزية ضد الفلسطينيين تم سنها واقتراحها خلال السنوات الماضية، وأجهزة أمن ومحاكم تجد الأعذار لجرائم المستوطنين وتسارع لإطلاق سراحهم إن صدف واعتقل أحد منهم.

وخلال عام مضى منذ انعقاد الدورة السابقة للجمعية العامة واصلت سلطات الاحتلال حملتها الاستيطانية مركزة على القدس ومحيطها، حملة تستهدف تغيير الطابع التاريخي والمشهد البهي

---

[1] عوني عارف، نص خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الامم المتحدة بتاريخ 2011/9/23.
awni.elaphblog.com/posts.aspx?U=2843&A=93911 تاريخ الأسترجاع 2013/1/22

والمحفور في أذهان البشرية للمدينة المقدسة، وتمارس تطهيرا عرقيا بحق المواطنين الفلسطينيين بهدم البيوت ومنع البناء ومصادرة الهويات والحرمان من الخدمات الأساسية خاصة في مجال الأبنية المدرسية، وإغلاق المؤسسات وإفقار المجتمع المقدسي عبر حصار الحواجز والجدران الذي يخنق المدينة ويمنع ملايين الفلسطينيين من الوصول الحر إلى مساجدها وكنائسها وإلى مدارسها ومستشفياتها وأسواقها.

كما واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أعمال البناء الاستيطاني في مناطق مختلفة في الضفة، وواصلت فرض حصارها الخانق وغاراتها واعتداءاتها على أبناء شعبنا في قطاع غزة الذي ما زال يعاني إلى الآن من الآثار الكارثية للحرب العدوانية المدمرة التي شنت عليه منذ سنوات، وواصل اعتقال نحو خمسة آلاف من أسرى الحرية الفلسطينيين في سجونها.
ونحن في هذا المجال ندعو المجتمع الدولي لإلزام الحكومة الإسرائيلية باحترام اتفاقيات جنيف، والتحقيق في ظروف اعتقال الأسرى الذين نشدد على ضرورة الإفراج عنهم وهم جنود شعبهم في نضاله من أجل الحرية والاستقلال والسلام.

ومن جانب آخر، واصلت سلطات الاحتلال تشديد الحصار وفرض القيود الصارمة على التنقل، ومنع السلطة الفلسطينية من تنفيذ مشاريع البنية التحتية وتقديم الخدمات للمواطنين الذين يمنعون من زراعة أراضيهم ويحرمون من مياه الري، كما تقوم بمنع إقامة المشاريع الزراعية والصناعية والسياحية والإسكانية من قبل القطاع الخاص في مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية المصنفة كمناطق خاضعة للسيطرة المطلقة للاحتلال والتي تبلغ مساحتها نحو 60% من أراضي الضفة، بل إن الاحتلال يعمد إلى هدم ما تبنيه السلطة من مشاريع ممولة من الأشقاء والأصدقاء، ويخرب ما تشقه السلطة من طرق ويهدم البيوت البسيطة للمواطنين والمنشآت الزراعية، حيث أقدمت سلطات الاحتلال خلال الشهور الاثني عشر الماضية على هدم 510 منشأة فلسطينية في هذه المناطق وتشريد 770 مواطنا من أماكن إقامتهم. وهي إجراءات تلحق أكبر الضرر باقتصادنا وتعرقل البرامج التنموية للسلطة ونشاط القطاع الخاص، وتزيد من المصاعب المعيشية لمواطنينا كما أكدت المؤسسات المالية الدولية. إن مجمل السياسة الإسرائيلية يصب في المحصلة في إضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية وإفشالها في القيام بمهامها ووظائفها وتنفيذ التزاماتها وهو

ما يهدد بتقويض وجودها كله وبانهيارها. ويجرى ذلك كله في إطار خطاب سياسي إسرائيلي لا يتردد في إبراز المواقف العدوانية المتطرفة، خطاب يقود في كثير من جوانبه وفي تطبيقاته العملية على الأرض إلى مهاوي الصراع الديني، وهو ما نرفضه بحزم انطلاقا من مبادئنا وقناعاتنا، ولإدراكنا لما يعنيه من إذكاء للنار في منطقة بالغة الحساسية ومليئة بنقاط التفجر الساخنة، ولما يقدمه من وقود للمتطرفين من مختلف الجهات خاصة أولئك الذين يحاولون استخدام الأديان السماوية السمحة كمبرر أيديولوجي لإرهابهم.

السيد الرئيس– السيدات والسادة

لقد قمنا من جانبنا وكدلالة على الجدية وإثباتا للنية الصادقة في فتح كوة في الطريق المسدود بإجراء محادثات استكشافية مع الحكومة الإسرائيلية في مطلع هذا العام بمبادرة من المملكة الأردنية، كما أننا شجعنا دولا عدة أبدت رغبة في الإسهام بجهودها لكسر حلقة الاستعصاء، وبادرنا من جهتنا بطرح عدة مبادرات لخلق ظروف مواتية لاستئناف المفاوضات، غير أن النتيجة لكل هذه المبادرات كانت وللأسف سلبية جدا.

السيد الرئيس– السيدات والسادة

لا توجد إلا قراءة واحدة لما تقوم به الحكومة الإسرائيلية من ممارسات على أرضنا ولما تقدمه لنا من مواقف حول مضمون اتفاق الوضع الدائم لإنهاء الصراع وتحقيق السلام، قراءة واحدة تقود إلى نتيجة واحدة هي أن الحكومة الإسرائيلية ترفض حل الدولتين. لقد مثل حل الدولتين، أي إقامة دولة فلسطين بجانب دولة إسرائيل روح وجوهر المصالحة التاريخية التي إقترحها اتفاق أوسلو لإعلان المبادئ الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل قبل 19 عاما تحت رعاية الولايات المتحدة في حديقة البيت الأبيض، مصالحة قبل فيها الشعب الفلسطيني أن يقيم دولته على 22 % من أراضي فلسطين التاريخية من أجل صنع السلام. وقد شهدت السنوات الأخيرة تسارعا وتكثيفا ممنهجا للخطوات الإسرائيلية الهادفة لتفريغ الاتفاق من محتواه، ولبناء وقائع على الأرض الفلسطينية المحتلة تجعل من تنفيذه أمراً بالغ الصعوبة أن لم يكن مستحيلا.

السيد الرئيس– السيدات والسادة

إن الحكومة الإسرائيلية تريد مواصلة احتلالها للقدس الشرقية، وضم مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية إليها، ومواصلة احتلال نسبة كبيرة أخرى تحت مسميات مختلفة، وترفض البحث الجدي في قضية اللاجئين الفلسطينيين، وتريد مواصلة سيطرتها على أخصب أراضينا الزراعية وعلى أجوائنا وهوائنا وحدودنا. إن الخارطة والحدود النهائية التي يمكن رسمها وفقاً لهذه المواقف الرسمية الإسرائيلية ستظهر لنا الآتي:-

معازل فلسطينية صغيرة محاصرة بالكتل الاستيطانية الضخمة وبالجدران والحواجز والمناطق الأمنية الواسعة والطرق المخصصة للمستوطنين، وستكون بالتالي خاضعة للهيمنة الكاملة لاحتلال عسكري استيطاني يعاد إنتاجه بمسميات جديدة، كالخطة أحادية الجانب لإقامة ما يسمى الدولة ذات الحدود المؤقتة.

السيد الرئيس- السيدات والسادة

إن إسرائيل ترفض إنهاء الاحتلال، وترفض أن يحصل الشعب الفلسطيني على حريته واستقلاله، وترفض قيام دولة فلسطين.

السيد الرئيس- السيدات والسادة

إنني أتحدث باسم شعب غاضب، شعب يشعر أنه في حين يطالب بحقه في الحرية ويتبنى ثقافة السلام ويتمسك بمواثيق وقوانين وقرارات الشرعية الدولية، تستمر سياسة إغداق المكافآت على إسرائيل التي تتبنى حكومتها سياسة الحرب والاحتلال والاستيطان، ويجري السماح لها بالإفلات من المحاسبة والعقاب، ويعرقل البعض اتخاذ موقف حاسم تجاه انتهاكاتها للمواثيق والقانون الدولي، إن هذا يمثل في واقع الأمر رخصة للاحتلال ليواصل سياسة الاستئصال والتطهير العرقي وتشجيعا له ليعزز نظام الأبرتهايد ضد الشعب الفلسطيني.

السيدات والسادة

رغم كل ما نشعر به من غضب نؤكد باسم منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وبدون تردد، أننا متمسكون بهدف السلام وبالشرعية الدولية ومواثيقها وقراراتها قدر تمسكنا بحقوقنا الوطنية الثابتة، ومتمسكون بنبذ العنف ورفض الإرهاب بجميع أشكاله وخاصة إرهاب الدولة. ورغم ما نشعر به من خيبة أمل نواصل مد أيادينا صادقين إلى الشعب الإسرائيلي من أجل صنع السلام، فنحن ندرك أنه وفي نهاية المطاف لا بد أن يعيش ويتعايش الشعبان كل في دولته فوق الأرض المقدسة، وندرك أن التقدم نحو صنع السلام يتم عبر

المفاوضات بين منظمة التحرير وإسرائيل. ورغم كل تعقيدات الواقع وإحباطاته نقول إنه ما زالت أمام العالم فرصة قد تكون الأخيرة لإنقاذ حل الدولتين، ولإنقاذ السلام.

إن مكونات الحل العادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي لا تحتاج جهدا لاكتشافها بل إرادة لتبنيها، ولا تتطلب مفاوضات ماراثونية لتحديدها بل نية صادقة مخلصة للتوصل إلى السلام،

إنها تشمل إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية فوق كامل الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام 1967، والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لقضيةِ اللاجئين الفلسطينيين وفق القرار 194 كما نصت مبادرة السلام العربية.

إن المكونات الجوهرية لحل الصراع موجودة في وثائق وقرارات الأمم المتحدة، وفي قرارات المنظمات الإقليمية ابتداء من الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز والاتحاد الإفريقي وموجودة في بيانات الاتحاد الأوروبي وصولا إلى الرباعية الدولية. إن المجتمع الدولي مجسدا في الأمم المتحدة مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بتحمل مسؤولياته، إن مجلس الأمن الدولي مطالب بسرعة بإصدار قرار يتضمن ركائز وأسس حل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي ليكون مرجعية ملزمة ومرشدا للجميع إذا أريد لرؤية حل الدولتين، فلسطين وإسرائيل، أن تصمد، وللسلام أن يسود في أرض السلام.

السيد الرئيس – السيدات والسادة

إن قيام دولة فلسطين الحرة المستقلة هو قبل كل شيء وبعد كل شيء حق مقدس للشعب الفلسطيني، واستحقاق واجب الأداء منذ عقود طويلة. وفي الوقت نفسه فإن السلطة الفلسطينية أكدت من خلال تنفيذ برنامج بناء مؤسسات الدولة القدرة على صياغة نموذج متقدم لدولة عصرية فعالة، عبر تطوير أداء مؤسساتها ودوائرها، وإدارة المال العام باعتماد معايير متقدمة، واعتماد الشفافية والمساءلة، وقواعد الحكم الرشيد. إن هذه الإنجازات اعتبرتها لجنة تنسيق المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني (AHLC) والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تجربة مبهرة وقصة نجاح أشادت مجددا بها في أحدث تقاريرها خلال الأيام القليلة الماضية، مؤكدة الجاهزية التامة للسلطة للتحول إلى دولة مستقلة.

السيد الرئيس – السيدات والسادة

عندما تقدمنا قبل عام خلال الدورة السابقة للجمعية العامة بطلب إلى مجلس الأمن الدولي كي تتبوأ دولة فلسطين مكانها المستحق بين أمم العالم كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة أثيرت ضجة

عدائية كبرى من قبل البعض ضد خطوة سياسية ودبلوماسية سلمية بامتياز هدفت إلى إنقاذ عملية السلام بتكريس قواعدها وأسسها، وتم إحباط مسعانا رغم أن الغالبية الساحقة من دول العالم أيدت وتؤيد مطلبنا. ولكن وعندما أتيح لدول العالم أن تعلن موقفها بعيدا عن أي قيود أو 'نقض' في الخريف الماضي فقد صوتت وبقوة ورغم الضغوط الهائلة لصالح قبول فلسطين، عضوا في منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو). وها قد مر عام وفلسطين، وطن محمود درويش وإدوارد سعيد، تمارس دورها في اليونسكو بمسؤولية ومهنية عالية، وتلتزم بالمواثيق الدولية، وتتعاون مع جميع الدول الأعضاء من أجل تحقيق أهداف المنظمة، وتقدم نموذجا لما سيكون عليه إسهامها الإيجابي البناء في المنظمات الأممية.

السيد الرئيس– السيدات والسادة

من أجل تعزيز فرص السلام سنواصل مساعينا للحصول على عضوية كاملة لفلسطين في الأمم المتحدة، وللهدف نفسه فقد بدأنا مشاورات مكثفة مع مختلف المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء كي تعتمد الجمعية العامة قرارا يعتبر دولة فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة خلال هذه الدورة، ونحن على ثقة أن الغالبية الساحقة من دول العالم تؤيد مسعانا حرصا على تعزيز فرص السلام العادل.

لقد مر 64 عاما على النكبة، وتوفيت نسبة كبيرة من الذين كانوا ضحايا مباشرين لها وشهدوا وقائعها

الرهيبة، ماتوا وهم يصونون في ذاكرتهم وفي قلوبهم الذكريات الحميمة عن عالمهم الجميل الذي

دمر، وقراهم الوادعة التي محيت عن الوجود، ماتوا في مخيمات التشريد واللجوء التي طردوا إليها

بعد اقتلاعهم من أرضهم وهم ينتظرون لحظة يستأنفون فيها حياة توقفت، ويكملون فيها رحلة تقطعت، ماتوا وهم يتمسكون بحقهم الإنساني المشروع في العدل والحرية وبتصحيح الظلم التاريخي غير المسبوق الذي ارتكب بحقهم. والآن فان 77 % من أبناء الشعب الفلسطيني تقل أعمارهم عن 35 عاما، هم لم يخبروا فظائع النكبة، ولكنهم يعرفون تفاصيل وقائعها الرهيبة جيدا من روايات الآباء والأجداد، وهم يعانون آثارها المستمرة حتى الآن وكل يوم من خلال ممارسات

الاحتلال والمستوطنين فوق أرض تضيق بهم، وإذ يرون وطنهم وحاضرهم ومستقبلهم عرضة للاستلاب، فإنهم يقولون بحسم: لن نسمح بوقوع نكبة جديدة.السيد الرئيس– السيدات والسادة امنعوا وقوع نكبة جديدة في الأرض المقدسة، ادعموا إقامة دولة فلسطين الحرة المستقلة الآن، ولينتصر السلام قبل فوات الأوان.

ملحق (9)

تركيا والربيع العربي ...تصريحات رسمية

الثورة المصرية[1]:

2011/2/2م

قال: أردغان إن على الرئيس المصري حسني مبارك اتخاذ خطوة مختلفة عن تلك التي أعلن عنها في كلمته التي القاها مساء يوم الثلاثاء، ويحث الرئيس المصري على البدء في عملية نقل السلطة في أقرب وقت ممكن، مشددا على أن "من المهم جدا أن تتولى ادارة مؤقته شؤون البلاد في هذه الفترة الانتقالية"

دعا اردغان بتاريخ 6 شباط افبراير 2011م الى تحول ديمقراطي في مصر بأسرع وقت ممكن.

صرح رئيس الوزراء التركي بتاريخ 13 أيلول استنمبر2011م، بأن تركيا تدرك جيداً أن مصر لا غنى عنها في نهوض العالم العربي أو قعوده، واذا كان للعالم العربي أبواب عدة، فالذي لا شك فيه أن مصر هي بابه الأكبر... وبعد قيام الثورة المصرية واستعادة الشعب قراره وارادته الذي يفتح امام العالم العربي طريق الأمل والتفاؤل لذلك فإننا نتطلع الى اقامة علاقة شراكة استراتيجية معها، وإلى توسيع وتمتين التعاون بين البلدين في مختلف المجالات الأخرى، خصوصا الاقتصادية منها .

اجتمع رئيس الوزراء التركي اردغان بنظيره المصري عصام شرف بتاريخ 14ايلول2011م، بعد القائه خطابه في الجامعة العربية، وأعرب أردغان عن ان العلاقات تركيا ومصر اكثر من علاقات صدقات وانها علاقات اخوة شعبين وان تركيا ستقف دوما مع الشعب المصري، وستساعد مصر في محنتها الحالية، وقال"ان البحث عن الديمقراطية والتحول اليها في المنطقة حيث كتبت ساحة التحرير تاريخا مشرفا لا ينسى وذو اهمية كبيرة ،انني اقول مؤكدا على أن كل ولادة جديدة تولد ألماً، إننا كتركيا وكأمة تركية نؤمن أن الشعب المصري سيتجاوز هذه الأزمة، وإنني واثق أن هذين البلدين الكبيرين أي مصر وتركيا، هذين البلدين القوميين، مرشحتان لتكونا نموذجا للنمو والسلام في المنطقة، ان الآلية الاقتصادية التي قمنا بالموافقة عليها ستؤمن لنا مستقبلاً مشرقا وتمنحنا القوة .

---

[1] بولنت آراس وآخرون، التحول التركي تجاه المنطقة، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، دراسات (60)، ط1، 2012). نقلا عن موقع بالعربية، 2011/2/11.(BBC)

ملحق (10)

تركيا والربيع العربي ...تصريحات رسمية

الثورة الليبية[1]

عبر الرئيس التركي عبدالله غول عن القلق بشأن الانتفاضة الحاصلة في ليبيا، والتي تحولت الى دموية ، داعيا كل الحكام الى تلبية مطالب شعوبهم، ونقلت وكالة أنباء الاناضول التركية عن غول قوله للصحفيين في اسطنبول :"إننا نراقب عن كتب وبقلق ما يحصل في ليبيا، ومن المحزن سماع تقارير عن وقوع قتلى، مضيفا التأكيد على كل الحكام الاستماع لمطالب شعوبهم".

جذر أردغان بتاريخ 22شباطفبراير2011م السلطات الليبية من مغبة استخدام العنف لقمع المظاهرات والاحتجاجات المناوئة للنظام ودعاها ايضا الى ضمان أمن الرعايا الاجانب المقيمين في الجماهرية، واكد انه اتصل بالقذافي مرتين ونصح الحكومة الليبية بتجنب تأجيج الدم وأنه من غير الممكن الحكومة تلجأ للعنف ضد شعبها وتتجاهل مطالبهم وتظل متلبدة الشعور تجاه تطلعاتهم أن تبقى في السلطة.

27شباط 2011م دعا اردغان المجتمع الدولي الى عدم مقاربة الوضع في ليبيا على اساس النفط بل على اساس الضمير والقوانين والقيم الانسانية العالمية ، وحث رئيس الحكومة التركي الدول والزعماء على التخلي عن المعايير المزدوجة والتصرف بأسلوب مبدئي ومتماسك داعيا المجتمع الدولي لإيجاد علاج يضع حدا لمعاناه الشعب الليبي.

---

[1] بولنت آراس وآخرون، التحول التركي تجاه المنطقة، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، دراسات (60)، ط1، 2012. ص109-117

نقلاً عن(الجزيرة نت، إدانة دولية للنظام الليبي، 2011/2/23.).

ملحق رقم (11)

تركيا والربيع العربي ...تصريحات رسمية

الثورة اليمنية[1]

قالت وزارة الخارجية التركية في تصريح رسمي بتاريخ 6ابريل \نيسان 2011م إن تركيا تتابع بقلق ما يجري في اليمن الصديقة والشقيقة وخاصة ما وقع من اصابات في الارواح ، وتنتظر من الادارة اليمنية احترام مطالبات المتظاهرين الذين يعبرون عن هذه المطالب بوسائل سلمية، كما اشارت الى ضرورة الوصول الى حلول تقضي بمشاركة الشعب بأجمعه في رسم مستقبل اليمن والبدء في مرحلة حوار وطني لتطبيق الاصلاحات وترسيخ المعايير الديمقراطية لضمان أمن واستقرار اليمن.

ودعت وزارة الخارجية التركية في تصريح لها ب 24\ايار2011م جميع الفرقاء في اليمن للابتعاد عن استخدام العنف والتحلي بضبط النفس وشعور المسؤولية ، كما تدعو الادارة اليمنية الى التحلي بالمسؤولية للتوصل الى نشر جو الامان والسلام في البلد وترسيخ الاستقرار ثانية وأن تستجيب لتعهداتها التي قطعتها ازاء مبادرة مجلس التعاون الخليجي .

19ايلول 2011م أصدرت وزارة الخارجية التركية بيانا حول تطورات الاوضاع في اليمن جاء فيه:

نشعر بقلق بالغ من ازدياد الضحايا المدينيين جراء المواجهات التي تزايد ت في الفترة الاخيرة، ومن الواضح ان ايجاد تغير سلمي ومنظم يلي مطالب الشعب دون تأخير قد اصبح أمراً ملحاً وعاجلاً،ندعو جميع الاطراف في اليمن لإنهاء الصراع والتواصل الى حلول تؤمن الأمن والاستقرار في المنطقة ونخص بالذكر الادارة اليمنية لتأمين الذين يطالبون بحقوقهم المشروعة بالوسائل السلمية وانهاء استخدام العنف ضد المتدنيين واتخاذ كل التدابير اللازمة لذلك.

[1] بولنت آراس وآخرون، التحول التركي تجاه المنطقة، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، دراسات(60)، ط1، 2012).ص118نقلاً عن (موقع وزارة الخارجية التركية).

ملحق رقم (12)

تركيا والربيع العربي ...تصريحات رسمية

الثورة في سوريا[1]

22\ابريل \انيسان2011م اشار تصريح صادر عن وزارة الخارجية التركية الى ان تركيا قد استقبلت بالرضا تصريحات رئيس الجمهورية السورية حول الاصلاح والخطوات التي اتخذت في هذا السبيل بما يضمن تلبية متطلبات الشعب السوري، وهي مستعدة لمد يد العون في أي موضوع يتعلق بالتسريع في الاصلاح بعيدا عن توتير الاجواء وتصعيد الموقف .

12\اب 2011م حذر الرئيس التركي عبدالله غول نظيره السوري من مخاطر التأخر في تطبيق الاصلاحات الديمقراطية التي يطالب بها السوريون، كما طالب الحكومة السورية وقف اراقة الدماء وقمع المحتجين باستخدام قوات الأمن والجيش والاسلحة الثقيلة.

21ايلول 2011م صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردغان للصحفيين الأتراك في نيويورك عقب لقائه مع الرئيس الامريكي باراك اوباما على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة : "لقد اوقفت المحادثات مع الحكومة السورية، لم أرد بلوغ هذه النقطة، ولكن الحكومة السورية اضطرتنا لأخذ مثل هذا القرار"، وأضاف: "فرضت الولايات المتحدة عقوبات على سوريا، سيعمل وزيرا خارجية البلدين معاً لتحديد العقوبات التي قد نفرضها"، ونقلت وكالة الاناضول للأنباء عن اردغان قوله: "نتيجة لهذا التعاون ربما لا تكون العقوبات مشابهة للعقوبات التي فرضت على ليبيا تختلف العقوبات باختلاف الدولة والشعب والتركيبة السكانية ، لذا فإن العقوبات على سوريا ستكون مختلفة، لدنيا دراسات أولية للأمر.

[1] بولنت آراس وآخرون، التحول التركي تجاه المنطقة، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، دراسات (60)، ط1، 2012) ص 120-124-126. نقلاً عن (موقع وزارة الخارجية التركية).